

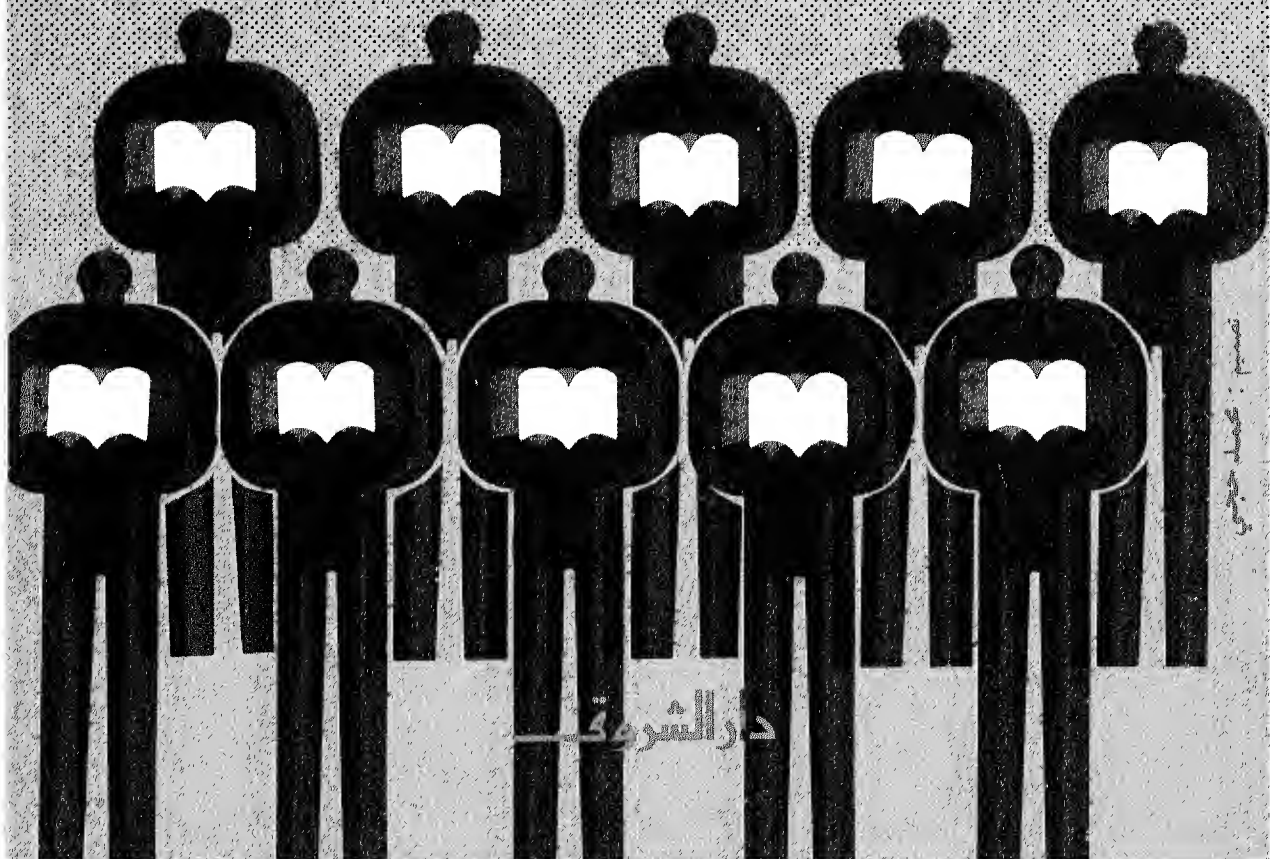
دعوى الضمير

مذكرات كان حسن علي وسيد مرعي وسيد الخليل العسك وزيوت عكاكشة والعامين شمس
وعليان احمد خان وسيد الدين تارود والحمد لله وسيد العلي العلي وسيد الواسع

دعوى الضمير

دعوى الضمير

الجزء الأول



تصميم : محمد جباري

دار الشروق

مَذْكُورٌ فِي ذِكْرِ الشُّرَفَاءِ

الطبعة الأولى
١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م

جميع حقوق الطبع محفوظة

© دار الشروق
استسرا محمد المصطفى عام ١٩٦٨

القاهرة ١٦ شارع حواد حسي - هاتف ٣٩٣٤٥٧٨ - ٣٩٢٩٣٣٣
فاكس ٣٩٣٤٨١٤ (٠٢) تليكس ٩٣٥٩١ SHROK UN
بيروت - ص.ب. ٨٠٦٤ - هاتف ٣١٥٨٥٩ - ٨١٧٧٦٥ - ٨١٧٢١٣
فاكس ٨٦٧٥٥٥ - تليكس SHOROK 20175 LB

مذكرات فناء الثروة

دراسة تشريحية تاريخية نقدية

د. محمد الجولدي

الجزء الأول

مذكرات كمال حسن علي وسيد مرعي وعبد الجليل العمري وثروت عكاشة وإسماعيل فهمي
وعثمان أحمد عثمان وضياء الدين داود وأحمد خليفة وعبد الوهاب البرلسي وحسن أبو باشا

دار الشروق

الغلاف . الفنان محمد حجى
اللوحات الداخلية . الفنان فرج حسن
الخطوط : محمود إبراهيم

إهداء

إلى أستاذى الدكتور محمد عبد اللطيف إبراهيم
النموذج الأمثل للبرالى القيادى فى العقدين الأخيرين

تقديم

بقلم الأستاذ الدكتور عاصم الدسوقي
أستاذ التاريخ الحديث وعميد كلية آداب حلوان

ما زال ثوار يوليو ١٩٥٢ ، والذين عملوا معهم في مختلف المواقع ، يرسلون ذكرياتهم مع قيادات الثورة ، ويسجلون تجربتهم عن الأعمال التي قاموا بها ، والمهام التي انبط بهم تنفيذها . ويبدو أن المطابع ما تزال في انتظار المزيد من هذه الذكريات التي تغرى بالقراءة والمتابعة ، بحثا عن الأسرار ، وكشفا للمستتر الذى كان مختبئا في الصدور في انتظار اللحظة المناسبة للبروح به . . ومن ثم كانت هذه السلسلة متصلة الحلقات من كتب الذكريات . والحقيقة أن هذه الذكريات تدخل في دائرة الأعمال الدرامية الروائية أكثر من دائرة العامل العلمى . . لماذا ١٩ ؟ لأن هذه الكتب تمثل وجهة نظر معزولة عن كثير من الجزئيات ، وتقدم انطبعا شخصيا من خلال زاوية ضيقة من العمل بعيدا عن الساحة العامة للعمل السياسى .

وليس معنى هذا أن هذه الذكريات تخلو من فائدة ، بل إنها تبقى المصدر الوحيد في غيبة الاطلاع على وثائق الفترة التاريخية . ولكن وفي الوقت نفسه ، فإن ضررها على اكتشاف الحقيقة أكثر من نفعها لأكثر من سبب . ذلك أن هذه الذكريات لا تتفق على رواية واحدة بشأن واقعة أو أخرى . ومن يراجع كل الذكريات مراجعة نصية حول وقائع بعينها سوف يدهش كثيرا لحجم الاختلاف بينها ، ولاختلاف اللغة التي تصف ما حدث ، ذلك أن أصحاب هذه الذكريات يعتمدون في إرسائها على إجهاد الذاكرة لانتشال ما قد يكون قد استقر فيها من معلومات وتفصيلات ، فإذا أضفنا إلى ذلك أن الذاكرة قد تخون صاحبها ، وقد تنتشل فقط مظاهر البطولة والقوة وتغاضى عن مظاهر الضعف والتخاذل ، أدركنا مدى انحياز هذه الذكريات ، وكيف أنها دفاعية وتبريرية في المقام الأول . وعندما يكتب السياسى ذكرياته بعد فترة طويلة من زمن وقوعها ، فإن كتابته تصبح نوعا من التأليف الذى يقوم على التحليل . . ومن هنا يجب أن نخضع كتاباته للمناقشة والنقد ، وهذا ما قام به الصديق الدكتور محمد الجوادى فى استعراضه لذكريات عشرة وزراء من وزراء ثورة يوليو ١٩٥٢ .

أما لماذا اختار الجوادى هؤلاء العشرة دون غيرهم . . فأمر يستطيع القارىء النابه أن يكتشفه . . هل يريد أن يقدم صورة متوازنة من الشهادات . . بين المؤيدين والمعارضين . . بين الذين صنعوا الثورة والذين صنعتهم الثورة . . بين المستفيد من الثورة وبين المجروح منها . . إلى آخر هذه المقابلات بين الاضداد؟ ربا . . ولعل اعتذار قارىء الذكريات (الدكتور الجوادى) فى مقدمته لهؤلاء الوزراء العشرة عما قدمه من نقد وتعليق وتعقيب وتحليل وتصحيح وتحقيق ، يؤكد جانباً من مأزق الاعتماد على الذكريات فى التعرف على الحقيقة وإدراك الحق . . حتى لقد أصبحنا أمام حقيقة لها عشرة أوجه .

هل يعلم الذين يحفظون الوثائق فى الأدراج خطورة ما أقدموا عليه حين يحجبون الوقائع عن القارىء ويغمطون حق الباحث فى المعلومات ؟! هل أدركوا أنهم بهذا جعلوا التاريخ أرضاً مستباحة لكى يزرع فيها كل واحد ما يريد من معلومات وآراء؟! ولو أن هذه الكتابات كانت « مذكرات » وليست « ذكريات » ، لكانت أفضل بكثير ، ولكانت نسبة الصدق فيها كبيرة ، وذلك أن « المذكرات » يسجلها صاحبها أولاً بأول مع الحدث ، ليس بهدف النشر ، وإنما تقييدا للحوادث من النسيان والضياع ، وهى فرصة السياسى لابتداء ما لا يستطيع ابتدائه علناً من آراء . ولعل مذكرات الزعيم سعد زغلول ، ومذكرات الزعيم محمد فريد نموذج لما أقول . . فكل منهما لم يجد حرجاً فى أن يكتب عيوبه ويعترف بنقاط ضعفه كما يراها هو ، وقبل أن يراها الغير ، بل إن محمد فريد لم يجد غير الورق لكى ينفث عليه زفرات غضبه من الذين تنكبوا طريق تحرير الوطن ، ويصفهم بأقذع الصفات .

لقد مارس الدكتور محمد الجوادى بعض النقد لما قرأ ورفض التصديق المطلق لكل ما هو مكتوب . . ولم يكن فاوست جيته . . بل كان لديه ما يقوم به اعوجاج طريق الذكريات عند بعض المتذكرين . . وحسنا فعل . . ولا بد أن يفعل غيره حتى لا تترك مثل هذه الأعمال مطلقة السراح دون ضبطها بمعيار النقد الذى يصحح الكاتب ويعلم القارىء ، وتبقى الحقيقة الخالصة أملاً منشوداً يسعى إليه الباحثون .

د. عامر الدسوقي

هَذَا الْكِتَابُ

يضم [الجزء الأول من] هذا الكتاب مجموعة من الفصول بدأت كتابتها في مطلع الثمانينات ، ونُشر أولها في عام ١٩٨٦ ، ولكنى طوال سنوات قبلها كنت حريصاً كواحد من القراء على أن أتناول بالدراسة والنقد والتمحيص والتحليل فيما بينى وبين نفسى كل المذكرات السياسية وغير السياسية التى يتداولها القراء فى مصر والعالم العربى ، وكنت كثيراً ما أسجل على هوامش هذه المذكرات كثيراً من التعليقات والتعقيبات إلى الحد الذى كان يوحى إلى زوار مكتبتى بعد مطالعة هذه الهوامش أن هذه مذاكرة لمرة ومرتين وأحياناً ثلاث مرات .

وقد أتيت لى أن أنشر بعض هذه الفصول ، ولم يكن يدور بخلدى أن تلقى هذه المقالات ما لقيت من صدى طيب لدى كثير من المثقفين المصريين المستنيرين الذين راودهم معظم ما راودنى بالطبع من أفكار كانت نتيجة أو صدى لقراءة هذه المذكرات السياسية .

وقد تكون لهذا الكتاب أهمية خاصة جداً لأنه يعطينا صوراً صادقة ومعبرة وموحية ودقيقة عن رؤى مهمة جداً للذين شاركوا فى صناعة أو صياغة التاريخ المصرى المعاصر من مواقع متقدمة ومختلفة فى نفس الوقت بل ، ومتبانية ونحن نرى فى النماذج العشرة التى يضمها الجزء الأول من هذا الكتاب روايات متعاقبة عن أدوار محددة قام بها أصحابها فى إطار مسيرة حياتهم العامة يوماً بعد يوم ، ونجد تجسيداً واضحاً لأدوار مهمة جداً فى تشكيل التاريخ كما حدث . . فكما لى حسن على بيت لنا فيها كتب من مذكرات شعور العسكرى الملتزم فى ظل حكم سياسى يتولاه زملاؤه وأقرانه من العسكريين الذين وصلوا إلى السلطة من خلال ثورة قادوها ، وها هو الرجل الذى عمل عسكرياً محترفا طيلة عشر سنوات قبل الثورة يعمل مرة أخرى عسكرياً ملتزماً طيلة ربع قرن مع الثورة ثم يتولى بعد ذلك أربعة مواقع متقدمة جداً من دولاى الحكم كما يقولون : مديراً للمخابرات ووزيراً للدفاع ثم وزيراً للخارجية ثم رئيساً للوزراء . . نحن إذن أمام تجربة الرجل الملتزم فى مناخ عام أقل التزاماً . . وكما لى حسن على هنا يمثل ما لا يقل عن ألف من العسكريين المحترفين الذين كانوا أقراناً لقادة الثورة بصفوفهم الأولى والثانية والثالثة ، ولكنهم أثروا البقاء فى مهنتهم الأولى ، وها هو واحد من هؤلاء العسكريين الملتزمين يُتوج حياته فى نهايتها بالم يصل إليه الثوار الآخرون . . أليست هذه نقطة مضيئة فى تاريخ الثورة تنبئ بكل يقين عن أنها (أى الثورة) لم تؤثر الثقة على الخبرة إلا فى أحيان متقطعة ولأسباب أخرى غير الأسباب الموضوعية حين كانت تتراجع الموضوعية بفعل السياسة والتاريخ ومنطق الصراع إلى المحل الثانى !!

وسنقرأ للقارىء من مذكرات كمال حسن على تقديره الهادىء للصراع العربى الإسرائيلى ولدور القوات المسلحة المصرية وتاريخها فى العهود المتوالية فنخرج بصورة أكثر رحابة وعمقا وشمولا وحثاً على التفكير الواعى والبناء والمثمر .

وعلى اليد الأخرى تماماً سنجد ضياء الدين داود بمشابة السياسى المحلى الإقليمى القريب من أن يكون مغموراً وهو يتقدم الصفوف بسرعة رهيبية ليحتل فى نهاية عهد عبد الناصر مقعداً من المقاعد الثمانية فى اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى العربى بعد سبعة شهور فى الوزارة ، وبعد أقل من عامين يجد نفسه أو نجده فى المعتقل . . وهذه مذكراته ، فى كتابين يروى فيهما بتفكير اليوم حوادث أمس وأول من أمس فيطلعنا على صورة أخرى للنموذج السياسى البارز فى عهد الثورة ، وهو نموذج لم يكن ليوجد لولا الثورة وتنظيماتها السياسية والطليلية ، ولكنه على كل حال نموذج جدير بالدراسة والتأمل حتى وإن كان من الصعب أن يتكرر فى المستقبل فى دولة مؤسسات ، ولكنه قابل للتكرار فى التنظيمات العقائدية التى لاتدخر وسعا فى سبيل الوصول إلى الحكم .

وفىما بين النموذجين نجد السياسى المحترف بحكم أصوله الاجتماعية ونشأته وهو سيد مرعى الذى بدأ لمعانه السياسى قبل الثورة ولم ينطفئ لمعانه فى عهدها ، وهو صورة حية لتواصل مصر قبل الثورة بمصر الثورة وبمصر ما بعد الثورة ، كما أنه نموذج بارز للزعم بأن الثورة لم تفعل أكثر من أنها أعادت صياغة بعض الذهب الذى كان موجوداً قبلها . . وسيد مرعى فى مذكراته يقدم لنا نفسه بكل صدق فى إطار ما قدمته الأحداث بالفعل ، واستطيع أن أزعم اليوم بكل اطمئنان أن الزمن لو تقدم بسيد مرعى عشر سنوات مثلاً لكان لعب دوراً كدور فؤاد سراج الدين باشا فى حزب كحزب الوفد . وأنه لو تأخر الزمن بفؤاد سراج الدين باشا عشر سنوات لكان المرشح الأول للتعاون مع الثورة على نفس النمط الذى تعاون به سيد مرعى ما أتيح له التعاون . . وقد كانت الفرص المتاحة أمام سيد مرعى فى ظل الثورة بمثابة ترمومتر لعلاقة الثورة بالقوى السياسية الحقيقية التى كانت موجودة فى المجتمع المصرى قبل قيامها . . وسيد مرعى فى هذا المجال نموذج بارز للسياسى ذى الكفاءات التكنوقراطية البارزة .

أما عبد الجليل العمرى فهو إلى اليمين من سيد مرعى نموذج بارز للكفاءة الأكثر ظهوراً ، والأسبق إلى الوجود فى المجتمعين : مجتمع ما قبل الثورة ومجتمع الثورة ، وصل إلى الوزارة منذ ما قبل الثورة . وكان من أوائل مَنْ سعت الثورة إلى الإفادة من خبراتهم وزيراً ونائباً لرئيس الوزراء ، ولكنه بحكم تنامى التكنوقراطية فى شخصيته إلى أبعد الحدود وتضاؤل العنصر السياسى فى هذه الشخصية إلى مالا يزيد عن خمسة فى المائة كان أقل قابلية لاستمرار التعاون مع الثورة من سيد مرعى الذى كان يتمتع بمقومات سياسية تكاد تصل إلى خمسين فى المائة من مجموع مقومات شخصيته العامة . . وهكذا نستطيع أن نفهم كيف انتهت علاقة العمرى بالثورة سراعاً على حين استمرت علاقة سيد مرعى بالثورة سجالاً على الرغم من أن العمرى كان نموذج الكفاءة الفنية المطلقة والبعد عن الأصول الاجتماعية التى اعتبرت معادية أو على الأقل متنافرة مع العهد الجديد على حين لم يتوفر هذان العنصران بنفس القدر لسيد مرعى . . ولكنها طبيعة السياسة التى تُعلى من قدر السياسة نفسها .

وإلى جوار هؤلاء الأربعة نجد قطبين من أقطاب عهد الثورة البارزين يمثلان نزعتين مختلفتين تمام الاختلاف ، ولكنهما يدينان بكل نجاحهما وظهورهما ولعائهما للثورة على الرغم من أنه كان من الممكن أن يكون لهما شأن أو شأن عظيم لو لم تقم الثورة ، ولكنهما لم يكونا مرشحين للوصول إلى ما وصلنا إليه في عهد الثورة في ظل استمرار ما قبلها من عهود . . أقصد أن أقول إن الثورة دفعت بهما دفعا إلى مواقع متقدمة جداً كانا يستأهلان ما هو قريب (ولو عن بعد) منها هذا في مقابل نموذج ضياء الدين داود الذى لعبت الثورة أو مثل عهد الثورة أكثر من تسعين في المائة من أوراق وصوله إلى ما وصل إليه . . قد يكون النموذجان اللذان سنتحدث عنهما مدينين للثورة بخمسين في المائة من فرص النجاح التى اتاحت لهما أو أكثر ولكنهما على كل حال لا يصلان في دينهما إلى نسبة الأستاذ ضياء الدين داود .

هذان النموذجان هما الدكتور ثروت عكاشة الذى يمثل النزعة « الرومانتيكية » والمهندس عثمان أحمد عثمان الذى يمثل النزعة « البراجماتية » ومن أعجب العجب في تاريخنا المعاصر أن كلا منهما حين كتب مذكراته المطولة أخذ نفسه - لظروف ما - بأن يقدم نفسه للناس قدر ما استطاع في الصورة الأخرى ، فالدكتور ثروت عكاشة حريصٌ لأسباب كثيرة على أن يبرز لنا وللتاريخ أنه فعل وفعل واحتال حتى فعل ليسجل ما أتم من إنجازات طيلة توليه شئون الثقافة ، أما المهندس عثمان أحمد عثمان فهو حريص كل الحرص على أن يثبت لنا بما كتبه وقدمه للناس في كتابه تجربتي على أن الحظ حالفه ، وأن « بركة دعاء الوالدين » كانت وراء كل نجاح وأنه كان على الدوام بمثابة الرومانسى الحالم بقيم الحق والخير والجمال وهكذا نجد الرومانتيكى براجماتيا والبراجماتى رومانتيكياً . . أو قل هكذا اختلطت الرومانتيكية بالبراجماتية في تاريخ عهد الثورة اختلاطا نظرياً وعلى صفحات الورق فحسب !!

تبقى بعد هذا أربعة نماذج للتكنوقراطيين المهمين في تاريخ كل الشعوب في كل الأوقات وهى نماذج الدبلوماسى النشط ، ورجل الأمن الدؤوب ، والمفكر الاجتماعى الحاضر ، ورجل التعليم البارز ومن حسن الحظ أن هذا الكتاب قد وجد لفصوله أربعة يتولون هذه الأدوار ، بل قد تولوها بالفعل لفترات مهمة من عصر الثورة ، فهذا هو السفير إسماعيل فهمى يمثل الدبلوماسى النشط طيلة أربع سنوات (١٩٧٣ - ١٩٧٧) شهدت أهم التحولات السياسية والدبلوماسية في السياسة المصرية الخارجية طيلة القرن العشرين . . وهو يكتب لنا تجربته على وجه التحديد والتدقيق بكل أمانة وصدق ، ويرينا كيف أن هذا الوطن غنى بأبنائه في كل وقت ولكل وقت .

وهذا هو اللواء حسن أبو باشا رجل الأمن الديدبان (كما تقول الأدبيات الكلاسيكية) المتحالف مع الأقدار يروى لنا بكل صدق ودقة وموضوعية وسعة أفق ورحابة فكر ونقاء ضمير وجهة نظره التى لم يتحول عنها طيلة حياة الأمانة الحافلة بالمواقف والالتزام والإخلاص والتواصل لكل ما يعتقده حقاً وواجباً .

وهذا هو الدكتور أحمد خليفة القانونى الذى جذبته البحث الاجتماعى كما جذبته السياسة ، وأتيح له موقع في البرلمان وفي أمانة الاتحاد الاشتراكى وفي الوزارة ثم أتيح له ما هو أهم وأبقى وهو موقع علمى

هادىء مديراً للمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، وهو يكتب لنا برؤية العالم وقلم المفكر تحليليا قيما ونقدأ رائعا لكل مراحل تجربته التى شارك فيها مندفعاً أو مدفوعاً وسعيداً أو مغتبطاً ثم مفكراً بعد ذلك كله .

وهذا هو الدكتور عبد الوهاب البرلسى أستاذ الجامعة الذى صعد سلم الإدارة الجامعية من عمادة الطب إلى وكالة الجامعة إلى رئاستها إلى منصب وزير التعليم العالى ثم عاد ليتولى منصب مدير جامعة الكويت فنائب رئيس الجامعة الأردنية فمستشار الجامعة المفتوحة فى القدس ويمثل بذلك واحداً من أبرز القيادات التعليمية فى الوطن العربى لا فى مصر وحدها ، وهو يقدم مذكراته فينقد التعليم الطبى والتعليم العالى من حيث رآهما من مواقعه المشرفة على كل التفاصيل ثم هو قبل هذا يقدم لنا صورة دقيقة وواضحة عن علاقة الثورة بكل أجهزتها بالتعليم فى معظم صوره .

وهكذا يمكن لنا أن نقول إن هذا الجزء قد قدم « بانوراما شبه كاملة » لتاريخ عهد الثورة من واقع ما كتبه عشرة من رجال هذا العهد ، كأنها هذا التاريخ بين يدى القارىء حقيقة لها عشرة وجوه . . ومع هذا فإن للحقيقة الآن هذه الوجوه على الأقل ، ولهذا فإن المؤلف الذى هو كاتب هذه السطور الذى هو أنا حقى بأن أعد القارىء بأن أقدم له عن قريب الأجزاء القادمة من هذا الكتاب وأرجو القارىء أن يدعو الله أن يوفقنى إلى الوفاء بهذا الوعد فى أقرب فرصة ممكنة ولاأعتقد أنى سأكون قادراً على الوفاء بهذا الوعد إلا أن يتعمدنى الله بواسع فضله ورحمته وتوفيقه ، أقول هذا وأنا استدعى ذكرياتى السعيدة منذ تسع سنوات حين نُشر أحد فصول هذا الكتاب وهو الفصل الخاص بكتاب التفاوض من أجل السلام فى الشرق الأوسط للأستاذ إسماعيل فهمى ، وأقوله وأنا استدعى ذكرياتى منذ ستة عشر عاماً وأنا أضع الخطوط الأولى فى كتاب « أوراق سياسية » للمهندس سيد مرعى وقد تابعت قراءته على مدى أيام متواصلة فى إحدى شرفات المبنى القديم لمكتبة الجامعة الأمريكية بالقاهرة .

ومع هذا فكللى أمل فى فضل الله وواسع رحمته أن يوفقنى إلى ما بدأت فيه بالفعل من خمسة عشر فصلاً أخرى نتناول مذكرات المغفور لهم الشيخ الباقورى والأستاذ فتحى رضوان والدكتور جمال العطيفى والدكتور عبد المنعم القيسونى والدكتور على الجريتلى ومحمود رياض ومحمد عبد السلام الزيات وحسين ذو الفقار صبرى . كما نتناول مذكرات أعلامنا الكبار الدكتور سليمان حزين والمشير الجمسى ومحمد حافظ إسماعيل والفريق أول محمد فوزى ومحمد إبراهيم كامل وأمين هويدى والمستشار محمد عصام الدين حسونة أمد الله فى أعمارهم جميعاً .

بقى أن أذكر للقارىء الكريم أن هذا الكتاب ليس إلا حلقة من حلقات كتابة تاريخنا المعاصر والتى قدمت فيها من قبل كتاب « التشكيلات الوزارية فى عهد الثورة » بباييه المهمين عام ١٩٨٦ وأرجو الله أن تكون الطبعة الثانية من هذا الكتاب « الوزراء والوزارات فى عهد الثورة » بأبوابها الخمسة قد صدرت أو أوشكت على الظهور مع ظهور هذا الكتاب .

كما أرجو الله سبحانه وتعالى أن يكون كتابى « المحافظون » هو الآخر قد لقي القبول والتقدير من

القارىء الكريم ، كذلك فإننى أرجو أن تصدر الطبعة الثانية من كتابى عن « المشير أحمد اسماعيل مايسترو العبور » و« سماء العسكرية المصرية الشهيد عبد المنعم رياض » عن قريب إن شاء الله بعدما حظيت به الطبعة الأولى (١٩٨٥) من قبول حسن .

ولا أنكر أنى أفدت من قراءة الكتب التى تضمنها هذا الكتاب ، ولا أنكر أنى أفدت من إعادة قراءة هذه الكتب ، ومن الكتابة عنها ومن قراءة التجارب المطبعية لما كتبت عنها مرة بعد أخرى وتجربة بعد تجربة . . ولكنى ساكون أسعد خطاحين يقرأ الناس ما قرأت ويقرءون ما كتبت ويسعدون بمثل ما سعدت .

وأحب بعد هذا أن أعترف للقارىء أنى لم ألتزم منهجاً واحداً فى عرضى لهذه المذكرات ، ولكنى التزمت روحاً واحدة فى كل ما كتبت حول هذه المذكرات ، وكانت لهذه الروح ثلاث سمات بارزة يمكن لى أن أسجلها على هذا النحو :

السمة الأولى : هى البحث عن الحقيقة ، فأنا حفى أشد الاحتفاء بالحقيقة التى تطالعنا بها مذكرات أى سياسى أو شخصية من الشخصيات العامة ، وبخاصة أننا كنا ، ومازلنا ، ننتظر هذه الحقيقة كراى عام طال تشوقه لأن يقرأ (الحقيقة) التى تمس موقفاً ما من المواقف التى يختلط علينا فيها الحق بالباطل أو الحق بالأحق ، ولهذا فإننى لا أجد حرجاً فى أن أنقل فقرات مطولة من المذكرات عندما أحس أن من واجبى أن أطلع القراء على ما اطلعت عليه فى مذكرات هذا السياسى أو ذاك ، وربما يلحظ القارىء أنى أتوسع فى المعنى الذى تحيط به كلمة «الحقيقة» فأنا لا أقف عند أحداث معينة أو وقائع مادية فحسب ، ولكنى ألتفت أيضاً إلى الحقائق التى تتعلق بالمناخ السياسى العام أو الظروف النفسية التى أحاطت فيها مضى بصانع القرار على أى مستوى كان . وحين أجد نفسى أمام روايات تتعارض تماماً مع الحقيقة فإننى أؤثر أن أجاهر فى أدب وحياء بما هو متوفر عندى من وجوه الحقيقة . وأنا لا أستطيع الزعم أن عندى من الوثائق ما يدين السياسيين أو يصحح لهم رؤاهم ورواياتهم ، ولكنى لحسن الحظ أتناول الحقائق الثابتة الواضحة من تعاقب الأحداث التى لا يختلف عليها اثنان حتى لو اضطر البعض إلى أن يروى الحقيقة فى صورة غير صورتها . . وأعتقد أننى فى كل ما صححت أو عقيت به فى كل هذه الفصول قد أخذت جانب الحقيقة . وقد عبر لى أصحاب المذكرات الذين قرءوا نقد مذكراتهم عن امتنانهم لتصحيح المعلومات الجزئية التى أوردتها والتى سيراها القارىء كثيراً فى هذا الكتاب ، وليس من شك أنهم حين جانبوا الحقيقة لم يفعلوا هذا إلا لأنهم اعتمدوا فى كثير من الأحيان على الذاكرة التى قد تخطئ فى شهر وشهرين وفى عام وعامين وفى اسم واسمين وفى ظرف أو ظرفين وفى مكان أو مكانين وفى سبب أو سببين وفى نتيجة أو نتيجتين وهكذا .

السمة الثانية : هى أننى ألقى كثيراً من الأضواء الخارجية والداخلية على النصوص التى يطالعها القارىء فى هذه المذكرات . فأما الأضواء الخارجية فأمرها معروف لكل القراء الذين يشاركوننى الإحاطة بكثير من الظروف التى دفعت كاتب المذكرات إلى تفضيل المنهج الذى اتخذه فى الحديث عن الموضوعات التى أمسها من قريب أو من بعيد ، وأما الأضواء الداخلية فأعتقد أن الله قد وفقنى فيها

إلى حد بعيد حين استطعت في كثير من المذكرات أن أضىء بعض نصوصها ببعض الآخر من الفقرات التي وردت فيما قبل أو فيما بعد من نفس المذكرات . ولست أزعم أنى أضفت بهذا الجهد كثيراً من [الفن] للأدب المتداول ، ولكنى قد استطيت أن أزعم أنى أضفت بهذا الجهد كثيراً من [الفهم] للنصوص التي بين أيدينا .

السمة الثالثة : هى أننى حرصت فيما بذلت من جهد على أن أتمكن للنصوص المتاحة في هذه المذكرات من أن تلعب دورها المقتقد في نسيج التاريخ المصرى المعاصر ، وذلك من حيث حللت هذه النصوص الأدبية تحليلاً زمنياً وموضوعياً يكفل لها الوجود في مكانها المفترض من الكتاب الكبير للتاريخ المعاصر ، وقد استلزم هذا بالطبع دراسات مقارنة لكل هذه المذكرات والكتب على نحو ما نعرفه في العلوم البيولوجية بالقطاع العرضى "Transverse section" . ولا أنكر أننى بالإضافة إلى هذا كله عمدت إلى أن أتناول هذه المذكرات كعمل أدبى يستتبع النقد ، ومن هنا فقد تناولته بالنقد ، وكان هذا النقد لحسن الحظ مزيجاً من النقادين الانطباعى والإبداعى من دون أن يرقى إلى أن يكون مما يندرج تحت أى من هذين العنوانين . وهكذا يجد القارئ نفسه ، مع كاتب هذه الفصول ، وهو يقرأ هذه المذكرات بعدسات التاريخ وبعدسات الأدب وقد ازدوجت في نظارة واحدة ، ثم يجد القارئ نفسه يقرأ هذه الصفحات عن هذه المذكرات وقد امتزجت فيها لمحات من الأدب والتاريخ والنقد والتأريخ .

أما أهم عيوب هذا الكتاب فثلاثة :

العيب الأول : أن كل فصل من هذا الكتاب كان أحد عمليْن أو أكثر تناولتُ من خلالها شخصية صاحب المذكرات . فأما العمل الأول فهو الترجمة الكاملة لصاحب الشخصية حتى وقتنا هذا وقد أنجزت هذا العمل فيما يتعلق بمعظم هذه الشخصيات ولكنه لم ينشر بعد ، ولا أظنه ينشر عن قريب إلا أن يشاء الله ، وقد نتج عن ذلك ما سوف يلحظه القارئ لأول وهلة من أن كل فصل من هذه الفصول مخصص تماماً (وليس في المقام الأول) لنقد المذكرات فحسب ، دون تناول صاحب المذكرات ، فإن لهذا كما أشرت موضعاً آخر . وسوف يود القارئ لو كانت كتبى عن تراجم أصحاب المذكرات (التي بدأت العمل فيها في الحقيقة منذ ١٩٧٩) متاحة هى الأخرى أمامه ، ولكنى لا أستطيع في الحقيقة أن أقدم مثل هذا العمل إلا بعد أن أنتهى من كثير من الترتيبات المتعلقة بالنشر . وأحسب أن مثل هذا العيب قد يكون مما يميز هذه الكتابة (النقدية) من حيث إنها (تناولت العمل في حد ذاته) ولكنى مع هذا لا بد أن أعترف أنه وإن صادف هذا الخلق ثناء من حيث [الكتابة] فإنه لن يصادف إلا الانتقاد من حيث [القراءة] ، ذلك أنى لو كنت قارئاً لوددت لو جاءت المادتان إلى جوار بعضهما ، فإذا يعنى القارئ فى أن يلتزم له مؤلفه بطريقة علمية تحليلية في عرضه أو نقده ، إنها يعنى القارئ فى الاستمتاع بالإبداع والحقيقة والتواصل قبل أن يُعنى بنجاح الكاتب في التزام منهج معين .

العيب الثانى : هو أن بعض الفقرات التي كان القارئ (وربما صاحب المذكرات) يتوقع أن ترد في ثنايا هذا العرض والتحليل للمذكرات قد اختار لها كاتب هذه السطور أن ترد في سياقها الأنسب ضمن حديثه عن تراجم كُتّاب هذه المذكرات في الكتاب (أو الكتب) التي لم تصدر بعد ، وهكذا نجد هذا العيب مرتبطاً تماماً بالعيب الأول .

العيب الثالث : أن القارىء سيلحظ بلاشك أن كاتب هذه السطور كان شأن كل الشباب أكثر تحاملاً في المقالات التى انتهت من كتابتها في مرحلة مبكرة (١٩٨٥ مثلاً) منه في المقالات التى كتبها أخيراً (١٩٩٤ مثلاً) ، وليس من شك أن عذره في هذا واضح جداً فهو قد انتقل خلال هذه الفترة من مرحلة سنية إلى مرحلة أخرى مختلفة تماماً ، دعك من أن عمره الذهني والفسولوجي يتقدم بأسرع مما يتقدم عمره السنوي حتى ليسرع به إلى الشيخوخة قبل الأوان .

ولكن هذا العذر لا يستطيع أن يقنع القارىء الكريم بهذا التفاوت في روح الإنصاف التى كتبت بها هذه الفصول ، ولعل أقصى ما يملكه كاتب هذه السطور من عذر هو الاعتراف بهذا العيب في المقدمة ثم تسجيل تاريخ الانتهاء من كتابة هذه الفصول في مطلع هذا الكتاب وقبل أى فصل من هذه الفصول ، وأنت يا سيدى القارىء ترانى أقول «تاريخ الانتهاء» لأنه حدث أنى بدأت كتابة بعض هذه الفصول (مثلاً) ولم أتمه إلا بعد ثمانى سنوات .

وسيجد القارىء الكريم في نهاية الكتاب وقبل الفهرس بياناً ببلوجرافيا بهذه المذكرات ودور النشر والطبعة التى اعتمدنا عليها في الإشارة إلى أرقام الصفحات ، وقد رتبت الكتب فيه حسب تاريخ صدورها ، وسوف يلاحظ القارىء أن المذكرات التى تناولها هذا الجزء قد صدرت عن ستة من الناشرين المصريين ، وقد صدرت مذكرات ثمانية من الوزراء عن دور النشر الخاصة بينما صدرت مذكرات اثنين منهم عن دور النشر المملوكة للدولة أو مجلس الشورى ، فقد أصدرت دار الشروق مذكرات كمال حسن على ومذكرات عبد الجليل العمري ، ونشرت مكتبة مذبولى مذكرات اسماعيل فهمي وثروت عكاشة ، أما المكتب المصري الحديث فقد نشر «أوراق سياسية» لسيد مرعى ، و«صفحات من تجربتي» لعثمان أحمد عثمان ، وأما الهيئة العامة للكتاب ، ودار الهلال فقد نشرت على التوالي كتاب الدكتور أحمد خليفة «الرأى والرأى الآخر» ومذكرات حسن أبو باشا «في الأمن والسياسة» . وهناك بالإضافة إلى هذا ناشران اتسما بالناصرية وهما دار المستقبل العربى وصاحبها الوزير السابق محمد فائق ، وقد نشرت كتاب د. عبد الوهاب البرلسى ، ودار الموقف العربى لصاحبها الأستاذ عبد العظيم مناف ، وقد نشرت كتابى الأستاذ ضياء الدين داود .

ولاشك - مرة ثانية - أن هذا الكتاب حافل بكثير من العيوب والمآخذ التى أرجو القارىء الكريم أن يدلنى عليها ، على أنى أعتقد كذلك أن أسوأ عيوبه ستكون فيما يفتقده ، أى فيما ظن القارىء أنه سيجده على صفحات فصول هذا الكتاب ، فإذا به لا يجد ما يتمنى . ولهذا فإنى أتمنى من القراء الكرام أن يدلونى على ما يتمنونه في الأجزاء التالية من هذا الكتاب .

وأحب أن أذكر للقارىء كذلك أنى لم أكتب هذا الكتاب من وجهة نظر تاريخية فحسب ، ولكنى كتبتة أيضاً وبنفس الدرجة من الاهتمام والحفاوة ليكون واحداً من مجموعة من الكتب التى أدرس بها وفيها ولها فن كتابة التجارب الذاتية ، وفن كتابة المترجم سواء للذات أو للآخرين . . ولعل هذا يذكرنى الآن أن أدعو الله في كل حين إلى أن يوفقنى إلى الانتهاء من مجموعة هذه الكتب التى انتهت من كثير من فصولها على فترات متعاقبة ، والتى تشمل كتابين هما « فن كتابة التجربة الذاتية » « وفن كتابة الترجمة الذاتية » فضلاً عن مجموعة من الكتب التى تضم الدراسات التطبيقية بتناولها مذكرات العلماء

والحكام والأدباء والصحف ، ومن بينها كتاب أوشكت على الانتهاء منه عن مذكرات المرأة المصرية المعاصرة .

ولهذا فإن الكتاب الذى بين أيدينا لا يخلو من أن تتصارع حلقات الدراسات التاريخية والأدبية والنقدية ، وكأنى هذه الحلقات الثلاث تقاطع عليه فتبدو وكأنها دراسة تشريحية كما ينبىء هذا العنوان الفرعى للكتاب الذى يجده القارئ على الغلاف .

بقى أن أشيد بأستاذى الدكتور عاصم الدسوقي الذى تفضل بقراءة تجارب هذا الكتاب رغم مشاغله المتعددة وقد تفضل فبهنى إلى ضرورة الالتزام بالأسلوب العلمى فى التخلّى عن ذكر الألقاب قبل أسماء الاعلام ، ولهذا يجد القارئ أنى التزم فى الكتاب بهذا الخلق العلمى على حين أن المقالات كانت عند نشرها حافلة بألقاب من قبيل الدكتور والمهندس والأستاذ والسفير واللواء والفريق أول والمغفور له . . إلخ ، ولايسعنى إلا أن أقدم الشكر الجزيل لسيادته على هذه المقدمة الكريمة التى أضاف بها مدخلاً فى غاية الأهمية والحيوية لهذا الكتاب فضلاً عما حوته من حكمة التاريخ وفلسفته .

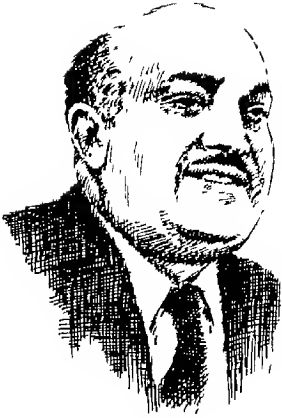
وبقى (ثانياً) أن أعترف باننى أحب الوزراء العشرة الذين كتبت عنهم فى هذا الكتاب حباً شديداً ، وليس من شك فى أن حبنى لهم يتفاوت بمقدار ما أحبوا مصر ، ولكنى على يقين أنى أحبهم جميعاً لأنهم جميعاً أحبوا وطنهم بكل ما وسعهم قدراتهم ، وكلنا نخطئ ونصيب ونرى ما نرى ويغشى علينا ما لايرى ولكننا نتذكر وننسى ، وكلنا نتذكر ونتناسى ، وكلنا يحب ويكره ، وكلنا يحب ويكره ، ويبقى لنا ومن بعدنا هذا الوطن الجميل الذى ندعو الله سبحانه وتعالى له فى كل حين بأن يبقى ملاذاً لنا ولكل الناس من خلقه كما بقى كذلك ، وبقي أيضاً أن اعتذر لكل هؤلاء الوزراء العشرة ولذويهم عن كل ما لا بد منه للقلم حين يقصد النقد والتعليق والتعقيب والتحليل والتصحيح والتحقيق . . وعذرى هو بالطبع شرف مقصدى الذى لا أظننى فى حاجة إلى تكرار الحديث عنه وقد رآنى القارئ أن تناول الكتابات المختلفة لكافة الاتجاهات والتوجهات السياسية والفكرية . . ومع هذا فإننى أكرر اعتذارى سلفاً .

بقى أيضاً (أو ثالثاً) أن اعتذر للقارئ عن كل موضع أسهب فيه وكان يظنه جديراً بالإيجاز ، وعن كل موضع أوجزت فيه وكان حفياً بالتوسع والتفاصيل وعذرى فى ذلك أننى أشرت إلى المصادر الأصلية وطبعتها وصفحها .

بقى (رابعاً) أن أتقدم بالشكر لأسرة دار الشروق وعلى رأسها المهندس إبراهيم المعلم رئيس اتحاد الناشرين العرب وأن أشكر الأخ الأستاذ أحمد الزيدى مدير عام النشر فى دار الشروق على جهده فى قراءة نصوص هذا الكتاب وتنقيتها من كثير من الشوائب ، وأن أشكر الأخ حسام أحمد كمال عنايته الشديدة بخروج هذا النص على هذا النحو الجميل .

هذا وبالله التوفيق

د. محمد الجوادى



الفصل الأول مشاورير العمر للمفغورله الفريريه أول كمال حسن على

(١)

لاشك أن كتاب الفريق أول كمال حسن على «مشاورير العمر» هو الكتاب الوحيد من بين كتب السياسيين التي كُتبت بعد الثورة ليبقى بين أيدي المؤرخين مرجعاً دائماً على نحو ما فعل الدكتور محمد حسين هيكل بكتابه «مذكرات في السياسة المصرية». ويكاد هذا الكتاب أن يطاول كتاب الدكتور هيكل من حيث الإلمام الواعي بالتفاصيل الهامة في مجريات الأحداث على الرغم من أن احتلال مؤلفه لموقع متقدم في الصفوف الأولى جاء في سن كبيرة نسبياً إذا ما قورن بالدكتور محمد حسين هيكل، ولكننا لا بد أن نذكر طبيعة الفرق بين عهديين، عهد كانت الطبقة الحاكمة فيه ثابتة بل ومعروفة سلفاً، وكان طريق السياسيين يبدأ مبكراً، وعهد آخر كانت صفوة العسكريين القريبين من السلطة من أكثر الفئات تعرضاً للقصص بسبب وبدون سبب.

وقد كان كمال حسن على الوحيد في مصر وربما في العالم كله الذي جمع بين خمسة مناصب رفيعة، قيادة أحد الأسلحة الهامة وهو سلاح المدرعات ثم رئاسة جهاز المخابرات ووزارة الدفاع ووزارة الخارجية ورئاسة الوزارة. وقد بقى هذا الرجل في هذه المواقع في الصف الأول تماماً عشر سنوات كاملة ومتواصلة (١٩٨٥-٧٥) وقريباً جداً من الصف الأول (٧٥-٧٠) في السنوات الخمس التي سبقتها ولكن الذي لا شك فيه أن كمال حسن على كان أبرز نموذج في حياتنا السياسية المعاصرة للمحظوظ بعد فوات الأوان.

ومع هذا كله كان وجوده في هذه المواقع كالنسيم العليل، وقد ملأ كل هذه المناصب بما لم يكن متصوراً له من أحد أن يملأه، ويكفى على سبيل المثال أنه خلف المشير الجمسى في وزارة الحرية حين كانت أذهان الناس كلها مملوءة بأن الفريق الجمسى سيظل وزيراً للحرية مدى الحياة. . على حين كان الناس لا يعرفون من هو مدير المخابرات، وبالتالي لا يعرفون الفريق كمال حسن على كواحد من القادة العسكريين القريبين من السلطة جداً.

على هذا النحو سيجد القراء متعة لا تعادلها متعة وهم يقرأون «مشاوير العمر» فيجدون فيها تفكيراً ابتكارياً من نوع ممتاز ، يعرض المعلومات التي يعرفونها والتي لا يعرفونها ثم يخرج من هذه المعلومات إلى أحكام يصعب على كثيرين من القراء أن يتقبلوها للوهلة الأولى رغم صوابها الشديد ، ولكنهم حتى وإن رفضوها يقرون في تسليم شديد بمدى قدرة كاتب هذه المذكرات على التحليل الدقيق والعرض الحى لوقائع متعددة تباعد بها الزمان .

(٢)

وليس من شك في أنه قد استعان بمجموعة كبيرة من أفضل المعاونين مكتبته من أن يقدم هذا الكتاب على هذا النحو المشرف ، ولكن العظمة الحقيقية أن كمال حسن على قد أجاد إدارة أفكار هذه المجموعة وصهرها في مشاوير العمر ، ومع هذا فقد كانت هذه الصياغة بحاجة إلى شيء من عناصر إعادة الترتيب لإحداث التشويق المطلوب في كتاب ضخيم كهذا الكتاب ، فقد كان المؤلف خليقاً بأن ينتبه مثلاً إلى أن يقلب الوضع في الهامش والمتن فيجعل متن الكتاب مخصصاً لذكرياته هو ، ويجعل الهامش حافلاً بالآراء التاريخية الموجودة في كتب التاريخ العام ووثائقه . ولكن صاحب الكتاب للأسف اتبع الأسلوب العكسى على طول الكتاب فكان يروى الأحداث من وجهة نظر التاريخ العام ، ثم يعقب عليها بذكرياته الشخصية في الهامش بينط صغير مع أن المفروض أن الكتاب يحكى لنا مشاوير عمر كمال حسن على وليس مشاوير عمر التاريخ القومى أو العالمى أو تاريخ الأساطير اليهودية أو اليونانية . قد يمكن لنا أن نتلمس العذر في ذلك بالتواضع الشديد عند الرجل العظيم ، ولكن الكتاب نفسه لا يقبل مثل هذا العذر ، لأن التأليف هو التأليف مهما كان قدر المؤلف ومهما كان قدر تواضعه كذلك .

لا أريد أن أضيع وقت القارئ في الاستشهاد على هذا الخلق البارز في هذه المذكرات ، ولكننى واثق أن القارئ قد اعتراه ما اعترانى في كل فصل من فصول مشاوير العمر وهو يستمتع بتواصل السياق الممتاز مع مذكرات ممتازة .

(٣)

بيد أن أهم ما يميز هذه المذكرات هو إلمامها الوافى بالجوانب المختلفة بل والمتنوعة للموضوع الواحد ، وهذا أمر طبيعى في رجل قضى السنوات المتقدمة من عمره في أكثر المواقع تقدماً في بلده وفي العالم . وحين يروى صاحب المذكرات واقعة من الوقائع التي اشترك فيها فإنه يحرص على أن يروى ما حدث فعلاً لا ما يتخيله هو من موقف كان جديراً بالحدوث ، فلا ينسب إلى نفسه أفضالاً أو أقوالاً لم تحدث ، ومع هذا يعقب المؤلف بأنه كان يود أن يقول كذا أو كذا . . . وسأقتطف للقارئ فقره تبتئنا عن هذا الطبع بصورة معبرة جداً حين يروى قصة حواراه مع عبد الناصر أثناء حرب الاستنزاف فيقول : «أذكر أن زارنا في الجبهة مرة الرئيس جمال عبد الناصر في قيادة الفرقة ٢١ . كان واضحاً من

أحاديثه أن مثل هذه الأفكار قد سممت على الرجل تفكيره ونغصت عليه حياته ، وقد هاله حجم كارثة النكسة غير المتوقع . وقد رافقه في زيارته الفريق محمد فوزى وزير الحربية والفريق عبد المنعم رياض رئيس الأركان . وفي مكتبى قدمت له تقريراً عن موقف الفرقة ، لم يكذب يستمع إليه حتى سألتني في نبذة ذات مغزى :

- أين كنت يا كمال أثناء حرب ١٩٦٧ ؟

وأجبتته إجابة مباشرة :

- كنت أقود اللواء الثانى المدرع من الفرقة الرابعة . عندئذ سألتني سؤالاً كمن تذكر شيئاً سمعته قبل ذلك : لماذا لم تستخدم الدخان الذى تولده الدبابات ذاتياً وقت الغارات الجوية لتخفى دباباتك وتقلل خسائرك ؟ وبحكم أنى ضابط يعرف حدود لياقة مخاطبة رئيس الدولة ، عزفت عن أن أقول له : وهل تعتقد يا سيادة الرئيس أن ضابطاً برتبة العميد وخريج أكاديميات الاتحاد السوفيتى وأوكلت له القوات المسلحة قيادة لواء مدرع ، هو من السذاجة بحيث تغيب عنه مثل هذه البديهة ؟ لذا أجبتته بطريقة مباشرة للمرة الثانية : «يا سيادة الرئيس لم تكن غارات يوم ٦ يونيو بالغارات العادية . . لقد استمرت فى ذلك اليوم ثمانى ساعات وخمس دقائق . . وكان اتجاه الريح شامالياً بينما كنا نتحرك من الشرق إلى الغرب . . فلن يتمكن الدخان من إخفاء هذه الأهداف المتحركة . هذا فى الوقت الذى كان ما معنا من الوقود لا يكفى لكل هذه التحركات العرضية الزائدة وبالتالى لم يكن يكفياً لإنتاج الدخان الذاتى المطلوب» . ولما سكنت الرجل أردفت قائلاً : لقد دونت كل هذه التفاصيل فى تقريرى الذى رفعته إلى القيادة العامة وأنا مازلت جريحاً فى مستشفى المعادى .

وهنا رد على بكلمات أعترف بأنها أصابتنى وقتها بصدمة عنيفة : قال مامعناه إنه لم يقرأ تقاريرنا وإنما اكتفى بقراءة تقارير الجانب الإسرائيلى . إذن فقد استقى الرجل معلوماته وملاحظاته من العدو الذى يعرف كيف يحشو كل سطر يكتبه عن المعركة بلغم مدمر من ألغام الحرب النفسية ، ليحطم معنويات القوات المسلحة وضباطها الذين يعلم عنهم تماماً أنهم لن يسكتوا عن الانتقام لاسترداد أرضهم واعتبارهم معاً . وطبعاً أفضل أسلوب كان العدو يتبعه فى حربته النفسية هو إحداث الواقعة بين هؤلاء الضباط وقياداتهم . وانصرف عبد الناصر دون أن أعلق بشيء على كلماته وإنما كان مائة استفسار واستفسار تعتمل فى نفسى ، كنت تواقاً لتوجيهها إليه أو على الأقل نحو المسئولين عن كارثة الانسحاب . كان بودى أن أسأله هو بشخصه وقد عانى بنفسه أثناء حصار الفالوجا من الانفصالية بين القيادات العسكرية والسياسية - أسأله مثلاً لماذا قبلتم أن تدخلونا الحرب وأنتم تعلمون بكل المقاييس أنها سوف تنقلب إلى مجزرة فى صحراء سيناء إذا ما فقدنا الغطاء الجوى ؟! وكان بودى أن أسأله لماذا أصدر المشير هذا الأمر الخطأ بالانسحاب دون أن يكون فى ظهر القوات ما يخشاه من الانسحاب ؟! فالوقف يختلف تماماً عنه سنة ٥٦ حين كان يخشى فيه من دمار القوات فى سيناء إذا قطعتها القوات

البريطانية والفرنسية عند القناة ! كان بودى أن أسأله لماذا لم يصدر الأمر من البداية بالانسحاب إلى المضائق والتمسك بها بفرق المشاة التي هي أجدر بالتمسك بالأرض في غياب الغطاء الجوى من الدبابات المكشوفة والمعرضة للدمار من الجو ؟ لقد حدث أن أمسكت هذه المشاة من قبل بالأرض في عام ٥٦ في أماكن كثيرة منها مضيق متلا وكبدت العدو فيه خسائر فادحة خرجت عن تحمله ، وقبل ذلك تشبثت أنت بنفسك « يا سيادة الرئيس » بالفالوجا ! فما الذى حدث إذن ؟! كان بودى أن أسأل عبد الناصر كل ذلك وأكثر من ذلك ، ولكن للأسف كان في ذلك الوقت قد وصل هو نفسه إلى الوضع الذى عانى منه ذات يوم وثار من أجله ، فقد صار في وضع المسئول الكبير الذى يسأل ولا يُسأل ! وأعترف اليوم أن هذه لم تكن خطيئة عبد الناصر وحده وإنما كانت خطيئتنا جميعاً كباراً وصغاراً . وكبارنا بالطبع قبل الصغار . إذ لم يجرؤ واحد منهم على أن يبلغ عن موقفنا المحزن عندما صدر أمر الانسحاب الخاطيء . بل إن كثيراً منا بلغ به الأمر أن خشى أن يصحح زلة لسان صدرت منه عندما قال للمشير في مكالمة تليفونية إن لواءات الفرقة الرابعة مازالت متمسكة بالمضائق بينما كانت بضع دبابات من هذه الفرقة قد عبرت إلى الضفة الغربية من القناة ، بل إن اللواء الميكانيكى للفرقة قد وجه إلى هاكستيب بشرق القاهرة وبأوامر منه هو شخصياً . ومن عجيب الصدف أن الموقف في يوم ٦ يونيو ١٩٦٧ كان يشبه تماماً الموقف يوم ٦ يونيو من عام ١٩٤٤ عندما بدأ هجوم الحلفاء الكبير على نورماندى في الحرب العالمية الثانية وخشى قادة هتلر أن يوقظوه من النوم ليبلغوه بهذا الخبر لأن الخبر سوف يضايقه !

ثم يروى صاحب المشاوير واقعة أخرى لها أهميتها الكبيرة في تاريخنا العسكرى فيقول : « وأذكر مع حرب الاستنزاف موقفاً آخر لعبد الناصر في زيارة أخرى ميدانية للفرقة ٢١ مدرعة ، يوضح كيف فقد عبد الناصر الثقة حتى في قياداته وأخلص معاونيه ! - كان يوم الزيارة هو يوم ٩ سبتمبر من عام ١٩٦٩ . وهو اليوم نفسه الذى تصادف فيه حدوث إغارة القوات الإسرائيلية على منطقة الزعفرانة على الشاطئ الغربى للبحر الأحمر بعد أن فشلت كل محاولاتها في إيقاف حرب الاستنزاف . ولقد تعمدت إسرائيل أن تحيط هذه الإغارة بتظاهرة دعائية ضخمة لدرجة أن أسموها عملية غزو مصر ، مما جعل الغيظ يستبد بعبد الناصر في ذلك اليوم ، فكلف الفريق أحمد اسماعيل الذى كان يرافقه في هذه الزيارة بالتوجه مباشرة إلى منطقة البحر الأحمر . ونظراً لأن أحمد اسماعيل لم يكن قد تلقى أى معلومات بعد عن هذه الإغارة ، فإنه توجه في بادئ الأمر إلى مكتبه بالقاهرة ليطلع على كل المعلومات المتوفرة في القيادة العامة من خلال وسائل الاتصال وللتعرف على الموقف قبل التحرك إلى مكان الإغارة . ولما علم الرئيس عبد الناصر بأنه لم يتوجه فوراً إلى هناك ، عزله من منصبه في الحال وأحاله إلى المعاش ، وعين بدلاً منه الفريق محمد أحمد صادق ! »

(٤)

ولا يفوت صاحب المشاوير طيلة فصول كتابه أن ينقل لنا صورة معبرة جداً عن مشاعر شريكة حياته السيدة آمال ، وعلى الرغم من أن السياق الطبيعى لحديثه يمكن أن يستغنى عن مثل هذه الفقرات إلا أن هذا الرجل يأبى إلا أن ينبئنا عن مدى الحب والحنان والإخلاص الذى تميزت به شخصيته ، ثم

هو يرتقى بأسلوب الكتابة في أدبنا العربى المعاصر لتناول أروع المشاعر الإنسانية بلا حياء وبلا تكلف أيضاً وبلا تظاهر بالحضارة أو الرجولة الشرقية القديمة ، ويكفى أن السطور التى تناولت مشاركات السيدة آمال في هذا الكتاب تفوق السطور التى تناولت دور السيدة جيهان السادات في كتاب « البحث عن الذات » مثلاً ، مع أن السيدة جيهان هى ألمع سيدات هذا الجيل من زوجات الضباط الذين ولدوا سنة ١٩٢٠ وفيما قبلها بعامين أو بعدها بعامين ، فضلاً عن مشاركتها الفاعلة في الحياة العامة . وسننقل إحدى هذه الفقرات التى يروى فيها صاحب المشاوير موقف زوجته قبل نشوب حرب ١٩٦٧ فيقول : «وعندما توجهت إلى منزلى بحى مصر الجديدة لتجهيز نفسى لسفر طويل ، وجدت آمال زوجتى تتنازعها أسئلة حائرة لم أرض أن أصارحها بأنها هى نفس الأسئلة التى تدور فى ذهنى . . قالت : «إنى أتساءل كيف يأخذ ذهابكم إلى سيناء شكل التظاهرة والتهديد بالحرب مع أنه من الواضح تماماً لكل شخص عادى أن إسرائيل ستدخل الحرب منتهزة فرصة وجود جزء كبير من الجيش فى اليمن ؟! لم أعقب على حديثها ، بل سلمت عليها وعلى أبنائى مودعاً . . وعند باب المنزل ركزت عينيها على عينيّ قائلة وهى تعطينى مصحفها الصغير : بإذن الله تذهب وتعود بالسلامة . . . وبشرى ! وضغطت على الكلمات الأخيرة كمن يقول كان الله فى عونكم أنتم مُشرفون بكل تأكيد على حرب لستم على استعداد لها . وكعادتها لم تستسلم للدموع . ولكن كما علمت من أطفالى فيما بعد أنها لا تفعل ذلك إلا عندما تختل بنفسها فى غرفتها وحيدة ! . »

(٥)

ويعتز مؤلف « مشاوير العمر » بأنه أدى واجبه فى كل خطوة من خطوات مشاوير حياته على نحو ما كان يتمنى أن يؤديه ، وهو يعترف أن الصدفة لعبت أدواراً متكررة فى تقلبه فى المناصب المختلفة بدءاً من التحاقه بالكلية الحربية ثم انتقاله من سلاح إلى سلاح ولكنه مع هذا يمضى فى مجرى النهر بقوة واقتدار فى أغلب الأحيان ، وفى أحيان كثيرة يعوقه ما يعوق النهر نفسه كما حدث فى ١٩٦٧ وهكذا يجددنا مؤلف المشاوير عن حرب ١٩٥٦ بإنصاف لم نعرفه فى كتابة أحد قبله ، وتسود كتابته العقلانية الشديدة ولكنه مع ذلك يُنصف جيشه وقومه ووطنه وهو يعترف بفلسفة واضحة أن المنتصر فى ١٩٥٦ كان أمريكا وروسيا أو هو يتبنى وجهة النظر القائلة بهذا رأى ، ولكنه مع ذلك لا يدع الفرصة ليثبت لنا أن الجيش المصرى قد انتصر فى هذه المعركة فيقول : «والحقيقة أن أمامى طريقين للرد ولتنفيذ هذا رأى الخاطيء . فهناك الطريق السهل وأقصد به طريق المهاجمة حيث فى إمكانى أن أرد قائلاً إن الذين يثيرون مثل هذه القضايا إنما يثيرونها وهم جالسون فى صالونات منازلهم أو شرفاتها يستمتعون بلذة الجدل والنقد وهم يتناولون المشروبات الثلجة . . هذا إذا كانوا بريئى القصد والطوية ، أما إذا كانوا غير ذلك فلا يدري إلا الله ما فى نفوسهم من محاولة لإحداث شرخ بين الجهازين السياسى والعسكرى أو النيل من قدرات جيشهم الوطنى الذى يحتمى كل من يعيش تحت سماء هذا الوطن بدرعه . أما الطريق الثانى وهو الطريق الصعب فهو طريق الحججة والبرهان . وفى هذا أقول إن الأداء العسكرى لم

يعبه شيء سواء على المستوى التخطيطي للقيادات أو على المستوى التنفيذي للوحدات والجنود ، فلقد بدأ انسحاب الوحدات من سيناء إلى الخلف بأمر انسحاب سليم مدروس ، أنقذ ٩٠٪ من القوات المسلحة من الشرك الذي نصبته لها الدول الثلاث ، ولو كانت هذه القوات قد بقيت في مكانها في مصيدة سيناء لانهارت القوات المسلحة في الجبهتين معاً : جبهة سيناء المواجهة لهجوم إسرائيل وجبهة القناة المواجهة لهجوم بريطانيا وفرنسا معاً . . ولقد سقت مثلي «أبو» عويجلة ومتلا كما وصفهما ديان ، لأثبت كيف كانت القوات تصمد في محلاتها الدفاعية في سيناء وتقاتل لأخر طليقة ولآخر رجل ، وأنها لم تترك مواقعها بالمرّة حتى جاءها الأمر الرسمي بالانسحاب . . أما إذا كان قد حدث أحياناً أن اتخذ الانسحاب في بعض اللحظات شكلاً غير منتظم ، فإنني لا أجد رداً أذفع به عن موقف هذه القوات المنسحبة في ظروف مثل ظروف صحراء سيناء الجرداء المكشوفة للطيران المعادي ، إلا ما قاله أرسكين تشايلدرز مؤلف كتاب «الطريق إلى السويس» رداً على الدعاية التي تباغت بها إسرائيل في كتبها بقصد الخط من شأن الجندي المصري في تخطيط مدروس من حربها النفسية لدق إسفين بين المواطن المصري وجيشه . يقول أرسكين : «إن الظروف الصعبة التي كان الجيش المصري يعانيها أثناء انسحابه للخلف فوق طرق الصحراء المكشوفة ، وهو يتعرض لضرب متواصل من ثلاث دول تواطأت عليه ، لهى ظروف بالغة القسوة ، لو وُضع فيها أى جيش من أقوى جيوش العالم لما تصرف بشكل أفضل أو أشجع منه ! وأنا لا أعرف كيف يكون موقف الجيش الإسرائيلي لو وجد نفسه في موقف عكسي ، أقصد لو وجد نفسه يوماً ما موضع هجوم من بريطانيا وفرنسا وقد تواطأتا مع مصر ضده ؟! ألا ينقلب الحال تماماً رأساً على عقب وتنقلب معه الأوضاع والنتائج بالقدر نفسه ؟! »

ويرد صاحب المذكرات هذا كله بقوله : «نقطة أخيرة أحب أن أضيفها على هذا التعليق هي أننا لو كنا انهزمنا عسكرياً في ٥٦ ما كنا استطعنا أن نتنصر سياسياً ! وأفضل دليل مؤسف أسوقه للبرهنة على ذلك ما حدث في ٦٧ ، فقد انهزمنا سياسياً في ٦٧ لأننا أساساً قد انهزمنا عسكرياً» .

وقد اتخذ مؤلف مشاوير العمر جانب الإنصاف أيضاً عند حديثه عن حرب ٤٨ حيث ناقش فكرة النصر والهزيمة فقال : «وأخيراً يبقى السؤال المحير هل حرب ٤٨ كانت انتصاراً أم انهزاماً لنا؟ الحقيقة أن هذا السؤال الذي ثار في أعقاب حرب ٤٨ أصبح سمة مميزة تنفرد بها حروب الشرق الأوسط عن غيرها من الحروب ، حيث يحدث عقب كل حرب جدل عنيف يختلط فيه الغالب بالمغلوب والمنتصر بالمهزوم ، لالسبب يخص تكتيكات الحرب في حد ذاتها ، وإنما لسبب آخر تتميز به هذه الحروب هو تدخل القوى الأجنبية بشكل يؤثر على سير المعارك ونتائجها بداية من التدخل في إمداد أحد الطرفين أو كليهما بالإمكانات العسكرية والإدارية التي تؤثر في كل مقدرات المعركة بحيث تنتهي في صالح الطرف الذي تؤيده القوة ذات المصلحة في انتصاره . وفي حرب ٤٨ لم يقتصر تدخل الدول الكبرى على إمداد إسرائيل بالسلاح والذخيرة والمتطوعين ، بل امتد هذا التدخل ليشمل إمداد أو حرمان القوات المحاصرة من الطرفين بالطعام والشراب . وأفضل مثل أسوقه على ذلك أنه في الهدنة الأولى انشطر النقب الجنوبي عن شمال إسرائيل لتشتب القوات المصرية بالخط العرضي المجدل - جبرين . . وعندئذ

تدخلت لجنة الهدنة لتضغط على مصر لكي توافق على السماح لقوات التموين الإسرائيلية أن تستخدم الطريق الطولى في ساعات معيبة من النهار (والذى يقطعه الطريق العرضى ويتحكم فيه) على أن تستخدم القوات المصرية الطريق العرضى باقى ساعات اليوم ، و للأسف أو للعجب وافق المصريون بما عرف عنهم من سماحة . ثم حدث في الهدنة الثانية أن حوصرت الفالوجا وانقطع الطريق العرضى ورفضت إسرائيل أن تصل قوات التموين في ساعات محددة إلى الفالوجا على النحو الذى اتبع في الهدنة . وهنا لم تتدخل لجان الهدنة وهى المعروف أنها تأتمر بأوامر القوى الكبرى . وكان من الواضح في حرب ٤٨ أن بريطانيا كانت ترغب في الحصول على نتائج شبه متعادلة للطرفين بحيث تظل الحرب معلقة لا تنتهى بحسم أو سلام حتى يمكنها استثمار رحلة العداء الناشبة بين الطرفين إلى ماشاء الله . أما في حرب ٥٦ مثلاً فسوف نرى إصرار كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى على حرمان المعتدين الثلاثة من إحراز أى نصر عسكري ولذلك فمن أطرف التعليقات التى تروى عن نتائج الحروب الأربعة ، ما قاله معلق عسكري « في اعتقادى أن الذى انتصر في ٤٨ هى بريطانيا . . أما في ٥٦ فإن الذى انتصر هو الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى ، وفي ٦٧ قد يبدو لنا أن الولايات المتحدة هى التى انتصرت ولكن في الحقيقة أن الاتحاد السوفيتى كان هو المحظوظ الأول من هذه الحرب لأنه حقق الهدف الذى ظلت تتمناه طويلاً روسيا القيصرية وهو الوصول إلى المياه الدافئة » .

(٦)

وعلى هذا النحو فإن صاحب « مشاوير العمر » حين يتناول حرب اليمن يتعمد أن يكرر الاستشهاد بما قاله جمال عبد الناصر في مناسبات مختلفة بأن مصر قد تورطت في هذه الحرب ، وحين يروى ذلك فإنه لا يلوم عبد الناصر بقدر ما يأسف لما وجدنا أنفسنا فيه ، ولكنه مع ذلك لا ينساق إلى أن يتبنى نظرية المؤامرة تبنيًا كاملاً يتيح له أن يعفى قادتنا من المسئولية وها هو يقول : « إننى بكل المقاييس لأجد سبباً واحداً أو مبرراً يجعلنى راضياً عن دورنا في اليمن ، بغض النظر عن أن قواتنا المسلحة قد أدت دورها بكل ما تستطيع من تفان وتضحية وشجاعة وإخلاص . . هناك مثل يقول : ليس بيدق الشطرنج هو الذى يحرز النصر أو الفشل ، وإنما هو دور من يمسكه بيده ! وأخيراً فقد يتهمنى البعض بأننى لم أفصح عن رأى هذا وبصوت عال إلا بعد أن رحل المسئولون عن الدنيا وواراهم التراب . ولكن يعلم الله كم عملنا جاهدين بجهد أهل الخبرة عن التعبير عن آرائنا في صراحة وقوة قد لا تحييان إلا همساً . . ولعل قوة الهمس نجىء أحياناً أقوى من صرخة الجهر ! ومع ذلك فأننا أتساءل لماذا لم نجهر ؟! هل كان ضعفاً منا أو تحاذلاً أو في أحسن الفروض تقية ؟ إننى في هذه المذكرات لن أدافع عن نفسى أو عن غيرى ، إننى أفضل أن أترك ذلك إلى يوم سوف تحكم علينا إدانة أو إنصافاً محكمة تفوق في قوتها كل قوى الرأى في دنيانا التى حولنا ، إنها محكمة التاريخ !

ولعل الفريق كمال حسن على كان أول قائد من قواد ١٩٧٣ كتب عن حرب اليمن كتابة شاملة تناولت الحرب كلها من أولها لآخرها وهو أول من ميز بين قيادة الفريق مرتجى وقيادة الفريق أنور القاضى متأثراً في ذلك برأى الفريق القاضى نفسه حين يقسم الحرب إلى مرحلتين :

(أ) المرحلة الأولى من سبتمبر عام ١٩٦٢ إلى مايو عام ١٩٦٣ وهى تعتبر من أقسى المراحل التى انتهت فى آخر الأمر بوصول القوات المصرية إلى الحدود الشمالية والشرقية وسيطرتها على اليمن سيطرة شبه كاملة .

(ب) المرحلة الثانية من مايو عام ١٩٦٣ إلى نوفمبر عام ١٩٦٣ وشهدت تطهير الجيوب المعادية التى كانت تظهر وتختفى مع الارتزاق والابتزاز ، ثم حسمها فى النهاية هجوم الربيع الذى قضى على فلول الملكيين فى الشمال . والمرحلة الأولى هى التى شهدت أصلاً تزايد حجم القوات بصفة مطردة نتيجة للكمان التى نجح الملكيون فى نصبها للقوات صغيرة الحجم التى كانت تصل بغير خبرة إلى اليمن : وهو الأمر الذى أوضحه عبد الناصر فى خطابه المشهور عندما قال إنه فى ٥ أكتوبر كان لنا مائة صف ضابط وعسكري فقط . وفى يوم ٩ أصبحوا ٥٠٠ ثم ٢٠٠٠ فرد فى يوم ١٦ . وبعثنا أول قوة من سلاح الطيران يوم ١٠ أكتوبر ، طيارتين . . . ثم انتهى الأمر بوصول هذا العدد إلى سبعين ألفاً . وعلى نفس هذا النحو كانت كتابة المغفور له الفريق أول كمال حسن على من قبل عن حرب فلسطين ومرآتها الأربع بدءاً من صفحة ٨٢ وحتى ص ٨٦ حيث يمكن للقارئ أن يطالع ملخصاً من أدق وأروع ما يمكن لعمليات هذه الحرب .

(٧)

وتفقد الشجاعة مؤلف هذا الكتاب إلى أن يجاهر برأيه فى براءة اللواء صدقى الغول و اللواء صدقى محمود مما نسب إليهما فى ١٩٦٧ ، ويروى الواقعة تلو الواقعة ، ويؤكد على حقيقة مسئولية القيادة السياسية فى هذا الشأن ، بل ويروى كيف دفعته الشجاعة إلى أن يشهد لصالح اللواء الغول حين أخذت أقواله فى التحقيق الذى أجرى بعد النكسة ، وذلك حيث يقول : « وحدث بعد ذلك أن وصلتنى فى شهر رمضان برقية من المدعى العسكرى يدعونى للشهادة فى إحدى القضايا - وعلمت بعد ذلك أن هناك اتجاهاً فى القوات المسلحة لتقديم عدد من الضباط إلى المحاكمة ، منهم اللواء صدقى الغول قائد الفرقة . . وكانت بعض أجهزة الإعلام قد بدأت تروج لهذا الأمر بعد أن أرسل المسئولون فى الاتحاد السوفيتى بما يوحى بضرورة محاكمة المسئولين عن الهزيمة فى الجيش ، وضربهم بالرصاص على غرار ما يحدث عندهم فى هذه الأحوال . كنت أعلم يقيناً بينى وبين نفسى ، أن اللواء صدقى الغول لم يرتكب أى خطأ يُوجه إليه الاتهام بسببه . . فهو لم ينسحب أو يأمر بانسحاب وحداته بوحى من تفكيره ، وإنما لابد وأنه قام بذلك على أثر أوامر واضحة صدرت إليه من قيادة الجيش الميدانى . . أما الحديث العابر الذى دار بينى وبين اللواء عماد ثابت عندما قابلته عرضاً فى يوم ٧ يونيو ، فلم يأخذ شكل التعليمات الواضحة لأن قيادة الجبهة نفسها لم تكن قد وصلتها بعد هذه التعليمات المؤكدة بإلغاء أمر الانسحاب والبقاء فى المضائق . . ولذلك قام اللواء صدقى الغول باتباع التعليمات التى صدرت إلى شخصه من رئاسته مباشرة . وكان على أن أقول الحق بضمير خالص . . وعندما غادرت بيتى إلى مكان التحقيق قلت لزوجتى إن ما سأقوله لن يكون بالقطع محل رضا من المسئولين ، وفى هذه الحالة قد أحال

أنا نفسى إلى المعاش ، أو أتعرض للسجن ، خاصة وأنهم كانوا فى ذلك الوقت يبحثون عن كباش للفداء . وكان رد زوجتى مؤيداً لما فى نفسى : قل الحق ، وأجرك بعد ذلك عند الله اوفى النية العسكرية استمر التحقيق لمدة سبع ساعات لم أزد فيها حرفاً واحداً عما حدث بالفعل كما ذكرته سابقاً يوم ٧ يونيو . . . وللأسف أذان التحقيق اللواء صدقى الغول . وعندما استدعيت مرة أخرى للشهادة أمام المحكمة العسكرية برئاسة الفريق الرمالى ، لم تخرج شهادتى عما سبق ذكره فى التحقيق . وأكدت لرئيس المحكمة فى حديثى أن لقائى باللواء عماد ثابت وحديثى معه كانا أمراً عابراً ولم يتخذ شكل التعليقات المباشرة . ومع ذلك صدر الحكم ضده بالسجن لمدة عشر سنوات . وهكذا تأكدنى بالفعل أن الأمر كان مجرد العثور على كباش للفداء . ويعلم الله كم أثر هذا الوضع فى قلبى حتى يومنا هذا ، لأن الحكم اقترن باسمى فى تداعى مجاوز الحقيقة ، مما ترك انطباعاً سيئاً خاطئاً لدى اللواء صدقى ظل حتى بعد الإفراج عنه . فى الوقت الذى علق فيه وكيل نيابة أمن الدولة الذى يمثل الاتهام قائلاً : إن شهادتى كانت كفيلاً بأن تخرجنى إلى المعاش أو تدخلنى السجن ، فقد كانت شهادة شجاعة لم تبتغ إلا وجه الحق . . . إلا أنها لم تكن على المرام . وأعقبت تلك المحاكمة محاكمة أخرى للفريق محمد صدقى محمود قائد القوات الجوية الذى صرح عبد الناصر فى اجتماعه مع القادة قبل المعركة بأيام ، بأنه لا يمكننا تلقى الضربة الأولى لأن احتمال خسائرها فى القوات الجوية سوف تكون عشرين فى المائة على الأقل . . . بل إنه طلب قبل المعركة بوقت طويل إنشاء دشم حصينة للطائرات ، غير أن ظروف اليمن لم تسمح بذلك ، وإن كان التحقيق قد كشف بعد ذلك عن أن وزارة الدفاع كان بها فائض للميزانية يسمح ببناء هذه الدشم . وهكذا لم يكن مستغرباً من شعب ذى حس مرهف ، أن يهتف أبناءه الطلبة فى تظاهرات يناير ١٩٦٨ مرديين «لا صدقى ولا الغول . . . عبد الناصر هو المسئول» . لقد أدرك الجميع أن هذه المحاكمات لم تكن تقصد إظهار أخطاء المسئولين الحقيقيين بقدر ما كانت تقدماً لعدد من كباش الفداء من العسكريين لتبرئة القيادة السياسية من دماء ضحايا النكسة والهزيمة » وهكذا يستبين لنا من هذه الرواية بما لا يقبل الجدل بعد ذلك كيف يتمتع قادتنا على اختلاف مستوياتهم بقدرة واضحة على تمييز الحق من الباطل مهما اختلفت آراؤهم .

(٨)

وعلى الرغم من أن كتاب « مشاوير العمر » لا يتمتع بالعداء التقليدى للمشير عبد الحكيم عامر الذى نجده فى غالبية المذكرات والكتابات التاريخية ، إلا أن هذا لا يمنع مؤلفه من أن يضع على كنفى عبد الحكيم عامر ما لا ينبغى أن يزاح عن عاتقه بأى حال من الأحوال فهذا هو يقول : « وسوف يحكم عليه التاريخ أيضاً ، أنه هو المسئول الأول عن كارثة ٦٧ ، على الأقل من جوانبها العسكرية ، فلقد قبل الضربة الأولى المسبقة دون بناء دشم وقائية حول الطائرات . وساق القوات المسلحة إلى الحرب فى مظاهرة ودون تخطيط مسبق لهذه الحرب . وظن أن الوقت الذى اختاره للمعركة هو أنسب الأوقات لها دون أن يدرك أنه أسوأ الأوقات سياسياً وعسكرياً ، بل إنه استدرج للمعركة فى هذا الوقت الذى كان فى الحقيقة من اختيار العدو ، وظن هو خطأ أنه من اختياره ! وإذا كان للرجل أفضال أو حسنات

في بناء القوات المسلحة ، أو تطويرها من البلى الذي كانت عليه إلى قوات حديثة معاصرة ، فقد فاتته أن قدر العسكريين إنما تكفيه عادة غلطة واحدة للقضاء عليه ، شأنهم في ذلك شأن الطبيب الذي مهما شفى آلاف المرضى فإنه يفقد اسمه وسمعته إذا قتل بنوع الخطأ مريضاً واحداً . . والتشبيه هنا يجاوز الحقيقة تماماً لأن الطبيب إذا أخطأ مرة فإنه يقتل مريضاً واحداً ، أما القائد العسكري عندما يخطئ مرة ، فإنه يقتل أمة !

وعلى هذا النحو أيضاً نلمس موضوعية المغفور له الفريق أول كمال حسن على الشديدة حين يتناول حرب أكتوبر في أيامها المتقدمة التي ثار عليها النزاع حول مسئولية القادة ، وهكذا نجده بعد أن أتيح له ما لم يتح لأى واحد من هؤلاء القادة جميعاً (باستثناء الرئيس حسنى مبارك والمشير أحمد إسماعيل بالطبع) من اطلاع عميق على الخفايا والاستراتيجيات يعفى المشير أحمد إسماعيل من اللوم الذى استسهل الكثيرون توجيهه إليه ، وها هو يقول في ص ٣١٩ تحت عنوان «أحمد إسماعيل ليس السبب» : «ولكن في رأى - وقد تجملت أمامنا الآن كل الظروف والملابسات العامة التى أحاطت بالمعركة - أن الفريق أول أحمد إسماعيل لم يكن وراء قرار الوقفة التعبوية وتأخير تطوير الهجوم حتى يوم ١٤ أكتوبر ، حيث جاء قرار مواصلة الهجوم متأخراً جداً عن موعده بعد أن حصلت إسرائيل على كل ما استهلكته في المعركة من ذخائر ودبابات وطائرات . . إلخ ، بل وحصلت على أسلحة حديثة جداً على النحو الذى ذكرته من قبل . لقد أصبح واضحاً أن الرئيس السادات هو الذى كان يمسك بدفة الأمور بين يديه ، بدليل أنه بمجرد أن أعطى أوامره باستئناف الهجوم لتخفيف الضغط عن الجبهة السورية ، قام الفريق أول أحمد إسماعيل بالاستجابة للأمر مباشرة ، مما أفرغ الضفة الغربية للقناة من معظم المدرعات والتشكيلات التى كانت تركز عليها الجيوش الميدانية في الشرق (وهو الأمر الذى استغلته إسرائيل بمعاونة النصائح الأمريكية لعمل الثغرة) . وهكذا تناسى الفريق أول أحمد إسماعيل كل مخاوفه عن خروج القوات المهاجمة عن مظلة حماية الصواريخ المضادة للطائرات . وبدا جلياً أن حذر أحمد إسماعيل لم يكن السبب الكامل وراء الوقفة التعبوية . . ففى ذلك الوقت كان السادات هو الذى كان يخضع ليل نهار لتهديدات كيسنجر التى تصله عن طريق الزيات أو عن طريق الاتحاد السوفيتى ، كما كان يخضع في نفس الوقت للضغوط التشاؤمية التى لم يكف القادة السوفييت يوماً واحداً عن توصيلها في إصرار إلى الرجل وتخوفه بصفة مستمرة من المحاذير التى تهدده وتهدد الموقف العالمى من استمراره في القتال . وأعتقد أنه مما يؤيدنى في هذا الرأى ، ذلك التردد الماثل الذى حدث في الجبهة السورية وما ذكره الفريق طلاس عن وقفة يوم ٧ أكتوبر لإدجار أو بالانس مصرحاً أن الأمر قد صدر بالفعل بالتوقف ولكنه لم يوضح له ملابساته معتذراً بأن الوقت لم يمن بعد لكشف هذه الملابسات .»

(٩)

على أن الأهم من هذا كله هو ما شغل مؤلف «مشاوير العمر» به نفسه في هذا الكتاب من دراسة وتحليل وتقييم جهود القادة الاسرائيليين على الجانب الآخر من المارك ، ويبدو كمال حسن على في هذه النقطة بالذات رجل مخبرات من طراز فريد ، ورجل عسكرية حقة لا تدفعه العداوة إلى أن يغمط

حق أى من أعدائه ، ومع هذا فإنه يقدر شارون بالذات فى أكثر من موضع التقدير الصحيح بدون تهويل ولا تهوين ، رغم أنه يصعب على أى مصرى [دعك من قواد المعارك] أن يُكنوا لهذا القائد أى قدر لعداوتهم له ، وسأنقل للقارئ فقرات من مواضع مختلفة تناول فيها المغفور له الفريق أول كمال حسن على هذا القائد الإسرائيلى ، فهو يتحدث فى ص ١٣٨ عن معركة ممر متلا فى حرب ١٩٥٦ وقرار شارون الخطأىء بشهادة ديان . والذى حدث بعد ذلك أن هذه القوة لم تحتل الممر إلا بعد أن صدر أمر الانسحاب إلى القوات المصرية المدافعة ، وعندما احتله الإسرائيليون وجدوه خالياً تماماً ويعلق ديان على هذا الأمر قائلاً فى غيظ : «إن هذا الاحتلال الدموى لمضيق حيطان فى ممر متلا ، كان من الممكن أن يكون له ما يبرره لو كانت مهمة اللواء هى الوصول إلى السويس . ولكن للأسف لم يأمرهم أحد بذلك لأن مهمتهم كانت الاتجاه إلى شرم الشيخ ! لقد هاجم هؤلاء الرجال المظليون ممر متلا على عكس أوامرى وكانت نتيجة عملياتهم هذه الخسائر الفادحة !» وهنا يقول المغفور له الفريق أول كمال حسن على : «هذا ومن المعروف أن شارون ظل مستقبله السياسى متأثراً لفترة طويلة بهذه المأساة ! ويرد فى الهامش بقوله « وقد كرر شارون الخطأ نفسه وهو وزير دفاع إسرائيل عام ٨٢ باندفاعه فى عمق لبنان حتى حاصر بيروت » ، وفى ص ٣٠٥ يروى المغفور له الفريق أول كمال حسن على عن شارون قيامه ببعض الهجمات «ولقد قام الجنرال شارون فى هذا اليوم بعدة هجمات قبل بعد الحرب إنه قام بها بغير أوامر ، وكان ذلك فى اتجاه النقاط الحصينة أمام الاسماعيلية ، ورغم أنه قد منى بخسائر جسيمة فى دباباته ، إلا أن وحدة الاستطلاع التابعة لفرقة استطاعت أن تصل إلى شاطئ البحر المرة أثناء قيامها بعملها حول المزرعة الصينية عند قرية الجلاء ، وتم ذلك خلال ساعات الليل لتثبت بشكل ما أن هناك ثغرة ما بين الجيشين الثانى والثالث فى هذا القطاع . وهكذا نجد تعليقات ممتعة وواضحة لمؤلف هذا الكتاب عن ديان وإبراهيم تامير وإيجال يادين وفايتسمان وغيرهم .

وحين يروى قائد المدرعات فى حرب ١٩٧٣ الذى هو كمال حسن على نفسه قصة تدمير اللواء ١٨٠ بقيادة عساف ياجورى فإنه بحكم الأمانة العلمية لا يفوته أن يشير إلى أن الذى دُمر لم يكن لواء وإنما كتبية فحسب ، ولكنها كتبية كبيرة مجهزة ومسلحة كأنها اللواء وها هو يقول : « ويجدر التنويه هنا بأن عدد الدبابات ومدافع الاقتحام المجنزرة المصاحبة للكتبية ، كان يشكل مجموعة لا تقل عن ١٠٠ - ١١٠ دبابات ومدفع اقتحام ، وهو حجم أراه عذراً فى تسمية هذه المجموعة باللواء ١٩٠ المدرع عند إذاعة خبر تدميرها فيما بعد » .

وهكذا يجد الناقد والقارئ نفسيهما وقد قادهما سياق الاحترام والتقدير للأمانة العلمية المتواصلة فى روايات تسلسل المعارك على نحو يستحيل معه أن يتهم صاحب المشاور بأى نوع من أنواع الذاتية ، بل إن القارئ المتعود على مبالغات المذكرات يكاد يتميز غيظاً حين يجد مؤلف مشاوير العمر وقد قادته روح المسئولية إلى أن يتناول الشائعات الشهيرة التى أثرت الوجدان الشعبى المصرى بالتحليل والنقد على نحو ما نقرؤه له مثلاً وهو يتناول حادث مصرع المشير أحمد بدوى فيقول : «كنت أعتقد كما يقول المثل السائر «إذا كان المتحدث مجنوناً فليكن المستمع عاقلاً» إن مثل هذه الفرية لا تنطلى على عاقل لأن

السادات لو كان يرغب حقاً في التخلص من أحمد بدوى ورفقائه لكان أمامه أكثر من أسلوب سهل يحقق به هذا الغرض . كان أمامه مثلاً أن ينقلهم إلى مناصب أو أماكن أخرى عديدة خارج القوات المسلحة - وهو أمر شائع الحدوث - وكان أمامه أن يصدر نشرة عسكرية بإحالتهم كلهم أو بعضهم إلى المعاش . . وهو أمر يخوله له القانون . . أما أن يلجأ إلى قتلهم قتلاً جماعياً وبطريقة لا تصلح إلا للأفلام السينمائية فهو أمر لم يكن السادات في أدنى حاجة إليه . لقد تصادف أنى ذهبت مرتين إلى هذا المكان نفسه عندما كنت وزيراً للدفاع مصطحباً معى مجموعة القادة أنفسهم تقريباً للمرور على وحدات سيوة ضمن قوات المنطقة الغربية . إلا أنني بعد هبوط الطائرة الهليكوبتر في المرة الأولى وفي المكان نفسه لاحظت صعوبة النزول والصعود بالطائرة في هذا المكان الضيق المحاط بالأسلاك . ولذا كان إصرارى في المرة الثانية على الهبوط خارج بلدة سيوة ، حيث أقلتنا السيارات إلى داخلها . هذا من ناحية ومن ناحية أخرى رأيت أن أقسم القادة إلى مجموعتين عملاً بمبدأ عدم تعرض مجموعة كبيرة من القادة لاحتمالات مخاطر لا داعى لها ، والواقع أن ما أجرى من تحقيقات لم يكن ليدع مجالاً للشك بحيث يتداول هذا الموضوع بعد ذلك ، اللهم إلا أن يكون مجالاً للتجار به .

(١٠)

و هكذا نجد بين أيدينا موسوعة حقيقية لتاريخ الوطن ولتاريخ القوات المسلحة لا يستتلف مؤلفها عن أن يعطى كل ذى حق حقه في الموضوع الذى يستأهل إعطاء هذا الحق ، فلا يلجأ مؤلف « مشاوير العمر » أبداً إلى عبارة أحد الزملاء أو أحد القادة . . . وإنما هو حريص (شأن كل المصنفين الذين تخلوا عن العقد) على أن يثبت كل اسم في موقعه الصحيح ، والأفعال عنده مبنية للمعلوم إلا أن يكون المعلوم معلوماً بما فيه الكفاية . وإنى لأعتقد الآن أن صاحب هذه المذكرات حين كان قائداً كان من أولئك القواد الذين يتميزون بأنهم بلا أعداء لأنهم يستبقون الأحداث بحيث لا تخلق لهم الدراما اليومية أعداء كان يمكنهم الاستغناء عنهم . ولكن لعل بهذا لا أكون قد أنصفته تماماً ، فهذا رجل حريص تمام الحرص على التحضر في كل تصرفاته أليس هو الذى أقام حفلاً للخبراء السوفييت قبل أن يغادروا الوطن ؟ وهو بعد أن يروى هذه الواقعة يتدارك فيقول « لذلك كان صدق الاستغناء عنهم في القوات المسلحة عظيماً وموضع الترحيب الكامل من كل ضابط وجندى ، ولا أدعى أن اللفتة الإنسانية التى بادرت إليها ، كانت سبباً في تغير العلاقات مع الاتحاد السوفييتى فدفعتهم إلى توريد الأسلحة في عام ١٩٧٣ ، ذلك أن هدفى كان مجرد مبادرة من روح طيبة اشتهرت بها مصر ، مما يضاف إلى رصيد أصالتها وحضارة شعبها العريقة يتذكره هؤلاء الذين عملوا وعاشوا فوق أرضها لفترة من الزمن ولو قصرت ! » وكأنى به كما قلت منذ فقرتين يحسب لكل كلمة حسابها فهو يخشى أن يظن به البعض الظنون ، رغم أن الأمور قد انتهت منذ زمن بعيد ، بل وانتهى الاتحاد السوفييتى نفسه .

(١١)

ومن أروع الصفحات في هذا الكتاب إنصاف المؤلف لاسماعيل باشا صدقى وحكومته وموقفها في

التغلب على الأزمة الاقتصادية في الثلاثينات (ص ٣١) وكذلك تلك الصفحات التي يصف بها أول يوم له في الكلية الحربية بأنه أطول يوم في التاريخ (بدءاً من صفحة ٤١) وذلك حيث يقول: «لو أنك سألت أى رجل عسكري عن أطول يوم صادفه في التاريخ ، ربما ذكر لك أياماً محددة عاشها في معارك قتال عنيفة ، ولكنه لا ينسى أبداً أن اليوم الأول لدخول الكلية الحربية من بين أطول هذه الأيام . ظننت في ذلك اليوم أنه لن تغرب له شمس أبداً . . وأن الفراش الصغير الجديد الذي ظلمت أنعلم طوال اليوم كيفية تهيئته «وفرشه» بطريقة عجيبة معينة (والأونباشى يقوم كل مرة بهدم كل ما أدت من جهد وعرق) ظننت أنه لن تحين أبداً ساعة النوم لكى أرتمى في هذا الفراش ! وعندما صاح البروجى بنغيات «نوبة النوم» ، ودفنت نفسى داخل الأغطية البيضاء الناصعة بمجرد أن صاح الأونباشى صارخاً «اترك كل ما في يدك ونم» . . لم أصدق عيني اللتين أمرنى نفس الأونباشى بإغماضهما في الحال وعدم تركهما مفتوحتين طبقاً للأوامر ! في هذا اليوم اعتقدت أن العسكرية شئ من الصعب تعلمه أو التدريب عليه ! ففرش السرير الصغير مشكلة عويصة ، ولف «القالشين» على الساق بحيث تظهر التوكة عند موضع معين عند نهاية اللف مشكلة أعوص . . وترتيب الدولاب بطريقة معينة ودقيقة مع تطبيق الغيارات الداخلية فوق بعضها (في شكل منتظم كأنه رسم بالقلم والمسطرة) هو أمر يحتاج إلى مصمم هندسى ! أما عندما جاء دورى في طابور قص الشعر وأزال الحلاق العسكري كل ما نبت فوق رأسى في نصف دقيقة شعرت فعلاً أنى أصبحت رجلاً آخر . ومن أروع الصفحات أيضاً ما يرويهِ (ص ٤٢) عن مأساة أول الدفعة السابقة عليهم الطالب على عبد الدايم الذى فصل من الكلية لمجرد أنه كتب لوالده في مناسبة تخرجه «أنه لاشك سيتنزهها فرصة لبث الروح الوطنية بين الشباب الذى سبقوده ضابطاً» ، ومن أهم الفقرات ما يرويهِ عن مصرع أخيه الأكبر المهندس عزت ونقله نتيجة لذلك للعمل مع شقيقه طلعت في سلاح الفرسان (ص ٥٨ و ٥٩) ، كما أن من أهم الفقرات روايته لأحوال مصر أثناء وباء الكوليرا (ص ٦٤ ، ٦٥) والتي يتحدث فيها عن إشاعة أن الكوليرا كانت مؤامرة من الانجليز ، ويختمها بقوله ص ٦٥ : «والحقيقة أنى لأملك اليوم ما يؤيد أو يفند إشاعة مؤامرة الكوليرا ، ولكن الثابت المؤكد أن بريطانيا لم تلتزم بتنفيذ بنود المعاهدة منذ إبرامها تنفيذاً دقيقاً ، سواء فيما يتعلق بإجراءات الحجر الصحى أو بالإجراءات الجمركية السليمة . . خاصة وأنها كانت تضع يدها على بعض مطارات قناة السويس الأمر الذى أتاح لها إحضار بضائع وأشخاص من جنوب آسيا ، حيث كانت تتوطن بها في ذلك الوقت أمراض وبائية خطيرة كالحمى الصفراء والكوليرا . وكان الجيش البريطانى قد اتخذ من منطقة القناة محطة للحجر الصحى لكل الجنود الانجليز وهم في طريق عودتهم من الهند إلى بلادهم .

ومن أطرف ما في هذا الكتاب ما يرويهِ عن رحلة القطار التى استغرقت حوالى عشر ساعات من القاهرة إلى قليب (ص ٩١) أو ما يرويهِ عن رحلته العلمية إلى إنجلترا عام ١٩٤٩ (ص ١٠٧ وما بعدها) أو ما يحدثناه عن انطباعاته عن مجزرة الإسماعيلية في ١٩٥٢ فحريق القاهرة (ص ١١١ وما بعدها) . أو حديثه المفعم بالأسى عن أعقاب ثورة ١٩٥٢ ونشوء التفرقة بين أهل الثقة وأهل الخبرة

ص ١١٦ وص ١١٧ إلى أن يقول في أسى شديد قد يكون أوانه قد فات : « وهكذا لم تتميز طبقة أهل الثقة في الأغلب بأى كفاءة خاصة ، سوى أنهم «متصلون» بالجهات العليا . . . ويكفى أن يشار إلى أى واحد منهم بهذا اللقب حتى يعمل له ألف حساب ، فكانوا أشبه بقوموسيرات الاتحاد السوفيتى الذين كونوا طبقة أخرى متعالية داخل الجيش الروسى هى التى كانت تجنبى كل ثمار الثورة . ولذلك تطلع الكثير منهم إلى تحقيق أمنيات شخصية ، وكان جواز مروره فى ذلك هو أنه يحمل لقب «الأحرار» وهى تسمية لاشك تحمل معنى جائراً يشير إلى تصنيف غير مقبول بالمرّة . فالمفروض أن كل من يخدم فى القوات المسلحة قد نال شرف الجنديّة الذى لا يناله إلا من هم أحرار بالفعل . ناهيك عن القول الإسلامى المأثور بأن الناس ولدوا جميعهم أحراراً ، فلم ولحساب من كانت هذه التفرقة التى كانت من ضمن الأسباب الرئيسة لكارثة ١٩٦٧ ؟ إذ ظلّ يحمل هذا الموقف الطبقي بين طياته كل أسباب الانهيار فى الانضباط العسكرية الذى يعتبر أساس العمل والنظام السليمين داخل أية قوات مسلحة فى أى دولة فى العالم لا ترى لنفسها دوراً مخلصاً سوى الأمن والدفاع عن الوطن فحسب ! ويروى لنا مؤلف الكتاب معاناته من التقارير ص ١١٩ وص ١٢٠ لالسبب إلا لأنه كان يقابل سعد النائه الصحفى الشيوعى عند حضوره للسلاح لمقابلة ثروت عكاشة قائد السلاح !!

كذلك فإن من أهم فقرات هذا الكتاب ما يلخص به مؤلف « مشاوير العمر » أخطاء مصر فى سوريا حين يروى قصة القائد الذى عمل معه فى اللواء ٧٠ المدرع حيث يقول : « وأذكر أن قائد اللواء (وكان يدعى العقيد محمود عودة) قد شد على يديّ مهتأ يوم خلفته فى منصبه عندما أوفد فى بعثة إلى الخارج ، ثم اعتذرتلى عن قصة صغيرة حدثت منه يوم أن جئت لتقديم نفسى إليه منذ عدة شهور ، إذ بادرنى بسؤال أعترف أنه هز نفسيّ كضابط مصرى ، قال لى يومها : هل يمكننى أن أعرف إذا ما كنت من أهل الخبرة أو من أهل الثقة؟ وتعمدت أن أرد على سؤاله متجاهلاً مقصده قائلاً : أنا لا أعرف ماذا تقصد ، ولكن الذى أعرفه عن نفسى أنى قد أوفدت فى بعثة ١٤ شهراً إلى الاتحاد السوفيتى وعملت رئيس أركان القيادة الشرقية ثم كلفت بالحضور إلى هنا لمعاونتك !

ويومها ضحك وقال لى : « إذن فأنت من أهل الخبرة . . . وعندما غادر اللواء - ولم أره بعد ذلك - قال لى : « والله يا أخى أنت تختلف عمن قبلك تماماً . . . وليتهم فى مصر يجعلون أهل الخبرة هم أهل الثقة بالفعل ! » ولم أعلق بشىء . . .

وحين ينساق المرء مع نفسه إلى التفكير فى عواقب الأحداث نجد مؤلف هذه المذكرات أكثر ما يكون تعبيراً عن الأسى عند حديثه عن الانفصال السورى وبخاصة أنه كان الضابط المصرى الوحيد الذى أتيح له أن يرأس لواء كاملاً فى الجيش السورى وهو يتحدثنا فى مواضع مختلفة عن مشاعره الحادة تجاه هذه القضية .

(١٢)

أما عن سعة أفق السياسى البارز كمال حسن على فيكفى أن ننقل ما نقله لنا فى موضعه تماماً عن

موقف تيتو السياسى الذكى فى أعقاب حرب يونيو ١٩٦٧ حين دعا كل الحكومات والأحزاب الشيوعية فى شرق أوروبا للاجتماع بعد توقف المعارك فى الشرق الأوسط بساعات قليلة ، يروى المغفور له الفريق أول كمال حسن على فيقول : «ولعل أغرب ما حدث فى هذا الاجتماع ، كان الحديث الذى وجهه الرئيس تيتو إلى المجتمعين قائلاً لهم : «إن ضرب حركة التحرر الوطنى فى الشرق الأوسط لن تكون إلا بداية الخطر الذى سوف يمتد غداً لدول أوروبا الشرقية ، وبعد غد يصل الخطر إلى الاتحاد السوفييتى نفسه» . ولقد مضى تيتو فى حديثه موضحاً كيف أن الاتحاد السوفييتى لم يتمكن حتى ذلك اليوم من حل مشكلة القومية فيه ، ثم نبه كيف أن هناك نشاطاً معادياً يتحرك فى الجمهوريات الجنوبية كاذربيجان وكازاخستان وجورجيا وغيرها ، بل وأيضاً فى الجمهوريات الشالية بالبلطيق كاستونيا ولاتفيا ولتوانيا . وكأنها كان الرجل يقرأ المستقبل فى كتاب مفتوح ! والحقيقة أن المعنى الذى أوضحه تيتو فى ذلك الاجتماع ، سبقه عبد الناصر إلى استشفافه عندما قابله السفير السوفييتى يوم ٨ يونيو (اليوم الرابع للمعركة) فجابهه بقوله : «إنها سوف تكون كارثة إذا لم يفهم قادة الاتحاد السوفييتى أنهم بهزيمة العرب قد هزموا هم الآخرون !» .

وهكذا تتضح سعة أفق كاتب هذه المذكرات الذى يروى هذه الوقائع بشيء من التأييد ، ولا يتعارض هذا على الاطلاق مع ما رواه هو نفسه فى موضع آخر عن معلق عسكري قال بأن الاتحاد السوفييتى كان فيها يبدو هو المحظوظ الأول من حرب ١٩٦٧ لأنه وصل إلى المياه الدافئة . . ذلك أن هذا الوصول كان - بالفعل - مؤقتاً جداً !!

(١٣)

وقد لا يكون كمال حسن على من الذين يجيدون الحديث عن إنجازاتهم بطريقة تصورها على أنها معجزات ، ولكن كثرة ما أتيج لهذا الرجل من مواقع للعطاء الوطنى قد عوضته عن هذا التواضع والإعراض عن عبادة الذات ، ومع هذا فإن المغفور له الفريق أول كمال حسن على يضع أيدينا على بعض ما تحقق على يديه خلال توليه رئاسة الوزارة فيقول : «كانت أولى المشكلات التى تصدت لها الوزارة بشكل حازم هى مشكلة الدعم التى كانت تكلف الحكومة عبثاً ترزح تحت ثقله ليس فحسب فيما يكلفها من بلايين الجنيهات التى كان ممكناً الاستفادة منها فى عملية التنمية ، وإنما أيضاً لأن الدعم كانت له آثاره الاجتماعية والسياسية الضارة التى أثرت تأثيراً غير مباشر فى الأخلاقيات العامة وقيم المجتمع . ولقد أمكن للوزارة فى مدتها القصيرة المحددة أن توفر لميزانية الدولة مبلغاً وصل إلى ١,٨ بليون جنيه فى عام واحد عن طريق مضاعفة سعر الرغيف مع تحسين نوعيته . والواقع أن الحكومة لم تتكلف شيئاً فى عملية التحسين سوى أنها قصرت استخدام القمح والدقيق المستورد من استراليا على المدن الكبرى ، بدلاً من محافظات الصعيد التى لها طرقها فى صنع الرغيف الأسمر .

ويتحدث كمال حسن على عن مؤتمر القطاع الخاص الذى عقده فى عهد حكومته فيقول : «ونجح المؤتمر نجاحاً فائقاً فى التعرف على المشاكل والعقبات التى تعترض القطاع الخاص والعمل على حلها .

وكان من المفاجيء لنا أن عدد المشكلات المطروحة وصلت إلى ١١٣ مشكلة ، تم رصدتها في تسع مذكرات ضخمة . وقبل نهاية المؤتمر الذى استمر ٣ أيام أمكن اتخاذ قرارات فورية لوضع الحلول لمعظمها ، أما المشكلات الباقية فقد أحيلت إلى لجان وزارية لدراستها وإعداد القرارات والتوصيات اللازمة لها . غير أن أهم نتائج هذا المؤتمر كانت زيادة الثقة وتعميق المشاركة بين الحكومة والقطاع الخاص ، الأمر الذى رفع فيما بعد من الإنتاج ومن التصدير فى مجالى الصناعة والزراعة ، وخاصة بعد وضع خرائط استثمارية للمشروعات الزراعية والصناعية والسياحية .

ويتحدث عن حفاظه على الرقعة الزراعية فيقول : « وفى إحدى جلسات مجموعة العمل أشرت بضرورة عمل مسح جوى لكل الأراضى الزراعية بالجمهورية بمقياس رسم ١ : ٥٠٠٠ وذلك لمراقبة أى تغير يحدث فى شكل الأرض . ولقد كان هذا العمل من أفضل الحلول العملية ، لأننا لو كنا أوكلنا مسح الأراضى الزراعية إلى نظام المسح الهندسى العادى لاقضى تنفيذ هذا العمل عشر سنوات يكون قد ضاع فيها نصف مليون فدان زراعى على الأقل . ولقد تم توزيع الصور الجوية على وكلاء وزارة الزراعة فى المحافظات كمسؤولين عن متابعة القانون أمام الوزارة . ومنذ ذلك التاريخ امتنع البناء المخالف وأغلق ملف هذه المشكلة . وإن كان أعيد فتحه بعد تركى الوزارة بإجراء بعض التصالح تحت ضغوط اجتماعية خاصة » .

كما يتحدث عن موقف وزارته من مشكلة تلوث البيئة فيقول : « ولم تكن مشكلة تلوث البيئة إلا إحدى النتائج الفرعية لمشكلة السرطان السكانى ، فكان هناك التلوث فى مياه النيل ، ثم تلوث الهواء فى الشوارع وفى الأحياء السكنية المكتظة ، ثم تكاثر القمامة فى شوارع القاهرة وعلى شواطئ النيل وفى الأحياء المزدهمة والقرى وغيرها . ولقد لجأت الوزارة إلى فرض ١٠٪ إضافة على تذاكر السفر بالطائرات مع إنشاء صندوق خاص للصرف على مشكلات البيئة تحت إشراف مجلس الوزراء مباشرة » .

بيد أننا لو تأملنا إحساس مؤلف هذا الكتاب فى كل ما تقلد من مناصب وقارنا إحساسه بالإنجاز فى كل منها لوجدناه أكثر ما يكون سعادة بما بذل فى جهاز المخابرات عنه فى أى منصب آخر من المناصب الوزارية التى تقلدها بعد ذلك . وقد نستطيع فهم هذا الشعور فى ضوء أن العمل فى هذا الجهاز كان عملاً هادئاً يتيح لصاحبه اللذة بإنجازه بعيداً عن السباق المحموم لأجهزة الإعلام ، وهو السباق الذى عانى منه المغفور له الفريق أول كمال حسن على فى كل خطوة يخطوها حين كان وزيراً للخارجية مثلاً فى أثناء مباحثات واشنطن حيث يروى ذكرياته فيقول : « حين نزلت مرة من الفندق خلال المباحثات فى نزهة قصيرة على القدمين تبعدنى عن الجو المحموم فى الفندق . وقصدت محلاً للأحذية وما إن غادرت الفندق حتى تابعتى عدد من المراسلين ومندوبى التليفزيون فأعادونى إلى نفس الجو الذى كنت أحاول الهروب منه . وسمعت ضمن المتابعين مديعاً يصور بفرح هذه اللحظات الخالدة لانتهاى المباحثات إلى بر الأمان والسلام وذلك بعد أن ظن المراسل أننى فى طريقى للبيت الأبيض سيراً على القدمين لتوقيع المعاهدة . . وأسرت بالدخول إلى أول محل صادفنى وكان محل قبعات . . فلم أجد مانعاً من شراء

غطاء لرأسى العارية ، ومن المحل اتصلت بالفندق وطلبت سيارة وصلت بالفعل لإنقاذى من هذا الموقف فلم أكن أنوى الإدلاء بأى تصريح من أى نوع ، ناهيك عن التصريحات المخيبة لآمالهم التى كان يمكن أن تصدر عنى فى مثل هذه الفترة . ولهذا فإن المغفور له الفريق أول كمال حسن على يتحدث بسعادة بالغة عن عمله وإنجازاته فى المخابرات فى أكثر من موضع ، ويكفي أن نشير إلى واقعة استقباله للصحفيين فى قلب جهاز المخابرات وتناولهم الغداء فيه ومرورهم على أقسامه وأجنحته . أو اهتمامه مثلاً بإنتاج الفيلم الذى عرف بعد ذلك باسم «الصعود إلى الهاوية» ، دعى من مشاركته لحسن التهامى فى بدء الاتصالات بالجانب الإسرائيلى ، ولكن الأروع من هذين فى نظرى ما يرويه عن النشاط الهام لجهاز المخابرات فى متابعة الأمن الاقتصادى للبلد حيث يقول : «وأذكر أنه فى عام ١٩٧٧ انخفض محصول القمح والحبوب فى الاتحاد السوفيتى إلى أدنى مستوياته ، مما ينبىء بلجوءه إلى السوق العالمى لشراء ما يلزمه نظير الدفع بالذهب ، كان العجز حوالى ١٢ مليون طن ، لذلك كان من المتوقع زيادة الأسعار بقدر كبير حيث يخضع السوق العالمى إلى قاعدة العرض والطلب . واتصلت بوزير التموين لسرعة التعاقد على الكمية المطلوبة وقتها وكانت مليون طن قمح ، غير أن الاستجابة كانت من البطء بحيث بدأت الأسعار فى الصعود ، فلجأت إلى السيد ممدوح سالم رئيس الوزراء الذى أوصى بسرعة التعاقد ، إلا أن الوقت كان قد فات واندفعت الأسعار إلى زيادة ما يقرب من ٥٠ دولاراً فى الطن . وبعبارة بسيطة فقد خسرنا نتيجة لعدم تقدير قيمة هذه المعلومات وهذا التحليل حوالى ٥٠ مليون دولار . وكاد الأمر يتكرر فى العام التالى لولا تدخل الرئيس السادات بشخصه ، الأمر الذى دعا إلى إصدار نشرة اقتصادية كل ١٥ يوم توزع على كافة الوزارات والجهات المعنية ، تشمل كافة المعلومات الاقتصادية المؤثرة على السوق العالمية وبالتالى على مصر . لذلك لا يتوقف نجاح أى جهاز مخابرات فى بلد ما على ما يحصل من معلومات وتحليلها بل يتوقف على مدى الاستفادة بهذه المعلومات فى التوقيت المناسب ولا ينطبق ذلك على المعلومات العسكرية فحسب بل على كافة المعلومات كما رأينا فى مثال القمح» .

(١٤)

ويبدو مؤلف «مشاوير العمر» حريصاً على أن يطلعنا على الجانب «الفنى» فى شخصيته فى كثير من المواضع ولا شك أنه رجل مثقف إلى أبعد حدود الثقافة ، ولكن هذا لا يمنع من أن ننقل للقارىء مع شىء من الدهشة حرصه على تصوير الموقف بأكمله على النحو الذى نقرؤه فى عبارته التالية : « فى مساء يوم الاثنين الموافق ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦ كنت أجلس فى مكتبى بنادى ليتوريو الإيطالى بشارع الهرم أراجع بعض البرقيات والخطابات الرسمية ، وكانت موسيقى الفلامانكو الأسبانية التى أعشقها تصل إيقاعاتها الجميلة الواضحة إلى أذنى من نافذة الغرفة التى أستطيع أن ألتصق من خلالها الراقص العالمى المشهور ألفريدو ألاريا وهو يؤدى إحدى رقصاته النائرة السريعة داخل ملهى أوبرج الأهرام الشهير المجاور للنادى الذى كانت قوات الاحتياطى الاستراتيجى قد احتلته ليصبح مركزاً لقيادة هذه القوات» ، فهذه الفقرة غريبة تماماً على سياق الكتاب كله .

وعلى الرغم من أن صاحب هذه المذكرات كان وزيراً للدبلوماسية فإنه لا يجد حرجاً في أن ينتقد شخصية كبيرة كالملك حسين بكل وضوح وكل علانية فيقول في معرض حديثه عن بدايات حرب يونيو ١٩٦٧ : « هذا ويقول بعض الكتاب السياسيين إن زيارة حسين كان لها هدف آخر غير ذلك . وهى الحصول على أكبر قدر معلومات ممكن من عبد الناصر عن نياته في هذه الحرب ، وبالذات عن الضربة الأولى ومدى تعاونه المباشر مع السوريين في هذه الحرب ، وهل ستكون مصر وحدها في الأيام الأولى من الحرب أم ستقوم سوريا بالهجوم على إسرائيل في ذلك الوقت ؟ ! والدليل على ذلك أنه كان يسأل عبد الناصر أسئلة مباشرة حول هذا الموضوع ، وعموماً فإن أفضل ما يثبت الدور المشبوه للملك حسين من وراء هذه الزيارة أن تمت مقابلة سرية بين اللواء عماش والسفير الأمريكى بالأردن (في أول يونيو) طلب فيها سرعة نقل الطائرات النفاثة المقاتلة (ف ١٠٤) وعددها ٢٥ طائرة والتي سبق أن أرسلتها أمريكا للأردن - طلب نقلها بصفة مؤقتة من الأردن حتى تنتهى الأزمة ! وهكذا وفر الملك حسين على نفسه ضربة جوية مسبقة من إسرائيل ، وقد أخذ معه الفريق عبد المنعم رياض ليقود قيادة سورية جيشاً برياً استغنى عن طائراته قبل المعركة ! فأى جيش هذا الذى سيقوده عبد المنعم رياض ورئيس أركان حربه عامر عماش ؟ !

ومما يرويه في موضع آخر في الهامش قوله : « مما يذكر في هذا الصدد أن عيزر فايتسمان وزير الدفاع الإسرائيلى كان دائماً يردد لى بعد توقيع اتفاقية السلام أن الملك حسين أخطأ مرتين : الأولى عندما اشترك في حرب عام ٦٧ ففقد الضفة الغربية ، والثانية حين لم يشترك في حرب عام ٧٣ لاستردادها » .

كذلك فإن مؤلف « مشاوير العمر » لا يجد حرجاً في أن يعبر عن الجانب الإنسانى من مشاعره تجاه السلام مع إسرائيل فيما يروى من وقائع حدثت أثناء معركة السلام يكرر روايتها في مشاوير العمر بعد أن كان قد رواها في كتابه السابق (محاربون ومفاوضون) ، وذلك حيث يقول : « حدث مرة أثناء إحدى جولاتى على القدمين مع عيزر فايتسمان في شوارع تل أبيب ، وكنا في شهر رمضان أن اندفعت سيدة في الستين وعانقتنى وقبلتنى وقالت بارك الله فيك ثم فعلت نفس الشيء مع عيزر فايتسمان . والتقط المصورون هذا المشهد . وأذكر أن الصورة نشرت في اليوم التالى في صحف الأردن تحت عنوان « قبلة في رمضان » . . ولا أشك لحظة في أن هذه السيدة هى أم فقدت زوجها أو ابناً أو شقيقاً لها في الحرب ، وأن ابتهاجها بالسلام هو الذى دفعها إلى ذلك ، فقد وجدت في السلام شأنها شأن معظم الشعب الإسرائيلى خلاصاً من حياة أفقدها الكره والعداوة طعم السعادة وقد سألتنى مرة السيدة الصحفية «سميد أبرى» مراسلة يدعوت أحرنون عن ذكرياتى عن إسرائيلىين أو مصريين أفقدتهم الحرب عزيزاً لديهم » .

وهذا الجانب الإنسانى البسيط والعميق في آن واحد هو ما يجعل صاحب هذه المذكرات يعترف بصدق بالسبب الذى جعله يلتحق بالكلية الحربية في مطلع حياته فيقول : « كنت أتمنى أن أصبح طبيباً

بشراً خصوصاً أن مجموعى كان عالياً يتيح لى الالتحاق بكلية الطب . ولكنى أعتقد أنى تأثرت وقتذاك بسلوك شقيقى طلعت الذى يكبرنى بثلاث سنوات عندما ترك دراسة إعدادى الطب والتحق بكلية الحربية وتخرج منها بعد عامين فقط . . إن التحاقى بهذه الكلية إذن سوف يتيح لى فرصة المشاركة فى رعاية إخوتى الثلاثة الأصغر ، مما يخفف العبء عن هذه السيدة المصرية الصامدة التى صهرتها السنون فى مشوارها اللاهث حتى صرنا رجالاً . . ومن هنا كان قرارى بالالتحاق بكلية الحربية خاصة بعد توقيع معاهدة ١٩٣٦ التى سمحت بزيادة حجم القوات المسلحة المصرية .

(١٧)

وعلى هذا النحو تمضى صفحات هذا الكتاب الممتاز الذى يندر أن يكتب كتاب مثله بهذا العمق والتقصى للحقائق على فترات طويلة . . فهذه المشاوير تمتد سبعين عاماً ، والرجل يكتبها كما عاشها بالعرض لابل الطول فحسب ، ثم وهذا هو الأهم يقف دائماً ليُعدل من وجهات نظرنا تجاه كثير من المسلمات وأعترف أنى كنت فى كثير من الأحيان أصارح أصدقائى برأى لى فى وعد بلفور ، ولكنى لم أكن أجد الفرصة للمجاهرة به ، فإذا بى وأنا أقرأ «مشاوير العمر» أجد مؤلفها يذهب إلى أبعد مما ذهبت إليه ، وليس هذا فحسب ولكنه يجاهر بما يعتقد على الرغم من أنه رجل دولة بينما أنا شاب حر . يقول المغفور له الفريق أول كمال حسن على : «كم كانت فجعية بريطانيا عندما انقلب عليهم اليهود داخل فلسطين ، وراحوا يلاحقون الضباط الإنجليز بالقتل والإرهاب وتعليق جثثهم فوق الأشجار ، ثم كانت الطامة الكبرى عند نفس مركز رئاستهم الرئيسى لمنطقة الشرق الأوسط عام ٤٦ فى فندق الملك داود بالقدس ! ولذلك لم يكن عجباً أن يكون يوم رحيل آخر جندى بريطانى من فلسطين هو نفسه أول يوم لاشتعال النار فى المنطقة التى ظل أوارها لا ينطفئ لأكثر من أربعة عقود حتى الآن ! ومن العجيب أن هناك الآن من الإنجليز من يقول بأن إنجلترا خسرت من وعد بلفور أضعاف ما خسرته العرب منه ! بل هناك من اليهود من يردد نفس القول ولكن بصيغة أخرى . . فهم يقولون إن اليهود هم الذين خسروا من هذا الوعد بأكثر مما خسر العرب والإنجليز معاً ! ولكى نفهم وجهات النظر الغربية هذه ، علينا أن نستعيد الظروف التى صدر فيها هذا الوعد ، ولكن من منظور آخر غير الذى درجنا على استيعابه . لقد أصدر هذا الوعد السير آرثر جيمس بلفور - الملقب بالفيلسوف - عندما كان الرجل يتولى وزارة خارجية بريطانيا (١٩١٦ - ١٩١٩) أثناء الحرب العالمية الأولى . . وكان الهم الشاغل للإنجليز فى ذلك الوقت هو التغلب على خصمهم اللدود ألمانيا . كان بلفور يدرك الأثر السيكولوجى الرهيب الذى سيصيب ألمانيا فى مقتل إذا ما أصدر هذا التصريح فى ذلك التوقيت الذى أعلنه فيه ، لقد صرح الرجل بأن الإنجليز سيسمحون لليهود بإقامة وطن قومى فى فلسطين ، ومعنى ذلك أن الألمان اليهود لن تصبح ألمانيا هى وطنهم بعد الحرب بل فلسطين ، إذن فليس من صالحهم أن ينتصر الألمان على أعدائهم الإنجليز حتى يتمكنوا من تنفيذ وعدهم ! وهكذا دق الرجل إسفيناً حاداً بين اليهود الألمان وبين وطنهم (أو وطنهم بالمولد) . ولقد كان هذا التصريح كافياً لأن يحول خمسة ملايين يهودى أو أكثر فى ألمانيا إلى خمسة ملايين طابور خامس مخرب لعجلة الحرب ، أو على الأقل خمسة ملايين مواطن ينظر إليهم بعين الشك والريبة ، فقد كانوا يعملون ضد صالح المجهود

الحربي الألماني في مجالات المال والإنتاج والاقتصاد وفي ميادين القتال ، بل ومن يدري كم منهم سيصبح جاسوساً يمد الحلفاء بكل أنواع المعلومات ! من أجل ذلك كان العداء بينهم وبين هتلر الذي كان «أونباشي» قبل هذه الحرب ، ومن أجل ذلك لاحقهم بالاضطهاد والتنكيل وبمراكز الهولوكوست في الحرب العالمية الثانية ، وهكذا لحقتهم كل هذه المصائب بسبب وعد بلفور ! ، ومع ذلك عندما صدر وعد بلفور ليعطي اليهود الحق في إقامة وطن قومي في فلسطين ، لم يكن في نية الإنجليز أبداً أنهم سوف يتخلون يوماً عن فلسطين ليقدموها هدية سائغة فوق طبق من فضة «لأحبائهم» اليهود . ففي عام ١٩١٧ أى العام الذى صدر فيه الوعد لم يكونوا قد «حرروا» بعد فلسطين من أيدي العثمانيين ، لقد فتحها اللبى بحد السيف - كما يقولون - فهل كانوا يريقون دماء أبنائهم الزرقاء من أجل أن يهدوها لغيرهم من اليهود ؟ إن فلسطين وقد غزاها الإنجليز وأصبحت تحت انتدابهم يمكن أن تتسع لليهود والعرب معاً (اتفقوا شاءوا أو اختلفوا) ، المهم أن ينصاعوا جميعاً تحت الراية البريطانية لأوامر الحاكم العسكري الإنجليزي اومع ذلك فعندما قرر الإنجليز الانسحاب من فلسطين في يوم ١٤ مايو ٤٨ (أى اليوم السابق لدخول القوات العربية الحرب) ، كان مهندسو الاستعمار البريطانيون متأكدين تماماً أن الصراع الذى أوجدوه في المنطقة بين أهل المنطقة وبين الجسم الغريب الذى زرعه بداخلها سوف يتيح لهم كل الفرص لاستنزاف واستغلال باقى مُقدّرات المنطقة من خامات وأسواق وقناة وبتروول وموقع إلخ ، بالإضافة إلى كل متوقعات مخطط بانرمان - الذى أفصحت عنه الوثيقة المشهورة المذاعة والتي أقل ما فيها من شرور هو فصل الجناح الشرقى الآسيوى عن الجناح الغربى الإفريقى للأمة العربية وإثارة كل ألوان النزاع والشقاق في جسمها حتى لا تقوم للعرب قائمة تحمل من المفاجآت ما لا يتحمله التاريخ الغربى مرتين !»

(١٨)

وإذا كان هناك ملحوظة تؤخذ على أخطاء تاريخية في هذا الكتاب فهي ملحوظة واحدة تتعلق بتنصيب الدكتور حمدي السيد نقيب الأطباء عميداً لطب القاهرة في ص ٥١٦ وهو ما لم يحدث حتى الآن .

أما الملحوظة الأهم من هذا بكثير جداً فهي أن المغفور له الفريق أول بحكم [دبلوماسيته] قد أفلت من أن يتناول بقلمه وذاكرته بعض المواقف الهامة التى كان لابد له أن يتناولها ، فهو لم يتناول الشائعات التى أحاطت بحادث استشهاد عبد المنعم رياض رئيس الأركان على الرغم من أنه تناول الشائعات التى أحاطت بحادث استشهاد المشير أحمد بدوى !! بل إنه لم يرو حادث الاستشهاد نفسه في ١٩٦٩ !! وهو لم يُد أى رأى في خلفيات اغتيال الرئيس السادات نفسه على الرغم من أن السيدة جيهان السادات قد ألحت في كتابها إلى أن مستوى تنظيم العرض في عهد المشير «أبو غزالة» لم يكن على مستواه في عهد المشير الجمسى . . وهكذا .

وكنت أتوقع من صاحب هذه المذكرات أن يتناول السياسيين المعاصرين له بقدر أكبر من التقييم ، ولكنه اكتفى بتقدير المرحوم فؤاد محي الدين مرة بعد أخرى ، وبانتقاد المغفور له الدكتور رفعت المحجوب في موقف واحد ولكنه موقف يبلور كثيراً من شخصيته عليهما رحمة الله .



الفصل الثانى أوراق سياسية للمغفور له المهندس سيد مرعى

(١)

ربما كان سيد مرعى أبرز نموذج للسياسى المصرى المعاصر الذى جمع بين مهارة السباحة ومهارة الصيد ، فقد سبح سيد مرعى فى بحر السياسة المصرية المعاصرة قرابة نصف قرن (بيا فى ذلك فترة المشاهدة الأخيرة) ، ومع هذه السباحة حقق كثيراً جداً من النجاحات التى اقتنصها بحكم مهارته وإن لم يكن راغباً فيها بقدر ما كان راغباً فى صيد آخر ، فقد كان مثلاً طموحاً إلى رئاسة الوزارة ، ولكنه نال ما هو أرفع (بروتوكوليا) من هذه الرئاسة مما لم يخطط للوصول إليه [رئاسة مجلس الشعب والأمين الأول للاتحاد الاشتراكى ومساعد رئيس الجمهورية] .

وسوف نتناول فى هذا الفصل كتاب " أوراق سياسة " للمغفور له المهندس سيد مرعى ، الذى نشره المكتب المصرى الحديث فى ١٩٧٨ ، ولكننى لا أستطيع أن أخفى على القارىء ما يعترينى من شعور بأننا نظلم سيد مرعى حين نعتبر هذا الكتاب بأجزائه الثلاثة هو كل مذكراته السياسية ، ذلك أنه قد نشرت له على مدى سنوات حكم الرئيس محمد حسنى مبارك مجموعة هامة من الأحاديث والحوارات الصحفية فى عدد من الصحف الكويتية ، تتصل بحياته السياسية ، وحين يتاح لهذه الأحاديث فى المستقبل القريب أن تُجمع فى كتاب فإنها سوف تمثل مرجعاً أغنى بكثير من « أوراق سياسية » وأكثر فائدة للمؤرخ المعاصر .

وفى تلك الأحاديث والحوارات المتصلة نجح صاحب هذه المذكرات فى أن يتغلب على كثير من نواحي الضعف فى مذكراته الأولى « أوراق سياسية » التى تتناولها هنا بالنقد والتحليل . . . ولكننى مع هذا لا أستطيع إلا أن أذكر أن كتاب « أوراق سياسية » يظل بالنسبة لأدبيات السياسة المصرية والتاريخ المصرى العربى المعاصر بمثابة الكتاب المعتمد عن رؤية صاحبه لتاريخ حياته ، ذلك أن الرجل لم يقدم هذه الأحاديث والحوارات الأخيرة فى كتاب للقارىء ، وقد كان فى وسعه أن يفعل .

ومع هذا فإننى أحب أن أذكر للقارىء خلاصة ما كتبه فى مقدمة كتابى عن سيد مرعى (وهو تحت الطبع ، وربما يخرج إلى الوجود بإذن الله سبحانه وتعالى فى وقت قريب من صدور هذا الكتاب الذى بين أيدينا) من أن هذا الرجل كان أكثر السياسيين المعاصرين جميعاً حرصاً على تهيئة نفسه للكتابة عنه وقد قلت فى هذه النقطة مانصه « . . . هياً نفسه للكتابة عنه ، وقد يظن القارىء أنى أعنى بهذا أنه نشر

مذكراته ، ولكن نشره لمذكراته لم يكن إلا عنصراً من عناصر كثيرة امتدت بفضل ذكاء هذا الرجل ، ورغبته في الخلود (وهي رغبة حقيقية لا تتوفر للكثيرين) إلى وضع الكتب والتقارير عن وجهات نظره في كل مرحلة من مراحل حياته ، ويندر أن تجد واحداً من السياسيين جميعاً قد انتبه إلى نفسه بهذا القدر الذي انتبه به هذا الرجل .

ولهذا السبب فإنني مضطر في كتاب يصدر في ١٩٩٤ إلى أن أعرض كتاباً نشر في ١٩٧٨ أي منذ ١٧ عاماً على حين أن مؤلف هذا الكتاب كان قادراً على أن يُطور هذا الكتاب ، بجزء رابع أو خامس أو طبعة جديدة ، أو بتأليف كتاب جديد أشمل وأكبر على نحو ما فعل كمال حسن على الذي ألف « محاربون ومفارضون » ونشره مركز الأهرام للترجمة والنشر ثم سرعان (وسرعان هنا امتدت إلى حوالي خمس سنوات) ما وضع كتابه الأشمل والأعمق « مشاوير العمر » في ١٩٩٤ وهو الكتاب الذي خصصنا له الفصل الأول من هذا الكتاب .

(٣)

ولكتاب سيد مرعى قيمة تاريخية لم ولن ينافسها فيها كتاب آخر من مذكرات الوزراء سواء قبل الثورة أو بعدها ، فإنه قد استطاع في فصول قليلة أن يضع أيدينا على كثير من الحقائق الهامة والخطيرة المتعلقة بمشكلة فلسطين ، وقد جاء عرض سيد مرعى لهذه المشكلة سلساً ورائعاً بقدر ما كان دقيقاً ومعبراً ، وعلى الرغم من أن هذا الحديث الممتاز جاء بعد الأوان (١٩٧٨) إلا أنه جاء أيضاً في وقت لا يقل أهمية حين كانت خطوات السلام قد بدأت تؤتي ثمارها ، ولا نستطيع أن نشيد بكتابات سيد مرعى عن هذه القضية في مذكراته من دون أن نشيد بكتابة وزيرين آخرين عن هذه القضية هما الدكتور محمد حسين هيكل باشا في الجزء الأخير من مذكراته الذي خصصه بأكمله لقضية فلسطين ، والأستاذ أحمد محمد فراج طابع أول وزير للخارجية في عهد الثورة في كتاب آخر ممتاز لا يقل امتيازاً عن مذكرات الدكتور هيكل باشا أو سيد مرعى ، وهو من الكتب النادرة في مكتبائنا ، وقد وفقني الله إلى الحصول على نسخة منه تحمل توقيع مؤلفها مهداة منه إلى أحد زملائه الوزراء في ذلك الوقت .

أريد أن أقول إن الفقرات التي صور بها سيد مرعى أزمة فلسطين وتعاقبها كانت من أروع وأدق الصفحات التي كتبت عن هذه الأزمة ، فقد صيغت بعيداً عن الأيديولوجيات والتعبيرات النظرية ، وتناولت الاستراتيجية بالعبارات التي يصعب جداً على النظريين والمنظرين الوصول إليها ، بينما يسهل ذلك تماماً على السياسيين الشعبيين من أمثال سيد مرعى الذي لم يجد أي حرج في أن يكتب في نهاية تقريره إلى رئيس الوزراء النقراشي باشا بكل صراحة وكل وضوح ما معناه أن فلسطين قد ضاعت من العرب .

ولمذكرات سيد مرعى قيمة أخرى أقل أهمية بكثير من حديثها عن مشكلة فلسطين ولكنها قيمة تنفرد بها هذه المذكرات بين مذكرات وزراء الثورة حين يتحدث صاحبها عن طبيعة الصراعات الحزبية قبل الثورة ، وخذ مثلاً على هذا حديثه عن مساعي ونشاط مرسى فرحات باشا زوج أخته حين أراد أن

يضمن له دائرة العزيمية في انتخابات ١٩٤٩ وكيف اصطحبه للقاء النحاس باشا وفؤاد سراج الدين باشا وعلى الرغم من أن سيد مرعى روى هذه الوقائع في إطار انتقاده للأحزاب ونشاطها المحموم من أجل الحصول على الأغلبية والفوز في الانتخابات البرلمانية ، إلا أن قارئ هذه الفقرات في يومنا هذا سيجد مثل هذه الفقرات تحجب إلى نفسه هذا الجو الأرستقراطي اللطيف من النزاع ذى القواعد والأصول والشكليات الرائعة ، وهذه ميزة أخرى للصدق الفني في الرواية حين تختلف مشاعر المتلقين لنفس الرواية مع اختلاف الزمان والظروف .

فإذا جاز للمرء أن يجيب على سؤال برىء لشاب لا يملك إلا ثمن جزء واحد من هذه المذكرات أو لا يملك من الوقت إلا حصّة محدودة لقراءة جزء واحد من الأجزاء الثلاثة وسأل أى الأجزاء أختاره له ، فإننى أقترح عليه الجزء الأول ثم الجزء الأول ثم الجزء الأول .

(٣)

تتميز هذه المذكرات بقدره صحفية عالية على إدارة الحوار بين الشخصيات التى تتناولها المذكرات ، فليس هناك قصة إلا قام كاتب المذكرات بمسرحتها تماماً ، ولا أعتقد أن فى هذا ما يعيب المذكرات ، كما أنى لا أعتقد أن فى هذا ما يرتفع بقدر هذه المذكرات ، ولكنه على أية حال يميز هذه المذكرات .

أما الإنجاز الأكبر فى هذه المذكرات فهو أنها غطت فترات زمنية طويلة (حوالى ٣٠ عاماً) ولكن صاحبها لم يكتبها بروح الغد ، وإنما كتبها بروح الماضى القريب ولهذا السبب فأنت تراه يؤصل جذوراً للصراع بينه وبين على صبرى مع أن الأمر لا يستأهل هذا التأصيل ، كما تراه فى بعض المواقف يعتمد تبرئة نفسه أمام الناس بالدفاع على حين أنه كان يستطيع الهجوم المركز لتحقيق هذه التبرئة .

ومع هذا الخلق نراه حريصاً على تقسيم المذكرات إلى ثلاثة أجزاء على أن حجمها كان يسمح بشرها فى جزء واحد ، ولكنه أراد أن يقسم حياته نفسها إلى هذه الأقسام الثلاثة ، رغم أننا لا نراها تنقسم هذا التقسيم التحكمى ولا أقول التعسفى .

أما أهم ما نفتقده فى هذه المذكرات فهو الحديث بشيء من التفصيل عن الحياة السياسية فى جانبها الذى يكون فى الكواليس ، وفى هذه المذكرات عينة من هذا الحديث المطلوب فيما رواه صاحبها عن صراعات فى انتخاب اللجنة التنفيذية العليا فى ١٩٦٨ أو قبيل ١٥ مايو ، ولكن كاتب هذه المذكرات كان معنياً بما كان يشغل الرأى العام المصرى فى تلك الفترة فحسب ، وقد كان فى وسع المغفور له المهندس سيد مرعى أن يدلنا على كثير من المناقشات الهامة قبيل توقيع اتفاق الوحدة مع سوريا ، أو فى أول عهد الثورة .

ومن أمتع الصفحات فى هذا الكتاب تلك التى يتحدث فيها مؤلفها عن معايير وزارة التخطيط التى كانت تطبقها على إنجازات الوزارات المختلفة ، أو عما تكرر بصورة أخرى من تولى الدكتور حلمى مراد كتابة تقارير عن إنجازات الوزارات فيما يتعلق ببيان ٣٠ مارس .

على هذا النحو نستطيع أن نقدر لكاتب هذه المذكرات اهتمامه بالرأى العام بأكثر من اهتمامه بالتاريخ ، واهتمامه بالتاريخ الخاص أكثر من اهتمامه بالتاريخ العام ، ولهذا فإن التاريخ العام لن يعول كثيراً على هذه المذكرات في كتابة تاريخ هذه الفترة ، ويبدو أنه لم يكن يمهّد نفسه لكتابة هذا التاريخ في المراحل المبكرة من حياته حين كان شأنه شأن كل مواطن من أبناء مصر لا يعرف ما سيفعل في الصباح القادم وماذا سيفعل به ! . لهذا فإن صاحب هذه الأوراق انتهاز فرصة إلحاح الناس عليه في أن يكتب حين بدأ الناس يكتبون ما كان الناس يريدون قراءته لا ما كان هو حفيّاً بكتابته ، ولهذا فإن « أوراق سياسية » كما قدمنا في الفقرة الأولى من هذا الفصل لا تمثل إلا المذكرات التي كان صاحبها يحب أن يطالع بها القارئ المصري في ١٩٧٨ .

(٤)

و سوف ننقل للقارئ عن كتاب « أوراق سياسية » بعضاً من الفقرات التي روى بها صاحبها بعض المواقف التي مرّ بها في حياته السياسية مع الاحتفاظ للقارئ بحق التحفظ القائل بأن هذه وجهة نظر الرجل ، وأن هناك وجهات نظر أخرى للذين كانوا بمثابة الأطراف الأخرى في هذه المواقف ولكن رواية سيد مرعى تعطينا فكرة كاملة عن تقديره لنفسه وعن الصورة التي كان يريد أن يظهر بها أمام الناس في ١٩٧٨ ، وهذه نقطة مهمة جداً وبخاصة في حق واحد من السياسيين الذين استغرقهم العمل في فترة الحكم الشمولي حين كان من حظ السياسيين أن يصوغوا أفكار الجمهور عنهم من خلال علاقتهم القوية بوسائل الإعلام .

وسوف نجد صاحب هذه المذكرات حريصاً على أن يلصق بنفسه كثيراً من الصفات التي ترفع به عن المعتزك السياسي ، وليس صعباً على القارئ أن يستنبط ويستنتج من روايات المؤلف نفسها جوانب أخرى من الحقيقة أراد صاحب المذكرات أن يتجاهلها ولو إلى حين .

يروى مؤلف « أوراق سياسية » قصة توليه وزارة الزراعة فيقول : " في أحد الأيام ، في أكتوبر ١٩٥٧ ، كنت موجوداً في مجلس الأمة . وفي أثناء الاجتماع وجدت على صبري ، كان وزير دولة لشئون رئاسة الجمهورية في ذلك الوقت - يناولني ورقة صغيرة مكتوباً فيها رسالة موجهة لي تقول : " اتصل بي الرئيس جمال عبد الناصر وأبلغني أن منظمة التغذية والزراعة تتمسك بتعيين الدكتور عبد الرازق صدقي مندوباً لها في مصر وأن الرئيس يرى أن تتولى وزارة الزراعة إلى جانب عملك كوزير دولة للإصلاح الزراعي ، وكان مضمون الرسالة مفاجأة غير متوقعة وقلت لعلي صبري : إن هذا العرض في حاجة إلى التفكير ويمكن أن نبخثه بعد الاجتماع . وفعلاً جلست معه على انفراد في المجلس وأخذت أدرس المسألة من كافة جوانبها وأبدت عدة تحفظات على قبول هذه المهمة الجديدة وكان رأيي - أن الإصلاح الزراعي يأخذ كل وقتي وجهدي ولا يترك لي مجالاً لكي أقوم بأي نشاط آخر . . إن وزارة الزراعة تعتبر أيضاً مسئولية صعبة ولا يستهان بمشاكلها المتراكمة . . أيضاً كانت هناك عقبة أساسية جعلتني أحجم عن قبول وزارة الزراعة وهي : مديرية التحرير . . وكان وزير الزراعة بحكم منصبه

يعتبر مسئولاً - شكلاً فقط - عن هذه المديرية باعتباره رئيس مجلس إدارتها . . ولكن «مجدى حسنين» كان في الواقع هو المسؤول الحقيقي عنها والمتحكم فيها . . وأوضحت لعلى صبرى دوافع اعتذارى عن عدم قبول وزارة الزراعة وقلت له : أرجو أن تبلغ الرئيس ظروف وأسباب اعتذارى عن هذا المنصب . . وفي نفس الوقت اعتزى بهذه الثقة من جانبه ، أتوقف هنا قليلاً لكى أوضح ما كان يدور فى ذهنى خلال تلك الفترة : كنت قد قررت ألا أستمّر طويلاً فى الوزارة وأكمل هذه المرحلة وأخرج نهائياً ، لأن شكل العمل فى الإصلاح الزراعى بدأت تتغير ملامحه وأخذ الروتين يزحف بالتدريج إليه نتيجة ربطه بالحكومة ، وكان الدخول إلى هذه المسئولية - فى حد ذاته مغامرة غير مأمونة العواقب خصوصاً وأننى كنت معترضاً على إنشاء مديرية التحرير - فى هذه البقعة من الصحراء - وكانت وجهة نظرى : أنها بالوعة من الرمال المتحركة ، وقلت لنفسى : سوف تشرب هذا المقلب إذا قبلت وزارة الزراعة ، كيف أنصرف مع المسئولين عن هذه المديرية وكيف أتعامل معهم . . وضميرى لا يرضى عما يجرى فيها؟ فى اليوم التالى دعانى الرئيس عبد الناصر للغداء معه ، وكان على صبرى قد أبلغه برفضى لوزارة الزراعة ، وذهبت إلى بيته فى منشية البكرى ووجدت هناك المشير عبد الحكيم عامر ، ودارت أحاديث عادية ولم يفتح الرئيس الموضوع ولم يشر إليه ، وبعد أن انتهينا من تناول الغداء فى الصالون نحن الثلاثة وحدنا ، التفت إلى المشير عامر وقال لى فجأة : هل يجرؤ إنسان فى مصر أن يعترض على قرار يصدره جمال عبدالناصر؟ وفهمت على الفور مقصده . . وقلت له : لا طبعاً . . هى المسألة مش رفض أو اعتراض على قرار . . إنما هى مسألة هل الإنسان يستطيع القيام بالعمل المطلوب منه أو لا يستطيع؟ قال لى عبد الحكيم عامر : ما توضح كلامك ، إيه المسألة بالضبط؟ فقلت له : فى الحقيقة هناك اعتباران جعلاننى أعتذر عن عدم قبول وزارة الزراعة . . الأول انشغالى بالإصلاح الزراعى والثانى - وهو الأهم - وجود مديرية التحرير وتدخل الرئيس عبد الناصر فى الحديث وقال لى : طيب نشيل مديرية التحرير من وزارة الزراعة ، إذا كانت دى هى المشكلة ولم يعد لى حجة أخرى ، فقلت له : وأنا أقبل وزارة الزراعة على هذا الأساس ، ورغم أن الإصلاح الزراعى كان يأخذ كل اهتمامى إلا أن الرئيس جمال عبد الناصر أصدر قراراً فى ٣ نوفمبر سنة ١٩٥٧ بأن أصبح وزيراً للزراعة أيضاً بالإضافة إلى مسئوليتى عن الإصلاح الزراعى ، ونفذ الرئيس عبد الناصر وعده فوراً وانفصلت مديرية التحرير وتحولت إلى هيئة مستقلة تتبع رئيس الجمهورية وليس لى دخل بها ، وهكذا أصبحت وزيراً مسئولاً عن وزارتين - الزراعة والإصلاح الزراعى - على مدى أربع سنوات كاملة .

انتهت رواية المغفور له المهندس سيد مرعى لقصة توليه وزارة الزراعة ، وهما أنت تدرك من قراءة الفقرات السابقة أن الرجل كان مرحباً بهذا المجد بلا شك ، ولكنه مع ترحيبه كان حريصاً على ألا يخوض صراعاً مع مجدى حسنين بنفوذه ، وربما كانت الحقيقة أنه قال لعبد الناصر إنه لا يستطيع أن يرأس مجدى حسنين أو إنه لا يجوز له أن يرأس مجدى حسنين فكان هذا الحل .

(٥)

ويروى صاحب المذكرات فى كتابه «أوراق سياسية» (صفحة ٤٢٨ وما بعدها) قصة استبعاده من تولي منصب وزير الزراعة فى أوائل الستينات فيكتب لنا من خلال انطباعاته عن هذه القصة وصفاً

تفصيلاً دقيقاً للصراع النفسى الذى يمر به أمثاله من الوزراء حين يعلمون بخروجهم من الوزارة قبل هذا الخروج ، كما يطلعون على الانعكاسات الوقتية لهذه القرارات الوقتية على الأصدقاء والمقربين ، وهى فقرات مشذبة الأطراف ولكنها صادقة التعبير ، فلنقرأ معاً عبارات صاحب المذكرات حيث يقول : « كان موضوع الاجتماع هو التشكيل الوزارى الجديد ، وعندما جاء الدور للحديث عن القطاع الزراعى اقترح على صبرى اسم عبد المحسن أبو النور - مدير المخابرات السابق - ليكون نائباً له ووزيراً للزراعة . وأيد عبد الحكيم عامر الاقتراح قائلاً إنه يبدو أن عبد المحسن أبو النور قد بذل مجهوداً فى إعداد طائرات الرش أثناء المرحلة الأخيرة من كارثة دودة القطن . وتساءل الرئيس جمال عبد الناصر : ولماذا لا ترشحون سيد مرعى ؟ قال عبد الحكيم عامر : إن سيد مرعى لم يعد يصلح لهذا العمل بعد كارثة الدودة . وتساءل الرئيس من جديد : ولكن أحمد المحروقى هو الذى كان وزيراً تنفيذياً للزراعة فهل سيستمر فى العمل هو الآخر ؟ قال على صبرى : إن المحروقى لا ذنب له . . والمسئولية كلها هى مسئولية سيد مرعى ، رد الرئيس جمال عبد الناصر : ولكن المعلومات التى تأكدت منها بنفسى تبين أن المحروقى هو المسئول ، وبالتالي فهو الذى يجب أن يخرج من الوزارة ، وسيد مرعى يستمر ، رد عبد الحكيم عامر : إذن ، ممكن قبل ترشيح على صبرى لعبد المحسن أبو النور كنائب لرئيس الوزراء لقطاع الزراعة والرى ، ونخلى سيد مرعى وزيراً للزراعة . تساءل جمال عبد الناصر : وتفتكروا أن سيد مرعى يقبل ؟ رد عبد الحكيم عامر : لو أنت جئت به وتحدثت أنت معه ، فإنه سوف ينجل منك وقبل الترشيح ، قال جمال عبد الناصر : وهل يستمر إنسان فى عمل ، بناء على خجل ؟ ثم أنا لا أتوقع - بغض النظر عن حكاية الخجل - أن يقبل سيد مرعى هذا الوضع ، وعلى أى حال ، فطالما أنكم متمسكون بعبد المحسن أبو النور إذن فليأت . . واختاروا وزيراً آخر للزراعة غير المغفور له سيد مرعى وغير المحروقى . وفعلاً جاء على صبرى بالدكتور شفيق الخشن ، عميد كلية الزراعة بجامعة الإسكندرية وقتها ، ليكون وزيراً للزراعة ، وأصبح عبد المحسن أبو النور نائباً لرئيس الوزراء للزراعة والرى والإصلاح الزراعى " .

ويعقب صاحب هذه المذكرات فيقول : " تلك هى القصة التى عرفتھا فيما بعد من صديق كان حاضراً الاجتماع ولكن فى تلك اللحظة التى طلبنى فيها على صبرى كان عندى صديقى الفار ، لم أكن أعرف شيئاً من هذا بعد ، وبالتالي فإنه عندما أبلغنى بعدم وجودى فى الحكومة الجديدة ، تملكنى شعوران متضادان من السعادة والاكتئاب . لم يكن الاكتئاب حزناً على منصب وزارى . . فهموم هذا المنصب لا يعلمها إلا من يجربها ، ولكن الاكتئاب كان بسبب تلك الحملات المستمرة من التشهير والتجريح التى كانت قد بدأت ضدى فى الأشهر الأخيرة ، فى ظل وجودى فى الوزارة أستطيع على الأقل أن أعرفها وأرد عليها ، أما خارج الوزارة فربما لن أعرفها وربما أيضاً لن أتمكن من الرد عليها . أما السعادة فبسبب أننى كنت فى الفترة الأخيرة قد وصلت إلى درجة من " القرف " والغثيان مما يقال ضدى إلى الدرجة التى جعلتنى أقول : فليذهب المنصب إلى الجحيم ، فربما كان وجودى فى الوزارة هو أحد الأسباب الدافعة إلى ترويج تلك الإشاعات ، هكذا يصبح خروجى من الوزارة مهدفاً لهؤلاء

المنطلقين ضدى . . خصوصاً وأن التجريح كان قد بدأ يمتد إلى معاونين الذين يعملون معى فى قطاع الزراعة . وهكذا إذن أغلقت سماعه التليفون بعد انتهاء مكالمه على صبرى - رئيس الوزراء الجديد - معى لكى أنقل الخبر إلى أصدقائى على مائدة العشاء . وخيم على مائدة العشاء وجوم كامل بعدها بلحظات بدأ الأصدقاء يفسرون سبب وجومهم . إن المسألة الأساسية كما يرونها هم ، هى أن خروجى من الوزارة يأتى فى وقت غير مناسب ، حيث لم تحسم حقيقة الإشاعات المترددة ضدى ، وحيث لا يعلم أحد فى مصر براءتى منها سوى الرئيس جمال عبد الناصر وعدد قليل جداً من الأصدقاء والمعاونين ولأن الناس سوف تربط بين خروجى من الوزارة وبين كارثة القطن قبل شهور قليلة ، ولن تتأتى لى أبداً فرصة الإدلاء علنا بالحقيقة . وانتهت الليلة عند هذا الحد ، وفى اليوم التالى أذيع التشكيل الوزارى ثم - كما هو متوقع طبعاً - بدأت ألقى (التعازى) من الذين يزورونى فى المنزل . وفى اليوم الأول كان منزلى لا يتسع للزائرين من كبار موظفى وزارة الزراعة وعمال الإصلاح الزراعى ، بعضهم انفعل ، وبعضهم بكى ، مما هزنى نفسياً فعلاً ، ولكننى كنت أقول لهم إن المناصب الوزارية هى مناصب سياسية وإن هذا التغيير لا يعنى أى شىء وإن التفاتهم لعملهم سوف يجعلهم محل تقدير وثقة من الوزير الجديد ، وأى كلمات عامة بالطبع أدارى بها الحرج النفسى الحقيقى الذى أشعر به ، ولكى أحلهم من واجب المجاملة الذى أعلم تماماً أنهم سيدفعون ثمنه فيما بعد . بعد أيام بدأ الزوار يتناقصون ، بعد أسبوع أصبحوا يعدون على أصابع اليد الواحدة » .

(٦)

ويحكى صاحب « أوراق سياسية » عن معاناته من الشائعات التى لاحقته حتى قبل خروجه من الوزارة وكيف أصبح يعانى صراعاً نفسياً عميقاً من جراء هذه الشائعات التى تمسه دون تحقيق . ومن صفحة ٤٣٨ وما بعدها (من أوراق سياسية) نقل عن المغفور له المهندس سيد مرعى قوله : " وطلبت مقابلة الرئيس جمال عبد الناصر ، فلم أتلق رداً ، بعدها هدانى تفكيرى إلى أن أبادر أنا بطلب التحقيق معى لقطع ألسنة من يتحركون ضدى فى حملة تشهير واسعة ومنظمة لا أستطيع أبداً معرفة مصدرها على وجه الدقة ، وذهبت إلى زميلى فى الوزارة ، أحمد حسنى وزير العدل ، واجتمعت به فى حضور المهندس أحمد عبده الشرباصى وزير الأشغال ، وقلت لأحمد حسنى : إن ما يحدث الآن فى قطاع الزراعة وإصلاح الأراضى هو تخريب ، وأنا وزير مركزى للقطاع كله جالس أتفرج ، بل والإشاعات تتناولنى شخصياً بالتجريح وبطريقة لا يمكن أن يقبلها إنسان ، إن إحساسى هو أن جهة ما أو أشخاصاً ما فى هذا البلد حريصون على جرجرة سيد مرعى إلى أى شىء للتشهير به ، قاطعنى أحمد حسنى ، وكان رجلاً هادئاً ورزيناً ونزيهاً جداً ، وقال : اهدأ . . اهدأ . . فالمسألة لا يمكن أن تكون بهذا الشكل ، وفى النهاية نحن لدينا قضاء فى غاية النزاهة ، قلت لأحمد حسنى : كيف أهدأ وأنا أرى أمامى خيوط مؤامرة للإيقاع بى شخصياً؟ تساءل أحمد حسنى بهدوء واستسلام : إذن ماذا تقترح على أن أفعله؟ قلت : تستطيع أن تفعل شيئاً مؤكداً ، هو أن تحقق معى ، رد أحمد حسنى : كيف هذا ؟

أنت وزير ، وأنا لا أستطيع حتى أن آخذ أقوالك في شيء لم ينسب إليك رسمياً ، قلت : لا ، إنك تستطيع . . . وتستطيع ذلك بإحدى طريقتين . . . إما كشاهد وإما كمتهم ، وأنا لا تعينى الصفة ولا الإجراءات ، ولكن يعينى أن تتضح الحقيقة وتحرس الألسنة . ورفض أحمد حسنى مجرد الفكرة ، ولكن أحمد عبده الشرباصى انضم إلى ضرورة أخذ أقوالى بأى صورة حسناً للأمر كله ، واضطر أحمد حسنى أن يذعن لإلحاحنا - الشرباصى وأنا - فقال لى فى النهاية : طيب ، لا مانع من ذلك ، ولكن يجب أولاً أن أستأذن ، الرئيس جمال عبد الناصر ، وبعد أيام اتصل بى أحمد حسنى وأخبرنى بأنه استأذن الرئيس وأن الرئيس قد وافق ، وأنه بالتالى سوف يرسل لى رئيس نيابة فى الوقت الذى أحده لى يأخذ أقوالى . وفى اليوم التالى جاءنى رئيس النيابة فى المساء لى أدلى إليه بكل أقوالى عن موضوع السمعة واستصلاح الأراضي . وقال لى رئيس النيابة : سيادتكم وزير مركزى للتخطيط ، فهل يجوز أن تتدخل فى عملية تنفيذية كالأمر بشراء ماكينات لاستصلاح أراض جديدة؟ وكان ردى هو : إن هذا السؤال يجب أن يوجه إلى الرئيس جمال عبد الناصر نفسه الذى أرسل لى خطاباً مكتوباً يكلفنى فيه بمساحة محددة يجب استصلاحها ، وفترة محددة يجب أن يتم فيها ذلك ، وتفويض محدد فى إنجاز هذا العمل ، قال المحقق : يقال إنك وجهت المسئولين عن التنفيذ إلى شراء ماكينات من السوق المحلى ، أليس هذا تقييداً لشروط العطاءات ، والتى يجب ألا تكون مقيدة؟ قلت : لا طبعاً . . . إنما أنا لم أتدخل فى أى شيء سوى إعطاء هذا التوجيه العام ، لأنهم لو انتظروا إلى حين ورود عطاءات من الخارج والبت فيها ثم تحويل النقد الأجنبى اللازم لها ثم استيرادها . . . فإن الأمر سوف يستغرق زمناً طويلاً يجب على أن اختصره لهذا أنا طلبت - تحقيقاً للسرعة - أن يتم شراء الماكينات من السوق المحلى . . . وباقى التفاصيل وعملية الاختيار والبت والتنفيذ ، تركتها للوزير التنفيذى وللمسؤولين أنفسهم بغير أن يكون لى بها أدنى علاقة» .

وهكذا يمضى صاحب المذكرات فى تنفيذ الإشاعات التى أثرت ضده وأنت ترى أو تستطيع أن ترى أن الموضوع كله كان على مستوى الستينات حين كان أقصى ما يمكن أن يتصوره المرء لمخالفات الوزير المسئول المسنود أن يأمر بشراء شيء من السوق المحلى دون أن يترك الفرصة للمستوردين أن ينافسوه . . . ولو قرأت بقية الصفحات لترحم على تلك الأيام وإن كان سيد مرعى نفسه لا يريد لك أن ترحم عليها ، وإن كنا من هذه النقطة : ترحم عليها وعليه بلا شك .

(٧)

كذلك يحكى مؤلف « أوراق سياسية » قصة ترشيحه للعمل فى بنك مصر ثم عمله عضواً منتدباً له ويصف هذه الفترة بأنها من أسعد فترات حياته (صفحة ٤٥٨ وما بعدها من أوراق سياسية) وسوف نطلع القارئ على هذه القصة التى تبين لنا بطريقة غير مباشرة ثلاث زوايا لموقف حكومة الثورة والنظام الشمولى من البنوك والمؤسسات الاقتصادية ، وموقف السياسة منها وموقف البنوك نفسها من الحكومة والسياسة يقول سيد مرعى : " استدعانى رئيس الوزراء على صبرى لمقابلته فى مكتبه بقصر القبة . .

وفى بداية المقابلة بادرني على صبرى بتوضيح شىء جوهرى . . قال يجب أن تعرف مبدئياً أننى مكلف بتوجيه بعض الأسئلة إليك وأن الإجابات التى ستقولها سوف أنقلها حرفياً إلى الرئيس جمال عبد الناصر ، أولاً : هل أنت متعاون مع النظام أم لا ؟ واندعشت جداً من السؤال فقلت : طبعاً متعاون مع النظام ، قال على صبرى : إذن هل ترفض العمل فى بنك من البنوك ؟ قلت . . نعم تساءل على صبرى : لماذا ؟ قلت : لأنه ليس مجال عملى أو تخصصى ، قال على صبرى : ولكن كيف تقرر أنك متعاون مع النظام وفى نفس الوقت ترفض مسئولية عرضها عليك الرئيس جمال عبد الناصر ، وأحسست أن هناك عدم اقتناع كامل بالسبب الوحيد المقنع الذى قدمته بإخلاص . فقلت متسائلاً : أولاً : أنا خارج لتوى من حملة ضخمة للتشهير ضدى ولا أتحمل مثل هذه الشكوك فى ولائى أو عدم ولائى للنظام ثانياً : ما هو المنصب أساساً الذى تريدوننى فيه ؟ قال على صبرى : الرئيس يرشحك رئيساً لمجلس إدارة بنك مصر ، تساءلت : بدلاً من من ؟ قال : بدلاً من محمد رشدى ، قلت مذعوراً : أبداً ، هذه بالذات لا يمكن ، وأرجو أن تفهموا عذرى فى هذه المرة . . إن محمد رشدى هو ابن المرحوم رشدى بك الذى كان جاراً لنا فى العباسية ، ولم يكن يفصل منزله عن منزلنا سوى متر واحد وكان رشدى بك صديقاً جداً لوالدى ، عندما كان يزور والدى فى منزلنا كنا أطفالاً ولم نكن نجرؤ على المرور أمام الحجرة التى يجلسان فيها ، وبالإضافة إلى ذلك فإن محمد رشدى نفسه كان صديق الصبا لأخى محمد الذى مات غريقاً فى العزيرية . احتار على صبرى قليلاً ثم تساءل : إذن ما العمل ؟ قلت : هل هناك شىء ضد محمد رشدى ؟ أجاب : لا ، قلت إذن ما رأيك فى أن أكون أنا عضواً منتدباً للبنك ، ويظل هو رئيساً لمجلس الإدارة ، هذا إذا كانت وظيفته العضو المنتدب شاغرة . وطلب على صبرى من سكرتيره أن يتحرى الأمر ، وبعد دقيقتين ردوا عليه بأن للبنك عضوين متدينين ، أحدهما أحمد فؤاد ، وهناك مكان آخر شاغر ، قلت له على الفور : حسناً ، إذن أنا أقبل العمل كعضو منتدب ، تساءل هو مندهشاً : ولكن كيف تقبل هذا ؟ قلت : إننى أقبل هذا ، لأن الشخص الوحيد الذى أقبل أن يدق جرساً ويقول نادوا لى المهندس سيد مرعى ، وأنفذ له هذا عن طيب خاطر هو محمد رشدى ، وفعلاً بعد يومين أصدر الرئيس جمال عبد الناصر قراراً جمهورياً بتعيينى عضواً منتدباً لبنك مصر ، ولم أكن أعرف بعد أن فترة عملى بالبنك سوف تكون من أسعد فترات حياتى . . لقد بدأت عملى الجديد هذا ، وسط أناس أحبهم وأرى البساطة والصدق فى مشاعرهم ، ابتداءً من محمد رشدى نفسه إلى أصغر موظف بالبنك ، وبالإضافة إلى هذا فإن طبيعة عمل البنوك تجعل سير العمل فيها منتظماً جداً ، والإجراءات تسير فى سهولة ويسر ، بحيث إن الوظائف الرئاسية تكون فعلاً متفرغة لما هى موجودة من أجله ، وهو التخطيط والمتابعة .

(٨)

قد لا أكف عن التعبير عن اعتقادى أن من أهم الإجراءات التنظيمية التى تظهرنا اليوم وغداً وبعد غد على قدرة صاحب « أوراق سياسية » الرائعة ونفوذه الواسع وحنكته السياسية أن نرى قطاعين كبيرين من أجهزة الدولة يخضعان لوزارتى الزراعة والإصلاح الزراعى على حين لا تخضع القطاعات

المناظرة لها للوزارة المناظرة أبدأ . . . هذان القطاعان هما بنك التنمية والائتمان الذى يتبع وزير الزراعة على حين أن كل البنوك تتبع وزير الاقتصاد [حتى وإن حدث بعد فترة طويلة أن تُبعت بعض البنوك لوزارات أخرى كبنك ناصر أو بنك التعمير والإسكان] والجمعيات التعاونية الزراعية التى تنفرد دوناً عن الجمعيات كلها بالخروج من تبعية وزارة الشؤون الاجتماعية لتتبع وزارة الزراعة . . . وسنرى كيف استطاع تحقيق هذين الإنحازين فيما يرويه من مذكراته حيث يقول : « . . . وكنت قد بدأت خطوتين هامتين - حتى من قبل أن أصبح وزير دولة - وواصلت العمل من أجلهما في موقع المسئولية كوزير ، وكان لهما تأثيرهما على ثبات الإصلاح الزراعى ورسوخ أقدامه :

أولاهما : أن الجمعيات التعاونية تكون تابعة للإصلاح الزراعى وليس لوزارة الشؤون الاجتماعية - وقتها - وكانت هناك معارضة في هذه الخطوة التى تكمل حلقة الإصلاح الزراعى وتمسكت برأى ووقف جمال عبد الناصر بجانبى وأيد وجهة نظرى ونجحت في تحقيق هذا الهدف . .

ثانيتهما : أن بنك التسليف الزراعى يجب أن يُضم إلى الإصلاح الزراعى ولا يكون تابعا لوزارة المالية ، وحدث خلاف بينى وبين الدكتور عبد المنعم القيسونى - لكن الذى كنت أخشاه وأعمل حسابه من ربط ميزانية الإصلاح الزراعى بميزانية الدولة شكلاً وموضوعاً - حدث فيما بعد حينما خرجت من الوزارة في سنة ١٩٦١ وتركت الإصلاح الزراعى في مهبط الريح . . وجاء عبد المحسن أبو النور من بعدى وكانت سياسته نموذجاً لأخطاء « أهل الثقة » لأنه أراد أن يكتسب شعبية في أجهزة الإصلاح الزراعى على حساب المصلحة العامة . . وتم تعيين آلاف الموظفين الذين يزدون على حاجة العمل ، وبالتالي تم تثبيت جميع العاملين على درجات طبقاً للباب الأول والباب الثانى والباب الثالث بصرف النظر عن كفاءاتهم وقدراتهم وخبراتهم . . وحدثت « هوجة » الترقيات والدرجات . . وانقلب الإصلاح الزراعى إلى وزارة تحكمها البيروقراطية ويتحكم فيها الروتين . . وخدوا نموذجاً واحداً صغيراً عندما تركت الإصلاح الزراعى كان عدد الموظفين القائمين بالعمل لا يتجاوز ألفى موظف ، ولكن هذا العدد تضخم وتضاعف في عهد عبد المحسن أبو النور ولم يعد هناك أى ضابط ولا رابط للعمل والإنتاج - مثل ما حدث في معظم مرافق مصر ومؤسساتها وكان قلبى يقطر بالأسى والألم على جهد السنين الضائع في الهواء .

(٩)

من الطريف أن سيد مرعى كان حريصاً على أن يفرد صفحات طوالاً للحديث عن دوره في إنشاء ما نعرفه الآن باسم مصيف « المعمورة » ، وكيف أن أرضها كانت في الأصل ملكاً للإصلاح الزراعى . وكيف كان حريصاً على خروجها من تحت يده ثم كيف جاءته الفرصة لاستردادها وهو يتولى وزارة المالية على سبيل النيابة أثناء غياب الدكتور القيسونى ، يقول سيد مرعى (ونحن نقطف لك الفقرات ولا نسردها كلها) .

« . . . ثم جاءنى حسن عباس زكى (وكيل وزارة المالية في ذلك الوقت ووزير الاقتصاد والمالية فيما بعد) ذات مساء لكى يعرض على مشكلة جديدة قائلاً : البنك التجارى مهدد بأن يفلس . قلت :

والمانع ، قال حسن عباس : . . لكن يافندم منظر بنك يملكه يهودى أجنبى ، وبعدين يفلس بمجرد ما يمسكه مصرى . . ده منظر يسىء لنا جميعاً . . فكرت قليلاً ثم قلت . . إذن . . ماهى طلباتك؟ قال : إن ما أطلبه هو قرض ربع مليون جنيه للبنك . . قلت مذعوراً . . منين؟ رد قائلاً . . من وزارة المالية . لم أتحمس للفكرة ، فالمشكلة بهذا الحجم لا بد أن تنتظر عودة الدكتور القيسونى ولكن ، نظراً للقلق الذى كان يسيطر على حسن عباس زكى ، وخشيته من أن يسرقه الوقت ، فإبنى بدأت أبحث عن طريق ينقذ البنك الذى تم تمصيره من الإفلاس . وسألته إذا كان لدى البنك أوراق مالية . . فلماذا لا تبيعونها فى البورصة؟ قال : نعم . . لدينا أوراق مالية . . ولكن ليس أمامها سوق فى البورصة . . قلت . . إذن . . هات لى محفظة الأوراق المالية للبنك ونبحث المشكلة بالتفصيل مساء غد . وفى اليوم التالى جاء حسن عباس زكى بمحفظة الأوراق التجارية للبنك التجارى فوجدت من بينها الورق الخاص بأرض المعمورة وهو الموضوع الذى كنت قد نسيتته تماماً . وقلت لحسن عباس زكى . . إذن نشترى منك ورق أرض المعمورة بسعره الأسمى . . رد حسن : طبعاً هاتشتره لوزارة المالية . قلت له . . لا . . حاشتره للإصلاح الزراعى . . زى ما كان الوضع أصلاً . . تسأل حسن . . وبأى سعر؟ قلت . . بالسعر الأصلي طبعاً . رد حسن عباس زكى بحماس . . ولكن هذا ظلم . فالأرض كانت زراعية وكان لها سعر ، والآن هى أرض مبان ولها سعر أعلى . قلت . . ولكنها كانت ملك الإصلاح الزراعى أساساً . . فلماذا يشتريها الإصلاح الزراعى بأعلى مما باعها به . فكر حسن عباس زكى قليلاً ثم قال . . عندى حل وسط . . يشتريها الإصلاح حسب آخر سعر للأرض فى البورصة قبل الإقفال . . وهكذا يكون حلاً عادلاً . ووافقت على هذا الحل الوسط . ونظراً لوجود أناس آخرين كانوا قد دخلوا إلى المكتب ، فلقد تركت الجميع وخرجت إلى غرفة سكرتير الوزير المجاورة لكى أتصل بالرئيس جمال عبد الناصر استأذنه فى إبرام الصفقة . وتحمس جمال عبد الناصر جداً قائلاً . . طبعاً ياسيد أنت مبسوط أن الأرض رجعت للإصلاح الزراعى . . لكن أنا مبسوط أن البنك مش حايفلس . . مبروك . . أمض الورق فوراً ، ووقعت الأوراق . . فوراً . . وفى هذه المرة فإن الجمعية التعاونية للإصلاح الزراعى ، التى أصبحت مالكة من جديد لأرض المعمورة ، بدأت تنفيذ مشروع تحويلها إلى مشروع سياحى بحماس كبير ، وسرعة مذهلة . لقد أقمنا مسابقة فنية لتصميم وحدات المشروع وبنينا فعلاً الدفعة الأولى من الوحدات . . الكباين . . وقسمنا الأرض وطرخناها للبيع بأسعار مرتفعة حددتها لجنة تقدير أثمان الأرض الحكومية . . ومنعت جميع العاملين فى الإصلاح الزراعى . . ابتداء من نفسى إلى درجة مدير عام من التقدم للشراء بأى صورة من الصور وحقت العملية للإصلاح الزراعى أضعاف الإيراد الذى كان يحصل عليه من قبل عندما كان يؤجرها كأرض زراعية " .

ومن اليسير على القارئ اليوم أن يتعالى على وجهة نظر سيد مرعى الذى كان سعيداً بتحويل أرض زراعية إلى أرض مصيف وكباين . . ولكن لابد لنا أن نتذكر أن مثل هذا المفهوم الذكى لم يكن قد ترسخ أيامه أو حتى أعلن . . وكان مثل الذى فعل فى أرض المعمورة قمة الشطارة أو المهارة !! ولا

نريد أن نتزيد فنقول للقارىء إن هذا كان سيحدث به أو بدونه إنما أردنا أن ننقل للقارىء قصة مواقف طريقة تنبثنا عن سير الأمور في مستويات الإدارة العليا ، وأن نشرك القارىء إعجابنا بجهال عبد الناصر الذى كان حريصاً على الوجود بالحسم والعزم في أكثر ما يمكنه من التفاصيل .

(١٠)

تربينا قراءة قصة الخلاف بين المهندس سيد مرعى والدكتور عزيز صدقى على نحو ما يروها صاحب هذه المذكرات نفسه مدى صدق القول القائل بأن الأفرع العليا من الشجر لا تحتل صدقيين ولا بد أن يضحى كل منهما من أجل نفسه بأقرب أصدقائه إليه . . وسوف نرى من عبارات المغفور له المهندس سيد مرعى تحملاً منه على عزيز صدقى بلاشك ، وقد ندهش للموقف الذى اتخذه من صديقه رغم أن ما نقرؤه قد كتبه واحد من الطرفين أى أصابه التجميل بلاشك في النيات والأفعال ولكن حتى مع هذا التجميل يظل موقف المهندس سيد مرعى من الدكتور عزيز صدقى قاسياً رغم أن عزيز صدقى لم يتكلم حتى الآن .

ولن نطيل على القارىء بكثير من الفقرات الطوال ولكننا سنقتطف له بعضها ونحيله إلى المذكرات ليقرأ القصة كاملة . « وقرر الرئيس أنور السادات من جانبه عقد اجتماع طارىء ، يضم كلا من السيد حافظ بدوى رئيس مجلس الشعب والدكتور عزيز صدقى رئيس الوزراء وأنا ، وفي الاجتماع قرر الرئيس بحسم أن علينا نحن الثلاثة أن نجلس معا بصفة دورية لكى ننسق معاً ، ونتشاور معا ، حتى لا يحدث اضطراب في علاقة المؤسسات بعضها ببعض ، فعلى الحكومة أن تتسق عملها مع الاتحاد الاشتراكي وعلى الاثنين أن ينسقا عملهما في مجلس الشعب ، وإن الذى يكفل هذا هو أن نجتمع نحن الثلاثة أسبوعياً ، لكى يكون هناك اتصال وتنسيق دورى ومنظم ، وتحمسنا جميعاً للفكرة . . وخرجنا من اجتماع الرئيس لكى نتساءل : متى نعقد أول اجتماع قال حافظ بدوى : هذا الأسبوع ، تسأل الدكتور عزيز صدقى : أين يكون الاجتماع؟ قلت له : فليكن الاجتماع الأول في مكتب حافظ بدوى ، ورحب الدكتور عزيز صدقى تماماً ، وبالطبع رحب السيد حافظ بدوى ، وعقدنا الاجتماع الأول فعلاً ، واتفقنا في نهايته على أن يكون الاجتماع التالى في مكتب السيد حافظ بدوى بمجلس الشعب . وفي هذا الاجتماع ذهب إلى مكتب حافظ بدوى ، ولكن الدكتور عزيز صدقى اعتذر ، وهكذا ماتت الفكرة في مهدها . وأدركت من جانبيه أنه لا حل لهذه المشكلة . . على الأقل في هذه المرحلة » .

عند هذه النقطة يظهر مؤلف « أوراق سياسية » قدراً من الأسى المفتعل على هذه الصداقة الضائعة فيقول : " إننى كنت أشعر بالأسى والأسف ، بقدر ما كنت أفهم تماماً الأسباب الموضوعية التى تدفع الدكتور عزيز صدقى - كرئيس للحكومة - إلى التصرف على هذا النحو . لقد اعتادت الحكومة من قبل ، وبالتالى اعتاد كل من تولوا المناصب المسئولة فيها ، على أن هناك حصانة ضد النقد واعتادت الحكومة ، وبالطبع كل العاملين بها ، على أن التنظيم السياسى هو مجرد جهاز للتصفيق والموافقة بكلمة "نعم" .

هكذا يُصور لنا مؤلف هذه المذكرات في شيء من «الحماس للذات» أنه كان أول من عرض الحكومة لانتقادات الاتحاد الاشتراكي الشديدة، وأنه هو الذي كسر قاعدة تأييد الاتحاد الاشتراكي المطلق للحكومة، ومن الطريف أن مؤلف هذه المذكرات حين يورد هذا الفخر لنفسه فإنه يأتي به في سياق الحديث المفترض عن خلافه مع عزيز صدقي، وبدلاً من أن يكون السياق صراع رجلين على السلطة والنفوذ يصبح الأمر في تصوير صاحب «أوراق سياسية» صراعاً بين اتجاه ديمقراطي يمثلُه هو واتجاه غير ديمقراطي وإن يكن تقليدياً معتاداً يمثلُه عزيز صدقي، وللأسف الشديد فإن هذا التصوير يذهب بقيمة الحياد في مذكرات المغفور له المهندس سيد مرعى، وكان في وسع صاحب المذكرات أن يتناول الموضوع من زوايا أخرى لتجعل من المؤلف «الملاك الكامل» أو «الملاك المطلق»، عندئذ كانت الصورة تكون أقرب إلى الابتلاع، ولكن يبدو أن مؤلف هذه المذكرات أخذ بنصيحة هيكل للسادات في أزمة ١٥ مايو أن يصور الأمر مع خصومه على أنه خلاف على الديمقراطية، أخذ سيد مرعى بهذه النصيحة وطبقها على خصومته مع عزيز صدقي مع الفارق.

(١١)

تمثل واقعة فشل صاحب هذه المذكرات في انتخابات اللجنة التنفيذية العليا أهمية خاصة في حياته السياسية على ما سوف نرى ولربما كانت السبب العميق وراء انحيازه المباشر إلى أنور السادات ضد مجموعة ١٥ مايو. . . وقد نلخص للقارئ أن سيد مرعى مع كل ماضيه في نظام عبد الناصر فشل في النجاح في انتخابات اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي التي أجريت في أخريات عهد عبد الناصر كما فشل معه كل من عزيز صدقي وحسن عباس زكي على حين فاز آخرون أحدث عهداً منهم بخدمة نظام الحكم، ولنقرأ معاً ما يقصه المغفور له المهندس سيد مرعى عن تلك الأزمة، وسوف ترينا الفصول الأخيرة لهذه القصة أيضاً قدرة المغفور له الرئيس جمال عبد الناصر على احتواء المواقف والاختلافات بين مجموعات العمل المختلفة وذلك حيث يقول «في اليوم التالي ذهبت إلى مكتبي بالوزارة كالمعتاد، وبدأت أفكر جدياً فيما إذا كان من الواجب أن أقدم استقالتي أو لا. . . ولكنني إذا فعلت ذلك فسوف أقدمها فعلاً بغير أن انفعل بشأنها كعزيز صدقي. . . ومريوم فيومان، وفي اليوم الثالث طلبني هيكل لسمع مني تفاصيل الحكاية ويضحك هو الآخر. . . ثم ليخطرني بأن الرئيس جمال عبد الناصر يريد مني أن أتوجه إليه فوراً. وذهبت إلى الرئيس الذي بادرني مبتسماً محبباً وقائلاً: احك لي حكايتهم أنتم الثلاثة من أولها. وبالذات حكاية «المراحيض» التي قعدتم جنبها من غير ما حد يسأل فيكم. . . ورويت للرئيس كل الحكاية بالضبط وبمنتهى الصراحة. . . فكان من جانبه يضحك بشدة. . . ويسألني: لكن عملتم إليه وانتم قاعدين جنب المراحيض؟! قلت له: بصراحة ياسيادة الرئيس أنا في الأول خدتنى عزة نفسى لكن ضحكك في الآخر من القلب إلى شربته، وعزيز صدقي ركه عفريت اسمه الاستقالة، وحسن عباس دعا الله عليكم كلكم. وعاد يضحك من جديد، ثم بدأ يتكلم بجدية قائلاً: إننى استدعيتك خصيصاً لأنك أخذت الموضوع ببساطة. . . ولأنك أهدأ

الثلاثة ، أنا لا أستطيع أن أقول إنه حدث تدخل في الانتخابات لأنه لا يوجد دليل تحت يدي على ذلك . ولكن بصرف النظر عن هذا يجب أن تنسوا هذا الموضوع . أنت وزير ناجح وعزيز كذلك وحسن أيضاً . . وأنتم الثلاثة اعتمدوا عليكم كبير . . وما حدث لا يؤثر عليكم بأى حال من الأحوال لأنكم فنيون وهذه عملية سياسية . . قلت له : طيب ياسيادة الرئيس لماذا لا تقابل عزيز صدقي وحسن عباس زكي وتهديهما بمثل هذه الكلمات؟! ابتسم الرئيس جمال عبد الناصر قائلاً : أنا لا أستطيع أن أقابل واحداً يهدد بالاستقالة والثاني يقول علىّ وعلى أعدائي يارب . . إنت اقعد معاهم وسو الموضوع . . وفعلاً . . خرجت من مقابلي مع الرئيس لكي أنقل إلى عزيز صدقي وحسن عباس زكي نص ما دار فيها . . واعتبر الموضوع منتهياً عند هذا الحد . .

ولا يفوت صاحب المذكرات أن يعقب فيقول « وتشاء الظروف بعد ذلك عندما توليت أنا نفسى مسئولية الاتحاد الاشتراكي في عهد الرئيس أنور السادات . . أن أعرف ما حدث في تلك الانتخابات من أحمد عبد الآخر - محافظ الجيزة فيما بعد - الذى أخبرنى بأنه في تلك الانتخابات حدثت فعلاً مناورة سياسية من جانب على صبرى وعبد المحسن أبو النور لإنجاح مجموعة معينة وإسقاط الآخرين . وإنه كان من أهداف تلك المناورة أيضاً أن يكون أنور السادات هو أقل الفائزين في عدد الأصوات ، ولكن بينما نجحت المناورة جزئياً مع أنور السادات حيث كان ترتيبه الرابع . . إلا أنها نجحت معنا نحن الثلاثة تماماً » .

✽



الفصل الثالث

ذكريات اقتصادية وإصلاح المسار الاقتصادي للمدكتور عبد الجليل العمرى

(١)

لعل كتاب عبد الجليل العمرى « ذكريات اقتصادية » هو أقصر مذكرات الوزراء في عهد الثورة حجماً وأكثرها تركيزاً ، ويبدو أن طبيعة الرجل الاقتصادى قليل الكلام والتعليقات قد تغلبت عليه ، فضلاً عن حكمته وحنكته حين أراد أن يدلنا على أن قلة الكلام خير من كثرتة ، أو حين لم يكن يتغنى شيئاً أكثر من أن يسجل ما أراد أن يسجله وكأنه يرى ضميره من قومه أو أمام قومه .

وقد لا يعرف كثير من القراء أن صاحب هذه المذكرات هو الوحيد من وزراء ما قبل الثورة الذى استمر مع الثورة بعد أن سارت عجلتها إلى الأمام بعض الوقت وعلى سبيل القطع فإن العمرى هو الوزير الوحيد الذى عمل فى ظل الملكية القديمة قبل الثورة ثم الملكية بعد الثورة ثم الجمهورية ، ذلك أن هناك فترة من تاريخنا تجمع بين صفتى الثورة والملكية وهى تلك التى تمتد من ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وحتى إعلان الجمهورية فى يونيو ١٩٥٣ وفى هذه الفترة عمل مع الثورة كثير من وزراء العهد الملكى بالطبع سواء فى وزارة على ماهر الأخيرة أو محمد نجيب الأولى ولكن الوزير الوحيد من هؤلاء الذى استمر بعد إعلان الجمهورية وكان قد تولى الوزارة قبل قيام الثورة أيضاً هو الأستاذ عبد الجليل العمرى . وقد كان الأستاذ العمرى بمثابة المستشار الاقتصادى الأول للثورة فضلاً عن منصبه كوزير للمالية أو كناطق لرئيس الوزراء للشئون المالية ، ومن تصاريف القدر أنه تولى رئاسة المؤتمر الاقتصادى فى أول عهد الرئيس حسنى مبارك .

ولاشك أن هناك من العوامل البارزة وغير البارزة فى شخصية صاحب هذه المذكرات ما أتاح له التوافق مع الثوريين ومع التكنوقراطيين الآخرين الذين توافقوا مع الثورة ، ولكن الأمر لم يستمر طويلاً فقد افترق العمرى عن الثورة وافترقت عنه . ومع هذا يظل هذا الرجل العظيم بمثابة «صاحب المقام الأرفع» بين كل وزراء الثورة لأنه وصل إلى ما وصل إليه بكفاءته فحسب ، ومبكراً جداً . ثم إنه ترك كل المناصب الرفيعة بإرادته وحفاظاً منه على كرامته فحسب .

يقول عبد الجليل العمرى فى تقديمه لمذكراته : " تقتصر هذه الذكريات التى يحويها الجزء الأول من هذا الكتيب على أحداث الفترات التى عشتها شخصياً ، أو كنت فيها أحد واضعى القرار حتى لا يكون

فيها ما هو منقول من كتابات الآخرين أو ما هو مسموع تناوله الألسن ويعلم الله مدى صحته ، وقد راعت هذا بصفة خاصة في الفترة مابعد ثورة يوليو ١٩٥٢ ، فالأحداث التي عايشتها هي ما وقع ما بين يوليو ١٩٥٢ وابريل ١٩٥٤ إبان المدة التي اشتغلت فيها وزيرا للمالية ثم بعد ذلك مدة اشتغالي محافظا للبنك الأهلي المصري (حينئذ البنك المركزي) بين نوفمبر ١٩٥٧ وفبراير ١٩٦٠ ، وبذلك جاءت المذكرات مختصرة بل وقاصرة لأن الأحداث التي وقعت إبان السنوات ١٩٥٤-١٩٥٧ وإبان السنوات التي تلت ١٩٦٠ كانت أحداثاً جساماً منها انفراد الرئيس عبد الناصر بالسلطة وتأميم قناة السويس وحرب ١٩٥٦ ثم فترة التأميمات وأثرها البالغ على الاقتصاد المصري ، وكذلك حرب ١٩٦٧ وحرب ١٩٧٣ وما تلاها من انفتاح اقتصادي مازلنا نجادل في مزاياه ومساوئه ، فهذه كلها أحداث جسام كان لها أثرها على شخصيات المسرح المصري كما كان لهذه الشخصيات أثر على الأحداث ، ولكنني مع الأسف لم أعش فيها قريبا من واضعي القرار لاختلافي معهم ، ولذلك لم أجد مايبرر الدخول فيها لأنني إما أن أكون ناقلا لما قاله الآخرون أو مرددا للشائعات التي دارت حولها وتحاليل المحللين الآخرين لهذه الأحداث .

(٢)

وفي أوراقه التي بين أيدينا يتحدث صاحب هذه المذكرات بضمير نقى ونفس متواضعة فلا يخرج أبداً عن حدود المثالية الرائعة في تقصى الحقائق التي يتناولها ، ويشيد بمن يستحقون الإشادة ممن مروا به في حياته العامة ولا يجد حرجاً في أن يفيض في ذكر التفاصيل البسيطة التي تصور لنا الجو الذي أحاط بالأحداث . ومن أطرف ما في هذه المذكرات ما يرويه المؤلف عن سبب استقالته من الوزارة وتباعده عن رجال الثورة ، وهو يروي القصة من دون أن يحملها بتفسيراته أو رؤاه الشخصية في نقد جمال عبد الناصر ، كما أنه لا يدعى بطولة ولا يفخر بتمسكه باحترامه لنفسه إنما هو يروي الواقع كما يروي الواحد منا قصة شرائه لقطعة صابون مخفضة الثمن . وقد يكون من المفيد أن نسترجع معه توالي الأحداث التي انتهت في النهاية باستقالته ، نظرا لأهمية هذه الوقائع المرتبطة بأزمة الديمقراطية في ١٩٥٤ ، وهي مرحلة من أهم المراحل في تاريخ الثورة المصرية ، يقول صاحب المذكرات : « . . وطلب الوزراء في الساعة الثانية صباحا من يوم ٢٥ فبراير سنة ١٩٥٤ على ما أذكر للاجتماع في مجلس قيادة الثورة بالجزيرة ، وهناك كانت المفاجأة الكبرى ، وكان في انتظارنا في إحدى قاعات مجلس القيادة أكثر أعضائه ، وأبلغونا أن مجلس قيادة الثورة اجتمع من غير أن يحضره محمد نجيب ، وقرر قبول استقالته من جميع مناصبه وذلك لاستحالة العمل معه ولأن الثورة لن تستطيع المضى في طريقها المرسوم طالما هو على رأس مؤسساتها كرئيس للجمهورية ورئيس لمجلس الوزراء ، ورئيس لمجلس قيادة الثورة ، وأنهم انتخبوا جمال عبد الناصر ليحل محله رئيسا لمجلس قيادة الثورة ورئيسا لمجلس الوزراء ، وسيكون جمال سالم وعبد الجليل العمري نائبين للرئيس ، وأن يحتفظ الوزراء بمناصبهم وأن يتولى الدكتور على الجريتلي وزارة المالية ، وقد كان نائبا للوزير فيها . كان وقع الصدمة شديدا على من »

حضر من الوزراء وقد حذرناهم من مغبة هذا الإجراء إذ إن محمد نجيب كما هو معروف للجميع يتمتع بشعبية كبيرة ولا يمكن للشعب أن يقبل بين يوم وليلة أن يتنازل عنه ، ولكن الضباط أصرّوا على هذا الإجراء وقالوا إنهم قد اتخذوا الاحتياطات الكفيلة باستتباب الأمن والنظام . وقبل نهاية الاجتماع سألت عن السبب في أن جمال عبد الناصر لم يكن معنا في الاجتماع ، وهنا قيل لي إنه يستريح بل إنه فعلا في غرفة من غرف مجلس القيادة ، ويظهر أنه بدا على وجهه عدم التصديق ، فاصطحبني صلاح سالم إلى حيث ينام جمال عبد الناصر ومن الغريب أنى وجدته مستغرقا في النوم ، وعندئذ تكشفت لي ناحية من صفات الزعامة في عبد الناصر ، إذ كيف يستطيع إنسان عادي أن يأخذ أو يشترك في أخذ قرار في خطورة القرار الذي نحن بصده أن يستغرق في النوم دون أن يفكر فيما يمكن أن ينتج عن هذا القرار من أحداث ويبقى قلقا بقية الليل ولكن يبدو أن الزعماء وحدهم هم الذين يستطيعون ذلك . لم يمر أكثر من يومين إلا وقام بعض ضباط الجيش مطالبين بعودة نجيب وانضم إليهم الشعب وساروا بمحمد نجيب من بيته في حلمية الزيتون حتى قصر عابدين ، وكنا في صباح ذلك اليوم مجتمعين في أول اجتماع للوزارة برئاسة جمال عبد الناصر وكانت التقارير تصل تباعا عن سير التظاهرات وعن مبلغ الالتفاف حول محمد نجيب ورغم صلابة أعصابه فكانت تظهر على وجهه الانفعالات ومع ذلك استمر مجلس الوزراء منعقدا .

ثم يحكى صاحب هذه المذكرات قصة الصلح بين الثوار ومحمد نجيب الذى دعا الجميع إلى الغداء بمنزله فيقول : « ومن غريب المفارقات أن أتت دعوة محمد نجيب لكل الوزراء وضباط مجلس قيادة الثورة للغداء بمنزله في نفس اليوم تكريما للوفد السودانى الذى كان قد وصل خصيصا للتدخل في موضوع عزل محمد نجيب الذى تربطه بالسودان روابط صداقة قوية كما تربطه صلات القربى » .

« . . . وأيا كان الدافع فإنه لم يمر أسبوع واحد إلا وأصر محمد نجيب على توليه جميع مناصبه كرئيس للجمهورية وللمجلس قيادة الثورة وللمجلس الوزراء في اجتماع المجلس المشترك ، وكان جمال عبد الناصر أول المستجيبين لهذه الرغبة ، وهكذا عاد التشكيل الوزارى في يوم ٦ مارس ١٩٥٤ إلى ماكان عليه قبل ٢٥ فبراير مع استثناء واحد هو أن أصبح على الجريتل وزير دولة للبلدية وليس نائبا للوزير » .

ثم يروى عبد الجليل العمرى بكل صراحة ووضوح قصة استقالته فيقول : « وفي آخر اجتماع حضرته للمجلس المشترك اتفق على اتخاذ الخطوات الآتية : أن تستقيل الوزارة ويحل مجلس قيادة الثورة ويعود الضباط إلى الثكنات وأن تتولى شئون البلاد برئاسة رئيس الجمهورية وزارة مدنية محايدة تشرف على انتخاب جمعية تأسيسية تقوم بوضع دستور جديد للبلاد ، ثم تجرى انتخابات على أساس الدستور الجديد لانتخاب مجلس النواب ، وكان من بين الاسماء التى ذكرت اسم ابراهيم عبد الهادى ولاأذكر من الذى رشحه ولكن بعد أن انفضت الجلسة فاتحنى عبد الناصر أن أذهب إلى إبراهيم عبد الهادى لسابق معرفتى به وأن أعرض عليه تولي رئاسة وزارة مدنية ، ولا أدري كيف قبلت هذه المهمة وأنا أعرف مسبقا أن إبراهيم عبد الهادى لن يكون المرشح الذى يجمع عليه المجلس المشترك وأنه في

أرجح الأمر لن يقبل تولى الوزارة في هذا الجو الذي تسوده الخلافات . ولكن كان مبلغ ظني أن أي حل نحاوله أفضل من حالة الفوضى التي تسود الجو السياسي عندئذ ، فذهبت وذهب معي سليمان حافظ وقابلنا أولا أحمد عبد الغفار وكان صديقا مقربا لإبراهيم عبد الهادي فوافق أن يذهب معنا وكان الذي توقعته ، فقد رفض إبراهيم عبد الهادي تحمل هذه المسؤولية واقترح أولا إعادة الأحزاب ثم تشكيل وزارة مدنية محايدة برئاسة شخصية محترمة لم يسبق لها الالتحاق بأحد الأحزاب ، وأن تقوم هذه الوزارة بإجراء الانتخابات للجمعية التأسيسية ، وذكر أن الجميع يرضون ببقاء محمد نجيب رئيسا للجمهورية إلى حين الانتهاء من وضع الدستور الجديد الذي لا بد أن ينص فيه على كيفية اختيار رئيس الجمهورية . وفي اليوم التالي لهذا اللقاء مع إبراهيم عبد الهادي فوجئت بأن جريدة الجمهورية نشرت في جزء ظاهر كلمة لم يفصح كاتبها عن شخصيته - وإن كنت أظنه جمال عبد الناصر - يقول فيها إن وزيرا مدنيا ذهب من تلقاء نفسه يعرض رئاسة الوزارة على إبراهيم عبد الهادي الذي رحب بالفكرة وبدأ يلعب زراير الرندجوت (وكان هذا هو اللباس الرسمي عند حلف اليمين في أيام الملكية) ، وانتقدت الكلمة الوزير على هذا التصرف الغريب . . لم يكن أمامي بعد هذا النشر إلا أن أستقيل وبالفعل قدمت استقالتى يوم ٢٦ مارس على ما أذكر ولم أذهب منذ ذلك التاريخ إلى وزارة المالية وإن كانت الاستقالة ظلت معلقة ولم تقبل إلا في ١٧ إبريل وهو الوقت الذي استقال فيه عدد من الزملاء من الوزارة بسبب حادث الاعتداء على الدكتور السنهوري ، أذكر من بينهم الدكتور وليم سليم حنا ، والدكتور عباس عمار ، والدكتور على الجريتي ، والدكتور حسن بغدادى» .

وهكذا نرى كيف انتهت مرحلة تعاون أهم وزراء الثورة في عهدها الأول كنتيجة حتمية لتكتيكات سياسية قصيرة المدى وقصيرة النظر أيضاً !!

وعلى نفس النحو يروى صاحب هذه المذكرات قصة استقالته من منصب محافظ البنك المركزى (أثناء الوحدة مع سوريا) بعد أن يتحدث عن نجاحه هو وعزت الطرابلسي محافظ البنك المركزى السوري في فرض اتجاهاتها في أن الدمج المالى بين البنكين سابق لأوانه وإقناعهما الحكومة بإبقاء البنكين والعملتين ، وهو إنجاز كبير يحسب للاقتصادى العظيم وهاهو يحكى قصة استقالته فيقول : « . . وعلى كل فلم أبق في مركزى حتى تاريخ الانفصال ، إذ حدث في اجتماع مع الدكتور عبد المنعم القيسونى وزير الاقتصاد المركزى أنه أبلغنى أن الرئيس جمال عبد الناصر قبل سفره في ذلك اليوم إلى سوريا وكان يوم ١٠ فبراير ١٩٦٠ ، أمضى قراراتين أولهما بتأميم البنك الأهلى وإنشاء بنك مركزى مستقل ، وأن يقوم البنك الأهلى بالأعمال البنكية التجارية ، والثاني بتأميم بنك مصر وإنه قد دعا مؤتمرا صحفيا ليعلن القرارين ويتولى شرح التفاصيل ، وأنه أثر أن يبلغنى الخبر قبل أن يعلنه . ولم يكن أمامي إلا أن أستقيل من منصبى كمحافظ للبنك الأهلى المصرى وقد صارت الدكتور القيسونى بذلك وأضفت أنى كنت أقدر أنى المستشار المالى للدولة وأنى وإن كنت لا أعترض على تأميم البنك الأهلى وإنشاء البنك المركزى الجديد إلا أنى كنت أنتظر أن تستشيرنى الحكومة في الأمر ولذلك فإنى بعد هذا التخطى لا بد أن أستقيل ، ثم إنى لا أفهم معنى تأميم بنك مصر ولا أفهم المصلحة التي تحققها

الدولة من وراء تأميم البنك الوحيد الذى يملك كل أسهمه مصريون وكثير منهم من صغار المساهمين ، طلب إلى الدكتور القيسونى أن أرجىء الاستقالة حتى عودة السيد رئيس الجمهورية من سوريا ولكنى أصررت على الاستقالة فوراً ولم أذهب للبنك بعد ذلك « وهكذا نجد الرجل العظيم يحكى لنا قصتى استقالتيه واحدة بعد أخرى بسلاسة وسهولة ، ولا يزعم أبداً أنه لقى تعذيباً أو اضطهاداً نتيجة استقالتيه هذه أو تلك . . إنها هى إرادته أملاها وتحمل تبعاتها !! وإنما هى كرامته حافظ عليها فاحتفظ بها ، وهكذا ترسم لنا الصورة التى صور لنا بها خروجه من مناصب الدولة العليا مرتين متواليتين غير آسف ولا نادم ولا سعيد ولا فخور .

(٣)

ويبلغ التواضع بمؤلف « ذكريات اقتصادية » أنه يحكى لنا المناصب الاقتصادية الرفيعة التى تولاها بعد استقالته فى تعاقب مستمر كما لو كان رجلاً بسيطاً من عمال الترحيل تتقاذفه الوظائف أو الفرص ، انظر مثلاً إليه وهو يروى تعاقب هذه الوظائف فيقول : " . انقطعت صلتى بالحكومة مدة عشرين عاماً تقريباً فقد اشتغلت لمدة سنتين كعضو منتدب ورئيس مجلس إدارة شركة الإسكندرية التجارية وهى من شركات خليج وتصدير الأقطان ، ثم التحقت بالبنك الدولى فى واشنطن ابتداء من ٢٧ يناير ١٩٦٢ مديراً للإدارة الأفريقية ثم مساعداً لرئيس البنك وفى سنة ١٩٧٢ بلغت السن القانونية للاعتزال فتركت البنك وعدت إلى الإسكندرية ، وفى سنة ١٩٧٣ عملت كمحافظ لمجلس النقد القطرى ولكنى لم ألبث طويلاً ، ثم عملت كمستشار لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول منذ أوائل ١٩٧٤ ولمدة ثلاث سنوات ، ثم عُينت عضواً لمجلس إدارة المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، وبقيت فيها حتى سنة ١٩٧٩ ، وعندما أعلنت البلاد العربية المقاطعة استقلت من عملى بها ولو أن تعيينى هناك كان لشخصى ولم أكن ممثلاً للحكومة المصرية ولكنى أحسست بالحرج الذى سأكون فيه ويكون فيه أعضاء مجلس الإدارة الآخرون ولذلك آثرت الاستقالة " .

(٤)

وقد نهج صاحب هذه المذكرات منهجاً رائعاً فى هذا الكتاب حين خصص أكثر من نصفه لنشر تقرير عن المشاكل الاقتصادية الكبرى فى مصر وهو التقرير الذى كتبه هو وزميله الدكتور على الجريتلى وقدماه للرئيس مبارك والمؤتمر الاقتصادى فى ديسمبر ١٩٨١ ، ويمكن لكل قارئ أن يدرك أن هذا التقرير أكثر من رائع فقد كُتب بلغة اقتصادية سليمة وممتازة ولكنها مفهومة تماماً للقارئ العادى أو للسياسى غير المتخصص ، ويتميز بالإحاطة والشمول على الرغم من صغر حجمه ، وليس فيه أى عنصر من عناصر التملق لا تملق الحاكم ولا الثورة ولا الحكومة ولا رأى العام . والحقائق فيه واضحة وضوح الشمس ، وهو لا يعول على إقناع قارئه بالمناداة بشعارات براقة وإنما هى المصلحة فحسب .

وقد استطاع الرجلان العظيمان أن يلخصا المشاكل المعاصرة فى :

١ - الزيادة السكانية

- ٢ - مشكلة الإسكان
- ٣ - إهمال المرافق العامة
- ٤ - قصور الإنتاج الزراعى
- ٥ - العمالة الفنية
- ٦ - إهمال الصناعات الصغيرة والمتوسطة
- ٧ - عدم وضوح الرؤية وتعارض الأهداف .

(٥)

وفى هذه المذكرات فقرة هامة جداً لتاريخنا السياسى والليبرالى وهى تلك الفقرة التى يروى فيها صاحبها أنه كان قد ترك منصب وكيل وزارة المالية حين فاز الوفد فى الانتخابات البرلمانية وشكل الوزارة فى ١٩٥٠ ، ولكن ما هى إلا سنة ونصف ويصبح صاحب المذكرات نفسه مرشحاً لتولى وزارة المالية نفسها فى الحكومة الوفدية ، وهى فقرة تنبئُ بلاشك عن سعة أفق الحكومة الوفدية وحزب الوفد ولعلها أول فقرة مكتوبة فى هذا الصدد ، فقد كان الاعتقاد ولا يزال أن الوفد كان عامراً دائماً وحافلاً بالكفاءات التكنوقراطية فى كل تخصص ومجال ، ولكن أستاذ فؤاد سراج الدين وهو الرجل الذى تولى عدة وزارات من قبل ، يركز نظره على الأستاذ عبد الجليل العمرى ، وقد كان حديث عهد بمنصب وكيل وزارة المالية حيث لم يتولاه إلا فى أواخر عام ١٩٤٧ ، بل إن الأعجب والأعظم من هذا أن النقراشى باشا وهو الآخر لا يقل عن سراج الدين كفاءة وفطنة قد اختار العمرى لمنصب وكيل المالية فى أواخر ١٩٤٧ بدون أن يكون العمرى مديراً عاماً فى الوزارة ، وإنما كان موظفاً فى الدرجة الأولى فقط ، وقد روى الأستاذ مصطفى أمين ذات مرة فى عموده «فكرة» أن النقراشى باشا حين اختار العمرى وكيلاً لوزارة المالية كان فى منتهى السعادة إلى حد أن قال إن العمرى هو هدية أهديها لمصر ، وكان الأستاذ مصطفى أمين يروى ذلك فى معرض حديثه عن عبد الجليل العمرى كنموذج للكفاءة الفذة التى ارتفعت من أدنى درجات الوظيفة إلى منصب الوزارة بدون أية وساطة أو محسوبية .

يحكى مؤلف « ذكريات اقتصادية » فى تواضع شديد كيف تعاقبت عليه عروض الزعماء السياسيين قبل الثورة لتولى الوزارة وكيف رفض دعواتهم المتتالية من مبدأ تقديره للمسئولية فيقول : « جرت الانتخابات العامة سنة ١٩٥٠ وأسفرت عن فوز حزب الوفد المصرى بأغلبية كبيرة وتشكلت الوزارة الوفدية برئاسة المحرم مصطفى النحاس وكان الدكتور زكى عبد المتعال وزيراً للمالية ورغم أن علاقته به كانت علاقة طيبة للغاية إلا أنى أثرت أن أخرج إلى الحياة التجارية وخاصة أن الشركة التى عرضت على أن أعمل بها عضواً منتدباً لمجلس إدارتها وهى شركة النيل للحليج ، كانت من الشركات المحترمة فى القطاع الصناعى لحليج القطن وعصر بذرة القطن كما أنها كانت من [كبار] شركات تصدير الأقطان ثم إنها عرضت على كمرتب عرضاً مالياً مجزياً وكانت عائلتي بدأت تكبر وتحتاج إلى إنفاق أكبر . ولكن رغم كل هذا فقد كانت ميولى دائماً تدفعنى نحو الخدمة العامة ، فما إن عرض على فؤاد سراج الدين -

وكان العضو البارز في الحكومة الوفدية - رغم عدم انتهائى إلى أى حزب ، أن أشارك معهم في الوزارة -
وزيرا للمالية بعد استقالة الدكتور زكى عبد المتعال في النصف الثانى من سنة ١٩٥١ ، إلا ووافقتُ
بشرط أن تقرر الحكومة اتباع سياسة تقشف لأننى أحسست من متابعتى للإنفاق الحكومى أن هناك
إسرافا لاتبرره امكانيات البلاد وخاصة أن الكثير من الإنفاق يتجه إلى الخدمات والمظهيرية دون الانتاج
والاستثمار ومن أجل هذا كان لابد من اتباع سياسة من التقشف ومن أجل أن يشعر جميع المواطنين أن
الحكومة جادة في سياستها كان لابد أن نبدأ التقشف من الرأس واقترحت عليه أن يتنازل الملك عن
٢٥٪ على الأقل من المخصصات الملكية ، وكان رد فؤاد سراج الدين : إن أمثال هذه المقترحات تناقش
في مجلس الوزراء بعد الدخول في المجلس ولكنى خشيت أنه بعد الدخول في مجلس الوزراء قد يكون من
العسير تقرير السياسة التى أقترحها ثم إنها ستكون موضوع جدل ينتهى بتضييع الفائدة منها ، ولذلك
رأيت أنه إن لم يكن هناك اتفاق مسبق فمن الخير ألا أشارك في المسئولية وهو ما حصل . ثم دخلت في
نفس التجربة مع المرحوم المهندس حسين سرى عندما كُلف بتشكيل الوزارة في مايو ١٩٥٢ وعرض أن
أعمل معه وزيرا للمالية فاشتترط نفس الشروط وبطبيعة الحال لم تُقبل شروطى وخاصة أن وزارة
حسين سرى كانت من الوزارات التى تشكّلها السراى . ولكنى لم أشرط نفس الشروط عندما قبلت
الدخول في وزارة المرحوم على ماهر في فبراير ١٩٥٢ بعد حريق القاهرة في ٢٦ يناير لأن الوضع كان
مختلفا فهذه الوزارة أتت بغرض أن تحول دون اشتعال الموقف فهى وزارة تهدئة أولا ، وإذا قدر لها أن
تبقى فسيكون عليها أن ترسم سياسة جديدة وتكون الفرصة مهيأة أمامى وأمام غيرى من الوزراء في
اقتراح ما نراه ضروريا لإصلاح حالة البلد اجتماعيا واقتصاديا والقيام على تنفيذه . دخلت في تلك
الوزارة وزيرا للتموين ولم أكن غريبا على وزارة التموين ولذلك كان عملى فيها يسرا ولكن لم أبق بها
إلا ستة وعشرين يوما فقد قدمت الوزارة استقالتها في أول مارس ١٩٥٢ . وفي أول مارس ١٩٥٢
وأظنه كان يوم سبت صدرت أخبار اليوم وفيها مرسوم الحل ولم تكن حكومة على ماهر قد طلبت النشر
فاعتبر على ماهر هذا الإجراء وسيلة لإحراجة وخروجه من الحكومة وكان أن اجتمع مجلس الوزراء
صبيحة ذلك اليوم واتفقنا مع على ماهر في الرأى فيما عدا الدكتور زكى عبد المتعال وزير المالية ومرضى
المراعى وزير الداخلية وبالفعل انسحب من الاجتماع واتفق بقية الأعضاء على تقديم استقالة الحكومة
وقامت لجنة من بعض الوزراء كنت واحداً منهم بإعداد صيغة الاستقالة وتوجه على ماهر إلى السراى
وقدمها بالفعل .

قبّلت الاستقالة في نفس اليوم وكلف الملك المرحوم نجيب الهلالي بتشكيل وزارته الأولى واشترك
فيها الدكتور زكى عبد المتعال ومرضى المراعى ولكنى لم أقبل الاشتراك فيها رغم ضغط وإلحاح
الكثيرين لأنى لم أجد ما أبرره اشتراكى في الوزارة الجديدة وقد كنتُ عضواً في اللجنة التى أعدت
كتاب استقالة حكومة على ماهر وكنت من المقتنعين بفكرة الاستقالة .

وهكذا بقيت بعيدا عن الحكومة إلى أن جاءت الثورة في ٢٣ يوليو ١٩٥٢ .

ينبغي علينا هنا أن ننبه القارئ أن الوزارات الأربع التى توالى على حكم مصر بعد حريق القاهرة توالى على النحو التالى :

- وزارة على ماهر باشا فى فبراير ١٩٥٢ ، وقد قبل الأستاذ العمرى العمل فيها وزيراً للتموين .
- وزارة نجيب الهلالي باشا فى مارس ١٩٥٢ ، وقد رفض الأستاذ العمرى الاشتراك فيها نظراً لأنه - كما ذكر - كان من الذين حرروا كتاب استقالة الوزارة السابقة .
- وزارة حسين سرى باشا فى يوليو ١٩٥٢ ، وقد اعتذر الأستاذ العمرى عن عدم قبول منصب وزير المالية فيها لأنه اشترط نفس الشروط التى اشترطها على فؤاد سراج الدين باشا لقبول منصب وزير المالية فى ١٩٥١ فى آخر وزارات الوفد وهى الوزارة التى سبقت حريق القاهرة .
- وزارة نجيب الهلالي باشا فى يوليو ١٩٥٢ وهى الوزارة التى لم تمكث فى الحكم إلا يوماً وبعض يوم قامت بعده الثورة ، وجاءت وزارة على ماهر الأخيرة التى شارك فيها الأستاذ العمرى .

(٦)

أما أهم فقرة فى هذا الكتاب المهم فهى تلك التى يلخص بها الأستاذ عبد الجليل العمرى موقف الثورة من النظم الاقتصادية ، وهو الموقف الذى يعتبره كثيرون من مثقفينا بمثابة عيب بارز فى استراتيجية الثورة التى راوحت على الدوام فى مسلكها الاقتصادى بين مذاهب اقتصادية مختلفة ومتنافرة ، وعبد الجليل العمرى يحكى هذا الموضوع بمنتهى التواضع ويبدأ الحديث فيه أثناء حديثه عن المجلس المشترك بين أعضاء قيادة الثورة وبين الوزراء المدنيين فيقول : « كان المجلس المشترك فى بداية عمله مفيداً إذ إنه ناقش موضوعات رئيسية تبين منها اتجاهات بعض أعضاء مجموعة الضباط أو إن شئت عدم وجود اتجاهات محددة للمجموعة ، وسأضرب مثلاً بواقعة معينة ليتبين المطلع نوع الخلافات المبدئية التى كان يعالجها المجلس المشترك . . . صرح خالد محيى الدين - وهو عضو بمجلس قيادة الثورة - لإحدى المجلات بأنه لا يرى سبباً فى ترك ودائع البنوك دون استغلالها استغلالاً حقيقياً فى المشروعات التى تحتاجها البلاد وإذا كان أصحابها يحجمون عن استثماراتها فالدولة كفيلة بتحقيق ذلك الاستثمار ، وقد كان لهذا التصريح دوى فى سوق المال ، وأخذ بعض المودعين يفكرون فى سحب ودائعهم من البنوك بل قام بعضهم بسحبها فعلاً . لما أثرت هذا الموضوع فى المجلس المشترك انبرى جمال عبد الناصر ليسألنى إن كنت سأحجر على أعضاء مجلس قيادة الثورة فى إبداء رأيهم فكان جوابى أن تصريحاً من أحد أعضاء مجلس قيادة الثورة أو من أحد الوزراء يحمل معنى خاصاً إذ إن الجمهور سيفسره على أنه رأى الحكومة أو على الأقل أن هناك اتجاهات فى الحكومة نحو تنفيذ مثل هذا رأى ، وإنى أتكلم هنا بصفة خاصة عن التصريحات التى تمس النواحي المالية والاقتصادية عموماً فما بالك بالتصريحات التى تمس ودائع المودعين فى البنوك واحتمال قيام الحكومة بوضع يدها عليها وتوجيهها الوجهة التى ترضاها ولما كان رأس المال بطبيعته جباناً فإذا ما أحس أن هناك احتمال الاستيلاء عليه أو تأميمه سارع إلى الهروب .

كانت إثارة موضوع التصريح سبباً في أن يدخل المجلس في مناقشة النظام الاقتصادي للحكم، وبعد أن شرحت للمجلس المعالم الأساسية للنظم الاقتصادية للحكم المتبعة في العالم بين رأسمالية واشتراكية ومشتركة، تساءل جمال عبد الناصر : ولماذا لا يكون لنا نظام مصرى يفصله وفق ظروفنا، فأجبت بأن علينا أن نقرر ما إذا كنا نسير وفقاً لنظام حماية الملكية الفردية لأدوات الإنتاج وهو ما يطلق عليه النظام الرأسمالى أو أننا نسير وفقاً لنظام ملكية الجماعة أو الدولة لأدوات الإنتاج وهو ما يطلق عليه النظام الاشتراكى وبين هذين النظامين يمكن أن تقوم نظم وسط تجمع بين حق الفرد في تملك أدوات الإنتاج في بعض الأنشطة الاقتصادية ولكن تحرم عليه ملكية أدوات الإنتاج في الأنشطة الأخرى . فمثلاً يمكن أن يقوم نظام يعطى للفرد حق تملك الأرض وزراعتها وتوزيع منتجاتها وحق تملك أدوات الإنتاج في الأنشطة التى تحتاج إلى خدمة فردية كالفنادق مثلاً أو محلات بيع البضائع بالقطاعى للمستهلك النهائى ولكن تحتفظ الدولة بملكية أدوات الإنتاج في الصناعة عموماً أو في الصناعات الرئيسية ، وفي بعض النظم المشتركة قد تبيع الدولة تملك الأفراد لبعض الصناعات الفردية ولكنها تستبقى دائماً الصناعات الرئيسية .

وأياً كان النظام الذى نقرر اتباعه يجب أن يعلن عنه تفصيلاً ليعلم الجميع ما هى إمكانيات الملكية الفردية التى تحافظ الدولة على حقوقها وما هو مدى ملكية الدولة وما هى الأنشطة الاقتصادية التى ستولاهها الدولة وما هى الأنشطة التى تتركها للأفراد إما بأشخاصهم أو في شكل شركات أو جمعيات تعاونية . أما أن نقول بأننا سنتبع نظاماً مصرياً نغير ونعدل فيه حسب هوانا وحسب الملابس والظروف أو بمعنى آخر سنجمع بين النظامين الرأسمالى والاشتراكى مع حق الحكومة في الانتقال من نظام إلى نظام حسبما يروق لها فهذا سيؤدى إلى فوضى اقتصادية محققة ، وذكرت عندئذ التشبيه العام القائل بأن التى ترقص على السلام لا يراها الناس الى فوق ولا الناس الى تحت وهى بهذا لا تنجى شيئاً.

وقد ذكرت لهم في حديثى مثل الهند وهى إحدى البلاد التى اتبعت بنجاح ملحوظ نظام الاقتصاد المشترك فقد أخذت بنظام القطاع العام الذى يتولى فيه الصناعات الكبرى والأساسية وفي نفس الوقت حافظت على القطاع الخاص بل وشجعت على النمو وتركت له الأنشطة الاقتصادية الأخرى بينى فيها ويشيد في حدود القوانين العامة وحافظت على حرية تملكه لأدوات الإنتاج في تلك القطاعات وهى منذ أن أرسيت هذه القواعد والأسس التى يعمل في حدودها كل من القطاعين لم تبدل ولم تغير فيها فاطمأن كل في عمله . وأضفت أن مثل النظام الهندى يحسن أن ندرسه جيداً أو نفتقى أثره إن كان النظام المشترك هو ما يتقرر اتباعه . وقد اكتفى المجلس بهذا القدر من المناقشة دون أن يتخذ قراراً ، وما كان متوقفاً أن يتخذ قراراً ، فهذا أمر يحتاج إلى رؤية ويحتاج أن يكون هناك تشابه في التفكير بين أعضاء المجلس وهذا لم يكن متوفراً فإنه سواء بالنسبة لمجموعة الضباط أو لمجموعة الوزراء المدنيين لم يكن يجمعهم إلا فكرة عامة واحدة وهى حبهم لوطنهم ورغبتهم في إقامة حكم صالح فلم يأت أولئك أو هؤلاء من حزب له مبادئ سياسية واقتصادية محددة بل كان في كل من الفريقين اتجاهات متباينة ومختلفة ولذلك لم يكن ممكناً الوصول إلى قرار واحد يحدد اتجاهاً واحداً إلا بعد دراسة وتروى وما أظن أن هذا

الموضوع - هوية الاقتصاد المصري - قد دُرُس فيما بعد دراسة مستفيضة حتى وقتنا هذا وما أظننا قد وصلنا إلى قرار واحد وحددنا لأنفسنا اتجاهها اقتصاديا معنا حتى الآن والأمر مرجعه إلى اتجاه مَنْ يتولى الحكم في مصر بل إن القرارات التي اتخذها الحاكم إبان حكمه - أى حاكم - كانت تتأرجح نحو اليسار حيناً ونحو اليمين حيناً آخر فلم يكن لنا حتى الآن ولا في فترة معينة خطٌ مستقيم يحدد اتجاهها معنا ، إذ كيف نعلل قرار الحكومة بالتزامها بإيجاد عمل لكل مَنْ ليس له عمل - وهو المتبع في البلاد الاشتراكية - وفي نفس الوقت لانتبع السياسة التي يستلزمها هذا «الالتزام بالتعيين» من حيث مراقبة توجيه وتحديد عدد مَنْ يدخل المدارس الثانوية العامة وعدد من يدخل المدارس الفنية ، وبالتالي نحدد من الالتحاق بالجامعات وكلياتها بحيث نُخرج لنا الأعداد المطلوبة من خريجي الجامعات وهو النظام المتبع بدقة في البلاد الاشتراكية . ففي معالجة مشكلة واحدة نرى أننا أخذنا خطأ اشتراكيا قرر التزاما على الحكومة بتشغيل جميع القادرين دون أن نسير على نفس الخط الاشتراكي من ناحية حق الدولة في توجيه الأفراد وتحديد نوعيات دراساتهم وتدريبهم وفقا لما هو مطلوب لنواحي الإنتاج المختلفة ، بل تركنا للأفراد حرية اختيار التعليم حتى الجامعة وكانت النتيجة الحتمية هي ما نراه اليوم من فوضى في العمالة فعشرات الألوف تخرج من كليات الجامعات زيادة عن المطلوب ، في حين أن العمالة الحرفية بل واليدوية ينقصها الأيدي العاملة وبسبب هذا كان ما نشاهده من اختلال في مستوى الأجور فالذى صرفت عليه الدولة مبالغ طائلة حتى التخرج من الكليات يتقاضى عند بدء تعيينه أقل من العامل اليدوى أو العامل الحرفى عند بدء تشغيله . هذا مثل صارخ على ما يعانيه الاقتصاد المصرى نتيجة لعدم إقرار اتجاه اقتصادى معين بالذات ولاشك أننا في نواح كثيرة ما زال مثَلنا مثل التي ترقص على السلام " .

(٧)

وأما أبلغ فقرة في هذا الكتاب فهي آخر فقرة منه حيث يعبر صاحب هذه المذكرات عن ثقته التامة في الشعب المصرى ، وقدرة هذا الشعب ورغبته على مواكبة الإصلاح الاقتصادى وتحمل نتائجها القاسية إذا ما أحس بضرورة هذه التضحيات وأن الحاكمين يشاركونه فيها ، وذلك حيث يقول : «كنت في أحد أيام صيف ١٩٥٤ بعد أن استقلت من وزارة المالية في مكتب بريد سيدى بشر لأسجل خطاباً . . ولما قرأ موظف المكتب المختص اسم المرسل سألتنى إن كنت أنا شخصياً مرسل الخطاب وتساءل إن كنت أنا وزير المالية السابق ، فلما أجبته بالإيجاب قال إنك حملتنا تضحيات كثيرة . . أوقفت العلاوات والترقيات ، ورفعت أسعار السجائر وخففت وزن الرغيف ومع ذلك تحملناها راضين لأننا كنا نفهم الأسباب ولأننا كنا نرى حكومة البلاد تقتصد في نفقاتها ، ولا تهتم بالمظاهر المكلفة وكان الوزراء يقبلون خفض مرتباتهم ويدفعون قيمة استهلاك السيارات الحكومية التي خصصت لركوبهم . . هذا مثل صغير ولكنه ذو دلالة كبيرة على مبلغ استعداد هذا الشعب لقبول التضحيات إن هو اقتنع بضرورتها وتبين له أنها تشمل الجميع حاكمين ومحكومين ، ولاشك أن القدوة الحسنة التي يُقدمها المسئولون هي أكبر مُحفِّز لجميع طبقات الشعب أن تتبع عن رضى خطواتهم وتقبل عن قناعة تقديم التضحيات التي تتطلبها المصلحة العليا للبلاد ومصلحة البلاد قطعاً في حاجة إلى تضحيات الجميع » .

(٨)

وعلى الرغم من هذا الجفاف الاقتصادي الظاهر ، والجديّة المطلقة في كتاب «مذكرات اقتصادية» إلا أن القارئ لن يعدم الحديث عن بعض الجوانب الإنسانية والنفسية المرتبطة بنجاح الرجل العظيم ، ولعل أبرز نموذج على هذا ما يرويّه عن التشجيع الذي لقيه في مطلع حياته الوظيفية من أحمد حمزة باشا وزير التموين ، فهو يذكر لنا كيف كافأه الوزير على قدراته التنظيمية المبكرة وذلك حيث يقول صاحب المذكرات : « ولما انشئت وزارة للتموين ، عملت بها بعض الوقت وشغلت فيها منذ سنة ١٩٤٢ منصب مدير المكتب الفني ، ويحضرني هنا قصة كان لها أبلغ الأثر في نفسي ومن الخير أن أذكرها هنا لعل الذكرى تنفع الأجيال الشابة : « كانت الأقمشة الشعبية من بفتة ودبلان وكستور توزع على جمهور الشعب بأسعار تقل عن تكلفتها الفعلية وكانت الشركات التي تنتجها تُعوض خسارتها عن طريق رفع أسعار الأقمشة الأخرى التي تنتجها كذلك ، ولكن لما كان الطلب على الأقمشة الشعبية يزيد كثيرا عن المعروض منها فقد أصبحت لها سوق سوداء ، فما كان من وزارة التموين إلا أن حاولت أن توزعها بكوبونات ، ولكن التجربة لم تنجح وكان من جراء ذلك أن اتهم بعض الموظفين بالرشوة وقد يكونون أبرياء ولكن هي طبيعة العملية توحى بقيام الشائعات » .

كان وزير التموين في ذلك الوقت أحمد حمزة باشا وكان رجلا فاضلا بمعنى الكلمة فلم يقبل أن تثار حول وزارته الشائعات لذلك جمع كبار موظفي الوزارة وأفضى إلينا بأنه مالم نجد حلا لمشكلة الأقمشة الشعبية وتوزيعها بالشكل الذي لا يثير غباراً حول تصرفات موظفي الوزارة فإنه سيلغى تدخل الوزارة في التوزيع ويتركها للتجار ، ولو نتج عن ذلك أن يباع بعضها في السوق السوداء ، ولكن رجوته أن يُمهّلني أسبوعاً واحداً فقد نستطيع أن ندخل الأقمشة الشعبية في البطاقة التموينية شأنها شأن السكر والشاي وذلك عن طريق ربط بقالي التموين بتجار الأقمشة ، أو بمعنى آخر أن نحدد لكل بطاقة تاجر أقمشة تُشترى منه الأقمشة الشعبية المخصصة له ، وقد تمت العملية بالفعل بالنسبة للقاهرة في خلال الأسبوع ، وبعد أن أثبتت التجربة نجاحها طبقناها على جميع القطر ، وقد كان ارتياح الوزير لنجاح التجربة كبيراً إلى درجة أنه جمع موظفي الوزارة (الديوان العام) إلى حفل قدم إلى فيها دبوس كرافته له رأس من الماس الحر وقد اشتراه من ماله الخاص ، وكان هذا أكبر تقدير أعتر به حتى اليوم وخاصة أنني كنت في ذلك الحين صغير السن نسبياً فلم أكن قد تجاوزت السبعة والثلاثين من العمر .

(٩)

وحين يروي مؤلف « ذكريات اقتصادية » قصة خلافه مع ثوار يوليو حول ضريبة الدخان فإنه يضع أيدينا على مكنى القوة في إدارة صراع الآراء بين التكنوقراطيين المحترفين وبين الثوار السياسيين ، وهاهو يقول : " . . . ولكن لم تتقابل مجموعة الضباط فيما أعلم مع أي من الوزراء بصدد عمل من أعمال الوزارة وكان أول لقاء لي مع مجموعة منهم في النصف الثاني من أغسطس ١٩٥٢ ، وكنت قد انتهيت من عرض أول موازنة عامة على مجلس الوزراء ووافق عليها ، وجاءت هذه المقابلة في مكتب رئيس الوزراء وحضرها عدد من الضباط أذكر منهم محمد نجيب وجمال عبد الناصر وجمال سالم وعبد اللطيف البغدادي . كان اللقاء في شأن الزيادة على الضريبة الجمركية على الدخان والسجائر مما استتبع

زيادة سعر علبة السجائر (٢٠ سيجارة) قرشا واحدا ، وكانوا يطالبون ويصرون على إزالة هذه الزيادة والعودة بسعر السجائر إلى ما كانت عليه من قبل ، لأن سياسة الضرائب غير المباشرة كالضريبة الجمركية على سلعة يستهلكها الكثير من جمهور الشعب لا تتمشى وما قامت عليه الثورة من الرغبة في إسعاد جموع الشعب . ويظهر أنهم كانوا قد أثاروا الموضوع من قبل مع رئيس الوزراء عقب صدور الموازنة العامة مباشرة لأن على ماهر تكلم في الموضوع في مجلس الوزراء في اليوم السابق لاجتماعي بمجموعة الضباط في مكتبه ، ولكنه ذكر أن هناك شكوى عامة من زيادة أسعار السجائر ، وسألني إن كان من المستطاع إلغاء الزيادة في ضرائب الدخان وكانت إجابتي تتلخص في أن الضرائب الجمركية من المسائل الحساسة جدا في سوق التجارة والمال فرفضها والغاؤها بعد ذلك مباشرة يدلان دلالة واضحة على ضعف سياسة الحكومة و أن هذه الزيادة ستجلب للخزانة خمسة ملايين جنيه وهو مبلغ لا يستهان به في ذلك الوقت الذي كانت جملة إيرادات الدولة لا تتجاوز الـ ٢٢٠ مليون جنيه .

وفي اللقاء مع مجموعة الضباط كررت هذا الكلام وذكرت أنه في الكثير من البلاد المتقدمة والتي تتجه اتجاها اشتراكيا ما زالت الضرائب غير المباشرة تمثل جزءا هاما من إيرادات الدولة وعندما أحسست بأن هذه الحجج لم تقنعهم ذكرت لهم أنه في أمثال هذه الحالات التي يقع فيها خلاف بين وزير المالية ومجلس الوزراء أو مجلس السيادة فعلى وزير المالية أن يستقيل ليفسح المجال لشخص آخر تكون له سياسة مغايرة وخاصة أن تدبير خمسة ملايين من الجنيهات عن طريق الضرائب المباشرة صعب المنال ، وهنا أثاروا أن موضوع زيادة ضرائب الإيراد العام وهي التي تُفرض عادة على الأغنياء لم يأت لها ذكر في مناسبة عرض الموازنة العامة ، فأفهمتهم أن وزارة المالية انتهت من إعداد مشروع القانون الذي يُعدل فئات الضريبة ويرفعها ، فلما علموا أن مشروع القانون مُعد وسيُنظر في الجلسة القادمة لمجلس الوزراء اكتفوا بهذا القدر ، وطلبوا مني أن أطلع جمال سالم على المشروع عندما يحضر إلى مكتبي في الغد ، وفعلا تم ذلك ، وقد أفهمته أنه رغم زيادة فئات الضريبة على شرائح الإيراد العام زيادة كبيرة فإني مقتنع أن هذه الزيادة لن تأتي بحصيلة كبيرة وما أظنها تتجاوز المليونين من الجنيهات وذلك لأن عدد الأغنياء في ذلك الوقت كان محدودا ، ولكن الذي دفعني لإعداد مشروع القانون لزيادة فئات الضريبة على شرائح الإيراد العام وعرضه على مجلس الوزراء هو الرغبة في العمل على تقارب الدخول الصافية " .

" ومن غريب المصادفات أنه عندما حان وقت تحضير الموازنة العامة ١٩٥٣ - ١٩٥٤ ، وكان الحال قد تغير فأصبح محمد نجيب رئيسا للوزارة مع كونه رئيسا لمجلس قيادة الثورة وكان هذا المجلس قد أخذ سلطة السيادة ، كان واجبا على وزير المالية أن يعرض الخطوط العريضة لمشروع الميزانية الجديدة على مجلس قيادة الثورة قبل عرضها على مجلس الوزراء لإقرارها واستصدار القوانين الخاصة بتنفيذها . فلما عرضت الخطوط العريضة وكان من بينها خفض وزن رغيف العيش دراهم معدودات ثار غالبية أعضاء المجلس واكتفيت هنا بالقول بأن الإبقاء على وزن الرغيف سيستتبع أولا زيادة في بند نفقات الدعم الذي كان في ذلك الوقت حوالى مليونين من الجنيهات وكان الدعم أصلا غير مقبول من الناحية الاقتصادية لأنه يخل بصرح الكيان الاقتصادي ، وثانيا أن الموازنة العامة

ستظهر وبها عجز يكاد يصل لخمسة ملايين من الجنيهات ، وهنا اقترح أحد الأعضاء زيادة سعر علبة السجائر قرشا كما حدث في العام الماضي ، وكان هذا القول مثار تعليق من أكثر من عضو وكان من بينهم زكريا محي الدين الذي قال إن زيادة القرش لعبلة السجائر في العام الماضي لاقت معارضة شديدة من ناحيتنا وكادت تدفع بوزير المالية أن يستقيل فكيف يحق لنا أن نقترحها الآن . وبعد مناقشة جميع الاحتمالات الأخرى ولم يكن من بينها في هذه المرة زيادة فئات ضريبة الايراد العام انتهى المجلس إلى موافقة على الخطوط العريضة كما هي ومن بينها خفض وزن الرغيف ، وقال محمد نجيب في ذلك الوقت كلمته المأثورة «دى لقمة للقطعة» ، وقد استعمل هو هذا التعبير في خطباته بعد صدور الموازنة العامة مما كان له أكبر الأثر في قبول الشعب لخفض وزن رغيف العيش ، هكذا توازنت الميزانية ولم نضخم بند نفقات الدعم " .

(١٠)

ومن حق القارئ علينا أن ننقل له وجهة نظر صاحب هذه الذكريات في السياسة الاقتصادية في عهد الرئيس مبارك : " عهد إلى السيد الرئيس (يقصد الرئيس حسنى مبارك) برئاسة المؤتمر الاقتصادى الذى اجتمع فى فبراير ١٩٨٢ لمدة ثلاثة أيام ، وحضر السيد الرئيس بعض جلساته مستمعا ، كما حضر معظمها المرحوم السيد فؤاد محي الدين رئيس مجلس الوزراء عندئذ وكثير من الوزراء وبصفة خاصة وزراء المجموعة الاقتصادية . شعر أعضاء المؤتمر أن المهمة أجل من أن تعالج في ثلاثة أيام ولكن كانت المدة محددة مسبقا فاكثفوا في مداولاتهم وقراراتهم ببعض ما كانت الحالة تستدعيه من علاج ، وخصوا أولا وجوب التخطيط قبل العمل فكانت أهم توصية لهم هى ضرورة التخطيط ، ثم عكفوا على العمالة وكيف أنها في كثير من النواحي ينقصها التدريب وتركيزهم على القطاعات التى تمس بنقص اليد العاملة فيها وجوب إعدادها وتدريبها ، ولذلك أوصى المؤتمر بضرورة العناية بإعداد اليد العاملة وتدريبها .

تكلم أعضاء المؤتمر عن العجز في الموازنة العامة وفي ميزان المدفوعات وتكلموا في موضوع الدعم في أشكاله المختلفة من دعم ظاهر ومستتر وضمنى . ولكن غالبية الأعضاء كانوا أميل إلى عدم المساس أو على الأصح إلى عدم إصدار توصيات في هذا الموضوع بالذات لحساسيته الاجتماعية من ناحية أن الكثيرين من المستفيدين بالدعم من الطبقات الفقيرة من الشعب ولا يمكن أن يمس مستوى معيشة هذه الطبقات قبل أن تقوم الحكومة بضغط النفقات الكومية التى شعر أكثر الأعضاء أن فيها إسرافا لا يتفق وظروف البلاد .

وإنى وإن كنت أشارك أكثر الأعضاء الرأى من حيث وجود إسراف في النفقات الحكومية لا يتفق والدخل القومى للبلاد إلا أنى أشعر بأن المؤتمر كان يجب عليه أن يصدر توصيتين أولاها تعالج الاسراف الحكومى وثانية التوصيات تعالج موضوع الدعم إذ إن الإسراف حتى إن عولج لن يكفى

لموازنة الموازنة العامة من ناحية ومن الناحية الأخرى لن يترك فائضا بالقدر الذى تحتاجه الاستثمارات الضرورية لدفع عجلة التقدم دون حاجة إلى الالتجاء إلى الاقتراض المبالغ فيه من الخارج .

لا يمكن لبلد فى مثل ظروف مصر أن تتحمل دعم أسعار السلع والخدمات — هذا إن سلمنا اقتصاديا بضرورته — تلك المبالغ الكبيرة التى تربو على الخمسة آلاف مليون جنيه فى السنة بين دعم ظاهر يقدر بألفى مليون جنيه ودعم مستتر وضمنى بما يزيد على ثلاثة آلاف مليون جنيه ، وفى نفس الوقت تنفق على الاستثمارات الحكومية بما لا يقل عن خمسة آلاف مليون جنيه دون أن تقترض وتقترض كثيرا ، وهى حالة لا يمكن أن تستمر طويلا .

رب سائل يقول كيف لم أتعرض فى تقريرى عن المؤتمر لمعالجة هذا الموضوع ولكن لم يكن لرئيس المؤتمر من حق إلا أن يلخص مداولات المؤتمر ويورد توصياته ، كانت رغبة أغلبية المؤتمر ألا يتعرض بتوصية ما فى موضوع الدعم ، وكان على أن أحقق رغبات الأعضاء ، فقد كان التقرير عن المؤتمر وتوصيات أعضائه وليس تقريراً شخصياً يمثل وجهة نظرى " .



الفصل الرابع مذكراتي في السياسة والثقافة للدكتور ثروت عكاشة

(١)

هذا كتابٌ من جزأين يُطالع القارى على غلافيهما الأولين لوحة يظنها للوهلة الأولى إحدى لوحات الفن السريالى ويطلع تعريفاً لها في باطن الغلاف لا يتضمن لها اسماً إلا أنها لوحة رقم ٨ لفنان روسى، واللوحة من مجموعة خاصة فى أمريكا . . إذن هل الغموض هو الطابع الذى أراد صاحب هذه المذكرات أن يفرضه على مذكراته ؟ أم إنه اختار الغموض للغلاف بعدما ابتعد عنه تماماً فى كتابه الكبير الذى تنفس فيه على قدر ما أتبع له من صفحات بلغت فى مجموعها أكثر من مائتين وألف من صفحات القطع المتوسط ؟

فليأذن لى صاحب هذه المذكرات أن أقترح عليه - بعد فوات الأوان - أن يجعل عنوان كتابه «مذكراتى فى الدبلوماسية والثقافة» ، بدلاً من العنوان الذى وضعه وجعله «فى السياسة والثقافة» .

ولياًذن لى أن أقول له إن فى كتابك هذا فوق كل ما التفت إليه النقاد المسرعون ، وقبل كل ما التفت إليه الكتاب المجاملون جانباً لم يشارك فيه أحد قبل هذا ، وهو المذكرات الدبلوماسية التى تعكس الدبلوماسية بمعناها العلمى ، معناها الحقيقى المعاصر والذى يتضمن كل ما تعنيه هذه الوظيفة الدولية السامية من الدرس المتأنى المتعمق المستند إلى خلفيات من الثقافة والتاريخ والإحساس بالزمن ، واستشراف المستقبل الأفضل للشعب الذى ينتمى إليه صاحب الدبلوماسية .

كتب صاحب هذه المذكرات مذكراته بأسلوب رفيع وعبارة منمقة ، وقد بذل فى ذلك التنميق والترتيب والتهذيب جهداً لا يُستهان به . . غير أنى أحب أن ألفت نظر القارى إلى أن هذا الجهد الذى بذله الرجل يهون تماماً إلى جانب الجهد الآخر الذى كان عليه أن يبذله لو أراد أن يكتب مذكراته بلغة الكتابة المصرية فى ١٩٨٧ ، تلك اللغة التى هى أقرب إلى لغة السوق ، تحت دعاوى البساطة والسرعة . . إلخ . . أقول لو أراد الدكتور ثروت عكاشة أن يتبسط على هذا النحو لبذل من الجهد أضعاف ما بذل من أجل أن يتأنق ، فهو متأنق بطبعه متعودٌ على الأناقة والرقى . . ومن الصعب على من ترجم جبران خليل جبران وأعمال الأدباء الكلاسيكيين المتميزين والمؤلفات التى تناولت الموسيقى

بالنقد والتحليل أن ينساق إلى لغة اليوميّات الفجة . وقرأ معي تعبيره هو نفسه عن هذا المعنى حين يقول : « فلا يُوجه إلى سؤال عن سر تعلّقى بجبران إلا وفزت إلى ذهني مقولة الشاعر الفرنسي بودلير حين سُئل عن سر اختياره لإدجار آلان بو لترجمة مؤلفاته فقال : « لأننا متشابهان متقاربان . لقد فتنني منذ صفحاته الأولى التي قرأتها له فلم أعثر بينها على الموضوعات التي كانت تراودني فحسب ، بل لقد عثرت بالمثل على العبارات التي كانت تحول بخاطري وكان أسبق مني إلى تسجيلها . واعترف أن مؤلفات جبران التي عايشته رومانيتها المُحلّقة ما ينف عن أربعين عاماً امتزجت فيها بحسّي ووجداني قد أخذت تلحّ على أن أنقل إلى العربية ما كتبه جبران بالإنجليزية حتى أحسست أن واجب الوفاء نحو هذا الشاعر العظيم يقتضي أن أقدم على هذا العمل الجليل الذي أعلم مدى صعوبته . فأدب جبران مظهر من مظاهر صراعه مع الألفاظ التي استعملها أدوات للتعبير عما يريد ، معنيّاً بأن يكون الأساس في التعبير سيطرة المعنى على الصور اللفظية » .

(٢)

وسيزل هذا الكتاب لفترات طويلة مرجعاً للإشارة إلى الظروف العامة التي أحاطت ببعض الأحداث التي مرت بها مصر الثورة . . . أقصد أن أقول إنه لن يكون مرجعاً تاريخياً أو وثائقياً ولكنه سوف يكون مرجعاً لتصوير الجو الذي يريد المؤرخ (القادم) أن يرسمه حول بعض الأحداث التي يسجل بها ، ومن خلالها ، رؤيته لمجرى التاريخ المصري في بعض فترات عهد الثورة .

وربما كانت هذه إحدى النقاط التي تجعل من كتاب «مذكراتي في السياسة والثقافة» كتاباً شبيهاً بمذكرات الدكتور هيكل باشا بأجزائها الثلاثة ، ولكن الاختلاف الكبير بين الشخصيتين قد انعكس بكل القوة وبمتهى الصدق على طريقة كل منهما في كتابة المذكرات . . ليس من شك في أن «هيكل» هو الأسبق والأوفر حظاً لأسباب عديدة . . ولكن ما يهمنا من هذه الأسباب هو أنه مارس السياسة المصرية مدة أطول من تلك التي مارسها ثروت عكاشة . . ثم إنه مارسها من موقع أكثر تقدماً من كل المواقع التي وصل إليها ثروت عكاشة . . ثم إنه ثالثاً كتب مذكراته بروح أعمق من تلك التي كتب بها ثروت عكاشة مذكراته . . حتى وإن كانت روح كتابة ثروت عكاشة أعرض وأرحب (أو هي تحاول ذلك) بما يورد بين حين وحين من استطرادات شبيقة إلى عوالم الفنون . وعلى صعيد رابع فقد مارس هيكل باشا السياسة في وقت كان للممارسة السياسية حظ أكبر من الوضوح والعلانية والضوء . . قدر أكبر بكثير جداً من تلك الأقدار المتواضعة التي كان الدكتور ثروت عكاشة يشكو طوال الكتاب من تواضعها وحيرته (أو اختناقه) مع تواضع أقدارها . وعلى صعيد خامس فإن فرصة التعليق الآن على الأحداث كانت متاحة لهيكل باشا على أوسع وأرفع نطاق في صحيفته الشهيرة . . ثم وهو رئيس حزب يملك تحويل الرأي إلى سياسة مؤثرة . كل هذه العوامل مجتمعة — أو بعضها إذا لم يوافقني القارئ على بعضها الآخر — كفيلة بأن تبين لنا خلفيات الفروق التي قد تكون بين كتابين بينهما من الزمن أربعون عاماً تقريباً .

أما السمة المشتركة بين الكتابين فتتمثل في أنهما عند سردهما للأحداث السياسية (أو الثقافية) كانا حريصين على تصوير الجو العام على نحو موسع ومستفيض قبل أن يعمدا إلى سرد تفاصيل الحدث . ولهذا فسوف تبقى هذه السمة من كتاب ثروت عكاشة بمثابة الدافع المستمر إلى النقل عنه عند تصوير الظروف المحيطة بوقوع الحدث . . مهما اختلفت الزاوية التي يتناول منها المؤرخ (أو الكاتب) الحدث نفسه . . . تماماً كما يحدث مع تلك الفقرات من كتاب الدكتور هيكمل التي تصور ٤ فبراير ١٩٤٢ أو ٢٦ يناير ١٩٥٢ . . . إلخ . ولا يستطيع أحد أن ينكر أنه قد أفاد من قراءته لهذه المذكرات في توسيع كثير من معلوماته عن الثقافة بمعانيها الواسعة وعن الفنون بتاريخها الممتد ، وحاضرها ، وسوف يفيد القارئ من هذه الناحية أكثر من إفادته بمعرفة التاريخ المصرى المعاصر . . وذلك لأن ثروت عكاشة كتب تاريخ الثقافة عن حب وفهم شديدين بينما اكتفى في كتابة تاريخ السياسة بأداء الواجب . . الواجب الذى كان (وراء) اشتراكه في ثورة يوليو ثم الذى كان (أمام) مشاركته في الحكم .

(٣)

وربما كان مؤلف هذه المذكرات نموذجاً للرجل الحريص على التعلم حتى وهو يكتب مذكراته ، وإنك لتراه من بين السطور التي كتبها ، وقد قام إلى مكتبته ليسترجع معلومة أو ليوثق حقيقة أو ليستشهد بقول مأثور فإذا هو يدقق في هذا كله ، وهو يعرف أنه لا بد له أن يفعل هذا بعدما وصل إليه ، حتى وإن لم يكن المناخ الجديد يطلب إليه أن يفعل كل هذا الذى فعل ، ولكن الدكتور ثروت عكاشة لا يزال مُصرّاً على أن يحظى باحترام أولئك الذين يستحقون أن يسعى إلى الحصول على احترامهم . . وهى سمة من سمات العظماء الذين يظلون حريصين على التعلم إلى آخر يوم من حياتهم لأنهم في الحقيقة متعلمون !!

(٤)

ومن خير ما في هذه المذكرات قدرة صاحبها على تبويبها على نحو ممتاز . فهو يأبى إلا أن يجعل حياته مراحل - وقد كانت كذلك بالفعل - ثم إذا هو يتناولها مرحلة مرحلة ، كل مرحلة في فصل كامل ينقسم بالتالى إلى محطات متتالية وهى محطات طويلة تحتاج في بعض الأحيان إلى أن نتناولها على مرات عديدة حتى نستطيع استيعابها وتأملها .

وقد نجح مؤلف هذه المذكرات في أن يخضع نفسه للتاريخ ولكنه كذلك بدا وكأنه لم يمض مع التاريخ لأنه صاغ مذكراته كما قلنا تبعاً للمراحل البارزة ، فجاءته موضوعية لا يمكن أن تتأتى من أى منظور آخر مهما كانت براعة الكاتب ، فإذا هو يمضى في تناسق تام مع أفكاره وتسلسلها الزمنى ، وكذلك مع أعماله أو جهوده أو مشاركاته من دون أن تصبح هذه المذكرات نوعاً من الكلام الذى يأتى تحت العناوين التى ليست إلا أسماء الشهور والأيام . . . بعبارة أخرى فإننى أقصد أن أقول إن مذكراته رغم طولها وعرضها جاءت في وحدة موضوعية واحدة لا على النحو القريب مما تطلعا به أغنية الشباب المرحلة ٣ مارس . . ٤ مارس . . ٥ مارس . . إلخ).

(٥)

ولا أعرف - بعد هذا - لماذا أثر ثروت عكاشة وهو الرجل الدقيق أن يدرج على قاعدتنا المصرية في إغفال ذكر بعض الأسماء حين تروى الحوادث التي لا يفخر بها أصحابها مكتفياً بالإشارة العابرة ، وهذا فضل خلقي يحسب له وبخاصة أنه كان حريصاً على أن يذكر أسماء المحسنين والمجيدين ولكن هذا الفضل الخلقي يظل بمثابة انتقاد تاريخي . . ولكنني أتصور ثروت عكاشة الإنسان رقيق الحاشية وقد آلمه أن يذكر بعض الناس بالسوء فإذا هو يغفل ذكر الاسم . . ولكنه بعد حين يُفاجأ بأنه كتب الاسم في منعطف من منعطفات الرواية . . فإذا هو يترك وعيه الباطن يظهر ما حاول أن يخفيه .

(٦)

تبقى بعد هذا كله الإشادة بالنفس الطويل الذي تمتع به ثروت عكاشة في كتابة هذه المذكرات على الرغم من أنه كتبها في عصر الموسيقى السريعة والوجبات الجاهزة ، ولاشك أنه قد استعان على ذلك بما أوحى به الذكريات نفسها من ظروف الأيام الخوالي حين كان يتاح له التجويد والتأمل والصبر والوقت المديد . ولكن الذي لاشك فيه أننا نعلم الرجل حين نتلمس له مثل هذا السبب من دون أن نوفيّه حقه من الثناء على قدرته الفذة على مغالبة نفسه حتى استطاع أن يخرج لنا هذا السفر الرائع من مذكرات شخص واحد . . ولكنها بالقطع مذكرات أمة عريقة . . ومذكرات جيل ممتاز .

كان صاحب هذه المذكرات أول رجال الثورة الذين [آثروا غيرهم على أنفسهم] - وكنت أعرف هذه الحقيقة مكبرة من عارفي فضل الرجل حتى جاء الرجل المتواضع الوقور فروى لنا القصة الحقيقية التي أظهرت لنا مدى توفيق الله لهذا الرجل العظيم في اتخاذ جانب الصواب حتى مع أنه لم يدر بالنية المبيتة إلا بعد ربع قرن من الزمان حسبما روى لنا ، والقصة أنه عند تكوين مجلس قيادة الثورة ، كان من المتوقع أن يكون لثروت عكاشة مكان فيه ولكن كان هناك نظير له من ذات السلاح هو حسين الشافعي . . وكان له نفس القدر من الأهمية والاحترام بين الضباط الأحرار المؤسسين . . وكان كذلك أكبر رتبة من الدكتور ثروت عكاشة . وكان عبد الناصر باحترامه للبروتوكول (وهو ما عُرف عنه دائماً) يميل إلى ترجيح كفة حسين الشافعي كممثل للفرسان فإذا بثروت عكاشة (وبدون اتفاق) يحقق لعبد الناصر رغبته .

ويتضح لنا في مواضيع كثيرة من الكتاب مدى التقدير الذي يكنه مؤلفها لرفيق سلاحه خالد محيي الدين . . ولعل خالد محيي الدين في هذه المذكرات أوفر أعضاء مجلس قيادة الثورة تقديراً عند الدكتور ثروت عكاشة حتى بأكثر من عبد الناصر . . ويسعد ثروت عكاشة بأن يضمن كتابه فقرات كتبها له الأستاذ خالد محيي الدين - بناء على طلبه - وهي مكانة لا يعطيها مؤلف ولا كاتب مذكرات إلا لشخص رفيع المكانة في نفسه عن حب وتقدير واحترام عميق وهذا هو جوهر علاقة خالد محيي الدين والدكتور ثروت عكاشة .

وبالإضافة إلى إنصاف هذين الرجلين : حسين الشافعي وخالد محيي الدين ، فلعل هذا الكتاب

هو أكثر الأدبيات السياسية التى تناولت تاريخ الثورة إنصافاً لدور رجلين من رجال الثورة كان لهما فضل كبير فيها ، وكانا فى فترتين متتاليتين فى موقع الرجل الثانى من عبد الناصر فى رئاسة الجمهورية ، ولكن وجودهما ثم غيابهما ثم غياب مذكراتهما عن الساحة جعلنا لا نفهم دورهما ليلة الثورة على النحو الذى يجب أن يكون . . وهذان الرجلان هما زكريا محى الدين وعبد الحكيم عامر اللذان حملوا العبء الأكبر ليلة الثورة تخطيطاً ومتابعة ، ولعل الصفحات ٨٩ - ٩٣ من الجزء الأول من هذا الكتاب والصور الزنكوغرافية للخطة العامة للثورة تعطينا فكرة صادقة عن دور هذين الرجلين العظميين ليلة الثورة .

ومن حسن الحظ أن ثروت عكاشة نشر مذكراته فى هذا الوقت الذى بدأنا فيه ننظر إلى ما أماننا فى غضب شديد . . فإذا هذا الرجل يحيل بكتابه هذه المشاعر إلى مشاعر أخرى من التأمل العميق فى دواعى الغضب ودوافعه بحيث يتحول الغضب إلى قلق - من النوع البناء الذى يتمثل الماضى وهو يتمثل الحاضر فيظن عندئذ أن فى الإمكان أن نرتقى كل الرقى مهما ظلمتنا الظروف . . ومهما كان المناخ العام ماضياً فى اتجاه مخالف تماماً لما يتطلع إليه المرء من ظروف كفيلة بتحقيق أمانه ، وهو يكتب فى هذا المعنى فقرات رائعة يقول فيها : «ولن يتسنى لنا أن نقيم ثقافة قومية على الوجه الصحيح إلا إذا أفدنا من كل ثقافات العالم وفنونه ، ومن تقدمه التكنولوجى والعلمى والإنسانى . فنحن لم نر من قبل قط ظاهرة «عالمية الفن» تتجلى بمثل ما نراه حين نشاهد عبقرية شاعر مسرحى فذ مثل شكسبير الإنجليزى تجتمع معها مواهب موسيقى عملاق مثل فردى الإيطالى ليخلق منها أوبرا مثل «عطيل» ، يتصافر على العزف لها أوركسترا فرنسى يقوده مايسترو من اليابان ، ويعكف على الأدوار الغنائية الرئيسية فيها مغنون من أمريكا وألمانيا وإيطاليا ، ويقوم بالأدوار الراقصة «باليرينات» من السويد والدانمرك ، وراقصون من روسيا ، بل ومن مصر . . . أجل من مصر ومن خريجي معهد الباليه بأكاديمية الفنون المصرية بالجيزة ، يصمم مناظرها وثياها فنان من إسبانيا ، فتنبض قلوب المشاهدين غرباً وشرقاً بنفس الشجن والانبهار . إن الإنسانية لم تشهد من قبل أبداً مثل هذه الإمكانيات لتحقيق أحلام لم تكن لتحقيق إلا فى الخيال الذى لا يعيش إلا فى وجدان الطفولة النقية ، فالجمال طليق لا يحده مكان ، ولا يحيط به زمان » .

«إن الدول لا تغزو المستقبل إلا إذا تجاوزت الإنجازات المادية ، وكل غزو عملى فى الحاضر مقضى عليه لأن الحاضر لا مناص من أن يتوقف ذات يوم ، والدول الراسخة هى التى تدفع الحاضر إلى المستقبل ، والمستقبل لا وجود له إلا فى الثقافة ، لأنه إذا أمكن لأمة ما أن تكون عظيمة بذاتها فلن يتسنى لها أن تشمخ بين الدول العظمى - شأنها شأن الناس - إلا إذا تجاوزت قيمتها الذاتية لتجعل منها إسهاماً نزيهاً فى القيم الإنسانية وفى القيم الكلية . والقيم الثقافية هى وحدها القيم الكلية ، لأن تحديد معناها نقطة التى عندها تتخذ المعتقدات والأبحاث والاكتشافات التى يقوم بها الإنسان قيمة عند الجميع كما هى عند الذين أنشؤوها . وليس ثم ميدان آخر غير الثقافة توجد فيه مثل هذه القيمة الكلية الشاملة ، أعنى المستوى الكلى العالمى ، وما أصدق الفنان روبنز حين قال «إنى أعد العالم كله وطنى» .

أظنني بعد كل هذا في حاجة إلى أن نتناول الكتاب كله في قطاعات متتالية تدلنا على بعض ما فيه من خير كثير ، وعلى بعض ما ينبغي لنا ألا نقبله على علته هكذا .

أولاً : كان بودى - وبود كثيرين - أن يعيد مؤلف المذكرات النظر في حديثه عن الأشخاص الذين جاء ذكرهم في كتابه ، فقد استن لنفسه سنة التعقيب بانطباعه عن شخصيات الأعلام حين يرد ذكرهم . . وقد الدكتور عكاشة نفسه وأنصف هؤلاء في مواضع كثيرة جداً من كتابه حتى أصبح كتابه معرضاً للوفاء الجميل ، ومن محاسن هذا الكتاب أن مؤلفه قد أعطى كثيرين من أصحاب الحقوق حقوقهم . . وبالطبع فإن المكانة (المكتوبة) لإنجازات هؤلاء الرواد كانت متأثرة بروية ثروت عكاشة وعلاقته ووده بهم . . ولكن الإنصاف يقتضينا أن نقرر أن الدوافع وراء آراء ثروت عكاشة وعلاقاته كانت دوافع ممتازة أكثر منها دوافع شخصية ، وكانت مثالية أكثر منها واقعية ، وكان فيها من الرومانسية قدر أكبر من المتاح في العلاقات بين صاحب السلطان وأصحاب الفكر .

وقد تحدثنا من قبل عن إنصافه لذكرياً محي الدين وحسين الشافعى ولخالد محي الدين وعبد الحكيم عامر . . كما يحوى الكتاب فقرات رائعة في تقدير عبد اللطيف بغدادى ، أما أنور السادات فنحن نقدر لثروت عكاشة حساسيته تجاهه ، ونقدر له كذلك تسجيله لفرحته بنصر أكتوبر وبمبادرة السلام ، ولكن الذى لا بد أن نقوله هنا هو أنه لا يمكن لثروت عكاشة ولا لكتابه ولا لأى مؤلف أو أى كتاب أن يسقط عهد أنور السادات من التاريخ المصرى لسبب واضح ، هو أن الله سبحانه وتعالى هو الذى أراد لمصر بكل خيريه وكل شره . ولو أفاض ثروت عكاشة في انتقاد السياسات الثقافية في عهد السادات حتى لو جعل لها جزءاً كاملاً لكان خيراً له (ولنا) من هذا التجاهل المتعمد الذى قد لا يجيده ثروت عكاشة . . وإنها يجيده آخرون .

بيد أن ملاحظتي هنا لا تتعلق بأنور السادات بقدر ما تتعلق بأشخاص ثلاثة كان لابد لثروت عكاشة أن ينصف نفسه عند حديثه عنهم (مع الفارق في علاقته بهم) . . أول هذه الشخصيات هو زوج أخته الأستاذ أحمد أبو الفتوح رئيس تحرير المصرى وصاحب الفضل على الثورة ، وصاحب العنت الرهيب الذى لاقاه من عبد الناصر . نحن لا نرى حديث عكاشة عن الأستاذ «أبو» الفتوح إلا حين لا يكون هناك مناص من الحديث عن الأستاذ «أبو» الفتوح . دعنا من إشادته بدوره في صفحة ٨١ / ١ ، ودعنا من مقارنة الأستاذ «أبو» الفتوح لموقف الصحافة من الثورة يوم قيامها . . ودعنا من حديث ثروت عكاشة العابر دفاعاً عن نفسه أمام عبد الناصر عن اتصاله بالأستاذ أبو الفتوح . . أين الأستاذ «أبو» الفتوح الرجل العظيم بعد هذا كله بل وقبله؟ ألم يكن من حقه صفحة أو فقرات كالتى قرأناها عن فرنسيين بعيدين تماماً عنا زماناً ومكاناً مع احترامنا لثقافة ثروت عكاشة وهواياته واهتماماته وأنا اثبت هنا أن ثروت عكاشة قد أشاد بالدور الوطنى «لأبو» الفتوح في أكثر من موضع في الجزء الأول من كتابه (صفحات ٨١ و ٨٤ و ٨٥ و ٨٦ و ٨٧) ولكنى اعتقد أن تاريخ آل أبى الفتوح الذى لم يكتب بعد سيظل

يستغيث بالدكتور ثروت ليكتبه تفصيلاً ، وكنت أظنه يفرد له هامشاً قد يستغرق ثلاث صفحات على الأقل . . فمن أولى بإنصاف «أبو» الفتح من الثورة بعد كل هذا التجاهل والظلم الممتر ؟ .

ثاني هذه الشخصيات هو المغفور له الدكتور حسين فوزى الذى كان الوكيل الدائم الأول لوزارة الثقافة حين جاءها الدكتور ثروت عكاشة وزيراً ، واختلفا فى أول عهدهما ثم كان خير من تعاونوا مع ثروت عكاشة ، وعكاشة يذكر هذا الفضل لحسين فوزى ، ويشيد بعطاءه الثقافى الرفيع ، ولكن إشاداته الجميلة لا تتناسب مع حجم عطاء الدكتور فوزى إذا ما قورنت بإشادة الدكتور عكاشة بآخرين . . ثم هل يليق بمؤلف هذه المذكرات أن ينبشنا أنه خير الدكتور حسين فوزى (٢/٣٩٨) بين رئاسة أكاديمية الفنون وبين البقاء فى الأهرام . . فأثر الدكتور فوزى الأهرام . . هل يليق أن ينبشنا الدكتور ثروت عكاشة عن هذا دون أن يبدي رأيه فى هذا الذى فعل . . رأياً واضحاً غير الأسف الشديد!! ولكن يبدو أن ثروت عكاشة كان سيعانى مما قد يراه حرجاً خلقياً فى أن يتناول بعض الوقائع المبكرة التى دفعت المغفور له الدكتور حسين فوزى إلى التنازل عن موقعه القيادى فى وزارة الثقافة حين رأى أن تصرفات أحد كبار الموظفين قد مست كرامته ، مع أن عكاشة لم يعلم بهذه الواقعة إلا بعد ١١ عاماً .

ثالث هذه الشخصيات هو الدكتور عبد القادر حاتم صاحب الخطوات المقاربة للدكتور ثروت عكاشة . . الضابط الذى ثقّف نفسه وحصل هو الآخر على الدكتوراه وهو فى مقاعد الحكم . . يتحدث عكاشة عن تعاونه معه حين كان هو ملحقاً عسكرياً وكان حاتم رئيس الاستعلامات (١/١٧٢) فنتفاءل . . فلماذا جاء عكاشة بعد ذلك إلى الصراع المصطنع بين سياستيهما فى الثقافة والإعلام نراه يتحدث عن وزير دون أن يذكر اسمه ، وعكاشة له أن يتقدم ما شاء كيفما شاء . . ولكن لماذا لا يقول وكانت هذه سياسة زميل د . حاتم أو وكانت وجهة نظر الدكتور حاتم كذا ، ألم يكن هذا أخرى بالرجل الرقيق المهذب بدلاً من أن يكون كهؤلاء الكتاب الذين لا يدنسون أعلامهم بذكر اسم الخصم!! (أرجو الدكتور ثروت عكاشة أن يفضل بمراجعة الصفحات ١٩٠ ، ١٩١ ، ١٩٢ ، ١٩٣ من الجزء الثانى من طبعة مذبولى) .

ثانياً : على الرغم من أن مؤلف هذا الكتاب آثر عنوان « مذكراتى فى السياسة والثقافة » فإنه كان أميل بكتابه إلى عنوان مذكراتى بين الدبلوماسية والثقافة كما استأذناه فى أول هذا العرض . وقد كان عكاشة أقدر ما يكون على أن يحول كتابه إلى كتاب [سياسى] من الدرجة الأولى إذا ما تعمق ثلاث قضايا :

الأولى : الصراع مع إسرائيل . . وقد حكى لنا ثروت عكاشة كثيراً عن اتصالاته مع إسرائيل (١/١٧٤) وقبلها وبعدها) وعبر لنا عن سعادته بنصر أكتوبر ، وسعادته الطاغية بإقدام أنور السادات على مبادرة السلام (٥٧٨ ، ٥٧٩/٢) ولكنه لم يتعمق هذه المسائل بالقدر الكافى . . هل خشى رأى العام ؟ هل تحاشى المساس بالسياسة مع أن السياسة بارزة فى عنوان الكتاب ؟

الثانية : المسألة الداخلية : ولا أكذب القارىء حين أقول إن الفصل الذى عنوانه بين التأميم والتأميم هو من خير فصول الكتاب كله قاطبة فقد أجاد الحديث عن الأوضاع الداخلية بشكل ممتاز ولكنه حذر وحين تعرض ثروت عكاشة لأحداث الطلبة (١٩٦٨) تناولها من زاوية مآرآه . نعم هذا مدخل جيد ولكن لا بد للسياسى من أن يتناول أمور بلده بأكثر من زاوية ما رآه وإذا قيل عن ثروت عكاشة إنه حبس نفسه فى برج فربما كان هذا قابلاً للتصديق فها هو قد تناول المسائل الداخلية على النحو الذى تناوله معطياً دليلاً قوياً على صحة مايقولون !! .

الثالثة : فكرة انتهاج مصر سياسة الحياد الإيجابى : يعرض صاحب هذه المذكرات علينا الفكرة فى بساطة ودون تعمق ويروى لنا أن عبد الناصر لم يُرحب بها (١/٢٣٨) . . . ويمضى من دون أن يبسط لنا القول فى مزايا فكرته الجميلة التى طالما راودت الرومانسيين والواقعيين والمثاليين من أبناء وطنه ولكنى اعتقد أنه لن ييخل على هذه الفكرة فى فترة قادمة بكتابات أوسع وأعمق تصدر عن العسكرى الملتزم الذى زان الفن والأدب فكره على أروع ما يكون .

ثالثاً : وأنت ترى فى هذا الكتاب وطوال قراءتك له كثيراً من الآراء الراجحة التى يبدىها مؤلفه فى شأن بلاده وثورتها وأحوالها السياسية والعسكرية فى الفترة التى كان فيها قريباً من السلطان . وهى الآراء التى ربما لم يصل إليها صاحبها فى حينها وإنما وصل إليها بعد أن أنضجته السنون وظهر له مدى نصيب انطباعاته الأولى من الصواب والخطأ . . . وثروت عكاشة يصحح لنا كثيراً من الرؤى الشائعة فى جسارة شديدة وبأدلة يقينية قاطعة :

□□ فهو يرى أن إسرائيل استعدت جيداً لحرب ١٩٤٨ ، وأنه كان من الصعب التغلب على الجيش الصهيونى فى هذه الحرب ، وقد كان فيه أكثر من أربعين ألف مقاتل مدرب ومسلح (ص ٤٣ / ١) . . وربما يستغرب القارىء العربى مثل هذه المقولة اليوم . . . وهو لا يزال يظن أن الخيانة وحدها كانت سبب هزيمتنا فى ١٩٤٨ .

□□ أكثر من هذا يرى المؤلف أن الجيش المصرى كان يعانى من الجنود !! فبينما كان الضباط مُدربين ومُعَدِّين جيداً كان الجنود دون المستوى (ص ١/٤٥) ولهذا فإن نسبة الضباط الذين استشهدوا كانت أكثر من نسبة الجنود الشهداء . . وهو أول من سجل هذا .

□□ ويسجل للمغفور له المشير عبد الحكيم عامر بطولته النادرة فى اقتحام مستعمرة نيتسايم ، وهى البطولة التى نال بسببها ترقية استثنائية (ص ١/٤٥) بينما يجد القارىء الجوال العام فى تاريخنا مشحوناً بحيث إن ذكر عبد الحكيم عامر الآن لا يأتى إلا أبعد ما يكون عن البطولة !!

□□ أهم من هذا كله أن ثروت عكاشة يُفند قصة الأسلحة الفاسدة تفنيداً كاملاً ولا يجعل لها أى دور فى هزيمة ١٩٤٨ على عكس الشائع .

□□ ويروى لنا ثروت عكاشة حقائق عن موقف الصحافة المصرية من الثورة (ص ١/٨٥) فالأهرام أغفل نشرت خبر قيامها تماماً ، والأخبار نشر الخبر فى زاوية صغيرة ، أما المصرى فنشره بعناوين كبيرة .

- ويذكرنا ثروت عكاشة بأن طه حسين كان ينعى على الثوار تسميتهم الثورة بالحركة المباركة وكان يدعوهم إلى مسمى الثورة (ص ١١٤/١).
- ويذكرنا ثروت عكاشة كذلك (ص ١٦٨) بدور إدجار فور (الذي منحته جامعة الزقازيق الدكتوراه الفخرية) في قرار قطع علاقات مصر وفرنسا حين كان وزيرا للمالية فرنسا (١٩٥٤).
- ويفصل ثروت عكاشة القول في قصة طرد جالوب القائد البريطاني للجيش الأردني (صفحة ١٨٦/١) وكيف أخرج العرب القائد على أبو نوار حين لم يستطيعوا الوفاء بالالتزامات المالية.
- ويعرض ثروت عكاشة لجذور العداء الشخصي بين بورقيبة والنظام المصري (صفحة ١٩٠/١) ويعزو ذلك إلى ذلك الحديث الصحفي الذي نشره سعد التائه عن بورقيبة في آخر ساعة.
- ويروي ثروت عكاشة التفاصيل الكاملة لإرساله خطة العدوان الثلاثي على مصر (١٩٥٦) إلى الرئيس عبد الناصر مع عبد الرحمن صادق (ص ١١٢/١ ، ١٢١٣/١) وكيف أن عبد الناصر أفاد من هذه الرسالة على حين أن هيكمل يشوه الصورة تماما في كتاباته عن حرب السويس!! ويتولى ثروت عكاشة بالأسانيد تفنيد المزاعم التي أوردها الأستاذ هيكمل (ص ٢١٦/٧).
- ويروي د. عكاشة في أمانه شديدة سلسلة لقاءاته بالإسرائيليين واتصالاته بزعماء المؤتمر اليهودي بدءا من جولان وجولدمان (ص ٢٥٧/١).
- ويعطينا ثروت عكاشة فكرة كاملة عن الانطباعات الدولية بعد وحدة مصر وسوريا (١٩٥٨) وصداها في كل من الهند وباكستان ولبنان (ص ٢٨٩ / ٢).
- ويروي لنا عن الرئيس عبد الناصر كيف تمكن مناهضو عبد الكريم قاسم من الإجهاز عليه (ص ٢٠٢/٢).
- ويطلعنا مؤلف هذه المذكرات (ربما لأول مرة) على أفكار بعض وزرائنا الممتازين في الإصلاح السياسي الداخلي (ص ٥١٩/٢ ، ٥٢٠/٢) وبخاصة آراء الدكتور القيسوني في تكوين حزبين ، وآراء الدكتور عبد العزيز السيد في عودة الأحزاب.
- رابعاً: يتراوح موقف ثروت عكاشة من صديقه جمال عبد الناصر على مدى صفحات الكتاب بين الإعجاب الشديد والانتقاد الشديد أيضا :
- فهو يرى « إن أكثر أخطاء الثورة لم تكن وليدة الحاكم نفسه بقدر ما كانت وليدة الحكم الذي يشكل بيئة تترعرع في بيئتها قوارض النماء » ص ١٧/١ . . تعبير جميل ودقيق أيضا.
- ويذكر لنا في أكثر من موضع سر انقياد الضباط الأحرار لشخصية الرئيس جمال عبد الناصر وما في هذه الشخصية من مميزات ص ٥٧/١ .
- وفي صفحة ٦٦/١ يتتقد في وضوح شديد ما وصفه بأنه أسلوب عبد الناصر في الإفادة من التشهير الذي اتبعه مع اللواء صبور ، ثم بعد ذلك دائما والذي كان يعبر عنه للدكتور ثروت عكاشة بقوله :- « إن هذا التشهير سلاح علينا أن نستفيد منه إلى أبعد مدى » .

- وينتقد ثروت عكاشة أيضا الأسلوب القاسى الذى اتبع مع محمد نجيب (ص ١/١٢٧)
- ويتهم ثروت عكاشة عبد الناصر فى وضوح بالتنصت على التليفونات حين يروى قصة حديث تليفونى بينه وبين خالد محبى الدين (١/١٧٨) ثم يقول : «وما أظن جمال عبد الناصر كان بعيدا عن هذا الحديث الذى دار بينى وبين خالد تلفونيا» .
- ويروى ثروت عكاشة تعاطفه مع هنرى كورييل زعيم الشيوعيين المصريين وإنه التمس من عبد الناصر إعادة الجنسية إليه (١/٣٨٤) بيد أن هذا لم يصادف هوى عند الأجهزة المسئولة !!!
- ويحدثنا بالتفصيل عن انتقاده لمرکز الحکم فى عهد عبد الناصر (٢/١٨٧) ودور عبد الناصر نفسه فى صياغة هذه المراكز .
- وبنفس القدر يحدثنا عن رأيه فى موقف عبد الناصر فى صياغة وحدة ١٩٥٨ (٢/١٨٨)
- ويدلنا ثروت عكاشة (فى صفحة ٢/٢٠٠) على عبد الناصر البيروقراطى المتصرف الذى أصدر له قرار رئاسة البنك ونشره فى الجريدة الرسمية بتاريخ يسبق تعديل الوزارة بخمسة عشر يوما!!!!
- وسوف يذكر التاريخ دائما بالإنصاف ماكتبه ثروت عكاشة عن نهاية علاقة عبد الناصر بعبد الحكيم عامر على مدى الصفحات ٤٩٢ - ٢/٥١١ فمع أنه روى لنا رواية لعبد الناصر فإنه لم يتحيز ضد عبد الحكيم عامر .
- وعلى مدى الصفحتين (٢/٥١٦ ، ٢/٥١٧) نرى كثيرا جدا من الأفكار التقدمية التى وصل إليها عبد الناصر بعد ما صهرته التجربة ، والتى قد يعجب الناس من أن يكون عبد الناصر قد اعتقدها . . فإذا بصاحب هذه الذكريات ثبت له هذه القدرة الممتازة من الرجوع إلى الصواب ونضج التجربة . . وحين نقرأها سنعجب مثلاً لتحول عبد الناصر عن فكرة كفكرة الخمسين فى المائة ، وكيف بدأ يتعطش للنقد الذاتى ولتحمل كل مسئول مسئولية بعيدا عنه .
- ويذكر ثروت عكاشة بالعرفان لعبد الناصر وقفته معه أمام تقارير شعراوى جمعة التى كان من الممكن أن تطيح به (٢/٥٣٣ و ٢/٥٣٧ و ٢/٥٣٩ و ٢/٥٤١) .
- خامساً : ويمجد القارئ لكتاب ثروت عكاشة بعد هذا كله كثيرا من المتعة الذهنية وهو يتابع تاريخا يكتبه قلمٌ مُتَشَبِعٌ بالفن والأدب فيضفى على الوقائع التى لا يراها الآخرون - إلا مجردة - كثيرا من الحياة الحقيقية التى تجعل رواية الوقائع أقرب إلى الصدق والتعبير والواقع نفسه ، ولا يكتفى ثروت عكاشة بهذا وإنما يضيف كثيرا من آرائه وآراء غيره ، وفلسفته وفلسفة غيره ، وتصويره وتصوير غيره على المواقف فتستحيل هذه المواقف الفردى إلى عناصر مكونة لفهمنا الكامل للحديث والتاريخ ، ونستطيع أن ندل القارئ على عدة مواضع . . تتمتع فيها الدكتور ثروت عكاشة بقدر هائل من التعبيرية الصادقة .
- فهو يقدم لنا تحليلا ممتازا للتعاطف الأمريكى مع الصهاينة ويلخص أسباب هذا التعاطف فى ستة أسباب (ص ١/٤٨) .

□□ ويعرض لعلاقة العسكريين بالثقافة ، وينفى العلاقة السببية السلبية إلى أن يقول (١/٦٤) « ولا أعتقد أن نسبة غير المثقفين من بين الضباط تختلف كثيرا عن نسبتهم بين خريجي الكليات المدنية » .

□□ ويروى لنا احتدام الصراع حول الجزائر داخل فرنسا بطريقة جميلة . . وينتهي إلى مآنتهى إليه من ضرورة استخدام سياسة (كسياسة أنور السادات مع الإسرائيليين عقب مبادرته وإن لم يقل هذا صراحة) كفيلة بمساعدة الأطراف الفرنسية ضد الأطراف الفرنسية من أجل مصلحتنا (ص ١٧٠).

□□ كذلك يعرض لنا ثروت عكاشة تحليلا ممتازا لاتجاهات السياسة الإيطالية وعوامل التأثير والتأثر فيها (ص ٧٢٩٦)

□□ ويفصل ثروت عكاشة القول الواعى في الإهمال والاستهانة وسوء التقدير التى كانت تحكم تصرفات رجالنا العسكريين تجاه القضايا الفنية وقضايا التسليح مما يندى له الجبين (ص ٤٤٦ / ١) وتجربته الشخصية في هذا المجال .

□□ ويحكى لنا في تأمل ذكرياته عن وقوع الانفصال وهو في سوريا (١/٦٠٦) .

□□ ويُفصل لنا القول بإسهاب شديد في جهود إنقاذ النوبة حتى ليكاد الفصل الأول من الجزء الثانى من المذكرات يكون أكبر كتاب عربى عن هذا المشروع وليس في هذا ما ينتقد على الإطلاق ، بل لعل القارىء يجدنى أدرج هذا المثل كواحد من الأمثلة الدالة على التعبيرية الصادقة في كتاب ثروت عكاشة ولعل كل كتاب المذكرات لا يخلون علينا بذكر ما لهم متذكرين في ذلك قول شكسبير « إذا المرء أعوزه مَنْ يذكر ماله ، اضطر هو إلى أن يذكره » .

وسادساً : ولا ينسى ثروت عكاشة نفسه في خضم كتابه كله ، فهى مذكراته بالطبع وله أن يتحدث ماشاء عن نفسه ولكنه يتعمق هذا الحديث في مواضع كثيرة ، ويستعرض بالطبع ثقافته التى كدَّ من أجلها . . ولكنه مع ذلك يأبى إلا أن يستزيد . . وفي الكتاب مواضع كثيرة للكتابة عن ثروت عكاشة خارج نطاق الحديث عن مذكراته أو عنه ككتاب مذكرات أو سيرة ذاتية :

□□ ففي صفحة ٢٢ / ١ ينقل ثروت عكاشة آراء اثنين من معاصريه في شخصيته ويناقشها .

□□ وفي صفحة ٦٩ / ١ يرينا كيف تحول إعجابه المبكر بجنكيز خان إلى مقت وكره .

□□ وفي صفحات ٩٩ - ١٠٣ / ١ يطلعنا على دوره في سلاح الفرسان عند قيام الثورة ثم يتحدث كيف تنسبه واجباته العامة واجباته الخاصة حتى إنه اكتشف أنه كان بلا ذخيرة طيلة فترة الثورة (ص ١٠٢ / ١).

□□ ويعبر لنا عن فخره الشديد حين انتصر على عوامل الفساد ورفض العمولة المقدمة له في فرنسا (ص ١٩٩ / ٧).

□□ ويفخر بما استطاع تحقيقه لبلاده من الأسرار العسكرية من دون أن يفشى هذه الأسرار ولا وسائل حصوله عليها (ص ١ / ٩٦) : « ولقد يسر الله لي الولوج إلى منافذ كانت شبه موصدة دونى

انتهيت منها إلى ما أبغى من معلومات . . وليست هذه الصفحات هي مجال بسط . . وإن كان الأمر يقتضى أن أسوق القليل .»

□□ ويظهر ثروت عكاشة امتعاضه من إبعاده عن الوفد المصرى فى المباحثات بين الرئيس عبد الناصر والرئيس فانفانى رئيس الوزراء الإيطالى ، على الرغم من أنه كان عائداً لتوّه من منصب السفير المصرى فى روما ليكون وزيراً للثقافة ، ويروى كيف أكثر الرئيس فانفانى ذكر اسمه طيلة المباحثات حتى خرج عبد الناصر والدكتور فوزى متأثرين (ص ١/٣٦٦).

□□ ويحدثنا عن تركه الوزارة فى ١٩٦٢ وأسبابه (٢/٨٥).

□□ ويحدثنا عن دوره فى الإصلاح الاقتصادى وكتابة تقرير للرئيس عبد الناصر (صفحة ٢/٢٦٦) ودور الدكتورين عبد الحكيم الرفاعى وعبد المنعم الطنامل.

□□ ويحدثنا ثروت عكاشة عن دوره فى إصدار شهادات الاستثمار من البنك الأهلى المصرى .

□□ وعن سياسته كذلك فى تخصيص ميزانية لشراء لوحات الفنانين المصريين لتكون بمثابة مقتنيات البنك الأهلى المصرى (٢/٢٢٩).

□□ ويروى لنا قصة خلافه مع وزير الداخلية شعراوى جمعة (ص ٢/٢٨٥) و (ص ٢/٢٨٦) ويعود إلى هذه القصة (٢/٥٣٣ و ٢/٥٣٧ و ٢/٥٣٩ و ٢/٥٤١) وموقف عبد الناصر من هذا الخلاف الذى أظهر حب عبد الناصر له وثقته فيه .

سابعاً : بيد أن المرء لا يستطيع أن يترك الحديث عن الجوانب الشخصية فى ثروت عكاشة فى كتابه دون أن يشير إلى عدة ملاحظات هامة :

□□ كان ثروت عكاشة يعبر عن نفسه فى أغلب الأحيان بتعبير كاتب هذه السطور وكان أولى به أن يقول مثلاً « كاتب هذه الفصول » .

□□ على مدى الصور التذكارية المبثوثة فى الكتاب لم نر للسيدة زوجته الصور التى تليق بزوجة عكاشة . . فما هو الدافع ياترى وراء هذا ؟

□□ أفرط ثروت عكاشة - وربما كان هذا من حقه - فى النقل عن تقرير المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب ، ذلك التقرير الذى ارتفع بعهدده فى وزارة الثقافة إلى السماء ونزل بالعهدود الأخرى إلى الأرض حتى لتكاد تظن أن هذا التقرير عريضة حمام موكل من قبل الدكتور ثروت عكاشة ، لست أريد أن أعرض بالتقرير الذى ربما كان كاتبوه يشربون من نفس المنهل الجميل الذى شرب منه الدكتور عكاشة ولكن الذى لا شك فيه أن هذا ليس بالأسلوب الأمثل لامتداح سياسات الشخص ، وربما كان حديث المرء عن نفسه أهون بكثير (راجع صفحات ٢/٢٥١ و ٢/٣٢٢ و ٢/٣٤٧ و ٢/٤٠١).

□□ أفرط ثروت عكاشة كذلك فى الاستشهاد بفقرات الدكتور لويس عوض مع كل ما يعرف الناس عن انحياز لويس عوض التام لا نقول للدكتور ثروت عكاشة وإنما ضد الدكتور عبد القادر حاتم والآخرين من وزراء الثقافة .

وقد كان في وسع ثروت عكاشة أن يجد آخرين مشيدين بفضله لا يقلون قيمة عن د. لويس عوض (أرجو القارئ مراجعة صفحات ٤٥٣ و ٤٥٤ و ٤٥٥) .

□□ نجح ثروت عكاشة في أن يُعبر لنا أصدق تعبير عن أصعب المواقف التي قابلته ، حين أراد أن يتعد عن الحكم فلم يستطع ، وهو يرينا (صفحة ٢/١٩٥) كيف أن الخوف من الاستقالة هو أصعب المواقف التي تواجه السياسى في دولة (بوليسية) .

□□ مما يؤخذ على مؤلف هذه المذكرات رغم جهده الكبير أنه يتحدث مثلا عن سلاسل هيئة النشر الرسمية (ص ٢/٢٦٨) وكأنه أصدر سلاسل جديدة ، بينما كانت موجودة من قبل وربما من عهده هو السابق . . . وإنه يتحدث عن مشروعات لم تنته حتى الآن (١٩٨٩) فيقول إنه استأنف العمل فيها وأبسط مثال « القاموس » (ص ٢/٢٧٠) . الخ . بل إن الدكتور ثروت عكاشة (ولا حرج عليه) يسرف في هذا المجال إلى حد أن يضم إلى إنجازاته أحلامه في أن توجد في مصر قرية للأطفال شبيهة بديزنى الذى قابله وفتحته في الموضوع قبل مماته (٢/٤٣٧) .

ثامناً : لا بد لنا أن نعترف للمؤلف بفضله حين دلنا على هذه المواقف الحاسمة في تاريخ كثير من السياسيين البارزين :

□□ فهو يذكرنا بموقف ستالين من قيام إسرائيل وكيف قال (ص ١/٤٨) « إنه يلذ له أن يقف حامياً نصيراً لدولة يهودية » .

□□ وهو يلفت نظرنا (صفحة ١/٣٢٥) إلى أن نهرو قد غير آراءه في الشيوعية تماماً بعد ما رأى حوادث المجر في ١٩٥٦ .

□□ كما يروى لنا (١/٣٣٠) أن وزير الخارجية الأمريكى « دلاس » كان يحقد علينا لأننا لم نعترف بجميله في وقف العدوان الثلاثى علينا في ١٩٥٦ ، وأنه كان يكفيه وهو على سرير الموت أن تكتب على قبره عبارة : « هنا يرقد الرجل الذى أنقذ مصر من العدوان » .

□□ ويحكى لنا بإعجاب شديد قصة إخلاص عالمة الآثار كريستيان ديروش مما دفعها إلى سفر متواصل حتى أتمت إنجازا لمصر (١/٦٨) : « أسجل للسيدة كريستيان ديروش نوبلكور الأمانة الأولى بمتحف اللوفر ومستشارة اليونسكو لدى مركز تسجيل الآثار المصرية حماسها المتدفق وإيمانها بمشروع الإنقاذ إيانا بلغ مرتبة العقيدة ، ثم إدراكها الرهيف لأهمية أثار النوبة وغيرها عليها وسعيها الدائب في سبيل المحافظة عليها . وأذكر مثالا على ماكان لهذه السيدة من جهد مخلص وحرص على إنجاح العمل ، إنها كانت ذات يوم بمعبد كلابشة على بعد سبعة وخسين كيلو متر جنوبى أسوان ، واحتاجت إلى أن تعرض على أمرا هاما فاستقلت الباخرة النيلية إلى أسوان ، ومنها بالطائرة إلى القاهرة حيث علمت أنني كنت في دمشق بأبشر عملى وزيرا للثقافة هناك ، ولم تنهها تلك المفاجأة عن عزمها فاستقلت الطائرة لساعتها إلى دمشق لتصلها في نفس اليوم . ولكنها لم تكتب بذلك ، بل تابعت سفرها للقاء رينه ماهيه في باريس واستكملت ما أرادته منه ، وفي مساء اليوم التالى كانت تواصل عملها في أرض النوبة من جديد » .

□□ وينقل لنا عن الدكتور الطنامل قولهُ (١/٢١٩) إن مكاسب الاشتراكية قد أجهضتها الحروب وإن مكاسب الانفتاح أجهضها الفساد .

□□ ويؤكد لنا المعنى الذى يتردد لنا كثيراً من اعتقاد عبد الناصر أن حرب اليمن لم تكن إلا ورطة .

□□ ويُعبر في صراحة ووضوح شديد عن تطيره الشديد من سامى شرف ومن وجوده إلى جوار عبد الناصر (١/٥٤٩) .

تاسعاً : بقى أن نلقى الضوء على علاقة مذكرات ثروت عكاشة بالكتابات الأخرى التى تناولت الحقبة الناصرية (وبخاصة كتابات الأستاذين هيكل وحروش ، وفي هذا الصدد فإن ثروت عكاشة يتحاشى الأستاذ هيكل ولكنه مع ذلك لا يستطيع إلا أن يظهر مرارته منه فى أكثر من موضع :

□□ فهو يعجب تماماً من إغفال الأستاذ هيكل الحديث عن دوره ودور عبد الرحمن صادق فى إبلاغ بيات العدوان (١٩٥٦) لعبد الناصر حيث صاغ هيكل كتابه والدراما التى فيه على فكرة أن عبد الناصر قد فوجئ بالعدوان . وفى الحقيقة أنه لم يعد فى إمكان هيكل التراجع لأنه صاغ الكتاب هكذا . . على الرغم من أن هناك كثيرين غير ثروت عكاشة قد أبلغوا عبد الناصر ، وعلى الرغم من كل الكتابات والروايات المتواترة من أن عبد الناصر لم يفاجأ على هذا النحو الذى صورته هيكل ، ولا بد لعكاشة والآخرين أن يجدوا العذر لهيكل وإن ابتعد عن الحقيقة فهذه هى متطلبات الدراما التى رسمها .

□□ فى صفحة ١/٤٠٧ يفند ثروت عكاشة بعض الأغلوطات التى وقع فيها هيكل فى « ملفات السويس » حول الجنرال كاترو أحد اصدقاء ديجول ، والذى جعله هيكل وزيراً للدفاع فرنسا مع أنه لم يكن . . . إلخ) .

□□ وعلى مدى الصفحات ٦٠-٢/٦٦ يروى عكاشة بمرارة موقف « الأهرام » من حادث سرقة العصا المثبتة فى أحد تماثيل توت عنخ آمون ، ومعالجة الأهرام السيئة للقضية بأسوأ من معالجة الصحافة الأمريكية لها .

□□ ثم يروى ثروت عكاشة (صفحتى ٧٢ ، ٢/٧٣) كذلك قصة الأخبار المختلفة التى نشرتها الأهرام عن أن الحكومة ترفض تأجيل البدء فى السد العالى مهما كانت الأسباب . وأن هناك دعوة للتباطؤ من أجل حماية الآثار !!!

أما الأستاذ حروش فإن الدكتور ثروت عكاشة يخصص ملحفاً كاملاً للكتاب للرد على مزاعمه فيما يتعلق بقيام الثورة (صفحات ٦٠٣ حتى ٢/٦٨٢) .

عاشراً : وقع ثروت عكاشة فى بعض المآخذ التاريخية التى مردها الاعتماد على الذاكرة وعلى تتابع الحوادث دون تحقيق للتداخلات التاريخية . ففي صفحة ١/٢٤٩ يتحدث عن الأزهر فى ١٩٥٨/٥٧ وكأنه أصبح جامعة مدنية ضم الكليات الأخرى مع أنه لم يكن قد أصبح كذلك إلا بعد سنوات ، وفى صفحة ١/٥٠٦ يتحدث عن مديري دار الكتب فيغفل اسم أشهرهم توفيق الحكيم ولا ندرى ماذا ألجأه إلى هذا؟ ، وفى صفحة ١/٥٧٤ يتحدث عن القرار الجمهورى الصادر بإنشاء الكونسرفتوار على أنه

صدر في عام ١٩٥٨ بينما صدر هذا القرار في ١٩٥٩ ، وفي الجزء الثاني من الكتاب ما يؤكد هذا التاريخ عند الحديث عن اليوبيل الفضي في ١٩٨٤ (هذا وقد وجدته أخيراً أيضاً ضمن أربعة صححها في الجزء الثاني) وفي صفحة ٢/٥٣٨ يتحدث عن واقعة في خلافه مع شعراوي جمعة كشف عبد الناصر عن زيفها قبل وفاته باثني عشر يوماً فقط ، وهو يقصد ١٦ يوماً تبعاً للتاريخ المذكور إلا أن تكون في الأمر دلالة على شيء آخر لم يذكر ! .

حادى عشر : أما المآخذ التى نأخذها على التعبير في هذا الكتاب فمحدودة بفضل الصياغة المثلّي والممتازة لمؤلفه القريب من كل دقائق الأدب والفن وخلجات الشعور والوجدان والنغم الجميل للكلمة المعبرة . . ومع هذا فلا بد من الإشارة إلى بعض الملاحظات السريعة :

□□ في ص ١/٨٩ : يتحدث عن بعض تفصيلات ليلة الثورة فيقول «بحمد الله مضى كل شيء بالرغم من أننا كنا نعمل في الظلام . . » ربما خان قلمه التعبير فهو يقصد انقطاع الكهرباء أما العمل في الظلام فشيء آخر .

□□ في ص ١/٢٢٠ : يتحدث عن ملاحظات أستاذه على رسالته للدكتوراه فيقول : «واسترشدت بها» . . والأولى أن يقول الطالب «فالتزمت بها» حتى ولو كان الطالب وزيراً .

□□ في ص ٢/١٢ : « ضمت بلاد النوبة أملاً وقلقا » . . تعبير غريب .

□□ في ص ٢/٢١٣ : « من قول اقتصادى ملحوظ هو الدكتور الجريتلى » : ربما يقصد « مرموق » فلم نسمع عن اقتصادى ملحوظ أبداً !!

□□ صفحة ٢/٢١٨ : « وبعد رحيل الزعيم عبد الناصر طلب أنور السادات » . . جملة لا تليق مهما كان أنور السادات في نظره .

□□ صفحة ٢/٢٨١ : « أسندت إلى الأديب الهذاف يوسف أديس » . لأول مرة يوصف أديب بهذا التعبير الكروى .

□□ صفحة ٢/٤٧٥ في حديثه عن مدرسة صحفية : « ومن سوء الحظ أن أفرخت تلك المدرسة ذراري استمرأت الضلالة » . . تعبير لا يليق على أى مستوى لغوى أو خلقى .

□□ صفحة ٢/٥٤٧ عن نشر خبر فوز الدكتور السنهورى بجائزة الدولة التقديرية يقول : « نشر على هذه الصورة الموجزة » . . بينما كانت صورة مشوهة لا موجزة فحسب

أما الغرائب اللغوية فتكاد تكون نادرة في هذا الكتاب ذى الجزأين الكبيرين ومع هذا فلا بد من أن نشير إلى بعضها :

□□ ص ١/٢٨ : « اعتقد أن بعضهم مايزالون لهم نشاطهم الأدبى » !! جملة ذات صياغة غير مستقيمة .

□□ « وكنت والأخ . . قصدت وجمال » . . أعتقد أن الأولى أن يلتزم الدكتور ثروت عكاشة بالقاعدة فيقول كنت أنا والأخ . . قصدت أنا وجمال حتى يكون هناك معطوف عليه يعطف عليه المعطوف .

□□ ص ١/٧ : « لوفق ماتسمح به ميزانيتي » اعتقد أنه يريد أن يقول «وفق ماتسمح به ميزانيتي» ، وقد يكون هذا التعبير صحيحا ولكنه غريب .

□□ ص ١/١٧٢ : « اتصلت بعبد الناصر لأقفه على وجهة نظري » هل يجوز مثل هذا التعبير؟

□□ ص ١/٢٢٣ : « وهو فليسوفا إلى جانب كونه إنسانا » . . هل يجوز . . هل هو حال من المبتدأ؟

□□ ص ٢/١١ (ودائما) يسرد الأعداد هكذا : مائة وثلاثة وثمانون مع أن القاعدة : ثلاثة وثمانون ومائة!!

□□ ص ٢/١٢٦ « ماينيف عن سنوات عشرًا » هل يجوز؟

وفي بعض الأحيان (١/٥٠٩) مثلاً نجد ثروت عكاشة يدخل « أل » على المضاف والمضاف إليه في الصفات المركبة مع أن القاعدة تعريف المضاف إليه فحسب وقد التزم بها أحياناً كثيرة .

ونأتى إلى أخطاء الطباعة والمakiيت والإخراج فنجد مجموعة من الأخطاء لا تليق بمثل هذا الكتاب الذى بذل الفنان الكبير الأستاذ عبد السلام الشريف جهده فى إخراجة :

□□ فى صفحة ١١٩/ السطر السادس / يبدو أن كلاماً قد سقط من الجمع لأن المعنى لا يستقيم ويبدو أن الهامش رقم ١٣ يدور حول هذه الفقرة غير الموجودة على الإطلاق .

□□ ص ١/١٦٦ : وهو فى حالة تلبس بخرف أحكام الدستور ، أظنه يقصد : بخرق .

□□ ص ١/٢١٦ : الهامش رقم (٨) لا علاقه له بالمتن وكذلك الهامش الذى فى صفحة ٢/٥١٢ ، كيف حدث هذا ، الله أعلم .

□□ ص ١/٢٧٢ : أخطاء واضحة جداً فى ترتيب الهوامش .

□□ ص ٢/١٩٠ : إشارة الى هامش والهامش غير موجود .

□□ ص ٢/٢٤٠ : ليس للفصل كله هوامش على أن هناك إشارة إلى هامش فى إحدى الفقرات فأين ذهبت الهوامش؟

□□ ص ٢/٣٥٨ : يوجد شكل فى أعلى الصفحة لا لزوم له ولا تعليق عليه!!

□□ ص ٥٩٢ ، ١/٥٩٣ : لا يوجد تعليق يشرح لنا ما المراد بهذا الماكيت!!

هذا بالإضافة إلى أخطاء من قبيل الأنجلو سكونية (١/٢٨٧) يياغتهم (٣٤٠) وكم كنت أراح إلى أن اقضى الوقت (٢/٣٧٧) لم اشترط فى تعيينهم (٢/٤٤١) نفع يرجونه (٢/٥٤٧) وقد كتبت يجرونه . أما فى صفحة ٣١٦ فإن الكلام غير متصل ببعضه ريباً من الطباعة وربما كان التأليف هكذا . وأما فى صفحة ٢/٤١٦ فقد تركت مساحة أظنها لكتابة اسم المخرج الفرنسى جان فيلا - بالحروف اللاتينية ولم يكتب فيها هذا الاسم ولا غيره .

أما إن هذا الكتاب جدير بالقراءة ، جدير بالنقد ، جدير بمكان متميز فى كل مكتبة من مكتبات بيوتنا ومعاهدنا ومراكز الثقافة فى بلادنا فحقيقة لا جدال فيها . . وربما كان أبرز كتاب يستحق هذا الوصف بين الكتب التى صدرت خلال العام الذى صدر فيه !! .



الفصل الخامس التفاوض من أجل السلام في الشرق الأوسط للدكتور إسماعيل فهمي

كُتبت هذه المذكرات باللغة الإنجليزية ثم ترجمت إلى اللغة العربية ، وهي بدعة بدأت تطل برأسها في بعض كتابات سياسيينا الكبار ، وقبل أن نتقد هذه البدعة لابد لنا أن نذكر أنهم في مدافعهم عنها (حتى الدافع غير المعلن) يؤمنون بأن الرأي العام الأجنبي قد يكون أكثر اهتماماً من الرأي العام العربي ، ولعل مسئوليتنا كأمة محترمة عن إزالة هذه العقيدة ومحوها من الأذهان تكون واضحة أمام أعيننا .

ونحن لا ننكر أن الرأي العام الأجنبي أو الرأي الخاص في مركز البحوث والجامعات هناك يهتم على أعلى مستويات الاهتمام بنا وبغيرنا ، ولكن أن نؤثر نحن هذا الرأي باهتمامنا في متابعة الطبعة الإنجليزية في كل تفصيلاتها ، و نترك الطبعة العربية و مسئوليتها في أيدي المترجمين فهذا هو التصرف القاسي على وطنيتنا .

وإذا صدر هذا التصرف ممن قد تكون أصابته بعض الظروف في مطلع حياته أو في آخرها ، وأصبح معظم الناس يعرفون شأن هذه الظروف وفوائدها الجمّة ، فليس من المستحب أن يصدر هذا عن رجل مصري ممتاز في وطنيته وشخصيته كالأستاذ إسماعيل فهمي .

و من العجيب أن الطبعة العربية تخلو من صفحة هامة جداً هي صفحة الشكر ، وقد كان صاحب هذه المذكرات وفيّاً لأهل بيته فشكرهم جميعاً تقريباً كل في ناحية ، ويبدو أن الحياء الشرقي من شكر الأسرة هو الذي منع رجلاً مثله من أن يفعل هذا في الطبعة العربية .

و من أعظم ما يمكن الإشادة به في هذه المذكرات عنوانها ، وهذا العنوان الذي لا يبدو جذاباً يستحق جائزة العنوان لو كان لكل شيء في الكتب جائزة ، فليس هناك ما هو أدق من هذا العنوان عنواناً لهذا الكتاب ، وليس من المدح في شيء أن نقول إنه واف كاف جامع مانع ليس فيه كلمة زائدة ، بل الحق أن نقول إنه ليس فيه ذرة ناقصة ولا ذرة زائدة .

والتفاوض من أجل السلام في الشرق الأوسط هو المهمة التي تولاهها رائد مدرسة الدبلوماسية النشطة في مصر إسماعيل فهمي فعلاً ، أما غيره بدءاً بالرئيس السادات وانتهاء بمناحم بيجين وأسماء

الباز و كارتير وكيسنجر و مصطفى خليل و بيريز ووايزمان و محمد إبراهيم كامل . . الخ ، فقد قاموا بأدوار أخرى . . قد يكون للرؤساء حق القرارات أو المبادرات وقد يكون لغيرهم فضل الصياغات والمعاهدات . . أما التفاوض فقد كان من حظ أو من نصيب وزراء معدودين في الأطراف المتعددة ، لم يواصل التفاوض منهم أحد بقدر ماواصله الأستاذ إسماعيل فهمي ، ولندكر أن رجال الحكم في الولايات المتحدة وإسرائيل قد تغيروا أثناء عملية السلام أكثر من مرة بينما بقي المغفور له الرئيس أنور السادات و رجاله طوال العملية . . و كان الأستاذ إسماعيل فهمي بالذات أكثر المصريين نصيباً في هذه العملية . . ومع أنه لم يواصل دوره فيما بعد مبادرة السادات بالذهاب إلى القدس ، فإن التأمّل لأدبيات السياسة المصرية حتى التي كتبها شائئو صاحب هذه المذكرات يدرك أن عملية السلام كانت قد وصلت بالفعل إلى النقطة العليا في منحناها مع المواكبة للدفعة الشديدة التي أعطاها الرئيس أنور السادات يوم ١٩ نوفمبر ١٩٧٧ .

هل كانت هذه الدفعة الشديدة ضرورية أم لا ؟ هذا هو السؤال الكبير الذي اختلف فيه صاحب هذه المذكرات مع أنور السادات ! وليس من السهل (حتى مع اتضاح الأمور بمرور بعض الزمن) أن نقطع أي الرأيين كان هو الصواب . . ولكن الذي أكدته الأيام أن كلا الرأيين كان كفيلاً بنجاح صاحبه في الامتحان .

ولنتذكر أن مسؤوليات المفاوض تختلف عن مسؤوليات صاحب القرار ، وأن مسؤوليات الأب تختلف عن مسؤوليات الأخ الأكبر ، وأن مسؤوليات المسئول الأول تختلف عن مسؤوليات المسئول الثاني ، وأن مسؤوليات الرئيس وحدوده تختلف عن مستويات الوزير وحدوده . إذا فهمنا هذا كله بعمق لبدا لنا الخلاف بين الرجلين ظاهرة صحية وطيبة و ممتازة .

ولكن كيف يمكن لنا و نحن قوم نميل مع الهوى أن نصل إلى هذا الفهم العميق ؟ من حسن الحظ أن هذه المذكرات هي خير وسيلة تعين على هذا الفهم العميق لعملية التفاوض من أجل السلام . . ومبادرة السلام . . ومعاهدة السلام . . ولو لم يكن لصاحب المذكرات ومذكراته غير هذا الفضل لكفاه أيضاً .

نجح مؤلف هذه المذكرات أقصى ما يكون النجاح في أن يضع أمام القارئ - أياً كانت هويته - صورة دقيقة ومفصلة و رائعة و موحية و غير متحيزة لعملية السلام في الشرق الأوسط !!

ومن حسن الحظ أن إسماعيل فهمي رائد الدبلوماسية النشطة استطاع أن ينجو بكتابه من دائرة التعصبات والتشنجات لأنه عربي أو لأنه صاحب قضية ، ولو انزلق الرجل إلى هذا المنعطف الكريم (ولا نقول المنزلق) لخسرنا كثيراً من أهمية وعظمة هذا الكتاب .

ونجنا صاحب المذكرات أيضاً من نقيصة البحث عن نقائص السادات ، ومع هذا فإن في هذا الكتاب ما قد يسىء إلى السادات في الظاهر من دون تجريح ولا إيلام ، وهذا خلق لا يتاح أبداً إلا لشخصية سوية كان في وسعها أن تنزلق مع أقلام كثيرة إلى طعن الرجل في كل شيء وهو ميت ، ولكن مؤلف هذا الكتاب لم يفعل مع أنه يعلم من المواقف أكثر مما يعلم عشرات من الذين كتبوا .

وقد أظهرت هذه المذكرات في هدوء بعض خصائص في شخصية السادات كنا نود لو لم تكن فيها ، ولكن من حسن الحظ أن أنور السادات كان يتمتع بخصائص أخرى تغلب على مثالب هذه الخصال غير المستحبة ، ومن حسن حظه أنه نفسه اعترف بها ، ومن حسن حظه أن الوطن استفاد منها رغم ذلك .

وحين عرض مؤلف هذه المذكرات هذه الخصائص لم يكن من السينمائيين الذين يبهرون المتفرجين بالعقد والحيل ولكنه كان من المعلمين الذين يخرج قارئهم ذو الطموح السياسى وهو حريص على أن يدرب نفسه على أن يمحو هذه الخصال السيئة من شخصيته لو كانت فيها .

لم يكن صاحب المذكرات قانونياً ، ومع هذا فإن إحساسه باللفظ ، وبدقة العبارة إحساس مرهف يرتفع به إلى مصاف أعظم القانونيين والبلغاء في هذا الصدد ، ولو كتب الرجل في الموضوعات العامة ومن خياله مباشرة لاستطاع أن يكون في أسلوبه قريباً جداً من الأستاذ يحيى حقى أو من الدكتور حسين فوزى .

ولم يكن صاحب المذكرات قانونياً ، ولهذا نجأ بسهولة ويسر بحكم " اللاتطيع " من أن يستغرقه الجدل القانونى الذى مهما يكن امتيازه وكفاءته فهو كفيل بإفساد المذكرات السياسية .

أما ترتيب فصول الكتاب على النحو الذى صدر به فهو ليس ذا دلالة على عقلية منظمة فحسب ، ولكنه ذو دلالة على معنى أعظم هو كيف يجتمع « الشمول » مع « التركيز » مع « النظام » . ومن الصعب أن نجد هذه التركيبة في دواء واحد (في كتاب واحد) . . وكُتبت في هذا المجال مدعاة لكل أسف .

و لك أن تقرأ كتاباً ككتاب صحفى ساخر كبير عن حياته في المنفى لترى الاضطراب الشديد في تحقيق هذه التركيبة والفشل التام في خروج الكتاب بصورة تركيب واحد . . وهذا قد يعود بنا إلى تأمل آراء أصحاب مدارس النقد الحديثة في القصائد القديمة التى تستطيع حذف أبيات منها فلا يخل المعنى وتستطيع تقديم بعض الأبيات وتأخير الأخرى فلا يحدث شئ ، أما كتاب رائد الدبلوماسية النشطة إسماعيل فهمى فإنك لا تستطيع أن تقدم فيه فصلاً على فصل ولا سطرأ على سطر ولا تستطيع أن تمضى في قراءة فصل إذا أسقطت فصلاً قبله ولو تأملت الكتب من منطلق تطبيقك لهذه القاعدة فسوف تستطيع أن تفهم لماذا قلنا إن هذا (الدواء) قد نجح في أن يحقق في تركيبة واحدة إكسیر الشمول والتركيز والنظام .

وهذه القدرة تتطلب بالطبع عقلية علمية لتكون وراءها ، وليست كل عقلية علمية بقادرة على أن تخرج للناس أعمالاً فيها هذه القدرة ، ولكن الأعمال التى فيها هذه القدرة لن تخرج إلا من يد شخصية ذات عقلية علمية .

هل نتعب أنفسنا في هذه القواعد من قواعد المنطق الرياضى لنتب أن صاحب هذه المذكرات كان ذا عقلية علمية . . أغلب الظن أن الأولى من هذا أن نؤكد أهمية المنهج العلمى في تناول حقائق السياسة والتاريخ ، وإنه من دون روح هذا المنهج فلن تكون أعمالنا ذات قيمة على المدى الطويل ، وإن أثرت في قطاع من الرأى أو قطاعات واسعة في الأيام القليلة التالية لظهور المذكرات .

ولهذا فليس من التكلف فى شىء أن نلفت النظر إلى الفضيلة التى تتمتع بها هذه المذكرات حين يقرأها الناس فلا يقولون بعد الانتهاء من القراءة جملة واحدة أيا كانت ، وإنما يجدون أنفسهم فى حاجة إلى التنفس العميق .

ومن الجدير بالذكر أنى كنت أقرأ بعض هذه المذكرات عند نشرها قبل طبعها فى مجلة الوطن العربى ولكنى لم أجد ذلك المذاق الممتاز الذى وحدته فيها عند مطالعتها فى كتاب ، ومن المؤسف أننا أصبحنا فى وضع ثقافى - اقتصادى يجعل للنشر فى الصحف السبق على إصدار الكتب وقد يدفع البعض إلى الاكتفاء بها قرءوه من كلام يُختار بذوق صحفى فيه جرعات من تقديس السرعة والإثارة !!

وسوف يبقى هذا الكتاب كوثيقة هامة فى مكتبتنا العربية لا حول موضوع السلام فحسب ، ولكن حول علاقات مصر والاتحاد السوفيتى وحول علاقات الولايات المتحدة ومصر ، ومن الجدير بالتنويه أن إسمايل فهمى فى هذا الكتاب كان أكثر ما يكون المؤرخ تنزهاً وتجرداً فى تسجيله لعلاقات مصر بالاتحاد السوفيتى ، وهى العلاقة التى لا تجد موقف المصريين منها إلا على الحدود القصوى . . وجاء صاحب هذه المذكرات وهو رجل لم يكن فى عقيدة أحد أبداً أنه رجل الاتحاد السوفيتى ولا حتى اليسار المصرى . . ومع هذا جاء فى كتابته بروح الإنصاف للسوفيت حتى مع أن هذه الكتابات تنبئ عن عدم تقدير صحيح منهم لطبيعة الأوضاع والظروف التى تحيط بنا . . والأستاذ إسمايل فهمى لم يظلمهم ولم يبالغهم ولكنه حتى فى كشفه لمواقف هامة كان يبين العذر الذى دفع هؤلاء القوم إلى هذا السلوك أو ذلك الموقف .

وقد يمكن القول إن إسمايل فهمى لم يكن وهو فى السلطة بذلك القدر من التعاطف مع السوفيت ولكنه يفعل هذا اليوم بعد أن ارتدى مسوح العدالة بين السوفيت والأمريكان بعد ما كان رجل الولايات المتحدة ! هذا كلام قد يقبله العقل من باب المنطق ولكن العقل نفسه من باب التفكير لن يجد لهذا الكلام أساساً قوياً من المنطق ذاته ، ولن يقدر لرجل النجاح أبداً وهو يخدم قضية بلاده من منظور آخر غير خدمة بلاده نفسها ، وقد كان إسمايل فهمى مهتماً بقول بعض الناس عليه رجل مصر وكذلك كان أيضاً الرئيس أنور السادات وكذلك كان أيضاً جمال عبد الناصر ومحمود رياض ومراد غالب ومحمد حسن الزيات وحافظ إسمايل ومحمد إبراهيم كامل والدكتور محمود فوزى عليه رحمة الله .

أما شمول هذه المذكرات وقدرتها على التفصيل فقد يكونان واضحين من أنها تتحدث عن خمسين شهراً فقط فى حوالى خمسين صفحة حديثاً خالياً من الإطناب .

وقد انتصر رائد الدبلوماسية النشطة بلا شك على نفسه حين بدأ هذه المذكرات مباشرة من دون مقدمات طويلة ولا خلفيات تاريخية . . ثم جاءت هذه الخلفيات ضمناً وفى سلاسة أثناء عرضه لكل فقرة على حدها .

وانتصر صاحب هذه المذكرات كذلك حين ابتعدت نفسيته عن النرجسية ، وأنت تحس فى وضوح أنه لا يدعى أنه حقق ما حقق بفضل كفاءة شخصية فحسب ، ولكنه يعتد أساساً بإنجاز الجيش المصرى فى معارك أكتوبر المجيدة .

وحتى فى التفصيلات التى تتناول مقالب كسينجر فإن مؤلف هذا الكتاب لا يستغل أواسط الجمل

للدعاية لنفسه ، مع أن هذا من أسهل ما يمكن حتى على كاتب مبتدئ . إنما تجده في كل ذلك يمثل بعضاً من خلق رجل من الرجال الذين يضعون الهدف أمام أعينهم ويمشون في اتجاهه بأكثر الطرق استقامة دون زيف أو هو . وقد كان هذا الرجل كذلك طيلة حياته التي خاضها بسلاح أخلاقياته واعتداده بنفسه حتى لو وصل إلى ما يقارب الغرور .

بقي بعد هذا أن نشير إلى ضخامة حجم الأخطاء في الطبعة العربية من هذه المذكرات وهي كمية من الأخطاء لا يشفع فيها أبداً خلو الطبعة الإنجليزية منها . ومن العسير أن نخصص مساحة كبيرة من هذا الفصل لحصر هذه الأخطاء ، ولكننا سوف نكتفى هنا بالإشارة إلى أبرزها وليس هذا انتقاصاً من قدر الكتاب وإن كان الكتاب بدون هذه الأخطاء أروع منه بها وأجمل وأرق وأعظم وأخلد ولكن عرضنا لهذه الأخطاء سوف يطلعنا على أهمية العناية بالطبعة [العربية ١١] من مثل هذه الكتب الممتازة :

□□ من المؤسف أن يحدث خطأ في عنوان الفصل الخامس ، العنوان نفسه ص ١٣١ ليصبح المعنى هو العكس تماماً فالعنوان مكتوب : نهاية ضخ البترول والمقصود إعادة ضخ البترول أو نهاية حظر البترول بالطبع .

□□ من المؤسف أيضاً أن تجد أيضاً صفحة كاملة في غير موضعها فين صفحتي ٣٢٣ و ٣٢٥ تجد صفحة كاملة محشورة حشراً بين الكلام المتواصل وتأخذ رقم ٣٢٤ بينما هي صفحة ٢٢٠ مكررة تماماً بهتمام . . وهو خطأ غريب الشكل والمعنى والمضمون وقد يكون نادر الوجود .

□□ من المؤسف للمرة الثالثة أن تجد خطأ في تاريخ واقعة تاريخية هامة جداً وهي خاصة جداً بالسيد الأستاذ إسماعيل فهمي نفسه الذي اختير وزيراً في وزارة السادات الأولى في مارس ١٩٧٣ ومعنى هذا أن لقاءه بالسادات الذي ترتب عليه اختياره وزيراً كان قبل هذا التاريخ ، وكان هذا اللقاء في الأصل لمجرد وداع الرئيس قبل سفره سفيراً لمصر في ألمانيا الغربية . . ومع هذا سياًخذ الترشيح والتعيين والموافقة على سفارته وقتاً . . ومع هذا كله نجد إسماعيل فهمي يكتب في صفحة ٢٩ : " وفي ابريل ١٩٧٣ قرر السادات إعادة العلاقات الدبلوماسية مع ألمانيا " مع أن المنطبق يقتضي أن يكون هذا قد تم في يناير أو فبراير على الأقل !! حتى تتم مقابلة إسماعيل فهمي للسادات بعد ذلك ثم يعين الأستاذ إسماعيل فهمي وزيراً في مارس !! وليس هناك تفسير آخر إلا أن يأتي مارس ١٩٧٣ بعد ابريل ١٩٧٣ ، وهذه النقطة بالذات تعطينا فكرة عن صعوبة كتابة المذكرات السياسية وكيف أنها تحتاج مراجعة للذاكرة في كل جزئية من الجزئيات للصغيرة قبل الكبيرة ، ولا شك أن المؤلف قد بذل من الجهد - هو ومعاونوه - في هذا المجال أكثر مما بذله آخرون .

□□ من الصعب أن يتقبل المرء من هذه المذكرات أن تذكر اسم وزير الحريسة المشير أحمد إسماعيل على أنه الفريق محمد أحمد إسماعيل ، أما محمد أحمد إسماعيل نجل المشير فهو دبلوماسي مصري عمل بالطبع تحت رئاسة الأستاذ إسماعيل فهمي .

□□ من الأخطاء التافهة التي قد لا يحق لي أن أعلق عليها لو كانت في كتاب آخر قول صاحب هذه المذكرات في صفحة ٢٠٩ « وعقب رحلتي إلى موسكو في يناير انقضت فترة أسبوعين ثم زار جروميكو القاهرة في مارس ١٩٧٤ » . . مثل هذا الخطأ يعطى الانطباع بفقدان الإحساس بالزمن عند المؤلف وهو ما لم يحدث أبداً في مذكراته ذات الخمسة عشرة صفحة .

□□ من الأهمية بمكان أن نشير إلى كثرة الأخطاء التي تتعلق بإهمال بسيط لأداة من أدوات الربط في اللغة العربية كأن المصدرية ، و يترتب على هذا أحياناً أخطاء ضخمة ، ومثل هذه الأخطاء شائعة وفي هذا الكتاب ، مثلاً ص ٢١٥ « ودعم هذا الرأي زيارتي كل من الرئيس الباكستاني ونائب رئيس الوزراء الاندونيسى ألغيتا أيضاً » فلهذه الأولى يظهر أن (زيارتي) هي الفاعل للفعل (دعم) وأنها يجب أن تكون زيارتنا . . على حين ينبئ سياق الكلام عن وجود جملة مصدرية سقط قبلها (أن) ليصبح الكلام مثلاً : ودعم هذا الرأي أن زيارتي . . . إلخ) .

□□ لا يمكن فهم عبارة بسيطة مثل « إن مثل هذا التحرك لا يمكن تصوره لأنه سوف يكون ذو تأثيرات سلبية » ص ٢١٩ . . بينما لو كتبت صواباً « ذات تأثيرات . . » لسهل فهمها .

□□ بعض العبارات صيغت بطريقة لا تفهم على الإطلاق ، ومثل هذه العبارات قليلة جداً مثل الفقرة قبل الأخيرة من صفحة ٢٤١ التي تحتاج كتاباً لشرح صياغتها بينما معناها بسيط جداً .

□□ أحياناً ما يكون التعبير بصيغة النكرة مرادفاً به شيء محدد جداً هو أعرف المعارف . . فإذا لم ينتبه المترجم إلى هذا المعنى و عبر عن هذا المعنى بصيغة المفرد العادى فإنه يضع المعنى تماماً ، و يصيب الهدف من التكرار المقصود به أعرف المعارف مثلما حدث في التعبير عن وثيقة الاتفاق ص ٢٤٧ و ص ٢٤٨ . فبدلاً من أن يقول الكتاب طلب كيسنجر فجأة أن يوقع على وثيقة ما . . قال على إحدى الوثائق !! و شتان بين المعنيين .

□□ قد يكون الخطأ في الهمزات و موضعها مغتفراً أحياناً لصعوبة تعليمنا للناس قواعد الهمزة في الإملاء ولكنه حين يحول المفعول به إلى فاعل فهذه جريمة لا تغتفر تقلب المعنى والمواقف كذلك . كما حدث في صفحة ٣٠٢ حين أبلغ صاحب هذه المذكرات ومعاونوه الفلسطينين بأمر ما . . ولكن المذكرات تكتب الجملة و أبلغنا زعماءها أنه ينبغي عليهم . . . إلخ) و الصحيح بالطبع إبعاد الهمزة عن الواو !! و إبعاد الواو نفسها !! حتى يكون الزعماء الفلسطينيون هم الذين أبلغوا [مفعول به] و مثل هذا الخطأ تماماً يتكرر في مواضع أخرى كثيرة منها قصة تجريد تولى المغفور له محمود رياض لأمانة الجامعة العربية !!

□□ ينقطع الكلام فجأة في صفحة ٣٥٧ على نحو ما يفعل شريط الرقيب في السينما ثم تأتي لقطة أخرى في فقرة جديدة لا تبدأ كما تبدأ الفقرات في العادة إلى يسار الهامش الأيمن قليلاً و لكن مع الهامش نفسه بكلمة « أنا أصر » . . ؟؟ ما هو المقصود و بخاصة أن هذه فقرة حساسة جداً .

□□ لا نعرف ما هو المقصود بالفعل « تكشف » في جملة صفحة ٣٨٥ التي يقول فيها « و قد تكشف الحادث الذى وقع في بيت الضيافة في سيناء على النحو التالى » ؟؟

أما الأخطاء التي تتعلق بنسيان كلمات أو أفعال أو أدوات فكثيرة وليس من الإنصاف أن نستأثر بوقت القارئ هنا في سردّها أو حصرها . و أما الأصعب من ذلك فهو حاجة هذه الطبعة إلى مراجعة أكثر من سبعين موضعاً لوضع الفعل المناسب بدلاً من الفعل العام الذى يمكن قبوله في ترجمة الطلبة ، لكنه لا يقبل من ديبلوماسى كبير هو خير من يعرف للكلمة معناها و أثرها في حياة الأمم ، الأمم العظيمة التي تنجب أمثاله من المخلصين الذين يقفون على إخلاصهم لها حتى بعد خروجهم إلى التقاعد بسنوات طوال .



الفصل السادس

صفحات من تجربتي

للمهندس عثمان أحمد عثمان

(١)

ستظل مذكرات المهندس العظيم عثمان أحمد عثمان ولفترة طويلة أقل مذكرات وزراء الثورة إفادة للتاريخ المصري المعاصر وللمؤرخين على حد سواء ، فهي مذكرات ذاتية جداً إلى أبعد الحدود التي قد تعرفها الذاتية ، وليس في هذا ما يؤخذ على المؤلف ، كمؤلف أو ككاتب تجربة ولكن المشكلة الحقيقية في هذا الذي نأخذه على المذكرات أنه يمكن أن يمتد بالتالي إلى وصف جهد صاحب المذكرات نفسه في خدمة وطنه الكبير ، وهنا مكمن الخطورة في الخط الذي أثر عثمان أحمد عثمان أن ينتهجه في مذكراته ، فقد لا يكون عيباً على أية حال من وجهة نظر الأدب أو التاريخ أن يقول مثله ما يشاء ، ولكن المأساة «الإغريقية» فيما قاله عثمان أنه أكد بكتابه هذا « الصورة الشخصية » التي صمم منتقدوه على الدوام أن يرسموها له .

ولهذا فإنني حريص على أن أبدأ هذا العرض لهذه المذكرات بأن أؤكد أن جرعة الصدق في مذكرات عثمان كبيرة جداً ، وأن هذا الصدق لم يكن نتيجة إجادة كاتب هذه المذكرات (سواء كان هذا الكتاب هو عثمان نفسه أو شخص آخر) للحديث عن [نفسية] عثمان ، وإنما كان نتيجة إجادة الكاتب في التعبير عن [شخصية] عثمان . وشتان بين الموقفين ، ففي الحال الثاني وهي الحال التي يطالعنا بها الكتاب الضخم الفخم كثير الصفحات والفصول نجد حديثاً طويلاً وقد يكون مملأً لبعض الناس عن هذه الشخصية الأسطورية التي فعلت ما لم يفعله أحد ، وقد فعلت هذا من لا شيء . . . أي من لا شيء مادي ولكن أين هي المعنويات التي كانت كفيلة بتحويل «اللا شيء» المادي إلى شيء . . . لا نجد حديثاً أبداً عن هذه المعنويات اللهم إلا شيئاً من قبيل الدردشة البسيطة التي لا تحيد استخدام الخيال ، على هذا النحو كان يمكن لهذا الكتاب أن يُقرأ بلذة واقتناع في القرن الثامن عشر ولكنه لا يمكن أن يقرأ على هذا النحو في منتصف القرن العشرين دك من أخريات ولو كان الكاتب (سواء كان هو عثمان نفسه أو شخصاً آخر) قد التفت إلى نفسية عثمان ولو لدقائق معدودات لكان في وسعه أن يخرج للقارئ بدرة من درر أدبنا العربي المعاصر ، ولكن كاتب هذه المذكرات آثر أن تكون رواية «تجربة عثمان» شيئاً من قبيل المناسبات فجاء هذا الكتاب من نوعيات كتب أحاديث المناسبات على الرغم من ثراء التجربة ومن ثراء صاحب التجربة .

(٢)

وسوف يقرأ القارىء كتاب « تجربتى » فلا يحس على الإطلاق لا بالكفاح ولا بالنجاح لأن الأمور صُورت له (خبط عشواء) تصويراً يصلح لأن يؤدى الدور فيه أى شخص أقل بكثير جداً في مكانته وإمكاناته من هذا الرجل بكل قدره وكل إنجازاته في كثير جداً من الميادين . وسوف ينتهى القارىء من قراءة هذا الكتاب كما انتهت مرة واثنين وثلاثاً ثم يصبح عليه الغد فلا يجد أن هذه التجربة قد أثرت فيه بأكثر مما تؤثر أية رواية بسيطة عن بركة دعاء الوالدين .

أما التفاعل الحى بين القيم والمصالح ، أو بين ما درسه المؤلف في كلية الهندسة وما قابله في السوق ، أو بين أصول الفن وأصول التجارة ، أو بين مكسب اليوم ومكسب الغد ، وبين مكسب الغد القريب ومكسب العام القادم ، وبين الخسارة القريبة والمكسب البعيد ، وبين التعلق بالأمل والخلاص من المأزق ، وبين الثقة في الأشخاص والثقة في النفس ، وبين الانتصار للأهل ، والانتصار على الأهل ، وبين إعطاء القريب ابتغاء النجاح ، وحرمانه ابتغاء النجاح أيضاً . . . إلى آخر هذه السلسلة من الصراعات الدرامية المؤثرة التى يعرف كل الناس أنها مرت بالمهندس عثمان أحمد عثمان وأن أضعافها قد مرت به أيضاً . . أقول أما هذا التفاعل الدرامى الحى فقد بخل به كاتب هذه المذكرات (سواء كان هو عثمان أحمد عثمان أم غيره) على القارىء العربى المتميز ، وكأن مثل هذه الأمور من أسرار إمبراطورية عثمان أحمد عثمان .

ثم إننا سننظر نقرأ مذكرات هذا الرجل لنبحث عن صراع درامى واحد كان له أكثر من بعدين اثنين فلا نجد ، فالصراع الدرامى في هذه المذكرات يصلح نموذجاً كلاسيكياً ممتازاً لتسطيح الصراع ، وهذا النموذج بالتالى يصبح صورة ممتازة كفيفة بأن يضعها الدكتور محمود ذهنى في طبعة جديدة من كتابه «اللا أدب» .

ومع هذا كله فإن كتاب « تجربتى » ثرى جداً بكم هائل من المواقف التى يمكن إعادة كتابتها لتقدم لنا كتاباً رائعاً يكون له مكانه المتميز في المكتبة العربية ، فإذا أتبع عثمان أن يكتب كتابه مرة أخرى على نحو ما فعل السادات أكثر من مرة بمذكراته (أو على نحو ما فعل كمال حسن على) فسوف تسنح الفرصة لعمل فنى ممتاز إذا ما أجاد الكاتب التعمق فيما يروى أو التوسع فيما يستعرض من حوادث متتالية .

(٣)

وهكذا يمكن لنا القول بكل وضوح إن مشكلة هذا الكتاب لم تكن ولن تكون على الإطلاق «مادته» ولا «أحداثه» وإنما هى مشكلة في «الروح» فإذا كان ولا بد من البحث عن روح فإن مذكرات الاقتصاديين العالميين ورجال الأعمال حافلة بنباهج ممتازة للتناول الواعى الحذر لسياسات إدارة الأعمال وبالقدرة على تغليف كل النزعات المشروعة - بل وغير المشروعة - بإطارات جميلة من الدوافع الراقية والمثالية ، ولا بد لمثل هذا الحديث الواعى عن الذات أن يُفرط في الحديث عن الفشل وعن الخسائر بأكثر من حديثه عن النجاح المتواصل والمطرود ، والمكسب الذى يحل عليه لأن يده تحيل التراب إلى ذهب ، ولا بد أيضاً لمثل هذا الحديث الواعى عن الذات أن يفيد من تجارب الآخرين في الحديث الناجح عن

ذواتهم ، لا أن يكتفى بالدردشة أمام شريط تسجيل ثم تكليف الآخرين بتفريغ هذا الشريط من الدردشة .

وعلى الرغم من كل هذا فقد كان صاحب هذه المذكرات في هذا الكتاب صادقاً أشد الصديق فيما يود التعبير عنه من معتقداته في ذلك الوقت الذي نشر فيه الكتاب ، فقد كان عثمان يرى الفرق بين أنور السادات وجمال عبد الناصر كالفارق بين السماء والأرض أو أشد مع أنها كانا استمراراً طبيعياً لبعضهما ، وقد ذكرت في موضع آخر غير هذا الفصل ما لا أجد مجالاً للإفاضة فيه هنا أن عثمان نفسه كان نتاجاً لعهد الثورة ، وأنه لو قاد عبد الناصر حرب أكتوبر وانتصر وأراد أن يكلف وزيراً للتعمير لكان عثمان هو المرشح الأول بنسبة ٩٩٪ ولكن عثمان نفسه — للأسف الشديد — حرص طوال هذا الكتاب على أن يصور نفسه نتاجاً لعصر أنور السادات ، وقد جراه في ذلك (بعد ستين تقريباً) الأستاذ محمد حسنين هيكل في كتابه «خريف الغضب» ، ولم يكن لأحد أن يلوم الأستاذ «هيكل» على الرغم من أن «هيكل» نفسه يعرف مدى الحقيقة .

سأختار للقارئ فقرات من كتاب «تجربتي» يتحدث فيها مؤلفه عن استدعاء الرئيس أنور السادات له في ٢٨ أكتوبر ١٩٧٣ ليحلف اليمين كوزير للتعمير قبل أن تنتهي حرب أكتوبر ، وسندع القارئ يتابع رواية عثمان من منتصفها ثم يقرأ تعليقه هو نفسه عليها لنكتشف من رواية عثمان نفسه أن أنور السادات لم يكتشفه يقول عثمان : « . . . واستمرت المقابلة ساعة ونصف ساعة كاملة تحدث الرئيس فيها عن تصوراتيه لإعادة الحياة إلى منطقة القناة ، وكأن كل ما كان يدور عليها من أحداث هي في منأى منه ، كان في منتهى قوة الأعصاب ، وصلابة الإرادة ، والثبات لدرجة أنه راح يتحدث معي في أدق التفاصيل ، راح يحدثني عن الأنفاق التي هي الآن ملء العين والبصر ، وكيف يريد أن يحقق اتصالاً دائماً وكاملاً بين سيناء والوادي ، وكيف يريد أن ينقل مياه النيل . . إلى الشرق من قناة السويس ووعدت الرئيس بأننا نمنى من الله أن نرتفع إلى مستوى ثقته فينا ، ونحقق آماله في إعادة تعمير منطقة القناة ، وأن تتمثل بروح أداء مقاتلينا الذين انتزعوا احترام العالم كله ، لأمتنا وليس لمصر وحدها ، لأول مرة في التاريخ الحديث ، وقال لي الرئيس هيا يا عثمان ، تصورت أن المقابلة قد انتهت ، فقلت أتركك بخير يا سيادة الرئيس ، وضحك وهو يقول : بعد أن تحلف اليمين ، قلت : أي يمين يا سيادة الرئيس ؟ قال : أصدرت قراراً بتعيينك وزيراً للتعمير . وكانت مفاجأة أخرى بالنسبة لي مفاجأة سعيدة لا أتمناها لذلك قلت : إنني أستطيع أن أقوم بهذا الدور على أحسن ما يكون وأنا خارج الوزارة يا سيادة الرئيس . وقال : إن تعمير القناة يحتاج إلى وزير يا عثمان . وحاولت أن اعتذر عن المنصب بطريقة أخرى ، فقلت : ليس لي بالعمل الحكومي سابق خبرة ، وكل خبرتي أنني مقاول فقط . ولكن الرئيس قطع على خط الرجعة عندما قال : سوف أساعدك وفي تلك اللحظة لم أجد بداً من أن أقول : أنا لا أستطيع أن أرد لك طلباً يا سيادة الرئيس ، وكل ما أملكه من إمكانيات هي رهن إرادتك التي هي رهن لإرادة مصر . وذهبت مع الرئيس السادات إلى حيث كان مقرراً حلف اليمين . . وعندما سأل عن مصور الرئاسة لكي يلتقط الصور ، تبين أنه ذهب إلى منزله ، وفي تلك اللحظة عرفت أن كلاً من حسن كامل وفوزي عبد الحافظ لا يعرف شيئاً بالفعل عن سبب المقابلة كما

قالا لى ، لأنها لو كانا يعرفان ما كان المصور انصرف فى الوقت الذى لا يزال ينتظره عمل يستدعى بقاءه ، طلب الرئيس من مكتبه استدعاء المصور فوراً وانتظرت معه فى مكتبه حتى حصر ، وحلفت اليمين دون أن أعرف ماذا سأفعل ، كان القرار مفاجأة كاملة بالنسبة لى ، وكان على أن أعيد ترتيب أفكارى من جديد بعد أن قبلت مع الرئيس السادات وفى عهده ما سبق أن رفضته مرتين فى عهد نظام الحكم السابق . مرة عندما فاتحنى المشير فى أمر أن أتولى وزارة السد العالى ، واعتذرت ومرة عندما أراد نظام الحكم السابق أن يجرى تغييراً وزارياً فى أعقاب هزيمة ١٩٦٧ ، وكانت النية تتجه إلى تعيينى وزيراً للإسكان ، وعندما علمت أنهم يبحثون عني ، تركت مصر كلها وسافرت فى نفس اليوم إلى «أبو ظبي» ، ومكثت هناك إلى أن تم الانتهاء من تأليف الوزارة وإعلانها .

لن نفرط فى انتقاد عناصر هذه القصة لأن هذا الانتقاد لا يحتاج إلى مهارة ، ولكن هل كان تعيين عثمان أمراً سرياً احتاط له رئيس الجمهورية حتى إنه لم يخبر به سكرتيره ورئيس الديوان ، أم كان خاطرة خطرت ونفذت فى نفس اللحظة ؟ أم ماذا بالضبط وما علاقة هذا كله بعظمة الرجلين . . هذا فضلاً عن أن عثمان نفسه - كما يروى - كان واحداً من المرشحين لتولى الوزارة فى عهد عبد الناصر .

(٤)

يبدو الربط الفنى ضعيفاً جداً فى كتاب «تجربتى» ، وخذ مثلاً على ذلك حديثه عن إنشائه كوبرى ٦ أكتوبر ، قد يكون له فضل فى هذا العمل العظيم وقد لا يكون ، وقد يكون هو صاحب الفضل الأوحد ، ولكن قصة إنشاء كوبرى ٦ أكتوبر لا تأتى فى هذا الكتاب إلا بالصدفة البحتة حين يقوده الحديث عن احتياجه وهو وزير للتعمير لاستشارة أهل الخبرة ، فيذكر مثلاً واحداً لهؤلاء هو المهندس الكبير الدكتور أحمد محرم ، ولأن الرجل ليست له الجماهيرية الكافية عند الناس فإن عثمان يقدمه للناس بأنه هو الذى قام بتصميم كوبرى ٦ أكتوبر ويردف مباشرة بقوله : «ولهذا التصميم قصة» ويروى القصة التى سوف ننقل بعض فقراتها كما رواها بعد قليل ولكنه يروىها بطريقة واحد من أصدقاء الملاحظين فى شركة المقاولين لا بطريقة رئيس مجلس الإدارة المهندس الكبير والمقاول الأول ، وهذا هو نص كلماته : «ذات يوم من عام ١٩٦٧ بعد الهزيمة كنت على موعد مع الدكتور أحمد محرم ، فاتفقت معه على أن أمرّ على منزله بالدقى لكى نذهب معاً إلى حيث كان موعدنا . . وكانت زحمة المرور وقتها على أشدها ، لدرجة أن المسافة من الدقى إلى ميدان التحرير استغرقت ساعة كاملة . وبينما كانت سيارتنا فى طابور الانتظار ، لم نجد مادة للحديث خلال ذلك الوقت الضائع إلا عن اختناق المرور ، الذى يؤدى إلى فقدان السيولة فيما بين وسط القاهرة والمناطق المؤدية إليها ، وتساءلنا وقتها لماذا لا نفكر نحن فى هذه المهمة ، فهو المهندس الاستشارى الذى يعد التصميمات ، وأنا رئيس شركة مقاولات تستطيع أن تنفذ أى حل يمكن أن تتفق عليه ؟ . . وفعلاً اتفقنا على أن نقيم «كوبرى» جديداً يساعد فى تخفيف ضغط المرور ، وتحقيق السيولة فى الحركة . وفعلاً قمنا بعد ذلك مباشرة ، بإعداد تخطيط وتصميم ابتدائى لكوبرى أكتوبر ، وتم تصميم الكوبرى الذى لم نحدد له اسماً فى ذلك الوقت ، على أن يعبر النهر الصغير فى منطقة الجزيرة فى نفس مكان الجسم الحالى لكوبرى أكتوبر ، ثم يمر خلال منطقة الجزيرة ، ويعبر النهر الكبير فى نفس المنطقة التى يعبرها الكوبرى الآن . ولكن التصميم الذى أعدناه وقتها لم يكن تصميمياً لكوبرى علوى ولكنه تصميم عادى لكوبرى كتلك الكبارى المنتشرة على النيل فى

تختلف مناطق الاتصال فيما بين القاهرة والجيزة ، أما فكرة أن يكون الكوبرى علوياً وبهذا الشكل العملاق فقد جاءت فيما بعد كتطوير للفكرة المبدئية التي أعدنا تصورها ، وفعلاً تم تعديل التصميم ، والذي قام بإعداد التصميم الجديد هو نفسه الدكتور أحمد محرم وقمنا بعرض المشروع الذى أعدناه على محافظ القاهرة فى ذلك الوقت وأبدى تفهماً كاملاً للفكرة ، ولكن بقدر ما كان متفهماً كان متردداً لأنه لا يملك القرار لذلك طلب منا مهلة لمدة عشرة أيام يوافينا بعدها برده ، وقام بعرض الموضوع على نظام الحكم السابق كما قال لنا بعد ذلك ورفضت الفكرة ، ليس لأى سبب إلا الخوف من أن تقوم إسرائيل بتدميره ، وشاء القدر أن هذا الكوبرى الذى رفض نظام الحكم السابق إنشاءه بسبب الخوف من إسرائيل أن يتم إنشاؤه فى عهد أنور السادات ، وأصبح يحمل الاسم الذى ارتبط باليوم الذى قضت فيه مصر على أسطورة الجيش الذى لا يقهر . ليس ذلك فحسب ولكن رفض نظام الحكم السابق إنشاء هذا الكوبرى فى قلب القاهرة خشية أن تدمره إسرائيل ، استدعانى الرئيس أنور السادات لأقوم بمهمة تعميم منطقة القناة حيث توجد جبهة العمليات نفسها مع إسرائيل ، ويمثل الفارق بين الموقفين أكثر من معنى ، ليس من مهمتى أن أقدم لكل منها تفسيراً ، وإن كان من واجبي أن أسحل ما حدث كشاهد عيان .

وهكذا يجد القارئ نفسه أمام هذا المؤلف وهو يقلل تماماً من جهد شركته العظيمة فلا يعطينا أرقاماً ولا أطوالاً ولا أحجاماً ولا عدد سيارات ولا مدى التوفير ولا ميزانيات ولا حتى يمن على القارئ بأنه بنى ثم صرف مستخلصاته بعد عامين مثلاً ، كل هذا يتجاوزته عثمان بسرعة شديدة ليتحدث عن الفارق بين رجلين ليسا فى حاجة على الإطلاق إلى مثل هذا التفريق المناقض فى الواقع لطبيعتيهما .

ونحن نجد صاحب هذه المذكرات يجأ بالشكوى المرة من وسائل الإعلام المصرية لتجاهلها دوره العظيم فى معركة التعمير بعد ٦ أكتوبر ، وقد يكون على حق فى هذا ، ولكنه للأسف ينهج نهجها فيعطيلها العذر فهو لا يتحدث بأى قدر من التفصيل العلمى عن حجم الإنجاز المادى أو الهندسى أو الإنسانى الذى أنجزه فى هذا المجال ، وقرأت معى حديث المهندس عثمان حين يقول : " كانت صحف وإذاعات العالم ووسائل إعلامه ، تتلقف كل ما كان يصل إليها من أنباء تذييعها فى كل مكان تصل إليه مطبوعاتها أو موجات أثيرها . وكانت وسائل الإعلام فى مصر على مختلف أنواعها قد التزمت الصمت المقصود مع سبق الإصرار والترصد ، واعتبر المسئولون عن سياسة الإعلام فى ذلك الوقت ، أن ما يجرى فى منطقة القنال من إنجازات رائعة هو نوع من قبيل الأسرار ، التى تتكتمها فى الوقت الذى كنا نسعى فيه لتحقيق هدف سياسى من خلال الإعلام عنها ، وكان ذلك لأسباب خبيثة غلبت على أصحابها فطغت عندهم المصلحة الشخصية على المصلحة القومية ، ولأننى طيب القلب (!!) حاولت تفسير ذلك بحسن نية ، إلا أن الواقع كشف عن الحقيقة عارية ، كان يزور مواقع العمل رجال الإعلام المصريون من صحفيين وإذاعيين ورجال التلفزيون وما إلى ذلك . كانوا يحصلون على الأخبار ، ويعدون التحقيقات الصحفية والبرامج الإذاعية والتلفزيونية ولم أحجب عنهم شيئاً ، إيماناً منى بضرورة أن أمكنهم من تأدية رسالتهم تجاه جماهير شعبهم ، ليضعوا أمام أعينها ما يفرضه عليهم ضميرهم الوطنى بحكم أنهم رجال فكر ، ومسئولون عن تشكيل الرأى العام بما يقدمونه من

معلومات ، وبدلاً من أن أرى وأسمع وأقرأ ما نقلوه من انطباعات ، كنت أسمع سؤالاً واحداً من الإعلاميين جميعاً ، كما لو كانوا قد اتفقوا عليه مع أننى كنت أسمعهم من كل منهم على انفراد ، وكأنه أراد أن ينبهنى إلى أمر فاتنى إدراكه ، كان السؤال : هل بينك وبين أحد أى شىء ؟ وكانت إجابتى الطبيعية التى تعبر عن كل ما فى نفسى : ليس بينى وبين أحد إلا كل خير . ولكنهم كانوا يلفتون نظرى وهم يقولون : أننا نعد ما نحصل عليه من مادة إعلامية ، ويعد أن تصبح جاهزة للنشر نفاجاً بعدم نشرها أو إذاعتها ، لماذا يحدث ذلك إذن ؟ ولم أجد ما أقوله لهم غير : ربما لأنه ، جدّ ما هو أهم .

« ولم أهتم وانصرفت إلى خدمة مصر ، ولكن عز على أنى لم أطلب حالة إعلامية لعثمان الذى كان اسمه المتواضع قد أصبح يملأ كل مكان ، ولم يكن لدى عجز فى الأداء كنت أريد تغطيته «بزفة» إعلامية ، فالعمل الذى كنت أقوم به يتحدث عن نفسه وعن مصر ، وعظمة عطاء أبنائها ، ليس فى ساحة القتال فحسب ولكن فى ساحة البناء أيضاً ، ولأننى لست فى حاجة لأن أقول لأبناء مصر عما يتم فهو لهم وبهم ، اتجه اهتمامى لأن أقول عن مصر للعالم الذى كان يرتقب فى ذلك الوقت اتجاه خطها ووقع خطها . لذلك كان اهتمامى شديداً بالمراسلين الأجانب الذين رحل أنقل للعالم من خلال وسائلهم صورة صادقة وأمينه لنيات مصر فى السلام ، ليس من خلال كلام يقال ولكن من خلال إنجاز أعمال » .

وبعد حوالى ٦ صفحات من هذا الحديث يفاجئنا المؤلف بأسلوب جديد فى مذكرات السياسيين وإن لم يكن جديداً فى السياسة وهو أسلوب لجأ إليه بدون داع للأسف كوسيلة توسل بها إلى مهاجمة مَنْ هاجموا فى البرلمان ، فيقول : « مع أن ما تعرضت له لم يقف عند حد ما حكيت ، عندما كانت تمنع من النشر أخبارى التى هى أخبار مصر كلها ، فى تلك المنطقة وتلك اللحظة من التاريخ . ولكن تخطى حقد من تولى منهم بعد ذلك هذه النقطة ، وتجلّى واضحاً فى مجلس الشعب ، عندما استأجروا مأجوراً يهاجمنى ويهاجم وزارة التعمير ، فى وزارتين متتاليتين ، علماً بأن شقيق ذلك المأجور قد تم ضبطه ، وهو يسرق سيارة محملة بالحديد والأسمنت من مواد البناء الخاصة بشركة «المقاولون» العرب ، ويكون بذلك قد جمع بين سلاطة اللسان ، ودناءة النفس ، ولذلك فليس غريباً عليه [أن يطول لسانه] على المهندس عثمان أحمد عثمان أو غيره . طالما تلك هى أخلاقياته . ولكن الغريب هو تصرف من استأجروه ، فىا ليت مستأجريه كانوا من القوى المعادية للنظام سواء فى الداخل والخارج ، ولكنهم للأسف يتولون مركز الصدارة فيه ، ومع ذلك راحوا ينالون من النظام ومن منجزاته بدلاً من أن يدافعوا عنه وعنهما . ويبدو أن الأمر قد اختلط عليهم ، فلم يستطيعوا أن يفرقوا بين حقدهم على المهندس عثمان أحمد عثمان ، وبين ما تم على يديه من إنجازات هى محسوبة لمصر ومنسوبة إليهم ، فراحوا يتصرفون كالدبة التى قتلت صاحبها دون أن تقصد ، وإن كانوا هم يقصدون ، ولم يخطر على بالى أن أمثال هؤلاء الذين يفترض فيهم الحرص على النظام والدفاع عنه يمكن أن يدبروا مثل تلك الدسائس ضد المهندس عثمان أحمد عثمان ليس بصفته الشخصية ولكن بصفته وزيراً مسئولاً فى وزارتين متتاليتين ، ولأهمية العمل الذى كان يقوم به ، كان من المتوقع أن تتحرك قلوب الناس كلها حرصاً عليه ، وليس حقداً ضده وكثيراً ما تساءلت : هل الحقد يدفع الإنسان إلى ذلك . وإلى أن يعمى بصره عن أن يرى مصلحة بلده ؟ ولكن شاء الله سبحانه وتعالى أن أضبط أحدهم بالصدقة متلبساً وهو يدبر المؤامرات ضدى » .

وهكذا يصل مؤلف هذه المذكرات إلى أن يضع نفسه في خيانة أولئك المندeshين من لعبة السياسة والمحاوّر كأنه لم يارسها على أى مستوى مع أنه فى عقيدة شعبه واحد من أكثر الذين مارسوا السياسة بهذا المعنى وقد يكون صادقاً فى هذا الحديث ولكن هل يليق به أن يظهر فى هذه الصورة فى كتاب يتحدث عن تجربته ؟ أعتقد أنه لو استشير من قبل أحد أصدقائه الذين يكتبون مذكراتهم لنصح صديقه بما لم يفعله هو فى هذا الكتاب !

(٥)

وحين يود صاحب هذه المذكرات أن يطلعنا على مدى قدرته على الحسم والحزم على الرغم مما عرفناه عن طبيعته ، فإنه للأسف الشديد لا يضع أيدينا على مبرر قوى للموقف القوى الذى اتخذه نموذجاً لهذا الحسم وإنما يضرب لنا مثلاً بيروقراطياً لا يليق به على الإطلاق ، واقرأ معى رواية عثمان فى ص ٤٨٢ حين يقول : «وكعدتى طوال حياتى لم أرفت موظفاً ، لم أوقع الجزاء على أحد إلا مرتين ، مرة فى «المقاولون» العرب ورويت على صفحات أخرى قصة صاحبها الذى أعدته مرة أخرى وكان ذلك فى بداية التأميم ، وكانت المرة الثانية أثناء توليتى وزارة الإسكان والتعمير ، كان لوزارة الإسكان وكيل أول أراد أن «يفرد عضلاته» ، لقد كان متصلاً بـذوى النفوذ والسلطان ، وذات مساء عقدت اجتماعاً كبيراً فى الوزارة ولم يحضر ذلك [الموظف] الاجتماع ، ولم أكن أعرف ما إذا كان حضر الاجتماع أم لا ، إلا عندما جاء لى فى الصباح يعتذر عن عدم حضوره الاجتماع ، وكان يمكن أن تقف المسألة عند ذلك الاعتذار ، واعتذاره مقبول ، ولكنه استشارنى عندما قال لى إنه كان مجتمعاً مع مجموعة من «علية» القوم ولذلك السبب لم يحضر الاجتماع ، ولم أتكلم معه فى شىء ، ولكن بعد خروجه من حجرة مكاتبى بساعة واحدة أصدرت قرار ندمه ، وبذل ذلك الموظف محاولات مستميتة إلى حد أن رئيس الوزراء فى ذلك الوقت تكلم معى بخصوصه ، وتوسط له عندى وألح فى وساطته ، ولكننى رفضت أن أعود فى قرارى وكان مبرر عدم رجوعى واضحاً ، فهو يقبض مرتبه ، ولذلك فلا حرب له فى رزق أولاده ورزقه ، ولكن ما حدث أننى أبعدته حتى أستطيع العمل فى جو سليم .»

(٦)

وفى كتاب «تجربتى» فقرة يتحدث فيها مؤلفه عن سعادته الشديدة بإلغاء جهاز الرقابة الإدارية ، ولولا أن عثمان أحمد عثمان سجل هذه الفقرة فى كتابه لظل القراء على اعتقادهم تجاه ما يتردد حول دوره فى إلغاء هذا الجهاز أن هذه الروايات ليست إلا شائعات ، ولكن ها هو عثمان نفسه يهاجم هذا الجهاز القومى بدعاوى سفسطاية ضعيفة يسهل الرد عليها ، وليس الجهاز بحاجة إلى هذا الرد ولكننا هنا سننقل للقارئ فقرات المهندس عثمان التى يعرض لنا بها قصته مع الرقابة الإدارية بطريقة مثيرة حين يحشر هذا الحديث فى سياق حديثه عن إنجازاته أثناء تولي وزارة الإسكان فيقول ما نصه : «لم تعجب الرقابة الإدارية طريقة أداء الرجال ، فراحت تسطر التقارير التى تراكمت فى مكاتبى والتى تطعن فيها الشرفاء عندى ، ولم أجد أمامى من رد الاعتبار هؤلاء الشرفاء إلا أن أصدر قرارات بترقيتهم ، رغم اعتراض الرقابة الإدارية عليهم ، ولم أفعل أكثر من أننى كنت أعطى هؤلاء الرجال حقهم . وكم كنت أعجب عندما أرى جهازاً كبيراً ضخماً اسمه «جهاز الرقابة الإدارية» يكبد الدولة دم قلبها ويشكك

الناس في الناس وفي ذمهما ويشوه صور الناس ، ويكتب عنهم ما يرضى الجهاز إذا لم يرضوه أو يرضوا موظفيه حتى لو كان ما يقوله لا يرضى الله ، ونحول الجهاز إلى سيف على رقاب الناس للتخويف بدلاً من أن يكون وسيلة للتقويم ، وكان الشرفاء أول ضحاياهم . وارتبط وجود ذلك الجهاز بمراكز القوى عندما أظلموا مصر وظلموها ، فظهر اللصوص وكان لابد أن يراقب بعضهم البعض ، صورة عكس ما براه الآن عندما أشرقت الشمس ، وفي النور لا نرى إلا كل شيء سليم ، حتى اللصوص أنفسهم لا يبدون إلا مواطنين عاديين ، ولا يمارسون هواياتهم . لذلك كنت ضد جهاز يحمل ذلك الاسم أو يلعب ذلك الدور ، وطالبت بإلغائه منذ أن كنت وزيراً للإسكان والتعمير ومحاضر جلسات مجلس الوزراء في تلك الفترة تشد ذلك ولم يكن هذا الرأي مني تجنباً على أحد ، لقد تعودت بفضل تجربتي إلا أقول رأياً إلا إذا كان له عندي تجربة عملية جربتها بنفسى ، فما هى التجربة التى جعلتنى أفتنع بهذا الرأي ؟ » عندما كنت وزيراً للإسكان والتعمير وصلنى خطاب من جهاز الرقابة الإدارية ، يقول فيه إن المدير المكلف بتنفيذ عملية كوبرى ٦ أكتوبر شوهه على قارعة الطريق ، يجتسى الخمر في وضوح النهار . كان يحمل الخطاب درجة سرى جداً ، والمدير المنوط به هذا العمل هو من أبناء « المقاولون العرب » الشرفاء الذين ربيتهم وأعتز بأخلاقياتهم ، وقيمهم وكفاءتهم وعلاقة ذلك المدير بربه على أحسن ما يكون ، وهكذا كان يطعن الشرفاء والأمناء والممتازون في شرفهم وكفاءتهم وفي أخلاقياتهم أيضاً ، ليس في « المقاولون العرب » وحدها ولكن في مصر كلها . وسألت نفسى : ترى لو لم يكن هذا المهندس الممتاز من أبنائى فماذا كنت سأقول عليه وأفعل معه ؟ ، ولو لم أكن أنا وزيراً للإسكان والتعمير ترى ماذا كان سيفعل الوزير الذى يجلس مكانى ؟ وبدلاً من أن يكون قرارى مسالة هذا المهندس ، كان هو المطالبة بإلغاء ذلك الجهاز الذى ظل يعمل بالأساليب التى علمتها له مراكز القوى ولم يغير منها ، والأغرب من ذلك أنه لم يكن قد عرف بعد ، وهو جهاز رقابة ، أن الشمس قد أشرقت وأن الدنيا قد تغيرت ، ورغم كل تلك [القناعة] عندي استدعيت المهندس على جودت واكتفيت بأن أعطيته الخطاب السرى المكتوب ضده . وقلت له ما رأيك يا باشمهندس ؟ وكانت إجابته كما توقعت . قال : إذا كنت تصدق هذا الكلام أو تطرق لك مجرد الشك ، فأنا أضع نفسى تحت تصرفك ، وافعل بى ومعى ما شئت ، ولن أدافع عن نفسى أمامك ، ولكن إذا كنت قد صدقت ما فى هذا الخطاب ، لا أستطيع أن أقول لك إلا أننى كذلك ، وحاولت أن أعرف السر وراء كتابة ذلك التقرير ضد المهندس على جودت ، فعرفت أنه رفض تلبية مطلب لأحد موظفى ذلك الجهاز ، لذلك كان لابد وأن يلقي جزاءه بتقرير يجهز على كل مستقبله ، بهذه البساطة كانت تتحدد مصائر الناس ، ولو كان على جودت من العناصر السيئة واستجاب لأصبح في نظرهم وتقاريرهم سيد الشرفاء ، هكذا كان يعمل ذلك الجهاز المنحل قبل أن يحل فلم يجد إلا هذا المهندس الذى ليس عنده ما يشغله ، فانصرف إلى احتساء الخمر على قارعة الطريق في « عز النهار » ، وهو في قلب موقع العمل بين عشرات المهندسين ، ومئات الملاحظين وآلاف العمال الذين كان يقودهم لإنجاز هذا المشروع العظيم .

وهكذا كان رأى صاحب هذه المذكرات في جهاز الرقابة الإدارية واضحاً بأكثر مما قد يتزايد مروجو الشائعات حتى إنه لا يجد حرجاً أبداً في أن يصف هذا الجهاز بالمنحل قبل أن يحل أو يلغى !!

أما أعظم فصول هذا الكتاب حقيقة فهو الفصل الذى عنوانه «الإنسان المصرى ثروتى الحقيقية» والذى يبدأ من صفحة ٥٢٩ ، وفى هذا الفصل دروس عظيمة فى الإدارة ، ألقاها صاحب هذه المذكرات بتلقائية شديدة محبة إلى النفس ، وظهر فيها عنصر من عناصر قدرته الشديدة على النجاح واستمرار النجاح ، وفى هذه الفقرات عبارات تستحق الكتابة بهاء الذهب لأن صاحبها عبر بها عن إيمانه الشديد بما يسميه علماء الإدارة «الموارد البشرية» من دون أن يقحم علينا تعبيرات علم الإدارة أو الاقتصاد فى حديثه السهل السلس ، وعلى الرغم من بساطة الأمثلة التى ساقها عثمان أحمد عثمان فإنها أمثلة حية وصادقة ، وخُذ مثلاً قصة المبلط (ص ٥٣٢ وما بعدها) ومهما يكن من عموية عثمان أحمد عثمان فى هذا الحديث فهو حديث محب جداً إلى النفس مهما اعترضنا على الجانب الخلقى فيه أو قل حتى لو اعترضنا . .

وخُذ مثلاً آخر هذا التبسيط الشديد الذى يدافع به هذا الرجل عن نموذجيه فى الإدارة بهدوء وثقة وقرأ معنى من صفحات ٥٧٣ وما بعدها وجهة نظره حين يقول : «وضربت للأستاذ وتلاميذه مثلاً من الواقع بعامل يعمل تحت ظل برنامجين مختلفين ، وقدرة هذا الرجل لا تزيد على حفر ثلاثة أمتار مكعبة فى اليوم . برنامج لا يتعامل إلا مع الماديات وقواعد الحساب برنامج يأخذ فى اعتباره كل العوامل الإنسانية التى ذكرتها ، يوضع البرنامج الأول على أساس أن يحدد للعامل حفر خمسة أمتار مكعبة ، على أمل أن ينجز منها ثلاثة ، وبذلك يحقق الهدف المطلوب منه ، وهذا البرنامج فى رأى خطأ ، صحيح سيحقق فى النهاية الهدف ، ولكن لا يحقق لك الحصول على أقصى طاقة يمكن أن يعطيها هذا العامل ، لأن البرنامج يضعف معنوياته ويمسؤه باليأس ، لأن حجم العمل أكبر من إمكانياته ، ويوضع البرنامج الآخر على أساس أن يحدد له مترين مربعين فقط ، وهنا يجد العامل المصرى نفسه أمام عمل معقول يستطيع إنجازه ، لأنه أقل من إمكانياته ، فترتفع معنوياته ويقبل على العمل بروح عالية ، لأن كفاءته فى اليوم هى حفر ثلاثة أمتار مكعبة ، والمطلوب منه حفر مترين فقط ، لذلك ينجز ما هو مطلوب منه فى زمن قياسي فيثق فى نفسه . وهنا يتدخل رجل الإدارة الناجح الذى يعرف أنه يريد من هذا العامل حفر ثلاثة أمتار مكعبة وليس مترين فقط ، عندما يقدم للعامل حافظاً معنوياً بتمجيد قدرته ، وشكره على الجهد الذى يبذله فى إتقان عمله ، ثم يطلب منه بعد ذلك حفر مترين مكعبين إضافيين مقابل مكافأة مادية معقولة إذا تمكن من إنجاز المهمة ، وهنا ينكب العامل على العمل بإرادة من حديد ويبذل جهده ، ويعطى الطاقات الكامنة فيه وينجز ما هو مطلوب منه ، ويتضح الفارق الكبير بين البرنامجين ، برنامج يعطى فقط كمية العمل المطلوبة مقابل الأجر الذى تم تقديمه للعامل ، ولكن على حساب معنوياته وكبت ملكاته دون أن تأخذ فرصتها للظهور وبرنامج أعطى متراً مكعباً إضافياً مقابل المكافأة المحدودة التى منحت للعامل ولكن جعلته يقدم على العمل ، بروح عالية ونفس راضية ، وفى نفس الوقت يحقق عائداً مادياً إضافياً . . . لذلك فإننى أفهم الإدارة على أنها إتاحة الفرصة للعامل لكى يثبت ذاته ولكى ينجح فلو نصح ترتفع معنوياته ، والنجاح يقود إلى النجاح ، وهكذا يزيد الإنتاج» .

وحين ينتهى صاحب هذه المذكرات إلى مثل هذا التعريف للإدارة فإننا لا نملك إلا الانحناء والتقدير ، وعلى هذا النحو يمكن لنا أن نقرأ قصة خلاف شركته مع أهل السويس ومحجر حجر الزلط (ص ٥٤٠) .

ولصاحب هذه المذكرات أيضاً أن يفخر بحديثه الممتاز عن أهمية العلاقات الإنسانية في الإدارة ولك أن تقرأ ما يرويه في ص ٥٥٢ حين ينصح ابنه وابن أخيه فيقول : «الأهم هو كيفية ربط العامل بك ، يحبك وتحبه ، لا بد أن يشعر بقيمته وأهميته وأنه أحد الأعمدة التى يقوم عليها العمل ، فهذا عنده أهم بكثير من العلاوة ، تلك هى تجربتى ، الإنسان المصرى لا يبحث عن المال بقدر ما يبحث عن ذاته ، لذلك لا بد أن تقربا العمال منك ، وأن تعيشا بينهم لكى يرتبطوا بكما ، » . « إن سؤالك للعامل عن بيته وأولاده ومتابعتك لأخباره ، ووقوفك معه فى أزماته يكفيه ، فلا يصح أن تشعره بأنه عامل عندك ، ولكن لا بد أن يلمس أنه صديقك » وللمهندس عثمان أن يفخر بكتابه حين يتحدث بعد فقرات أخرى فيلور وجهة نظره قائلاً : «إن العلاقات الإنسانية فى أسمى صورها هى المدخل الوحيد والصحيح للإدارة الناجحة ، التى تقود عملاً ناجحاً ، نستطيع أن نمكن له من خلال أشياء صغيرة وبسيطة غير مرئية لا يستطيع أن يراها أى إنسان ، ولكن ذلك الذى يراها ويستطيع أن يدرك أبعادها يكون قد امتلك كل كنوز الدنيا ووهبه الله خيراً عظيماً »

وبعد صفحات طوال من مثل هذا الحديث الذكى يضرب لنا صاحب هذه المذكرات بعض الأمثلة الذكية فيقول : « فمثلاً عندما كنت أشرب كوباً من الشاي مع أحد السائقين ، أو أتناول معه طعام غذائه ، لاتصور المفعول السحري والنتائج التى تترتب على مثل هذا التصرف ، فبدلاً من أن ينقل هذا السائق أربع حمولات فى اليوم كنت أجده يقل خمس حمولات ، فتجاوز ما هو مطلوب منه مقابل الأجر الذى يتقاضاه ، دون أن أدفع شيئاً أكثر من أننى اقتربت منه . لذلك أقول لك يا ولدى ، إذا أردت أن تصبح رجل أعمال ناجحاً ، أياً كان مجال عملك ، إذا أردت أن تحقق الملايين من المال ، فلا تجعل الفلوس هى هدفك فى الحياة لأنها لن تأتى إليك ، ولكن اجعل هدفك القيم والمثل وحب الناس ، كن مليونيراً فى أخلاقك ومعاملاتك أولاً ، يسعى إليك المال من حيث لا تدري وبلا حساب ، هذا هو الطريق ، إذا أردت أن تصبح كبيراً ، أو إذا أردت أن تتحول إلى مليونير . فالقيادة ليست بالأمر السهل ، فهى تحتاج إلى مرونة وتمرس وخبرة وقدرة ، ولم أضرب رأسى فى الحائط حتى ولو مرة واحدة ، وقد تعودت أن أكون مرناً سهلاً ، فكلما وجدت طريقاً غير معبد أو مهمد تركته وانتقلت على الفور إلى البحث عن طريق آخر ، ولم أخذ المسائل فى يوم من الأيام مأخذ العناد والتشبث بالرأى ، ولكن كثيراً ما تراجعت كلما اكتشفت أن الطريق الذى أسير فيه ، يحتاج إلى إعادة نظر . »

ويروى لنا صاحب المذكرات قصة الميكانيكى الذى استطاع أن ينقذ سيارات الشركة فى أثناء عملها فى السد العالى (٥٥٨ - ٥٥٩) على حين فشل الخبراء الروس ، بل يضع المهندس عثمان أحمد عثمان أيدينا فى بساطة وتواضع على حقيقة أن العامل المصرى كان أكبر عنصر من عناصر النجاح فى أعماله خارج مصر ، ويقارن لنا مقارنة واضحة ودقيقة بين العامل المصرى وغيره فيقول : «كنت أقوم بتنفيذ عملية كبيرة فى ليبيا ، وقت أن كان يتربع على عرشها الملك السنوسى ، وكان يحكم مصر وقتها نظام

الحكم السابق . وحدث خلاف بين نظام الحكم في مصر ونظام الحكم في ليبيا ، وعلى أثره استدعاني عبد الحميد البكوش الذى كان يشغل منصب رئيس الوزراء هناك في ذلك الوقت . وطلب منى تصفية جميع أعمالى في ليبيا ، وكان ذلك لأسباب سياسية ، وكانت هناك عملية لم تستكمل بعد فطلبت منهم الانتظار إلى ما بعد الانتهاء منها ، ولكنهم اقترحوا استجلاب عمال من بلاد أخرى . واستجبت إلى مطلبهم ، وقررت أن أستجلب عمالاً من بلاد أخرى ، لكى نقوم بإنجاز ما لم يتم الانتهاء منه في العملية ، وقمت بإرسال مهندسين من الشركة ، إلى كل من مالطة وقبرص واليونان للتعاقد مع عاملين من هذه الدول . . «وبعد أسبوعين عادت هذه الوفود لتقول لى : ليس هناك لاستكمال العمل من سبيل سوى العامل المصرى الصابر الصامد العملاق ، فماذا وجدوا هناك ؟ وجدوا أن نجار المسلح المالطى يطلب مرتباً قدره مائتا جنيه في ذلك الوقت ، بينما كان مرتب نجار المسلح المصرى لا يزيد عن خمسين جنيهاً ليس ذلك فحسب ، بل إن هذا النجار المالطى يطلب منا أن نوفر له ، شقة يسكن فيها هو وزوجته وأولاده على حسابنا ، وندفع له ثمن تذكرة الطائرة ذهاباً وإياباً هو وجميع أفراد أسرته ، وأحد شروط التعاقد أيضاً أن يعمل هذا النجار المستورد ، ثمانية ساعات فقط تتخللها ساعة راحة ، ثم ندفع له مبلغاً مقدماً وهو ما يزال في بلده . ثم بعد كل هذه الشروط لا يحضر إلى العمل ، إلا بعد ثلاثة شهور ، من تاريخ التعاقد معه . أملت مالطة علينا هذه الشروط وبيئنا كنا نحن هناك يقيم كل ثمانية منا في شقة واحدة ، ليس العمال فقط ، ولكن كبار المسئولين أيضاً ، من مديريهم إلى خفيروهم ، بمن فيهم عثمان أحمد عثمان نفسه . نفس الموقف وجدناه في قبرص ، وفي اليونان »

(٨)

وهكذا نستطيع أن ننتهى من قراءة صفحات كتاب « تجربتى » ونحن مهثون تماماً لتقبل آراء ثورية يبدىها هذا المهندس رجل الأعمال في أسلوب تعيين الخريجين في فصل كامل يجعل عنوانه « القوى العاملة مقبرة للشباب » ، وليس هذا الفصل بكفيل باستعراض آراء عثمان في هذا الصدد فحسب ولكننا لابد وأن ندل قارئنا على الأفكار القيمة التى يضمها .

ويبدو أن المؤلف قد قاد نفسه أو قاده الحوار لأن يخصص فصلاً من كتابه بعنوان « كيف بنى مصر » وفي هذا الفصل أيضاً نصائح قيمة ولكن كل الناس يعرفونها ، وإذا كان الأمر كذلك فإن عثمان يتحدث عن هذه الحقائق وبهذه الحقائق في إطار انتقاده (فقط) لنظام حكم عبد الناصر . وحين ينحاز عثمان أحمد عثمان للقطاع الخاص فإن هذا مفهوم بل ومشكور لأنه يدافع عما اعتنق من فكر وما أدى من جهد ، ولكن هذا الحديث لن يستحق الاحترام والتقدير إلا إذا التزم عثمان في الجانب الآخر بتقدير الظروف التى دفعت زعيماً كعبد الناصر إلى طريق الاشتراكية والتأميم حتى وإن كان قد أخطأ في هذا الطريق !!

أما موقف صاحب هذه المذكرات من الانفتاح الاقتصادى فموقف ذكى جداً يدافع عن السلبيات على أنها من طبائع الأشياء وأنها إلى زوال ، وها هو يقول في ص ٥٩٥ : « لما كان الانفتاح هو إعادة صياغة جديدة للحياة الاقتصادية ، فلا بد أن تحدث أثناء عملية إعادة الصياغة «خلخلة» لابد منها ، وفي مثل هذه الظروف لابد أن تطفو على السطح ظواهر غير طبيعية ، لا يصح أن نأخذ منها مقياساً

للأمور فنعم نتائجها مع أنها عرضية ، من هذه الظواهر مجموعة تستطيع أن تحقق غناء فاحشاً في سرعة مذهلة ، فكما أن للحروب تجاراً ، فلا بد أن يكون للسلام تجار ، وأيضاً للانفتاح تجار ، ومن هذه الظواهر أيضاً الإقبال على النواحي الاستهلاكية بشكل كبير ، وهذا أمر طبيعي أن يحدث بعد طول حرمان ، ولكن عندما تستقر الأمور وتمر هذه الفترة لن نجد الغث ، ولا يستطيع الاستمرار إلا ما هو ثمين ، ويعود التوازن مرة أخرى ، وتبدأ الحياة في السير طبقاً للمفاهيم الجديدة .

ولكن أبلغ ما في هذه المذكرات في رأيي هو الفقرة التي يصوغ فيها عثمان العلاقة بين الحكومة ورجال الأعمال على أعظم ما يكون حين يقول : «وليس هناك رجل أعمال يقف من السلطة موقفاً معادياً ، ولا يستجيب لتعليقاتها بمجرد الإشارة إليه» ، كذلك يبدي عثمان أحمد عثمان إعجاباً لا حدود له بالإنسان المصري في مواضع مختلفة من كتابه ثم هو يبلورها جميعاً في آخر فقرات كتابه بدءاً من صفحة ٥٩٩ ولا يملك إزاء هذا الإعجاب إلا الإعجاب الشديد .

(٩)

بقى أن أذكر للقارئ عجائب الأقدار في أمر هذا الكتاب فقد كان أنور السادات في أول عهده يرد على اليساريين في خطبه السياسية بأنهم يلبسون له «قميص عبد الناصر» إشارة إلى الخلاف الذي حدث عقب مقتل عثمان بن عفان رضي الله عنه وتولى علي بن أبي طالب الخلافة ، ومطالبة معاوية والأمويين له بالانتقام لمقتل عثمان وكانوا يتخذون لذلك رمزاً هو رفعهم قميص عثمان في وجهه ، وكان أنور السادات لا يفتأ يسخر من الناصريين واليساريين ومن على شاكلتهم بتعبير قميص عبد الناصر أو قميص عثمان ، إلى أن كتب المهندس عثمان أحمد عثمان هذا الكتاب ونشره وهاجم فيه عبد الناصر بضراوة فإذا بالسادات لأول مرة يلبس لعثمان (ولاحظ الصدفة في الاسم) قميص عبد الناصر !! وأصبح الأمر كما هو شأن الحياة الساخرة منا جميعاً . وقد اضطر عثمان أن يستقيل من منصب نائب رئيس الوزراء للتنمية الشعبية الذي كان قد تولاه منذ فترة قليلة ، وقد أعلن السادات نفسه أنه لم يطلع على كتاب عثمان إلا بعد أن نشر ، وبعد أن نشر مصطفى أمين فقرة منه في عموده اليومي قرأها الرئيس حسنى مبارك نائب الرئيس حينذاك وأطلع الرئيس عليها ، وهكذا ارتدى السادات لعثمان قميص عبد الناصر بعد أن كان اليساريون يرتدون للسادات قميص عثمان !!! وأصبحت الملاءمة السياسية تقتضى أن يخرج عثمان من وزارة السادات بسبب كتاب أبلى فيه عثمان كل البلاء ليثبت عظمة السادات على حساب عبد الناصر فإذا بأنور السادات نفسه يشار لعبد الناصر وكان هذا هو الحل الأمثل أو الأكثر ملاءمة على كل حال .



الفصل السابع

سنوات مع عبد الناصر

للأستاذ ضياء الدين داود

(١)

يتمتع الأستاذ ضياء الدين داود بوضع خاص جداً بين وزراء الثورة جميعاً ، حتى ليتمكن تسميته من بينهم «الشهاب الخاطف» ، فقد لمع بسرعة شديدة جداً لم تتح لأحد غيره ممن استوزرتهم الثورة ، ويكفي أنه انتقل من عضوية مجلس الوزراء إلى عضوية اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي في سبعة شهور فقط أو قل في مائتي يوم ، ليكون من بين الثمانية الكبار في الوطن كله جنباً إلى جنب مع الاثنين الباقيين في السلطة من أعضاء مجلس قيادة الثورة [أنور السادات وحسين الشافعي] وقد تقلدا منصبى نائب رئيس الجمهورية وعضو مجلس الرئاسة من قبل ، ومع رئيس الوزراء السابق على صبرى ، ومع واحد من أهم الضباط عمل وزيراً ونائباً لرئيس الوزراء منذ أوائل الستينات هو عبد المحسن أبو النور الأمين العام للاتحاد الاشتراكي العربى ، ومع وزير مخضرم قضى مع الثورة ١٦ عاماً مسئولاً عن الخارجية ونائباً لرئيس الوزراء وهو الدكتور محمود فوزى ، ومع وزير مخضرم آخر قضى مع الثورة ١٢ عاماً وزيراً ونائباً لرئيس الوزراء فضلاً عن أنه شغل دواماً موقع القبطى الرسمى الأول وهو د . كمال رمزى استينو ، ومع تكنوقراطى بارز عمل منذ أوائل الستينات وزيراً لأكثر من وزارة هامة هو الدكتور محمد لبيب شقير . . مع هؤلاء جميعاً دخل ضياء الدين داود بحامى الأقاليم الشاب اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي التى لم يستطع عزيز صدقى وسيد مرعى وحسن عباس زكى أن يدخلوها ولا أن يحصلوا حتى على ثلث ما حصل عليه ضياء داود من أصوات .

هنا قد يمكن لنا أن نقول إن مؤلف هذه المذكرات يمثل النموذج الذى تقدمه «الانتخابات العليا فى ظل حكم شمولى» حين تكون هذه الانتخابات على مراحل متعددة ، تبدأ بوحدات أساسية تم مستويات المراكز فالمحافظات فالدولة كلها . . وهذا هو ما حدث فى انتخابات الاتحاد الاشتراكي فى ١٩٦٨ . ومن المفترض إذن أن يهتم كتاب تاريخ عهد الثورة (مستقبلاً) بالبحث فى العوامل المؤهلة (أو غير المؤهلة) فى شخصية ضياء الدين داود حين يتتبعون صعود الأشخاص فى عهد الثورة .

ويصبح الأمر أكثر مدعاة للبحث إذا علمنا أن صاحب هذه المذكرات لم يمض فى هذا المنصب الرفيع إلا سنة ونصفاً فقط ، أصبح بعدها مباشرة متهاً فى قضية ١٥ مايو ، ولأنه لم يكن وزيراً فإنه لم

توجه إليه تهمة «الخيانة العظمى» التى يستلزم التكليف القانونى لتوجيهها أن يكون المتهم وزيراً عاملاً شاغلاً لهذا الموقع فى مجلس الوزراء ، بينما لا يجوز توجيهها لعضو اللجنة التنفيذية العليا مثلاً ، ولكن ضياء الدين داود كان متهماً بأكثر من الخيانة العظمى على الأقل فى نظر صديقه [أو مشجعه] القديم الرئيس أنور السادات نفسه ، فقد بدأ بزوغ نجم ضياء الدين داود كنجم فى مجلس الأمة الذى كان أنور السادات نفسه هو رئيسه .

قضى مؤلف هذه المذكرات معظم عهد أنور السادات فى السجن إلى أن أفرج عنه لظروف إنسانية ، وقد نشرت مجلة أكتوبر حين كانت لاتزال حديثة الصدور نص الرسالة التى بعث بها ضياء داود إلى سيد مرعى رئيس مجلس الشعب يومها ، وأحد المقربين من الرئيس أنور السادات ملتصقا العفو ، وفيما بعد وفاة الرئيس السادات تطلع صاحب المذكرات إلى معاودة العمل السياسى وكان عليه أولاً أن يكسب قضية رفعها ضد العزل السياسى المفروض عليه باعتبارة من أقطاب ١٥ مايو ، وقد فعل ، ورفع القضية وكسبها ثم ابتدأ يشارك فى الحياة السياسية بكتابات متناثرة ، وها هو ذا فى ١٩٨٤ ينشر كتاباً عن ذكرياته يعطيه عنوان «سنوات مع عبد الناصر» .

(٢)

هذا الكتاب هو موضوعنا فى هذا الفصل وهو فصل ضرورى لأنه نموذج لرؤية وزير يمثل نموذجاً فريداً بين وزراء الثورة جميعاً على نحو ما قدمنا للقارىء .

كان لابد لصاحب هذه المذكرات إذن من أن يؤهل لنفسه [مكانة] فى الفكر الاشتراكى ، وهو الفكر الذى ساد المجتمع الذى دفع به إلى الصدارة وهنا نجده يبدأ هذا الطريق شأن معظم الاشتراكيين بالقرب من عباءة الإخوان المسلمين تستهويه الحركة ولكنه بعد شىء من التفكير يعرض عنها ، وها هو يقول فى ص ٢١ و ٢٢ من كتابه : « كنت بحكم نشأتى وقراءتى الدينية قد أعجبت بفكر الإخوان المسلمين ونشاطهم وكثيراً ما استمعت إلى خطب المرحوم الشيخ حسن البنا حيث شد إعجابى وانبهارى (قد نستطيع التحفظ هنا لأن ضياء داود كان طالبا جامعيا فى الإسكندرية بعيداً عن القاهرة وفيما قبل ذلك كان بعيداً عن القاهرة أيضاً ولم تكن أجهزة التسجيل يومها متاحة) ، ولكننى أيضاً لم أقتنع بالانضمام إليهم ، ولم اتخذ موقفاً محدداً من أفكارهم ومن القضايا التى يثيرونها ، ولكن أثارتنى بعض تناقضاتهم فى المواقف السياسية والعجز عن تحديد الموقف بشكل مُقنع من القضايا الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التى كانت مطروحة للجدل والحوار فلم يتجاوزوا تقريباً مرحلة الشعارات العامة ، ولم أكن قد قرأت بعد شيئاً عن الاشتراكية اللهم إلا ما كان يدرس لنا بصورة مبسطة ومن زاوية معادية ومحبذة للمذهب الفردى والرأسمالى فى أغلب الأحيان . ولم تكن مبادئ العدالة الاجتماعية عندى تأخذ شكلاً أو تصوراً محدداً ، وكان مردها عندى إلى مشاهد واقعية وعاطفية ودينية ولدت لدى الإحساس بمعاناة الناس ، والتفكير من أجل تغيير ظروف حياتهم ، وتحقيق مجتمع يسوده عدل أكثر ومساواة حقيقية ، تمحو المظالم التى تثقل كواهل الناس ، وتضغط عليهم وتجرح

آدميتهم ، ولكن أحد زملائي بالدراسة كان كثير الحوار معى حول الفكر الاشتراكى وربطه بالفكر الدينى ، وخاصة ما كان ينقله عن الصحابى الجليل أبى ذر الغفارى والفاروق عمر بن الخطاب والإمام على بن أبى طالب رضى الله عنهم ومواقفهم وآرائهم ولكنى كنت أقيم سداً بين ما يقول وبين عقلى ، كنت متأثراً بعاطفة دينية جارفة متأثرة بما كان يشار حول الاشتراكية من دعايات بأنها مذهب الإلحاد والإباحية وأنها تقيم مجتمعات متحللة من كل القيم ، ومن ثم وبغير تعمق أو معرفة كنت أنفر منه وأتصور ما يقوله لى بأنه مجرد عمل دعائى وإغوائى ، كما كنت أتصور أنه يمارس معى عملية تشكيك وتصيد لكلمات أبى ذر» .

هذه هى كلمات المؤلف فى مذكراته ، ومن الواضح أنها تعكس تفكير رجل قارب الستين ، أكثر مما تعكس تفكير الشاب الذى يتحدث عنه هذا الرجل ، وهكذا فشل الأستاذ ضياء الدين داود من حيث لا يدرى فى أن يكسب حديثه مسحة الصدق الفنى ، وعلى هذا النحو من اعتذار ضياء داود المهذب لنفسه عن مجرد الاقتراب من الاخوان المسلمين نجده أيضاً يعتذر بصورة أكثر تهذيباً عن وقوفه فى صف غير صف الوفد (راجع صفحة ٣٠)

(٣)

وعلى هذا النحو أيضاً نجد مؤلف المذكرات يجاهر بكراهيته المبكرة لنظام العمد خصوصاً بعد تجربته فى انتخابات عام ١٩٤٩ ، ويعترف لنا فى ص ٣١ بأنه حرص على السعى لإلغاء منصب العمد فى قريته وذلك بإنشاء نقطة شرطة فيها بعدما شارك بنفسه فى الصراعات والمنازعات الريفية حول هذا المنصب ، وفى ص ٣٢ يعقب برؤيته الذاتية جداً فيقول : « غير أننى ظلت آخذاً من تلك التجربة أعارض نظام العمد فقد كان هذا المنصب محور التنافس والتنازع ، كما أنه ظل رغم التغيير النسبى فى العلاقات الاجتماعية حكراً لبعض الأسر المالكة ، وكنت ومازلت مقتنعاً بأنه نظام مرتبط بالتركيب الطبقي للقرية . . حيث كانت تحتكره بعض الأسر «أسر الأعيان» وهم غالباً من كبار ملاك الأراضي الزراعية كما كانت تحتكر أيضاً مراكز السلطة والتأثير فى القرية كقيادة الجمعية التعاونية ومنصب شيخ البلد أو شيخ الخفراء . ثم امتدت هذه النزعة بعد الثورة إلى عضوية التنظيمات السياسية أو أماناتها فأصبحت العضوية توزع بين الأسر وأحياناً بنسب محددة وكانت الدوافع دائماً المحافظة على المصالح الاقتصادية والحرص على تكريس التمايز الاجتماعى والاستغلال . وكانت (العمدية) إذن فى نظرى أثراً مرتبطاً بالمجتمع الذى قامت الثورة لتغييره والذى تغير فى الريف إلى حد بعيد ومؤثر ومن ثم كان طبعياً أن يتغير ولكن لأن التنظيم السياسى وقت أن كان تنظيمياً واحداً ونظام الحكم المحلى لم يصبح بعد فى درجة الفعالية المناسبة والواجبة رجح رأى القائل بالإبقاء على نظام العمد إلى أن يتوفر البديل » .

(٤)

وحين يحدثنا مؤلف المذكرات عن قيام الثورة فإنه يتحدث كما لو كان عنده خبر بها فهو يترقبها منذ

الصباح الباكر ، وذلك حيث يقول في ص ٣٣ : * في الصباح الباكر من يوم ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ تجمعننا في مقهى مجاور للمحكمة نتابع نبأ قيام الثورة من الإذاعة وكان التشوق لها شديداً وكانت التغييرات الوزارية المستمرة وعدم الاستقرار والاضطراب السياسى قد بلغ أشده في أعقاب حريق القاهرة وقيام حكومة الوفد بإلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ وبدء المقاومة المسلحة في منطقة القنال ومقاطعة العمال للعمل بمعسكرات الجيش البريطانى . وكانت كلها مؤشرات لتوقع حدث هام . ومن ثم كدت أظير فرحاً وأذكر أننى هللت في مقهى كنا نجلس به ، وأبدت تخوفى من وجود الملك بالإسكندرية مما قد يعوق الأمل في خلعه ، وانفعل واحد من المتحفظين ممن كانوا بالمقهى مذعوراً من كلامى ومننداً بتهور الشباب وما يحمله كلامى من إهانة للملك قد تورط في المسئولية وكادت تشب بسبب ذلك معركة لولا أن حدث الثورة كان أطنى والرغبة في متابعة الإذاعة كانت شديدة » .

وليس هذا الذى يرويه صاحب المذكرات في الفقرة السابقة كما نرى إلا صورة من صور التوحد مع الثورة سواء وقع هذا التوحد في بداياتها أم فيما بعد ، وليس هذا أيضاً إلا نموذجاً واحداً للروح التى تسود هذا الكتاب كله ، وليس هذا أيضاً إلا تعبيراً غير واع من كتب هذا الكتاب (أيا كان) عن مشاعره الشخصية قبيل الثورة .

(٥)

ويذكر مؤلف هذه المذكرات بشيء من الثقة بالنفس يُحسب له كيف أنه لم ينبجح في الوصول إلى أى مكانة في الاتحاد القومى عند نشأته لارئيساً ولا وكيلاً ولا سكرتيراً (على مستوى المركز فحسب) ويرجع ضياء داود السبب في ذلك إلى سيطرة الأسر القديمة ومنها أسرته هو نفسه ، ويروى ضياء الدين داود هذا الصراع على طريقة صراع الطبقات فيقول في ص ٤٨ « وقد ظلت تلك الطبقة طافية على السطح حتى إنه عند تشكيل تنظييات الاتحاد القومى ومكاتبه تجمعت كل الوجوه التقليدية وخلاصة الأسر الكبيرة في المحافظة وأغفلوا كل العناصر الشابة الجديدة وحتى أمثالى من أبناء تلك الأسر الذين يختلف فكرهم أو ارتباطهم خارج ذلك المحيط لم يُدعوا إلى الاجتماع الذى تم فيه الاتفاق على توزيع المراكز المختلفة في الاتحاد القومى سواء على مستوى المركز أو المحافظة وقد استفزنى هذا المسلك فبادرت إلى ترشيح نفسى رئيساً ثم وكيلاً ثم سكرتيراً للاتحاد بمركز فارسكور غير أننى لم أفر ، ولم أكن مؤهلاً لل فوز لطبيعة تكوين اللجان وما تخضع له من مؤثرات ، ولاتفاقهم على حصر تلك المراكز فيهم ولكنى رغبت بترشيحى أن أؤكد معنى الرفض لهذا الأسلوب (!!!) وكى أؤكد أيضاً أنه ينبغى أن تناح الفرصة لطلائع جديدة تمثل معنى من معانى الثورة والتغير ولعناصر من خارج الإطار التقليدى الذى كان بتطلعاته ، فيها قدرت مصطدماً لا محالة مع الثورة ومبادئها والذى كان يواصل منهجه في الانقضاض على مراكز السلطة حماية لمصالحه وتدعيماً لمركزه . ولم يكن وجود هذه العناصر في مواقعها يمثل في نظر الجماهير أى معنى ثورى بل كانوا يتهمسون بأن هؤلاء يتربصون لاقتناص الثورة واحتوائها » !!! .

وحين يروى صاحب هذه الذكريات في موضع آخر أنه استطاع الفوز في انتخابات الجمعية الزراعية على مستوى قريته ، فإنه يقرن ذلك في نفس الصفحة بأنه سرعان ما استقال لأنه لم يكن فيها اعتقد متوائماً مع الجو العام وها هو يقول : « » ولم تكن هذه هي المرة الأولى التي اصطدم فيها مع هذه الفئة بل إنني حين أعيد تنظيم حركة التعاون الزراعي وتحويله إلى تعاون لصالح المنتجين الحقيقيين الزراعين للأرض بعد أن كان قاصراً على الملاك وحدهم وكانت القرية بها جمعية تعاونية زراعية قديمة وكان والدي مساهماً لي فيها منذ كنت رضيعاً ، وبالتالي كنت عضواً فيها ، ورغب المستولون في الاتحاد التعاوني أن أحیی تلك الجمعية التي كانت قد اندثرت وضاعت أموالها وأن أراس مجلس إدارتها حتى تنشط وتقف على قدميها وقد كان ، ثم رشحت نفسي لرئاسة الجمعية التعاونية للمركز وفزت بها ، وعند إعادة الترشيح تكتل كبار الملاك الذين لمحووا الخطر على مصالحهم من الدم الجديد في الحركة التعاونية فأرادوا احتواءها وفعلاً وصل إلى عضوية مجلس الإدارة عشرة أعضاء من كبار الملاك من ١١ عضواً ، وكنت أنا الوحيد خارج هذه المجموعة واستقلت إثر ظهور النتيجة رغم أنني حزت أعلى أصوات الجمعية العمومية ، وقلت إن كبار الملاك قد تجمعوا مرة ثانية ليعودوا إلى استغلال التعاون الزراعي لمصالحهم دون الزراع الحقيقيين ، ويحرفوا الحركة التعاونية الزراعية الجديدة عن أهدافها الأمر الذي لا أجد معه جدوى من استمرارى لأمثل أقلية بمجلس الإدارة » .

وهكذا نجد الأستاذ ضياء الدين داود يقود خطانا ونحن نقرأ كتابه إلى الوقوف على أرضية أوحى بها إيجاء عميقاً بعد هذا كله ، تتكلم هذه الأرضية فتقول إن الثورة حتى الستينات لم تكن بدأت بالفعل على المستوى المحلي .

ثم نجده « يعين » في مجلس المحافظة ولا يلاحظ أنه يعين ولا ينتخب ولكنه يعبر لنا في صفحة ٥٠ وما بعدها عن مدى سعادته بهذا التعيين وهذا الوضع الجديد الذي أصبح من خلاله قادراً على شيء .

ولكن مؤلف هذه المذكرات يعود بعد ٦ صفحات في ص ٥٦ فيروى بكل المراتبة تجربة استبعاده من الترشيح في انتخابات ١٩٦٤ بعدما خاض الجزء الأول من المعركة الانتخابية ، ويتحدث ضياء داود عن أن الاتحاد الاشتراكي كان لا يزال شيئاً بيروقراطياً ليس إلى معرفة أسرار من سبيل فيقول : « ولقد كان الاتحاد الاشتراكي في ذلك الحين يدار إدارة بيروقراطية لا تختلف عن أى مصلحة حكومية وكان بابه مغلقاً دون الجماهير ، ومازلت أذكر أنني وآخرين ممن شملتهم قرارات المنع من الترشيح كنا نتردد على مبنى الاتحاد حيث كان يشغل آنذاك مبنى مجلس قيادة الثورة على النيل بالجزيرة - أذكر أننا كنا نمنع من الدخول ولا نجد أى مسئول نلتقى به ونجلس أخيراً على « دكة » خشب بجانب الحارس أو عندما يرق قلبه لحالنا في غرفة التليفون المجاورة للبوابة » .

ويعترف مؤلف المذكرات في صدق وبساطة بأنه لم يصل حتى الآن إلى سر منعه من الترشيح « حتى بعد أن أصبح أميناً للمحافظة ووزيراً وعضواً باللجنة التنفيذية العليا » ١١

وهكذا يُمكن لكل أعداء الاشتراكية ومنتقدي نظام الستينات أن يجدوا في شهادة الأستاذ ضياء الدين داود خير نموذج يساعد على الاستشهاد وهم ينقدون هذه السياسات تماماً بيد أنه لا صاحب الكتاب ولا الكتاب قد حظيا بالشعبية الفكرية التي تؤهل للنقل عنه مهما يكن فيه من مثل هذه الحقائق وهذا مما يؤسف له .

(٧)

ويمضى صاحب هذه المذكرات في نفس هذا الخط من النقد الذاتى فيذكر في ص ٦٥ وص ٦٦ أمثلة صارخة لأعضاء دخلوا مجلس الأمة على أنهم فلاحون وعمال بينما كانوا فئات . . ولكنه يعقب على ذلك مستنداً إلى شخصية الزعيم على أن شخصية جمال عبد الناصر وقوة قيادته ووضوح اتجاهه وفكره كان يلزم كل هؤلاء بحدود لا يتعدونها فكانوا لا يقدمون مبادرات أو أفكاراً في الاتجاه التقدمي ولكنهم لم يكونوا إلى حد بعيد عقبة . ولكن ضاعت على أى حال بوجودهم حكمة توفر ٥٠٪ حقيقية للعمال والفلاحين تستطيع أن تعبر عن مصالح هذه الفئات المختلفة وتقود في الاتجاه التقدمي ، وتزيد الاندفاع إليه ، وتقدم مبادراتها ، وتخوض التجربة في ميدان ليس لها سابقة تعرف عليه .

ويجعل مؤلف المذكرات من هذه الوقائع مدخلاً إلى الحديث عن جهده في إعادة تعريف العامل والفلاح في سنة ١٩٦٨ (انظر صفحة ٦٧ وما بعدها) ، ومن الحق أن الأستاذ ضياء الدين داود لم يفخر بشيء من الإنجازات في كتابه غير هذا الإنجاز وغير دوره في لجنة الحريات وما صدر عنها من قرارات .

ولكن الأستاذ ضياء الدين داود يؤكد لنا بكتابه عدة معان يبذل من صفحات كتابه قدراً كبيراً في تثبيتها أمام أعيننا ، ولعل أهم هذه المعانى أن الثورة لم تكن في نظر من حول عبد الناصر وبالذات أنور السادات إلا وسيلة لتملك الثورة نفسها «وأن هذا يعطيهم حق هدمها والانضمام إلى فلول الرجعية والانتهازية» ص ٧٦ ويخصص الأستاذ ضياء الدين داود فصلاً بعنوان «ثورة عبد الناصر وحده» ، وعلى قدر ما يشئ ضياء الدين داود في كل فقرة من فقرات كتابه على جمال عبد الناصر فإنه أيضاً يتلمس في كل فقرة مخرجاً إلى مهاجمة أنور السادات ، وقد أسرف الأستاذ ضياء الدين داود في هذا المجال إلى الحد الذى ابتدع فيه مكانة مضاعفة لأنور السادات في عهد عبد الناصر رغم أن دور البرلمان كله في الستينات لم يكن يتحمل ما أعطاه له الأستاذ ضياء الدين داود في كتابه من دور .

وهكذا يمكن لنا القول بأن صاحب هذه المذكرات لم يكن من أولئك الذين وضعتهم كتاباتهم السياسية في خانة الأدوية أو العقاقير الطبية المضادة للسادات (على وزن المضادات الحيوية ومضادات الحساسية . . . الخ) وإنما بالغ الأستاذ ضياء في تعميق هذا الوصف حين بدأ يغذى مكانة السادات حتى يكون الهجوم على هذه المكانة ذا مغزى .

وللأسف الشديد فإن هذه الروح هي الغالبة على كل سطر من الكتاب بدءاً من صفحة ٨٠ وحتى نهايته .

ومن أمتع الفقرات التى تصور لنا تجربة صاحب هذه المذكرات فى مجلس الأمة مايرويه هو بنفسه عن بدايات تجربته فى مجلس الأمة ، حين لم يكن متاحاً له أن يتكلم ، وها هو يقول «وكان نصيبى ضئيلاً فى بداية الدورة الأولى فلم يكن لى معرفة مسبقة برئيس المجلس ووكيله وكانت الكلمات تتاح للمعروفين لهما " والمضمونين " وسبب لى ذلك حرجاً شديداً فى مواجهة أبناء دائرتى وزملائى . . كيف تمضى الجلسات وتبحث المواضيع ولايسمع لى فى المجلس صوت؟ . كيف قبلت الصمت وأنا الذى صناعته الكلام ؟ ولم يكن أحد يعلم أنى لم أكف عن طلب الكلام فى كل مناسبة ، ولكن أحدا لم يستجب لى ولم أتمكن من المنبر مرة واحدة . وضقت ذرعاً بهذه الحال وتوجهت مرة إلى مكتب سيد مرعى وكيل المجلس فى ذلك الحين فوجدته غاصاً بالأعضاء ولم يكن من عادتى التردد على المكاتب ووجدته يُملى لبعض الأعضاء والعضوات نقاطاً يتكلمون بها فى المجلس . فلما خلوت إليه ابتسمت وقلت له رأيتك تهجد نفسك وتملى على الأعضاء كلمات يتحدثون بها فى المجلس فى حين أننى صناعتى الكلام وقادر عليه ولم أوفق مرة لإجابة طلبى ، ثم عرفته نفسى فأنس لكلماتى وكانت هناك مناقشة جارية فى المجلس فى ذلك اليوم قدمت فيها طلباً للكلام ولم يُستجب لى كالعادة فالتفت لى وقال مبتسماً توجه إلى قاعة الجلسة وستدعى الآن للكلام » . وهكذا يجتهد ضياء الدين داود صفحة بعد صفحة فى أن يلخص لنا بعض مواقف مجلس الأمة طيلة عضويته فيه فى الدورة البرلمانية (٦٤-٦٨) التى شهدت رئاسة السادات وعضوية ضياء الدين داود ، ومن العجيب أن الأستاذ ضياء الدين داود مع أنه لا يرتفع بقدر نفسه إلا فى حدود المعقول فإنه يهاجم أنور السادات فى حدود اللامعقول ، أما عبد الناصر الذى يأتى اسمه فى عنوان الكتاب فهو الملاذ الأخير الذى يصحح أخطاء السادات حتى وإن شارك فيها على نحو مايرويه الأستاذ ضياء الدين داود نفسه من قبوله التفويض بالقانون ١٥ لسنة ١٩٦٧ .

يروى لنا صاحب هذه المذكرات مواقف من مجلس الأمة فيروى ماقاله صبرى القاضى وعلوى حافظ ثم أنور السادات فى قضية كمشيش ، ثم يروى موقف المجلس من مستقبل الأرض الجديدة المستصلحة وموقف سيد مرعى المشرف ، ثم يتحدث عن الصراع بين مجلس الأمة والاتحاد الاشتراكى وهو باختصار شديد صراع على حب عبد الناصر ليس إلا كأنه الصراع بين الزوجات على الرجل الواحد ، ثم يروى لنا الأستاذ ضياء الدين داود قصة استقالة عامر كما رواها أنور السادات للمجلس وليس فيها جديد يستحق أن يفرد لها ضياء صفحات من كتابه هو ، ويعود المؤلف فى صفحة ١٠٤ لينتقد التفويض الذى صدر من مجلس الأمة للرئيس عبد الناصر فيقول : " وكان هذا القانون محل نقد شديد بعد ذلك سواء من شراح القانون أو المحامين فيما عرض من قضايا وإن كانت المحاكم العليا محكمة بدوى حمودة " كما سهاها البعض قد قضت بدستوريتها على خلاف رأى الفقه وأحكام أخرى للقضاء . وحقيقة الأمر أن التفويض الشامل ثم التفويض الدستورى الذى تضمنه القانون ١٥ لسنة ١٩٦٧ وكان وراء الاثنين السادات رئيس المجلس . كانا صادرين عن منطق الذى ساد بعد ذلك

وانتهى إلى تعطيل عمل المجلس وغيابه تماماً عن كل ماجرى من أحداث بعد ذلك بحجة أن لدى الرئيس تفويضات لإعادة البناء بين العسكرى والسياسى بعد هزيمة سنة ١٩٦٧ . وكان هذا الإجراء محل نقد واستنكار أعضاء المجلس حتى إن جميع المجموعات البرلمانية للمحافظات قد اجتمعت وقررت المطالبة بعودة المجلس إلى الانعقاد ، وأذكر أنى صغت قرار مجموعة دمياط مطولا ومسببا ختمته بأن الناس تلتفت إلى مجلسها المنتخب فلا تجد له أثراً فى الساحة المليئة بالعمل والمسئوليات .

والواقع أنه كان منطقاً شاذاً أن يتوقف المجلس عن العمل وحمل المسئولية فى أدق المراحل التى تحتاج جهد الجميع والتى كان الرئيس عبد الناصر فيها باذلاً كل وقته وجهوده لإعادة بناء القوات المسلحة وبدلاً من أن تصبح المؤسسات فى حالة انعقاد مستمر إذا بالسادات يفرض على المجلس التخلّى عن مسئوليته وترك الجبهة الداخلية تغلّى حتى تسبقه حركة الجماهير ويعلو سخطها وتخرج هاتفه ضد المجلس وضد السادات» ويرد الأستاذ ضياء الدين داود فيقول : « وفى حديث بين السادات وموسى صبرى نشره فى كتاب وثائق حرب أكتوبر وكان حسب زعمه قد أجراه سنة ١٩٦٧ ولم ينشر . قال له موسى صبرى كيف تعيش الأمة أخطر أزماتها بغير مجلس يقول كلمة الأمة ، فرد السادات " أننا المسئول عن ذلك . . . أننا المسئول عن عدم انعقاد المجلس ثم قال فى موضع آخر عن تفويض المجلس الذى أصدره يوم ١٠ يونيو بالقانون ١٥ لسنة ١٩٦٧ بناء على اقتراح السادات " . جمال عبد الناصر اتصل بى تليفونيا بعد الجلسة مباشرة ولم يكن يعرف من قبل شيئاً عن هذا القرار وسألنى ما هذا القرار . . . وتلوته عليه وسألنى ولماذا اتخذتموه دون استشارتى فقلت له . الموقف خطير جداً وبالغ الخطورة . . وإذا لم يطمئن الشعب اليوم إلى أنك ستقوده فى هذه المرحلة فلا أحد يدري ماذا يمكن أن يحل من فوضى وخراب " .

ويعود مؤلف هذه المذكرات للهجوم على ص ١٠٦ فيقول : " وقد صح ماتوجسنا منه آنذاك فقد وقع الإسراف فى استعمال حق التفويض وصدرت تشريعات متعددة استناداً إليه فى أمور لا تدخل فى صميم التفويض ولا اعتبارات الضرورة والخطر كقوانين تنظيم السلطة القضائية والقانون ٤٨ لسنة ١٩٦٧ بإنشاء محكمة الثورة والذى استند إليه السادات من بعد حين أصدر القرار الجمهورى رقم ١٩٢٩ لسنة ١٩٧١ بإنشاء محكمة الثورة أيضاً " .

على أن صاحب المذكرات على ما رأينا يذكر فى صفحة ١٠٩ سبباً عميقاً لانتقاده لهذا القانون ، فقد كان هو نفسه من ضحايه على ما يذكر فى ١٩٧١ ، كما يذكر فى صفحة ١١٤ أن السادات (الذى لم يكن إلا رئيساً لمجلس الأمة وليس رئيساً للدولة) قد اعتقل ٦ نواب من أنصار المشير عبد الحكيم عامر بعد اعتقال عامر نفسه .

ويعاود صاحب هذه المذكرات فى صفحة ١٢٢ انتقاد الرئيس السادات وكأنه كان المسئول عن الدولة فى عهد عبد الناصر فيقول : " كانت المناقشات محتدمة وكان التأييد واضحاً بين أفكار وآمال وتصورات أعضاء المجلس وبين أفكار وتصورات رئاسة المجلس ، كان السادات يرى تعطيل المجلس لأنه لا يؤمن بدور شعبى ولا بحق المجلس كممثل للشعب فى المشاركة فى صنع الأحداث والقرارات

وانما دوره هو ماقاله " إن ما يجرى كله تطلعون عليه في الصحف " فالأمر في نظره هو مجرد علم المجلس بما يجرى لا مشاركته في صنع ما يجرى ، وكان الأعضاء يتصورون ويأملون في دور مشارك وليس مجرد المعرفة من قراءة الصحف أو بيان يتلى بالمجلس . . المجلس والديمقراطية في نظره مجرد ديكور أو لافتة ، وسلطاتها إزاء ما يصدر من قرارات أو يوضع من سياسات لا تتعدى العلم والاحاطة وكانت محاولات الأعضاء على مختلف اتجاهاتهم تجاهد في سبيل الوصول لدور فعال للمجلس وتأكيد حقوقه الدستورية الفعلية لا الشكلية .

ثم يروى المؤلف بسعادة قصة اختياره أميناً عاماً للاتحاد الاشتراكي في دمياط فيقول : « وما أغرب تصارييف القدر » خلال سنة واحدة أ منع من الترشيح لمجلس الأمة ويقف وراء ذلك - فيما كان يقال - أمين المحافظة فإذا بى أدخل مجلس الأمة ثم أعين بدلاً منه أميناً للمحافظة .

وفي هذا الكتاب فقرة هامة جداً تصور نهاية منظمة الشباب وإن لم تتناول الأمر بشيء من التنظير أو التعميق أو التحليل ، ولكنها فقرة خطيرة المحتوى لا بد لنا أن نقلها للقارىء حيث يقول الأستاذ ضياء الدين داود : « وهكذا ظلت الصور تتضخم وتضلل حتى طالب المشير بحل المنظمة بل واعتقال على صبرى وشعراوى جمعة وحسين كامل بهاء الدين وكانت أزمة عاتية انتهت بحل - غير موفق - لم ير النور على أى حال ، وهو أن توضع المنظمة تحت إشراف المشير ولكن توالى المشاكل والشكوك على المنظمة بعد ذلك ولفترة طويلة .

(٩)

ويحدثنا صاحب المذكرات عن جهده في إعداد أسس جديدة لانتخابات مجلس الأمة في ١٩٦٩ ويورد نصاً لهذه المذكرة في صفحات ١٢٩ وحتى ١٣٥ ، ثم يحدثنا عما أثير بعد إجراء الانتخاب وينتقد في صراحة واضحة دور هيكمل في تضخيم بعض الأخطاء التي وقعت فيها ، ويذكر لنا رده الذى أدلى به في حضور عبد الناصر رغم أن لجنة الاشراف كانت برئاسة أنور السادات وعضوية عبد المحسن أبو النور ولييب شقير وشعراوى جمعة وضياء داود إلا أنه كان الوحيد الذى تحمس للدفاع .

ويتحدث مؤلف المذكرات كذلك عن تجربته في المكتب التنفيذى لمحافظة دمياط ، وعن فاعلية التنظيم السياسى ، وعن جهوده في برامج التثقيف والمعهد الاشتراكي . ويفرد ضياء داود بعد ذلك فصلاً للدفاع عن التنظيم الطليعى ويتناول بعض أخطائه ومشاكل تكوينه ودوره بعد النكسة . . ومن هذا الكلام المتواصل نستطيع أن نقتطف فقرة مضيئة في صفحة ١٥٢ حيث يقول : « ولقد كان للتنظيم الطليعى أيضاً دور شعبى في يومى ٩ و ١٠ يونيو . صحيح أن الناس انطلقت تلقائياً وسبقت إلى الموقف الوطنى الشجاع ولكن كان من الممكن لو لم تكن القيادات واعية وفي الميدان أن تستغل حركة الجماهير وتوجه إلى عكس ماتريد وأن تركب أى عناصر خائنة أو خائفة الموجة الجماهيرية العارمة وفي وسط هذا الزحام يمكن أن يحدث الكثير . ولكن القيادات وفي مقدمتها قيادات التنظيم الطليعى كانت في مقدمة الجماهير ومبكت الزمام فلم ينفلت ولم تسمح لأى صوت نشاز أن يبين أو يجد له مكاناً » .

ويروى لنا الأستاذ ضياء الدين داود ذكرياته عن ٩ و ١٠ يونيو في فصل خاص يعترف فيه بقوله «لا شك أنها قوة من عند الله ولا شك أيضاً أن الحب العميق والثقة العاقله الواعية في عبد الناصر هما اللذان ربطا بينه وبين الناس» .

ثم يتحدث مؤلف المذكرات عن دوره في لجنة الحريات بشيء من التفصيل (١٦٤ - ١٨٧) حتى إنه يفرد صفحات طوالاً لنقل نصوص القوانين التي أصابها التعديل بناء على اقتراح لجنة الحريات ولكنه لا ينسى عداوته للسادات وحرصه على تلويث سمعة السادات الديمقراطية فإذا به يفاجئنا في نهاية الفصل بهذه الفقرة التي يقول فيها " غير أن السادات عوق عرض هذه المشروعات على المجلس رغم الإلحاح المتزايد وبالتالي فإنه عندما عقد المؤتمر القومي بعد ذلك أوحيت إلى حافظ بدوى أن يضمن كلماته بتقديم مجموعة اقتراحات هي في مجملها خلاصة عمل لجنة الحريات والأفكار التي تضمنتها مذكرة اللجنة وكنت وقتها قد أصبحت وزيراً للشئون الاجتماعية فنظر إلى الرئيس عبد الناصر وقال أليس هذا هو عمل لجنة الحريات فقلت نعم ، فقال أنا موافق . وفعلاً صدرت أكثر تلك التعديلات بقرار بقوانين بعد ذلك وهي على قصورها كانت تعتبر خطوة كبيرة في حينها فلأول مرة يصبح للمعتقل حقوق ، ويصبح لمدة اعتقاله مدى وحدود ، ويصبح لأماكن الاعتقال تحديد وأسلوب للمعاملة وتلغى صفة الضبطية القضائية للشرطة العسكرية . . وكان صدور هذه التشريعات بعد وقت قليل من نكسة يونيو ١٩٦٧ وفي وقت كانت الظروف الداخلية والخارجية بالغة القسوة ولم يكن قد اكتمل البناء العسكري بدرجة مطمئنة كما كانت آثار النكسة تربة صالحة بها أحدثته من قلق ، تغري الأعداء بمحاولة تقويض للنظام من الداخل الأمر الذي فشلت حرب ٦٧ في تحقيقه وكان الأمر الطبيعي يقتضى أن تصدر تلك التشريعات من مجلس الأمة وأن تناقش فيه وكان من الممكن أن تكون أفضل وأكثر تحقيقاً لمعاني الحرية والديمقراطية وأنا دائماً من المؤمنين بأن التشريع الذي يصدره البرلمان يفضل أى تشريع آخر تصدره الجهات الإدارية أو يصدر بتفويض من المجلس وذلك بما يتوفر له من دراسة واسعة في اللجان . أقول إننى كنت أفضل أن تصدر هذه التشريعات من المجلس لا أن تصدر من رئيس الجمهورية بسلطة التفويض من المجلس . ولكن ما حيلتنا إزاء رئاسة المجلس وإصرارها على أن يتخلف المجلس عن دوره وأن تتعطل أعماله تحت حجج شتى ورغم اعتراض الأعضاء وعدم اقتناعهم»

وفي ص ٢١٠ وص ٢١١ يخصص ضياء داود من صفحات كتابه مرة أخرى فقرات طوالاً ليتحدث عن موقفين للسادات دفعاه إلى الاعتكاف في آخر أيام عبد الناصر فأما أولهما فلا ذنب للسادات فيه إلا الإخلاص حين مضى مؤيداً لعبد الناصر حين رفض مبادرة روجرز ، ثم حين أيدها بعد ما قبلها عبد الناصر .

ولا ينتهى الكتاب إلا بعد أن يحدثنا ضياء داود عن جهد بذله في قضية الأخوان المسلمين ، وهي فقرة هامة على أية حال لأنها تبين مدى الالتزام عند الأستاذ ضياء الدين داود ومن يجدون أنفسهم

قريبين من الزعيم ، وها هو يقول : « عندما سافرت إلى الكويت أواخر سنة ١٩٦٩ التقيت بالمرحوم حسن العشماوى والذى تربطنى به صلة قريى ودار حوار طويل حول استمرار الصدامات والجفوة بين الإخوان والحكومة وحول مئآت الإخوان المقيمين في الخارج والمهددين في حرياتهم وأسلوب المواجهة بالعنف والذى لم يضع حداً للمشكلة أو يحسم الموقف وترك كثيراً من الجراح ومئآت من المهاجرين في الخارج ومئآت من الأسر المحتاجة للعون في الداخل مما أدى إلى قيام الإخوان بالخارج بالتعاون لإمدادهم بالعون والمساعدة أو إيجاد فرص للعمل مما كان محل قلق أجهزة الأمن . وصارت هناك حلقة مستمرة تفرخ مشكلة وراء مشكلة وتسبب احتكاكات من حين لآخر . وانتهى الحوار إلى ضرورة البحث عن مخرج وكان المرحوم حسن العشماوى يود أن يقوم بدور إيجابى في إنهاء هذا الموقف واقترح أن يصدر عفو عام عن جميع الموجودين بالخارج والإفراج عمن بقى بالسجون - وكنت قد أبلغته عن وجود برنامج للإفراج الكامل على دفعات ووفق عليه بالفعل وبعض الترتيبات الأخرى لخلق جو جديد من الثقة والأمن . وإثر عودتى عرضت على عبد الناصر بمذكرة مكتوبة مضمون الحوار والمقترحات ووافق عبد الناصر وطرح الموضوع على اللجنة التنفيذية العليا واقترح عبد الناصر أن يدعو حسن العشماوى للحضور للقاهرة لعقد لقاء مباشر بينهما وكلف شعراوى جمعة وزير الداخلية باتخاذ إجراءات عودته بالشكل الذى يريجه . وبدأت اتصالاتى به خلال شقيقه المستشار عبد الوهاب العشماوى حيث كان حسن العشماوى قد سافر لأوروبا للعلاج . بيد أن توالى الأحداث العربية والخارجية وأسفار عبد الناصر وانشغاله الذى كان ختامه مأساة الفلسطينيين بالأردن والتي عاقت إتمام المشروع ، ثم كانت وفاة عبد الناصر المفاجئة ، وأثناء مناقشة عبد الناصر للموضوع باللجنة التنفيذية العليا أبدى ترحيباً واقتناعاً بالدخول في حوار يضع حداً للصدام الذى طال .

(١٠)

وأخيراً في ص ١٨٨ يبدأ الأستاذ ضياء الدين داود في الحديث عن عمله كوزير وكعضو للجنة التنفيذية العليا فيستغرق المهجوم على أنور السادات منه كثيراً جداً من هذه الصفحات فهو حريص على أن يروى لنا أن أنور السادات فُرض من لدن عبد الناصر على اللجنة المركزية ليكون عضواً في اللجنة التنفيذية العليا ، ويستغرق هذا الحديث من ضياء داود قرابة نصف ملزمة !! ولا يحدنا الأستاذ ضياء الدين داود عن تجربته الوزارية التى استمرت سبعة شهور بأكثر من روايته عن اختيار مدير مكتبه التى تستغرق صفحتين بينما تجربته الوزارية لا تستغرق إلا الفقرة التالية في ص ١٩٣ حيث يقول : « وبعد سبعة أشهر بالوزارة كنت قد درست بعمق كل جوانب العمل وزرت معظم مديريات الوزارة بالمحافظات وكثيراً من أقسام وإدارات العمل بالوزارة ، وبدأت أضع تصوراتى وأفكارى وأعدتها للتنفيذ . وكانت أبرز أفكارى هى تطوير عمل الوزارة وتركيزه في جانب التنمية الاجتماعية وبخاصة في مرحلة تكاد تكون مع بالغ أهميتها ضائعة بين عديد من الوزارات . . وكانت الفترة التى قضيتها بوزارة الشئون بداية عمليات التهجير من بورسعيد وسائر مدن القناة ومن ثم تطلبت عمليات التهجير

وإعداد المعسكرات وتدريب الإعانات ومستلزمات الإعاشة بما يكفل لهم حياة كريمة جهداً شاقاً وحملت الوزارة عبئاً جسيماً وأدى جهاز الوزارة في هذا المجال عملاً مخلصاً ومبهرًا .

وهكذا يجد القارئ لهذه المذكرات نفسه في النهاية وقد تعجب من التضخيم الزائد عن الحد لمهارة السادات في محاربة خصومه في ١٥ مايو . . . فها هو يكتشف أن واحداً من أبرز هؤلاء الخصوم كان صاحب نية طيبة فحسب وإلى أبعد الحدود . وهذا ليس مدحاً في الأستاذ ضياء الدين داود ، ولكنه الشعور الذي تغلب على كل مشاعري الأخرى وأنا أنهت من قراءة هذا الكتاب .



الفصل الثامن أيام السادات

للمستأذ ضياء الدين داود

(١)

يمثل هذا الكتاب الجزء الثاني لمذكرات الأستاذ ضياء الدين داود وقد شاء مؤلفه أن يجعله مستقلاً ليُجعل "الأيام" مع السادات بديلاً عن "السنوات" مع عبد الناصر ، وأن يستخدم حرف الواو مع السادات بدلاً من (مع) الظرفية مع عبد الناصر ، ومع هذا جعل العنوان الرئيسى ذا البنط الأكبر «ما بعد عبد الناصر» ، وقد نشرت دار الموقف العربى هذا الكتاب عام ١٩٨٦ على هيئة صورة مصغرة من كتابات على الآلة الكاتبة ، وهو ما لا يليق على أى حال بهذه المذكرات ولا بصاحبها ولا بنشرها . وليس فى كتاب ضياء الدين داود هذا من ذكرياته القدر الذى يتناسب مع كونه مذكرات شخصية ، ولكن القدر الأكبر من الكتاب إن لم يكن الكتاب كله مخصص للهجوم على الرئيس السادات والأستاذ محمد حسنين هيكل ويأتى دور ذكريات ضياء الدين داود نفسه فى الخلفية المساعدة على هذا الهجوم . ولكن هذا الكتاب يتفرد بكونه الكتاب الوحيد الذى كتبه واحد من أقطاب المجموعة المناوئة للرئيس السادات فى أول عهده وهى المجموعة التى يطلق عليها مراكز القوى ، أو ضحايا ١٥ مايو . وليس من شك أن هذه الفئة كانت أقل الناس حظاً فى تاريخنا المعاصر فقد أسدل الستار على مكانتها بأبشع ما يكون ، وإذا كان بعض الناس يستكثرون على حركة ١٥ مايو الوصف بالشورة حتى لا ترتقى إلى مصاف ثورة ٢٣ يوليو ، فإن الحقيقة الجانيبة أن الذين (قامت عليهم) الثورة فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ لم يعاملوا بنفس القدر من المعاملة المعنوية الشديدة التى عومل بها ضحايا ١٥ مايو ١٩٧١ .

وفى موضع آخر من كتاباتى قلت ما معناه إن الرئيس السادات قد أفاد من محمد حسنين هيكل أضعاف ما أفاد منه الرئيس جمال عبد الناصر ، ويكفى دوره فى المساندة التامة للرئيس السادات ضد أقطاب مايو ١٩٧١ بعد إزاحتهم وقبل إزاحتهم ، ولازلت مصمماً على أقوالى هذه ومؤكداً كذلك على أن دور هيكل «بعد إزاحتهم» كان لا يقل على الإطلاق عن دوره «قبل إزاحتهم» . وسوف يجد القارئ لكتاب ضياء داود فى سطور هذا الكتاب دليلاً ناصعاً على صواب ما وصلت إليه من استنتاج .

(٢)

وها هو الأستاذ ضياء الدين داود فى صفحة ١٩ من كتابه يتحدث عن بداية تغير الرئيس السادات

في علاقاته واتجاهاته بدءاً من ديسمبر ١٩٧٠ فيرمى بالوزر كله على هيكل فيقول: « كان الأستاذ هيكل وزيراً للإعلام ورئيساً للأهرام معاً ، وكان يشكل في تقديري وتقدير البعض مصدر الخطر الرئيسي على استمرار الخطوات الديمقراطية وعلى ممارسة الاتحاد الاشتراكي لدوره الحقيقي الفعال إذ كان دائم الخلاف مع الاتحاد الاشتراكي في كافة عهوده ومختلف قياداته وكانت أيضاً لجان الاتحاد الاشتراكي وكذلك منظمة الشباب دائماً تهاجم كتاباته وتهاجم دوره في تقارير كان يتاح له مطالعتها ، ومن هنا كان توجسه شديداً من دور الاتحاد قبله في غياب جمال عبد الناصر حتى إنه في إحدى زيارته للندن التقى مع المبعوثين بالمركز الثقافي وقال لهم إنه بوفاة جمال عبد الناصر أن الأوان لتصفية حسابات قديمة كثيرة وندد بالاتحاد الاشتراكي ومنظمة الشباب وأبدى تخوفه من أن يكون أول ضحية . . وإثر وفاة عبد الناصر كتب عدة مقالات كانت أيضاً موضع النقد والاستنكار لتناولها مواضيع شخصية وعائلية تخص الرئيس الراحل وتحكى تفاصيل لحظات الوفاة وبجراً ما كان ليرضاها عبد الناصر في حياته هذا فضلاً عن حرص هيكل على الحديث عن نفسه وإبراز دوره كصانع للأحداث أو أنها كلها تدور من حوله وهو محورها . . وفي نفس أسبوع استقالة هيكل فوجئنا بالسادات يعرض علينا إصدار قرار بالتمريض من أعضاء اللجنة التنفيذية العليا بتشكيل لجنة برياسة هيكل لجمع وإحياء تراث عبد الناصر وكانت اللجنة التنفيذية قد قررت تشكيلها ضمن برامج تخليد ذكره . . ولقى الاقتراح برياسة هيكل للجنة معارضة شبه إجماعية وبرر السادات اقتراحه بأنه وعده بذلك عند استقالته من الوزارة وكان السادات إلى ذلك الحين ملتزماً بما نقرره ولكنه عاد فاقترح أن تكون اللجنة برياسته على أن يكون هيكل مقررهما وعادت اللجنة فرفضت الاقتراح على تقدير أن الرياسة الفعلية ستكون لهيكل . . »

« وفي ذكرى أربعين الرئيس عبد الناصر نشر الأستاذ هيكل بالأهرام مقالاً شهيراً بعنوان «عبد الناصر ليس أسطورة» تحدث فيه عن أن عبد الناصر ليس له سذنة ولا حراس لمبادئه ، وأن كل ما أتى به قابل للمناقشة والمراجعة وحذر من تأليه عبد الناصر واعتباره أسطورة وكان لهذا المقال أسوأ الوقع فيما يشبه الإجماع بين قيادات الاتحاد الاشتراكي ومنظمة الشباب وعلى كافة المستويات ، ولدى كل الناصريين الذين لم يكونوا يخشون في ذلك الحين تأليه عبد الناصر ، أو أن يصبح أسطورة وإنما كانت الخشية كل الخشية من الردة عن مبادئ عبد الناصر والتنكر لزعامتة ، والانتكاس بفكره أو الالتواء به ، أو تفرغته من مضمونه الحقيقي ، والاكتفاء به شعارات فارغة . . كانت كثير من قوى اليمين المضارة من الثورة قد بدأت تطل من جحورها وتلغظ بعد طول صمت يراودها الأمل في أن تستعيد مواقعها وتسترد ما فقدت من سلطة وثروة وبدأت همسات التجريح والتصيد والمبالغة ، وجرى التركيز على مجالى الحرية والديمقراطية وبدأ هذا التيار ينمو بشكل واضح في الخارج ويأخذ صدها إلى الداخل على استحياء وحذر أحياناً متبجحاً أحياناً أخرى ، وإزاء ذلك وما خلقه من قلق في مستويات الاتحاد الاشتراكي اتفقت مع الدكتور لبیب شقير على عرض الأمر على اللجنة التنفيذية العليا ، وعرض الدكتور لبیب شقير الموضوع في أول اجتماع للجنة وتلاه كل أعضاء اللجنة هجوماً على ما احتواه المقال من دلالات فيما عدا الدكتور فوزى الذى لزم الصمت . . أما السادات فقد ذكر أنه قرأ المقال قراءة سريعة ولم يستلفت انتباهه التخريجات التى وصلنا إليها وقال إنه سيعاود قراءة المقال ثم نعود لاستئناف اقشة هذا الموضوع . »

« . . وقبل الاجتماع التالى أبلغنى السادات أنه قرر استدعاء هيكل لمناقشته باللجنة وعارضت الفكرة على أساس أنه تقليد غير سليم أن نستدعى كل رئيس تحرير أو كاتب لمقال لمناقشته حول ما يكتب ويكفى أن تناقشه اللجنة المختصة وتبلغه رأى اللجنة التنفيذية ، خاصة وأن الاتحاد الاشتراكى هو الذى يملك الصحف ومن ثم - له من خلال اللجان والمكاتب المختصة أن يوجهها أو يلفت النظر لما يتعارض مع الاتجاهات التى يرسمها وكان هذا أيضاً رأى غيرى من أعضاء اللجنة ولكن إزاء المركز الخاص لهيكل والذى يستمد فى نظر الناس من خلال عمق صلته بالسلطة فقد قبلت اللجنة اقتراح السادات بمناقشته » .

« وتولى الدكتور لبیب شقير مناقشة الأستاذ هيكل أثناء اجتماع اللجنة وعرض وجهة نظرنا فى المقال وتبين أن «هيكل» قد استمع إلى تسجيل الجلسة السابقة ، ووقف على كل ما دار بها من مناقشات حول الموضوع وقد احتد النقاش واحتدم خاصة عندما قال الدكتور لبیب شقير إننا بحاجة إلى تحديد المواقف ، ودافع هيكل عن نفسه واستنكر أن يكون موضعاً لشك أو اتهام بخيانة بعد عمر طويل - حسب قوله - قضاه بجوار عبد الناصر عبر فيه عن كثير من أفكاره وكان محل ثقته وسره . وانتهت المناقشة على غير اتفاق وانصرف هيكل غاضباً ثم قال السادات : «إذن الأمر منه طالما ليس هناك اتهام بخيانة ثم دارت مرة أخرى مناقشة طويلة تعقياً على المناقشة الأولى» .

« . . وحاول السادات أن يحور السؤال ويضع الإجابة عليه بقوله إن الأهرام باعتبارها صحيفة لها سمعتها وانتشارها فإن الدولة أحياناً تنشر من خلالها مواضيع منسوبة لمصدر رسمى أو ما شابه ذلك فقلت إن المقصود هو المقالات بعنوان بصرحة ومع ذلك فإن وكالة أنباء الشرق الأوسط هى الأولى بنشر وإذاعة المواضيع التى أشار إليها وبعد مناقشة استقر رأى الإجمالى على اعتبار تلك المقالات اجتهادات شخصية » .

(٣)

وفى صفحة ٤٤ يتحدث المؤلف عن الاتصالات التى بدأها الرئيس السادات مع الولايات المتحدة ودور الأستاذ هيكل فيها ، واستيائه (أى هيكل) حين علم بقيام السيد عبد المنعم أمين عضو مجلس قيادة الثورة باتصال آخر مع أمريكا . . ويعقب ضياء الدين داود على كل هذا بقوله : « وأود أن أسجل أننى فيما سجلته بالنسبة للأستاذ هيكل لا أوجه اتهاماً وإنما أسجل واقعاً ذلك لأن الأستاذ «هيكل» اختار ووجه السادات لاشك للعب على حصان أمريكا والتوجه إليها وقد لا يكون قد توقع أنه من الممكن أن تتوالى الأحداث إلى ما وصلت إليه على يدى السادات ولكنه تماماً كمن يضع سلاحاً فتاكاً فى يد من لا يجيد أو يؤمن على استعماله ، ذلك ما جرى أيضاً عندما اختار جانب السادات ظناً بأنه سوف يكون بعد الإطاحة بمجموعة عبد الناصر قادراً وحده على تملك زمام السادات وتوجيهه . . وهو على أى حال الذى سوغ للسادات كل البدايات التى انتهت إلى زيارة القدس واتفاقيات السلام وكامب ديفيد . . »

ولا يجد ضياء الدين داود حرجاً فى أن يصف كتابات الأستاذ هيكل حول اجتماع اللجنة المركزية المشهود فى إبريل ١٩٧١ بالخلط ويبدو أن الأستاذ ضياء الدين داود على صواب فى هذه النقطة حيث

يقول في ص ٧٠ من كتابه : « ويقول الأستاذ هيكل في كتابه الطريق إلى رمضان - دار النهار - ص ١١٨ وما بعدها . . ويوم ٢٢ ابريل طلب الرئيس السادات السفير السوفيتي وبعد أن دار الحديث بينهما حول مسائل مختلفة قال السفير . . . نسمع الكثير هذه الأيام عن خلافات داخل اللجنة التنفيذية العليا فهل هذا صحيح . . ؟ ورد الرئيس أن ذلك صحيح وأضاف : لدىّ نبأ أقوله لك لقد قررت تصفية على صبرى ، وفغر السفير فاه دهشة وسأل : لماذا تقول لى هذا يا سيادة الرئيس فقال الرئيس لأن الناس سيهولون من شأنه وسيستغلونه فى شئ حرب للأعصاب . . وإذا بدا لأحد أن يصور لكم الموقف بأن ما سأفعله موجه ضد السوفييت فى مصر ففى استطاعتكم أن تردوا أنى أكون سعيداً لو أنكم عززتم هذا الوجود . . وقال فى ص ١٢١ لكن جو الاجتماع فى اللجنة المركزية عقب الصدام بين الرئيس وعلى صبرى كان قد تكهّر إلى درجة أصبح من المستحيل معها على أى شخص أن يتكلم خصوصاً بعد ما طلب الرئيس الاقتراح على مشروع الوحدة فلم ترتفع فى اللجنة المركزية غير أربع أيد بالموافقة من بينها يدى . . ويبدو أن «هيكل» (الكلام للأستاذ ضياء الدين داود وهو ظاهر الصواب) خلط بين التصويت على الاتفاقية والذي لم يتم إلا فى جلسة تالية والتصويت على استمرار السيد على صبرى فى حديثه . . وقال إنه بعد الاجتماع توجه لمنزل السادات وكان بادى الاكتئاب . . . إلخ»

ولكن ضياء داود نفسه لا يجد حرجاً فى أن يخلط الأمور هو الآخر فهو حين يتحدث (فى صفحة ٧٩) عن لقاء السادات وروجرز وهو اللقاء الذى نفهم أنه كان فى ١٩٧١ من ورود اسم وزير الخارجية محمود رياض والحديث عن خلاف السادات مع وزير الخارجية (محمود رياض) نجده (أى الأستاذ ضياء الدين داود) يقفز فى الهامش إلى عبارات ينقلها عن الأستاذ هيكل فى ص ١٧٤ نقلاً عن هنرى كيسنجر ، ومن الواضح أن هذه العبارات لا تتناول نفس الموقف الذى يتحدث عنه الأستاذ ضياء الدين داود لأنه يرد فيها اسم الجمسى ، وهو ما يعنى أنها وقعت بعد حرب ١٩٧٣ سواء كان الجمسى رئيساً للأركان حتى ديسمبر ١٩٧٤ أو وزيراً بعد ذلك (٧٥ - ٧٨) ويعود الأستاذ ضياء داود فى الفقرة الثانية من الهامش ليستشهد بنص لمحمود رياض يبدو أنه كتب فى ١٩٧١ بل إن الأستاذ ضياء الدين داود نفسه يقول عند الاستشهاد «وزير الخارجية فى ذلك الوقت» . وأبسط ما يمكن قوله فى نقد فقرات هذه الصفحة أن الأستاذ ضياء الدين داود لم يراجع ملاءمة الاستشهاد للموضع .

كذلك يمكن لفت النظر إلى أن ضياء الدين داود فى ص ١١٦ قد أقحم اسم آل أمين (يقصد مصطفى وعلى أمين) فى موضوع هدم سجن طره ، بينما هو يتحدث عن ١٩٧١ وكان لا يزالان بعيدين عن محريات الأحداث بل إن أحدهما كان فى السجن والآخر فى المنفى !

(٤)

وفى هذا الكتاب فقرة إنسانية بالغة التعبير عن مشاعر يندر أن نجد أحداً من الكتاب يتناولها بالتسجيل رغم أنها تقع لنا جميعاً كبشر كثيراً جداً ، فها هو ضياء الدين داود يتحدث بكل صدق عن خمسة مشاعر متضاربة لموقفه قبل ١٥ مايو حين كان يود الاستقالة ولكنه لا يستطيع اتخاذ قرارها ، ولا يلجأ إلى الموازنات السهلة بين الجوانب المختلفة للشجاعة ولكنه يميل للندم ، ويميل أكثر للندم على 'خالف طبعه ، وليس بوسعى فى هذا الحيز أن أنقل كل ماضور به كاتب المذكرات الصراع النفسى ، كنى اقتطف للقارىء قوله : « ولا أدري لماذا ترددت فى حسم موقفى وتقديم استقالتي والابتعاد

طالما تعذر اتخاذ موقف جماعى ولم يكن هناك فى الواقع مبرر لهذا التردد ولم تكن أمامى أية فكرة بديلة ولم أعرف من قبل من طبيعتى التردد فى أى موقف حتى فى حياتى الخاصة والعادية . . . ويستمر هذا الندم طوال صفحتى ٨٢ و٨٣ إلى أن يقول : « ومن ثم فلننى كثيراً ما ألوم نفسى على موقف التردد ذاك وإن كان البعض حين كنت أناقش معهم هذا الأمر كان يقول «استقلت أم لم تستقل فلم يكن ذلك ليغير من عزم السادات على القبض علينا واتخاذ الإجراءات العنيفة معنا . . فالصفقة كانت لا بد ستم و كانوا يتمثلون بموقف السيد أمين هويدى الذى كان قد استقال منذ بداية حكم السادات ولم يشترك فيها جرى من صدام مع السادات ومع ذلك قبُض عليه وحوكم وحكم عليه . . »

(٥)

وفى هذا الكتاب أيضاً فقرة لا أكاد أصدق حتى الآن أنها موجودة فيه يترحم فيها ضياء الدين داود قطب الثورة على ديمقراطية ما قبل الثورة بعد أن يروى ما حدث فى مجلس الأمة من إسقاط العضوية عنه وعن زملائه على مدى صفحات ليست بالقصيرة ، وها هو ضياء الدين داود يقول صراحة : «وبذلك اعتقل وحددت إقامة عشرات الأعضاء بمجلس الأمة بإرادة السادات وحده وأسقطت عضوية هذا العدد الكبير من الأعضاء مع سمو مواقعهم وأدوارهم التاريخية وإجراءات تعسفية مختلفة ومزورة وبغير أدنى حد من الضمانات ، وتجري تحقيقات ومحاكمات تفتقد كل أسباب الحيطة والنزاهة والعدل . ولقد عاصرت الحياة البرلمانية قبل الثورة متابعاً وبعد الثورة مشاركاً منذ سنة ١٩٦٤ فلم أر أو أسمع بمثل ما حدث ولعله مازال ماثلاً فى الذاكرة أن مكرم عبيد حين قدم الكتاب الأسود ضد الرئيس السابق مصطفى النحاس ورجال حكمه وكان البرلمان وقتذاك مكوناً من أغلبية ساحقة وفدية وكان النحاس مؤيداً تأييداً كاسحاً من الشعب بحيث كان المجلس يملك اتخاذ أى قرار يراه ، ومع قسوة ما تضمنه الكتاب الأسود من اتهامات فقد ظلت المناقشات طويلة ومثيرة بالبرلمان أياً ما تحدث خلالها مكرم عبيد ومؤيدوه بأكثر مما ضمنه كتابه الأسود ، وذلك قبل أن يتخذ المجلس قراراً بإسقاط عضويته ، ولكنه لم يتخذ إجراء فيه من الانحراف بالحياة البرلمانية والاستخفاف بالعقول كإجراء إسقاط عضويتنا من المجلس الذى سوف تلاحق لعنته كل من ساهم فيه على مدى التاريخ » .

ولا يخفى ضياء الدين داود انتقاده الشديد لهيئة المحكمة التى حوكم أمامها ولا يتورع عن إعلان عجبه الشديد من دور المستشار بدوى حمودة فيها فيقول : « . . وأما بدوى حمودة فقد كان اختياره غريباً ، وكان قبوله أغرب فقد كان رئيساً لمجلس الدولة ومستشاراً وقاضياً طوال حياته ثم كان وزيراً للعدل وكان ومازال موفور الثراء أى أن الله قد أرضاه من الناحية المادية ومن الناحية الأدبية ولم يكن سائغاً لقبوله عضوية تلك المحكمة الاستثنائية التى كان يعرف سلفاً الظروف والملابسات التى تنعقد فيها وتصدر حكمها كما أنه وقت اختياره كان رئيساً للمحكمة العليا التى تختص بنظر دستورية القوانين وما كان له أن يجمع بين رئاسة تلك المحكمة العليا وعضوية محكمة استثنائية تحت رئاسة حافظ بدوى خريج كلية الحقوق فى الستينيات فى حين تخرج بدوى حمودة فى العشرينيات » .

أما رئيس المحكمة حافظ بدوى فإن ضياء الدين داود لا يجد حرجاً فى أن يقدم له كشفاً ببعض ما حصل عليه من الدولة فى جاردن سیتی وكفر الشيخ (راجع صفحة ١٢٩)!!

(٦)

وفي هذا الكتاب الذى كتب بالآلة الكاتبة ببنيتها الصغير أخطاء كثيرة كان لابد من تصحيحها خصوصاً ونحن نرى آثاراً كثيرة لتصحيحات بالقلم فى الأصل وفى الهوامش بوضع أسهم . . إلخ) ومن هذه الأخطاء الكثيرة خطأ مهم فى صفحة ١٧٩ حين يتحدث الدكتور سعد الدين ابراهيم عن السبعينات فيما يبدو ولكن الكتاب يذكرها «الستينات» ، وهو ضد ما يهدف إليه المؤلف من الاستشهاد تماماً ، وعلى نفس النسق نجد الخطأ فى صفحة ١٨٣ فى السطر السادس حين يرد نص بين علامتى تنصيص على أنه من قول كيسنجر واصفاً السادات بأنه «أعظم رجل دولة على الأرض منذ بسمارك لقي حتفه على يد جماعة من الشباب المتهوسين دينياً فبكتته الملايين» ولكن الأستاذ ضياء الدين داود نفسه يتحفظ فى الهامش على هذه العبارة بقوله «كان هذا ما نقلته دروين كايز عن تصوير التلفزيون الأمريكى للسادات طبعاً» فهل هذا كلام كيسنجر كما أوحى الأستاذ ضياء الدين داود حين وضع العبارة كلها بين علامات التنصيص ؟ أم إنه كلام التلفزيون الأمريكى كما ذكر فى الهامش ؟ ذلك أن مثل هذا الخطأ فى النصوص لا يقبل من محام .

(٧)

وقد تعتمد ضياء الدين داود أن يكثر فى كتابه من الاستشهادات على مساوىء شخصية الرئيس محمد أنور السادات ولم يترك كتاباً اتيح له إلا ونقل عنه فقرات مطولة يؤيد بها نياته وعقيدته تجاه السادات بأكثر مما يؤيد سياق الحديث أو الوقائع كما تواردت على خاطره ، وقد نقل الأستاذ ضياء الدين داود عن كل من الأستاذ هيكل فى «الطريق إلى رمضان» و «خريف الغضب» رغم اختلافه التام مع الأستاذ هيكل كما نقل عن الأستاذ محمد ابراهيم كامل فى كتابه «السلام الضائع» وعن الأستاذ اسماعيل فهمى فى كتابه «التفاوض من أجل السلام» وعن الفريق أول محمد فوزى فى كتابه «حرب الثلاث سنوات» وعن محمود رياض فى أحاديث صحفية له ، وعن الأستاذ محمد عبد السلام الزيات فى مذكراته المنشورة فى جريدة الاتحاد ، وعن الأستاذ عادل عيد فى كتابه «المضابط تتكلم» وعن الأستاذ «عبد الله إمام» فى كتابه «انقلاب ١٥ مايو» ، وعن الدكتور اسماعيل صبرى عبد الله فى حوار له مع مجلة الشراع وعن الدكتور فؤاد مرسى فى حوار له مع مجلة كل شىء (١٩٨٥) وعن مقالات للدكتور يوسف إدريس فى صحيفة القبس هذا فضلاً عن أقوال زملائه المتهمين فى قضية ١٥ مايو التى نقلها عن ملف التحقيقات ، و حديث الشيخ صلاح أبو اسماعيل فى كتابه «الشهادة» المتضمن شهادته فى قضية تنظيم الجهاد . كذلك لجأ الأستاذ ضياء الدين داود إلى الاستشهاد بعبارات للدكتور سعد الدين ابراهيم فى كتابه «مصر تراجع نفسها» وإلى كتاب «الضفادع والثعالب» للأمريكية دروين كايز ، ولم يجد الأستاذ ضياء الدين داود حرجاً بعد ذلك كله فى أن ينقل عن «البحث عن الذات» للرئيس السادات و«أوراق سياسية» للمهندس سيد مرعى و«وثائق ١٥ مايو» للأستاذ موسى صبرى كثيراً من العبارات التى يؤيد بها وجهة نظره أو يتناولها بالتنفيذ .

وعلى هذا النحو فقد لعب الأستاذ ضياء الدين داود فى هذا الكتاب دور ممثل الادعاء بأكثر مما لعب المحامى ، وفى هذا سر طرافة هذا الكتاب الذى يرفع به متهم سابق صوته ، ربما بعد فوات ان ، وربما قبل ذلك بكثير .



الفصل التاسع

الرأي والرأي الآخر

للدكتور أحمد خليفه

(١)

تتمثل في مؤلف هذا الكتاب مجموعة من الصفات التي جعلت له مكانة مرموقة بين كل نظرائه ، فهو من بين علماء الاجتماع المبرزين ، رجل قانون في الأصل استهواه علم الاجتماع ، وبخاصة البحث الجنائي فأثر منذ مرحلة مبكرة أن يضع نفسه في التيار الذي يناقش القضية من أصلها على أن يبقى في التيار الذي يلاحق تيار الجريمة سواء صادف النجاح أم لم يصادفه ، ثم هو عالم اجتماع أتيح له أن يتبوأ كرسى الوزارة ولم يلبث أن تركه وهنا تمثلت عبقريته حين استطاع أن يمنع نفسه كذلك من أن تتقمص شخصية الوزير السابق ، وإذا هو مرة ثانية مدير للمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ولسنوات طويلة قاربت العشرين ثم هو بعد إحالته للتقاعد المدير السابق للمركز القومي للوزير الأسبق ، حتى يوم فاز بجائزة الدولة التقديرية ، وحتى يوم تسلمه هذه الجائزة ومنحه الوسام كان المدير السابق للمركز القومي ولم يكن الوزير الأسبق ، آلى هذا الرجل على نفسه أن يتعد عن هذه المواقع لأن يتعد عن العمل ، ولهذا نجح تمام النجاح ، إذ لم تعد مشاركته في الحياة العامة (وهي المشاركة المتاحة في مساحة عريضة أمام كل علماء الاجتماع) مشبوهة أمام الناس ولا أمام نفسه . . وهكذا تحقق له الترفع الكفيل بسلامة الحكم على الأمور ، حتى وإن لم يكن هو الطريق الوحيد إلى الحكم على الأمور فإذا جاز أن نلخص شخصيته في وصف سريع لجاز أن نقول عنه إنه ساكن البرج الزجاجي ، فقد ترفع عن الأحداث ليوجهها من بعيد جداً لا ليراقبها فحسب ، وانعزل عن الأحداث المتعاقبة ليعطى لنفسه القوة الكفيلة بسلامة الأحكام ودقة التوجيه ، وعلى هذا النحو من شخصية هذا الرجل يأتي هذا الكتاب الممتاز الذي يعبر عن شخصية صاحبه خير تعبير ، فترى الرجل يلخص جو الفصل في فكرة يجدها من أقوال الحكمة ما ينظرها فيضعه إطاراً للفصل في أوله ، ثم هو يمضي في

الحديث عن تجربته الشخصية — العامة في سلاسة ويسر كأنه يتحدث في مجلس عائلي أو اجتماعي ولكنه مع هذا يُحمل ألفاظه كل المعاني بكل الدقة وبكل الوضوح .

(٢)

خرج الدكتور أحمد محمد خليفة من الحكم في سن مبكرة ، وأتيح له موقع ممتاز (في المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجناائية الذى تولى تأسيسه من قبل) إذ عاد مديراً للمركز ، وأصبح شأنه شأن الأساتذة المهتمين بتخصصهم العلمى في المقام الأول والثانى والثالث وقد اكتفى من السياسة لحسن حظه بحصوله على لقب الوزير السابق ، وخبث عنده الرغبة الجارحة في المشاركة في الحياة السياسية ، هذا الشعور الذى وجد عندما لا يقل عن عشرين من وزرائنا السابقين من أساتذتنا الممتازين .

وقد عبر صاحب المذكرات عنه في تأنيق أو تأفف شديد حين يروى لقاءه الأول بالسادات كرئيس للجمهورية في أواخر أيامه فيقول : « واعتزلت الحياة السياسية من عام ١٩٦٧ فلم أشارك في أى نشاط سياسى أو حزبي ثم ألتقى بالسادات لأول مرة منذ خروجى من الوزارة وكان ذلك في ١٩٨١ ولم أكن خلال هذه الفترة الطويلة قادراً على أن أعرف شعور السادات نحوى ، فقد كنت منكباً على مشاغلي العلمية متباعداً عن الحياة العامة إلا أنه من المؤكد أنه (أن السادات) وافق في سنة ١٩٧٥ على تعيينى وزيراً للشئون الاجتماعية بناء على ترشيح عبد العزيز حجازى الذى كان مكلفاً بتشكيل الوزارة ، ووقع اختياره علىّ دون أن يصارحنى بذلك مسبقاً . ونشر نبأ اختياري فعلاً في الطبعة الأولى من الصحف في أحد الأيام بل أخطرت بذلك من أحد العاملين برئاسة مجلس الوزراء . ولكن حدثت مفاجأة في منتصف الليل أدت إلى نقل التكليف بتشكيل الوزارة إلى ممدوح سالم وتغير التشكيل الأول ولم يتضمن اسمى ، وقد وفر على هذا مشقة الاعتذار عن الوزارة تنفيذاً للقرار الحاسم الذى كنت اتخذته في عام ١٩٦٧ بعدم قبول أى منصب يعنى العودة إلى الحياة السياسية بأوضاعها القائمة » .

« ولكننى كنت أشعر دائماً بأن أنور السادات لا يريدنى بجواره ، ولعله قرأ كتابى في المسألة الاجتماعية كما علمت فيما بعد من أحد نواب رئيس الوزراء ، وكان هذا الكتاب يعبر عن الغضب . من تزيف الديمقراطية سواء بالعنف أو بالخدعة . كما أنه لاشك لاحظ ابتعادى عن كل التنظيمات السياسية فضلاً عن أن وفرة المقربين والمقترين والحوامين كان مدعاة لانصراف خاطره عن تكليفى بأى عمل ذى أهمية سياسية . ولهذا كانت دهشتى بالغة عندما أعلن فجأة عن تشكيل هيئة لمستشارى رئيس الجمهورية برئاسة سيد مرعى وكلفت مع عدد قليل بوضع تنظيم لهذه الهيئة » .

ولعلنا نتنتهز فرصة الحديث عن هذا الرجل لنأخذ أحمد خليفة للقارىء كنموذج نعرض به تحليل وزارتنا لموقعهم في الحكم ، هل كانوا وزراء حقاً أم كانوا مجرد أعضاء سكرتيرية تخدم الرئيس فحقيقة ل هذه الآراء لا تتجلى إلا عند مناقشة الكوارث والتفكير في الدور الذى كان يجب أن يلعب .

وها هو المؤلف يتحدث في كتابه الرأى والرأى الآخر بصراحة شديدة فيقول : « وكان من حسن حظى أننى أخرجت من الوزارة بعد النكسة مباشرة فلم أكن أدري لو بقيت كيف أتصرف وقد تغيرت فلسفتى تماما فى العمل السياسى ، وأدركت أن منصب الوزارة لابد أن يقوم على أساس المشاركة الكاملة فى مسئولية القرار السياسى الأعلى ، وليس مسئولية الوزارة التى يتولاها الوزير فحسب ، كان خروجى من الوزارة بمثابة إفراج عنى وعن نفسى . إفراج عن روحى شعرت معه بأن الظروف قد رفعت عنى ذلك الموقف المستحيل الذى كنت سأقفه إذا بقيت عضوا فى الوزارة لا أقوى حتى على الاستقالة ، الوطن كله فى محنة حجبت كل اعتبار شخصى ، كانت آلام الوطن الجريح فى ذلك الوقت بالغة إلى حد لا يسمح لإنسان بأن يحس بجراحه الشخصية » .

« ولقد عاهدت نفسى بعد يونيو ١٩٦٧ ألا أعود إلى العمل السياسى إلا إذا كنت فى المعارضة أو كان هناك من يحق له أن يعارضنى . أدركت أن النيات الطيبة فى العمل السياسى لا تكفى ، وأن الطريق إلى جهنم مفروش بالنيات الطيبة . وأنه لا علاج للفساد والانحراف بكل صورته إلا الهواء الطلق . خرجت مؤمنا بأننى ومن مثلى لن نستطيع عمل شىء فى ظل سياسة تديرها أيد قليلة بمعزل عن الناس ، وأنه لا خير فى أى جهد يبذل إلا فى ظل ديمقراطية حقيقية » .

(٣)

ثم يحكى صاحب المذكرات عن تجربته فى البرلمان ، وقد أصبح عضواً فى مجلس الأمة فيقول : « بنفس المثالية - وأكاد أقول الاندفاع غير المسئول - بدأت المشاركة فى أعمال المجلس على أساس أننى رقيب على الحكومة أقف لها بالمرصاد وتحديث عدة مرات مهاجما الحكومة دون أن أحفل بأنها لعبة خطيرة قد تجر الكثير من المتاعب ولكن للحق فإن السلطة كانت واسعة الصدر ولم تكن هناك حساسية مرهفة إزاء الهجمات الضارية التى قمت بها ، ربما لم يمسنى ضرر لأننى لم أتعرض بخير أو شر للرئيس قائد الثورة ، ولم يكن هناك فى ذهنى مبرر ذلك فى الواقع إلا أن الأمور اتخذت بعد ذلك منحى لم أكن أتوقعه إطلاقا » .

« وطُرح موضوع التموين للمناقشة فى أوائل انعقاد مجلس الأمة الجديد وكانت كلمتى فى هذا الموضوع أول كلمة لى فى هذا المجلس . وكانت فرصة لى فى هذه الكلمة أن أعبر عن مخاوفى من إساءة الإدارة فى القطاع العام الذى بدأ ضخما عملاقاً . ولهذا بدأت بالقول بأننى لا اقتصر على التموين بالذات فحسب ، بل على الإدارة فى كل المجالات التى أصبحت خاضعة للقطاع العام ، وقلت إن البوادر مقلقة ، وإن علينا أن نبادر باتخاذ الإجراءات الحاسمة حتى لا تتدهور هذه الإدارة إلى الحد الذى سيؤدى فى التحليل الأخير إلى الإساءة إلى سمعة النظام الاشتراكى ، وليكن واضحا من أول الأمر فى ذهن كل إنسان أن المال العام أغلى وأعز من المال الخاص . وأنه جدير بأن يحاط برقابة كل فرد من أفراد

الشعب لأن كل فرد ممالك للنرة من ذرات هذه القطاع . لقد توسعنا في هذا القطاع لاعتبارات عملية قوية أو لفرط حماسنا للخروج من النظرية إلى التطبيق ، أو لطيتنا واعتقادنا بأن الشعب لا يمكن أن يغتال الشعب ، ولهذا فإن علينا أن نفتح كل النوافذ في هذه المرحلة لنسمع كل رأى سواء أعجبنا أو لم يعجبنا . كما أن علينا أن نشجع القطاع الخاص حتى يستكمل القطاع العام قوته واستعداده للقيام بمهمته ، لأنه خير للاشتراكية ألا تقفز قفزاً ، بل تمضى بخطوات ثابتة ، بل علينا أن نحذر زحف المنافقين تحت شعار القطاع العام لهدم أركانه والإساءة إلى أدائه سعياً وراء عودة الماضى منتصراً » .

(٤)

ثم ها هو مؤلف هذا الكتاب يخطو (أو يخطو به النظام) خطوة ثالثة ويصبح عضواً في مجلس الوزراء وإن كان بدرجة نائب وزير فقط ، ويحكى المؤلف عن هذه التجربة فيقول : « وفي يوم ٢٩ / ٩ / ١٩٦٥ وأنا بمنزلى حوالى الساعة السابعة والنصف مساءً - وأذكر أنني كنت في هذه اللحظة أقوم بتنظيف حذائي وطلائه ، دق جرس التليفون واتصل بى سكرتير زكريا محيى الدين مبلغا أنه يريد أن يلقاني بمنزله في اليوم التالى في الساعة الحادية عشرة إلا عشر دقائق صباحاً ، ولم يكن عسيراً على أن أدرك أنها مشاورات وزارية وبأننى مرشح لشغل منصب وزارى ، وفعلاً قابلته في اليوم التالى فعرض على مصب نائب الوزير لوزارتى الشؤون الاجتماعية والأوقاف ، فلما تساءلت : ولماذا الأوقاف ولم تسبق لى بها صلة ؟ قال إنه ينوى إدماجها مع الشؤون الاجتماعية ، ولما اعترضت على ذلك بأنه لا وجه لمثل هذه الفكرة ، فلا وزارة الشؤون وزارة للرعاية والبر ولا وزارة الأوقاف تعمل بالتنمية الاجتماعية ، وذلك غير مشكلات أخرى تتصل بالعقيدة الدينية . ولكنى لم أشأ مزيداً من المناقشة وقبلت معترفاً بينى وبين نفسى أن أحول دون حدوث هذا الاندماج بأى ثمن وأن وجودى فى الحكم سوف يساعد على ذلك » .

« ولا أستطيع أن أنكر أنى سعدت بأن القيادة السياسية ترى أننى استحق أن أكون عضواً بالوزارة إلا أننى عندما عدت إلى منزلى أدركت أسفاً أن عملى كعضو فى مجلس الأمة ، قد انتهى وأننى سأنتقل إلى مقاعد الوزراء أتلقى الهجوم بعد أن كنت أقف مهاجماً ، ودار بخلدى مع ذلك شىء من الشك فى أن المسارعة إلى تعيينى بالأمانة العامة للاتحاد الاشتراكى بعد أول مناقشة لى بمجلس الأمة كان خطوة فى نفس الطريق ؟ تساؤلات ما زالت لدى بلا إجابة حتى اليوم ولعلها دفنت مع عبد الناصر » .

« كان تعيينى نائباً للوزير فى وزارتى الشؤون الاجتماعية والأوقاف مع التلويح بأنهما سيدبحان فى وزارة واحدة بمثابة إلقاء فى حلبة صراع مرير منذ الدقيقة الأولى . بالإضافة إلى أن دخولى الوزارة وأنا مدنى ولست من الضباط الأحرار أو غيرهم وفى سن مبكرة نسبياً قد أثار غيرة وحقداً واضحين مما زاد من عنف التحدى الذى كنت أواجهه . أما عن وزارة الأوقاف فقد كان غريباً أن أكلف بها دون أن

يكون لي بها سابق عمل يؤهلني لها ، وأذكر أنني في أول مقابلة مع عبد الناصر بعد إعادة تشكيل الوزارة في سبتمبر ١٩٦٦ (يقصد الإشارة إلى وزارة صدقي سليمان التي أصبح فيها وزيراً) وتعييني وزيراً للأوقاف والشئون الاجتماعية أن سألته عن السبب في تكليفى بوزارة يعلم مسبقاً أنني غير ملم بأوضاعها وأنها تتطلب عالماً محيطاً بعلوم الدين يصلح لقيادة الدعوة الإسلامية عن طريقها ، فكان رده وهو شارد بعينيه : « يمكن علشان تكمل بناء الجامع » . ومن سخرية القدر أنني كنت السبب في تأخير إتمام بناء هذا الجامع . فلم يتقدم بناؤه طيلة وجودى في وزارة الأوقاف ، وكان السبب هو اعتراضى على صرف مبالغ طائلة كانت مطلوبة للمهندسين والمقاولين عندما وجدت أنهم تقاضوا مبالغ طائلة عن أعمال لم تتم محاسبتهم عنها بعد ، ويبدو أن عبد الناصر كان شديد الاهتمام بإتمام بناء هذا المسجد الذى دفن فيه فيما بعد ، فقد كنت في زيارته مرة في معية رئيس وزراء الصومال لتناول العشاء وعند خروجنا استوقفنى عند الباب وسألنى لماذا لا أصرف المبالغ المطلوبة فأبديت وجه اعتراضى على ذلك فقال بالحرف : « يا دكتور . . ادفع لهم خلى الناس تصلى » ورغم ذلك رفضت أن أصرف قرشاً طيلة وجودى بالوزارة . ومازلت أتساءل هل كان عبد الناصر متعجلاً بالنسبة لهذا المسجد بالذات لأنه كان يشعر بأنه سيكون مثواه الأخير » .

« وقد دخلت في أول يوم في معركة المقاومة لإدماج وزارتى الشئون الاجتماعية والأوقاف في وزارة واحدة بحجة أن وزارة الشئون وزارة للرعاية الاجتماعية ومن ثم يجب أن تكون في إطار واحد مع وزارة الأوقاف وهى وزارة بر وخيرات ، وكان هذا المفهوم الخاطيء في نظرى دافعاً الى المضاعفة الجهد لإيضاح الجانب الإنهاى في مهمة وزارة الشئون الاجتماعية » .

(٥)

وهو حين يتحدث عن أحلك اللحظات أو أصعبها لا يدعى لنفسه أهمية لا في تعرضه لها ولا في موقفه منها . . ولك أن تقرأ حديثه عن حرب يونيو ١٩٦٧ حيث تجده يضع كل ما وقع في هذه الأيام الصعبة في إطار أعمق وهو قضية الديمقراطية ويتجاوز حديثه عن الذات وعن الوقائع إلى الوطن ومستقبله " لم أكن بطبيعة الحال مسئولاً مباشراً عن سياسة المعركة أو إدارتها . ولكننى كنت أحد أعضاء الوزارة التى كان يتعين عليها أن تتصدى لمسئوليتها وأن تصمم على المشاركة في اتخاذ القرار ، وأن تكافح في سبيل تحمل مسئولية إدارة شئون البلاد بالفعل . إن الوزارة في نظر العالم كله أعلى مستوى من المسئولية . ولا أظن أننا كنا في هذا المستوى فقد كان من المفهوم أن على الوزير أن يعنى بشئون وزارته أما السياسة العليا فليست من شأنه . أما ما هو متعارف عليه في العالم كله من أن مجلس الوزراء هو قمة المسئولية وأنه لا يكتم سر عن مجلس الوزراء فلم يكن شىء من ذلك يدور بالبال . ولو أننا مارسنا المسئولية على هذا المستوى ، وناقشنا الملابس السياسية التى سبقت الواقعة في حرية وتدقيق

فربما كنا استطعنا أن نوقف الاندفاع نحو الهاوية ، وإن كنت أشك تماما في أن هذا كان مستطاعا عمليا ، ولا ننسى أنه كان هناك جهاز غير منظور . جهاز له هبة وقوة فوق كل قوة ، وكانت تتداول عنه القصص والروايات ، وكأنه جهاز يعلم الغيب وقادر على كل شيء . . . ورغم سطوة وسلطة هذا الجهاز فلا أذكر في مجلس الوزراء أن أشرنا اليه مرة تصريحاً أو تلميحاً . وكانت سمعة هذا الجهاز في السماء حتى إننا نحن كبار المسؤولين كنا نعتقد أنه جهاز بالغ الكفاية بالغ النظافة ، بل كنا أحيانا نتساءل فيما بيننا : كيف استطاعت القيادة أن تشكل هذا الجهاز بهذه الدرجة من الكفاية والنزاهة حتى إنه لا يفوته شيء ؟ ولما أن نتساءل يا سيدى القارىء أليست هذه العبارات بمثابة تقديرات صريحة وصحيحة لموقف الوزير وموقف مجلس الوزراء لا يبخل فيها أحمد خليفة على نفسه بالانتقاد !!

ويحدثنا أحمد خليفة عن غياب المعارضة وعن غياب الديمقراطية ، ويربط كل ذلك بحدوث النكسة التى ساعدتنا على اكتشاف هذه الحقائق المعماة وهو يكتب كل هذا بعبارات أديب مطبوع ومفكر واضح الرؤية شاء حفظه أن يخرج من الحكم مع وقوع الهزيمة . . فهو لا يدافع عما يقابلها بل ينتقده ، ويعبر عنه بعبارات تحفل بالصدق الشديد حتى وإن عبرت عن الاندهاش والغموض والوقوع تحت مغناطيس هائل الوقوع في غيبوبة ، ومن هذا المنطلق فإن الدكتور أحمد خليفة . وقد تجلت له الحقيقة أصبح يرى أن عمق الكارثة لم يكن فيما وقع فحسب بل فيما لم يقع وهاهو يقول : « قبيل النكسة بل وبعدها ، كان مستحيلا أن يرتفع صوت بالمعارضة وإلا وصم بالخيانة ، وكان الجميع في الفترة السابقة على النكسة مأخوذين بمظاهر الثقة البالغة من جانب القيادة . وكان هناك جو زاخر ، ساحق من التفاؤل ، ولم يكن أحد يتصور أننا كنا على أبواب المغامرة أو المقامرة . كان الشعب كله وكأنه تحت وطأة مغناطيس هائل ، بل اجتاحت الحماسة الوطن العربى كله . وفي أسر هذه الغيبوبة الكبرى التى طغت علينا جميعا ، فليس من العدل في شيء أن يُحاسب عامة الناس بل خاصتهم ممن لم يكن بيدهم مقاليد الأمور على أنهم أخطئوا التقدير أو أسرفوا في تفاؤلهم . إن الأحوال لم تنكشف وأبواب الجحيم لم تفتح الا عندما وقعت الواقعة في الخامس من يونيو . وفي اعتقادي أن الحساب لم يبدأ الا من هذا التاريخ . كان على كل إنسان من هذه اللحظة أن يتخذ قراره بالألا يقع مرة أخرى أسير الوهم وخداع النفس . »

« وعندما أفاق الناس من دهشتهم كان السؤال الأول في أذهانهم من المسئول عما وقع . إلا أن عمق الكارثة لم يكن فيما وقع فحسب بل فيما لم يقع . والذي لم يقع هو تحديد المسئولية وتحقيق ما حدث فعلا . ولكن الذى حدث هو إعادة تشكيل الوزارة دون تفسير لماذا خرج من خرج ؟ ولماذا بقى من بقى ؟ ولماذا جاء من جاء ؟ بل لا أحد كان يملك أن يسأل أو يتساءل . يقال : علينا أن نثق بالقيادة ، ولكن حتى ونحن في هول هذه المأساة الكبرى لا يجرؤ أحد أن يعبر عن شكه في هذه القيادة أو يحاول فتح باب الحوار معها ، حتى بعد ذبولها وانطفائها وإحاطة البطانة بها إحاطة السوار بالمعصم . ويبقى

الأمر كما كان دائما — وكأن شيئا لم يكن — لا يصل إلى آذان القيادة الا في القليل السادر الا منافق أو انتهازي أو مغامر » .

(٦)

ويحاول مؤلف المذكرات من خلال برجه الزجاجي وبروح العالم المحايد وعقل الأديب اللامح وقلم الكاتب الدقيق أن يقدم لنا تقييما عادلا لشخصية جمال عبد الناصر ، ولكنه بالطبع يقع في الحيرة في أى أجزاء الصورة يقدم وأيها يؤخر ، أيها يكبر وأيها يصغر ؟ . . فهو يظن أن المرات غير القليلة التي أتاحت له اللقاء المباشر بجمال عبد الناصر قد تمكنه من أن يحكم عليه حكما عادلا ، لكنه يعود فيتأمل بعقله ما يسمعه بأذنه من دوى أحدثته الجماهير كاستجابة لما أحدثه عبد الناصر بأقواله وأفعاله في مشاعرها وأفكارها وسلوكها ، ويحاول أحمد خليفة أن يتجاوز تصرفات عبد الناصر إلى أحلامه ، وأن يخلص من أفعاله الظاهرة إلى أفكاره غير المعلنة أو حتى إلى أحلامه ، وها هو يقول مقرا بكل وضوح : « ومع ذلك فقد كان انطباعي أن عبد الناصر لم يكن طاغية بطبيعته في تلك السنوات من الثورة . بل كان يحلم دائما بمبادئ ثورية يحملها وتحملها الشعب نفسه بغير فرض ولا قهر . وأستطيع أن اجزم بذلك بمقارنته ببعض الآخرين ممن كانت ردود فعلهم متسمة بالرغبة في فرض الرأي والتحكم وقفل باب الحوار . وكان عبد الناصر دائما يعيدهم بحلمه وسعة صدره إلى جذور المسائل وأنا لسنا أوصياء على الشعب ، وأن الشعب صاحب كل شيء ويجب ألا نضيق بالتساؤلات حتى تسير المبادئ الثورية مسرى الدماء في شرايين الشعب المطحون الذي استعبده الاستعمار ، بل استعبده مواطنوه من أشباه الإقطاعيين وذوى المصالح المرتبطة بالأجانب » .

ويرى صاحب المذكرات أن جمال عبد الناصر كان صاحب فكرة متميزة في نظام اجتماعي متميز ، وفي ص ٢٦ يعبر عن هذا المعنى يقول : " لقد كان عبد الناصر داعية الى نظام اجتماعي يكرس الفرصة المتكافئة ولا تقوم فيه السيادة بالميلاد أو بالمال فلم يكن غريبا كلما قوبل بالعواقب والصعوبات أن يفقد أعصابه وصبره ويتخلى عن طبيعته الأولى من الهدوء والصبر ، ويتحول إلى رجل نافذ الصبر معتز برأيه حتى لم يكن في الإمكان في بعض الأوقات معارضته بكلمة واحدة " .

ثم يقول : " وفي اعتقادي أن الحكم على عبد الناصر يجب أن يأخذ في الاعتبار أنه انسان من البشر يحمل رسالة عظيمة ، وأن ميلاد هذه الرسالة كأي ميلاد لا يمكن أن يخلو من الآلام ، وأن المجتمع البشري دائما أبدا يدفع ثمنا غاليا من أجل التحولات العظيمة ، وإن عظمة ثورة عبد الناصر يجب أن تُقاس بما تحقق من تغيير اجتماعي هو أبعد بكثير من السليبيات التي قارنت هذا التغيير .

ويوازن أحمد خليفة بين ما كان يحظى به عبد الناصر من نفاق وبين ما كان في عقيدته من الإحباط فيقول : « ولم يكن من السهل على بشر أن يتلقى كل هذه الكوارث والصفعات دون أن تفل في تماسكه . ومن الناحية الأخرى كان كأي زعيم يحظى بقيمة النفاق في التعامل معه ومن كل من يقترب منه » .

(٧)

وحين يروى مؤلف هذه المذكرات قصة النجاح " المؤقت جدا " الذى حققه بنفسه فى مجلس الأمة حين عارض الحكومة فى سياستها البارزة ، وكان لمعارضته الموضوعية قبول حماسى سواء فى المجلس أو فى خارجه فانه يعقب على روايته بتمن فقد موضوعه بعدما مرت عليه ماكينة الزمن الذى لا يرحم ولكنه مع ذلك يجيد التعبير عن هذا الهاجس الخفى فيقول : " وفى اعتقادى أن هذا الانفجار الحماسى كان نتيجة انكسار حاجز الخوف بموقف مجلس الأمة الذى أثبت أن ممثلى الشعب يستطيعون الوقوف من السلطة موقف الند للند ، مما جعل الناس يستبشرون خيرا بعد أن كانوا يظنونهم العوبة تحركها السلطة كيف تشاء . ويبقى السؤال : كيف أننا لم نستطع أن نتابع هذه المسيرة ؟ وكيف لم يتابع الشعب إملاء إرادته على إرادة الحكومة ؟ وكيف انتقلنا من مثل هذا الموقف ، ومن استفتاء شعبى على رئيس الجمهورية قبل ذلك بأشهر قليلة وهى علامة لها وزنها على احترام إرادة الشعب وسعى عبد الناصر الى تأكيد شرعية الحكم ، كيف انتقلنا من كل ذلك وفى فترة سنتين أو ثلاث الى أيام الظلام فى يونية ١٩٦٧ ؟ لا أزعم أنى أعرف . أظن أنه سبب واحد ، ولكننى لا أستطيع أن أبرئ قوى دولية جبارة عقدت عزمها على أن توقف المد المصرى الناصرى فاستجمعت كل حقدتها على منجزات عبد الناصر التى تجاوزت مصر الى العالم الثالث كله فأيقظته وألبته على الاستعمار والعبودية . إننى أذكر عندما قابلت فيدل كاسترو وكنت فى وفد للتهنئة بثورة كوبا أن قال لنا : قولوا لعبد الناصر إننى تلميذه وإننى تعلمت منه الشورية . لم يكن غريبا إذن وعبد الناصر فى أوج مجده بالرغم من اللطمة القاسية عندما ألغيت الوحدة مع سوريا قبل ذلك بسنوات قليلة ، لم يكن غريبا أن تعاود القوى العالمية المستغلة للشعوب محاولتها لكسر عبد الناصر .

(٨)

ويروى أحمد خليفة فى صدق شديد مدى الضيق النفسى الذى اعتراه فى أوائل الستينات من متابعة مانشر عن قضايا الفساد فى المجتمع الاشتراكى الجديد وقد لا يكون الموضوع فى حد ذاته خطيراً فى نظر البعض ، مع أنه خطير بالفعل ، ولكن الذى يعنينا فيما نرويه أن هذا الذى يتحدث عنه أحمد خليفة يأتى فى إطار تقييم موضوعى كتبه واحد من أبناء النظام الذين شاركوا فى برلمانهم وفى مجلس وزارته فى الستينات نفسها ، نحن إذن أمام مشاعر تكنوقراطى على وشك المشاركة فى السلطة .

وبعد أن يروى المؤلف بعض مواقف فى حوار الرئيس بالرأى الآخر من خلال التنظيمات السياسية المشروعة وقتها يعقب معبراً بكل الصدق عن الإحباط الذى انتابه وهو يرى البطش بالديمقراطية تهازاً نهاراً فى نفس الوقت الذى يجرى فيه التمسح بها ، يقول صاحب المذكرات : " أردت من هذه

الرواية أن أبين أن أى اتجاه فى ذلك الوقت إلى الخروج عن الخط المرسوم كان يقابل بمعارضة من النظام مقرونة أحيانا بالدهشة ، وإنه حتى عندما كان الرئيس يقبل النقد كان البعض يسارع إلى إثارته (أى إثارة الرئيس) بدلا من أن يساندوه فى موقفه من التفهم والتسامح وقبول الرأى الآخر . ومع ذلك فقد كان هذا يجرى فى إطار سُمى أيضا بالديمقراطية ، وهو دليل على أن التمسح بالديمقراطية أمر شائع ، وأنه حتى أشد النظم تسلطا لا تتردد فى أن تصف نفسها بالديمقراطية ، والواقع أن الديمقراطية موعودة دائما بالتزييف ، والدولة تستطيع ذلك وفى يدها وسائل الإعلام جميعا تحتكرها وتبثها ليل نهار لتجميل صورتها وتشويه كل شىء آخر . وقد يجرى تزييف الديمقراطية أحيانا بالقوة الغاشمة والبطش بالحريات بمقولة إنه لا حرية لأعداء الشعب ولكن الأغلب أن يحدث هذا بالخداع عن طريق إقامة مايمكن أن نسميه بالمماكيت الديمقراطية حيث تقام نماذج شبيهة بالديمقراطية إلا أنها فارغة من المصمون . وتزداد الجرعة الخداعية فى تزييف الديمقراطية إذا دخل رأس المال ليساند قوة الدولة . أو إذا توحش رأس المال فأصبح أقوى من الدولة وطغى عليها وسخرها لمصلحه .

(٩)

ويجاهر مؤلف كتاب « الرأى والرأى الآخر » ولكن بعد فوات الأوان برأيه فى زيف الاتحاد الاشتراكى وفشله وعدم وضوح فلسفته ، وقد يرى القارىء ألا نثقل عليه بهذه الآراء لأن الضرب فى الميت حرام ، ولكنى أعتقد خلاف ذلك فما زال بيننا من يؤمن بجذوى وجود التنظيم الواحد ، وهذه شهادة من عالم اجتماع مشهود له كان فى وقت من الأوقات قطبا من أقطاب هذا التنظيم ، ولكنه حين ينقد الاتحاد الاشتراكى لا يقف عند نقده كتتنظيم فحسب وإنما يتناول " الميثاق " ونظام الحكم كله ، وهو يفعل ذلك بموضوعية شديدة وهادئة ويقول : " أما الاتحاد الاشتراكى فقد كنت مقتنعا بأنه صيغة ديمقراطية زائفة فاشلة عملا . ذلك أن الاتحاد الاشتراكى هو الدولة نفسها ، فاللجنة العليا كانت نواب رئيس الوزراء ومن يعلموهم ، ثم أصبحت نواب رئيس الجمهورية . والدولة بكل سلطاتها : الجيش والشرطة والمخابرات والخزانة تسانده . وهو وضع يعطى الاتحاد قوة مادية ويحرمه من القوة المعنوية إذ لا يمكن أن يكون بذلك تنظيما شعبيا فى حقيقته لأن التنظيم الشعبى فى تبسيط يحسه كل فرد يبلور قوى شعبية تحمى المواطنين من تحكم السلطة العامة وانحرافها . ويعود الفشل أيضا إلى عدم وضوح فلسفة الاتحاد الاشتراكى ، فالميثاق قد يكون مقبولا كوجهة نظر عامة ومحاولة تحليلية ومجموعة من المبادئ ولكنه بالقطع ليس بعد إطارا مرجعيا مدروسا واضح المعالم . وليس من الصعب أن ندرك السبب فى هذا الغموض ، فالثورة كانت واقعا قبل أن تكون نظرية . وقد تبنت الاشتراكية فيما بعد ، اشتراكية غير منقولة سميت عربية أحيانا أو كما كان يقال منبثقة من واقعا . ومن ثم فلم يكن لها تراث نظرى غنى ، وكانت النتيجة خلطاً ومزجاً بالماركسية اللينينية كنظرية خصبة جاهزة . وسواء كان منظور الاشتراكية العربية والقائلون بها فى حقيقتهم ماركسيين أو لم يكونوا فقد وجدوا فى التراث الماركسى اللينينى نبعا لا

ينصب . كان لابد إذن من فلسفة اشتراكية لها الملمس العقدي ، وكان لابد من أن يشغلنا أمر القادرين على القيام بهذه المهمة وهم المثقفون ، وقد كانوا في جملتهم في أزمة مع الثورة » .

« وفشل الاتحاد الاشتراكي كحزب لأنه فنيا فاقد للقوام الحزبي لاتساع قاعدته وشمولها حتى إنها شملت الكثيرين من الساخطين على الثورة . وكانت النتيجة فقدان التماسك والانتفاء الذي يربط أعضاء الحزب أو الفريق ، وإذا قيل إنه لم يكن حزباً فالتساؤل يبقى : لماذا إذن ننتظر منه مالا يُنتظر الا من حزب . ثم أين إذن ذلك التنظيم الشعبي الفعال الذي يسند الثورة ! والواقع أن الاتحاد الاشتراكي فشل كحزب واحد . كما فشل كحزب لأن الأعضاء في الحزب الواحد يرتبط وجودهم السياسي على الأقل بوجود الحزب مما يجعل العمل الحزبي عملاً جاداً له استتابة الدفاع عن النفس ، لأن معنى الحزب الواحد أنه إذا لم أعمل وأمارس حياتي السياسية فإن مكاني هو العمل تحت الأرض ذلك أنني كحزب واحد قد حرمت الآخرين من العمل فوق الأرض ، أما أن أتصور حزباً واحداً يمثل الشعب كله فتصور صال من أساسه . وثمة عامل آخر في فشل الاتحاد الاشتراكي هو أنه في الدعوة إلى فكر أو فكرة لا يكفي أن نقول للناس كونوا ، إن الدعوة تفاهم واقتناع وإقناع ، أما التوعية ففصل فكري إذ به تحاول أن تجمع فكرتك كما هي للآخرين والمثقفون لا يقبلون هذا شكلاً . والمجتمع الذي يهجره مثقفوه روحياً يتوقف عن النمو لأن النمو الإنساني يأتي عن طريق الفكر الذي يدفع بالمجتمع إلى الأمام . ولكن الاتحاد اتخذ من التوعية أسلوباً والتوعية هي أروع خرافة عاشها الاتحاد الاشتراكي . فمن وقت إلى آخر كان المسؤولون يعلنون حملة توعية فينصبون الخيام ويجمعون الآلاف ويلقون الكلمات حتى ينفص الاحتجاج ويعود كل إلى ماكان عليه . ولعل من كان يوجه إليهم الخطاب يسخرون من أنفسهم ، ولعل من ألقوا الخطاب قد حصلوا على راحة البال فقد أصبحت التوعية هي الحبة المهدئة التي تجلب الطمأنينة الكاذبة . ونسوا في زحمة أوهامهم أن الدعوة مرتبطة بالداعية ، وأن نجاحها مرتبط بالقُدوة وأن من كانوا يُطلقون عليهم العناصر المفسدة أو الرجعية أو أعداء الثورة لم تكن في معظم الأحيان الا أخطاء من ارتدوا مسوح الاشتراكية زلفى إلى عامة الشعب . وهكذا سقط الاتحاد الاشتراكي في قبضة الفشل والشلل وساده الركود الذهني والروحي ، وتحول إلى جسد بيروقراطي تقف غايته عند أبوابه ومكاتبه وموظفيه وسياراته ومكافآته » .

وهذه الفقرات هي أروع ماكتب أو مايمكن أن يكتب عن الاتحاد الاشتراكي ولا يستطيع إنسان مهما أوتي من قدرة على مغالطة النفس أن يتهم صاحبها بالبعد عن الحقيقة أو الموضوعية ، ولكن مؤلف هذه المدكرات وهو المفكر الواقعي المرتبط بأهله ووطنه يصور لنا البعد الأخطر في مأساة الاتحاد الاشتراكي ، وهو اقتناع عبد الناصر به فيقول : « إلا أن عبد الناصر كان متمسكاً بالاتحاد الاشتراكي إلى درجة التشبث . وكان البعض يردد أن التجربة في حاجة إلى تقييم . ولكنني كنت أذهب إلى أن

التجربة قد ثبت فشلها فعلا في تحقيق الهدف منها وهو إيجاد السند الشعبى للثورة . ولهذا كان هدفى الأول - إذ دعيت للمشاركة فى الأمانة العامة - هو الدعوة إلى تنظيم سياسى مُعلن يمثل حزب الثورة مع السماح بمعارضة ، والدعوة إلى كفالة الحريات وحرية النقد وبالذات بالنسبة للمثقفين الذين وإن كانوا يعانون من المشاكل المادية فلن يكون حل هذه المشكلة النفسية إلا بكفالة حرية النقد ، وهى حرية كفيلة بالقضاء على حرب الهمس الموجهة ضد الثورة ، وإذا كان شعارنا أن نقوم بثورة فلا يعنى هذا إلا أنها مرحلة نقد ذاتى وإتاحة الفرصة للاستماع إلى كل الآراء ، وأن نكفل لمجلس الأمة - وهو هيئة منتخبة - أكبر قدر من الهيبة ليمارس حقه فى حرية الكلمة والرقابة وحرية النقد .

(١٠)

ومن مرحلة مبكرة جدا كان مؤلف هذه المذكرات ينه بأعلى صوت الى العناصر الكفيلة بنجاح تجربة "القطاع العام" وعدم تحوله إلى "الإقطاع العام" وكان يصرح بأن المحسوبية ليست إلا نوعا من الاختلاس والرشوة، وكان يريد من الدولة أن ترسى من القانون والعقوبات ما يجعل الإضرار بالمال العام أشد في نظر الناس من الإضرار بالمال الخاص ، وكقانونى محترف يتمتع بقدر واضح من الفكر والقدرة على التعبير والصياغة لخص الدكتور أحمد خليفة هذا الموقف كله فى عبارات واضحة حيث يقول : " وأضفت أننا - إذا أخذنا بالنظام الاشتراكى وبدأنا فى إقامة اقتصادنا على أساس القطاع العام - مدعوون لإدراك الانعكاسات القانونية لهذا النظام ، وإن من يسرق عودا من القصب أو دجاجة من فوق سطح لم يعد طريق العدالة الأول بيننا اللص الكبير ذو المكانة العالية يعمل باسم الدولة والمنصب لحرمان المواطنين من حقوقهم وأموالهم وغذائهم . فدعونا بعض الوقت من الاهتمام بالسرقات التافهة التى يدفع إليها الفقر وتفكك الأسرة والمظالم الاجتماعية ولنتوجه إلى القيم الجديدة والآفاق البعيدة . نحن فى حاجة إلى قانون ذى نظرية واضحة متكاملة يردع المضاربين فى أقوات الشعب والمديرين الذين يبرمون صفقات مجحفة ، وكل تصرف منحرف يتناول المال العام ، وكل تصرف فى المال العام فيه تمييز بين المواطنين . وأن تكون العقوبة دائما فى سرقة المال العام والإضرار به أشد من سرقة المال الخاص ، حتى يترسب فى أعماق المواطنين شعور عميق بحرمة المال العام سواء كان مال الدولة أو المؤسسات أو الشركات العامة أو التعاونيات . إن أموال الشعب فى أيدي عدد من الموظفين يديرونها بأسمائنا جميعا تبرر لنا أن نحاسبهم لا على الاختلاس والرشوة فحسب ، بل على الإهمال وعلى المحسوبية التى تفتح الباب لاستغلال المال العام فى سبيل الصداقات والقرابات والمنفعة . والمحسوبية فى حقيقة الأمر ليست إلا نوعا من الاختلاس والرشوة . وفى النهاية قلت إن علينا أن نتجه بإرادتنا وفكرنا إلى رفع سلاح القانون فى وجه المخربين ولصوص القطاع العام والمستغلين ، وإلا فنحن لا نبني القطاع العام بل الإقطاع العام » .

بقى أن نُطلع القارئ على موقفين هامين لأحمد خليفة وقفهما مع نفسه ، ثانيهما بعد خروجه من الوزارة مباشرة وستتناوله بعد قليل ، أما أولهما فيوم ترشيحه لدخول الوزارة ، فبعد أن يروى أن أنور السادات كان يرشحه لتولى وزارة العدل " حتى يضع حداً للفوضى التشريعية التي نعيشها " بينما كان زكريا محي الدين يراه مبرزاً أكثر لتولى الشؤون الاجتماعية ، يروى الدكتور أحمد خليفة أن هذا الحوار قد وصله ثم يروى انطباعه عنه فيقول : " والواقع أن هذا الحديث الذي دار عني بشأن ما أصلح له يصور صراعاً دار في نفسي طويلاً فلم أكن أدري هل أنا رجل قانون أم رجل اجتماع . كنت أبحث بصرف النظر عما درسته وخبرته فعلاً عن هويتي الحقيقية و تصوري لما أرغب في الاشتغال به ، وقد قضيت في أعمال النيابة العامة ومجلس الدولة حوالى خمسة عشر عاماً ، وأدركت أنني لا أستطيع أن أقضى بقية عمري واقفاً جالساً أقلب في صفحات كتب القانون . وهكذا ومع اعترافى بأن العمل القضائي أجل الأعمال قاطبة فقد وجدت أنني عاجز عن المضى مطبقاً للقانون بينما أنا متسائل دائماً وأبداً عن جذور القواعد القانونية في المجتمع ومدى تعبيرها عن حقائقه . ولهذا فقد اخترت خوض المجتمع على إطلاقه وأعماله ، واخترت البحث العلمى في القانون وغير القانون من الظواهر الاجتماعية . وكان زكريا محي الدين محققاً عندما قال إنه يعرف ما أفضله » .

أما الموقف الثانى وهو موقف صاحب المذكرات من نفسه بعد خروجه من الوزارة فهو يصوره لنا منصفاً نفسه الى أبعد الحدود ، وليس عليه من لوم في ذلك ، فقد فعل مارواه بالفعل من تأليف كتاب « المسألة الاجتماعية » وتمسك به حتى صدر وإن تأخر بعض الوقت في الصدور وقد لا يكون هذا الكتاب قد لقي الصدى اللائق به ولكن هذا الصدى ليس مسئولية الدكتور أحمد خليفة ولكنه مسئولية مجتمعنا على كل حال ، يكفى الرجل أنه جاهر برأيه بل وفعل ما هو خير من المجاهرة وهو التسجيل وما هو يقول : « إن الإنسان قد يُسأل عن موقفه إزاء مشكلات وطنه وانزوائه وعزوفه عن إبداء الرأى وبذل الجهد، إلا أنه ليس العمل السياسى وحده هو علامة الإيجابية والانتفاء . بل كل مجال عمل جاد يضع الإنسان فيه إخلاصه وعلمه وجهده عمل وطنى . وعندما يكون الجوى السياسى مُلبداً بالغيوم مما ينفر بعض الناس من المشاركة فإن على المثقف ألا ينسى دوره الطليعى في تنمية بلده وتقدمها وسيادتها وألا يكف عن العمل مخلّفاً فوق مستوى الصغائر والكبائر . وعندما خرجت من الوزارة إلى بيتى وجدتُها فرصة ذهبية بل واجبةً على أن أكتب تجربتى . ورغم أن الرقابة على المطبوعات كانت شديدة ورغم الخوف السائد من إبداء آراء تفسر على أنها معارضة للنظام فقد وضعت كتابى وأسميته اسماً لا يعبر عن محتواه وهو « المسألة الاجتماعية » وأرسلت الكتاب الى دار المعارف . واختفت أصوله بضعة أشهر فأدركت أنها الرقابة ، وأذكر أن الدكتور السعيد مصطفى السعيد وكان مشرفاً على الكتب الثقافية في الدار في ذلك الوقت رجاني أن أمر عليه وأخذ ينصحنى بسحب أصول الكتاب لما يحتويه من نقد مر

لا يتحمل النظام السياسى . وكان مخلصاً فى نصيحته ، فقد كان أستاذى فى كلية الحقوق وناشدنى باسم الأستاذية أن أسحب الكتاب وأرفع منه الأجزاء التى ستثير المتاعب ، ولكنى لم أغير حرفاً وظللت أسأل عن مصير أصول الكتاب حتى جاءت أخيراً بإذن الطبع . ودهشت فى ذلك الوقت . ولكنى لم أعلم إلا بعد سنوات من أحد الوزراء المقربين إلى عبد الناصر بعد وفاته أن عبد الناصر قد قرأ أصول الكتاب وطلب السماح بنشره بغير تعديل ، وفى الواقع فإن هذه الواقعة قد أكدت رأى فى أن عبد الناصر لم يكن طاغية بطبيعته ، وإن ما حدث باسمه من بطش بالحريات لم يكن دائماً من فكره وتخطيطه .

(١٢)

وينبغى لنا ألا نحرم القارئ من بعض التفاصيل عن معاناة الدكتور أحمد خليفة فى وزارة الأوقاف التى يروىها فيقول : « ولكن المعركة الكبرى كانت فى وزارة الأوقاف عندما عينت وزيراً لها . فقد لمست من أول وهلة أن هناك أوضاعاً فى وزارة الأوقاف والمجلس الأعلى للشئون الإسلامية لا يمكن السكوت عليها ، وأن هناك تبديداً لأموال الوقف الإسلامى لا يحاسب عنه أحد . وعندما توفرت بين يديّ الدلائل على ذلك أحلت الأمر برمته إلى النيابة العامة وأسفر التحقيق عن كشف رشاوى واختلاسات ارتكبت من عدد من الموظفين كباراً وصغاراً .

« ولا أريد أن أفيض فى هذا الموضوع كما لا أريد أن أكشف بعض الوقائع التى تورط فيها آخرون إذ وجدت من أموال البر والخيرات مرتبات مبالغاً فيها تُقرر لمن لا يستحقون ، ومنهم بعض سيدات المجتمع من أوساط معينة تقررت لهن مرتبات شهرية لسن فى حاجة إليها يقينا»

« ولا أظننى كنت متجنباً على مَنْ طلبت التحقيق معهم ، فقد أسفر تحقيق النيابة العامة عن تقديم أحد عشر متهماً من موظفى وزارة الأوقاف والمجلس الأعلى للشئون الإسلامية إلى محكمة أمن الدولة العليا بتهم الاختلاس والتزوير ، وخرجت من الوزارة قبل أن يتم البت فى أمرهم ، وقد قابلوا خروجه من الوزارة بحماس وفرح شديدين ، وعادوا سيرتهم الأولى كقوة يخشاها الجميع لصلتهم بكبار المسئولين فى الدولة بعد أن كنت أوقفت نشاطهم طيلة وجودى بالوزارة ، بل ومنعتهم من السفر خارج مصر رغم إلحاح بعض مديري مكتب جمال عبد الناصر ، وظل نفوذهم مسيطراً لا يجرؤ أحد على تحديه حتى صاح الشيخ محمد متولى الشعراوى فى مجلس الشعب وهو وزير للأوقاف مستجيراً منهم قائلاً إنه يعانى موقفاً نفسياً عنيفاً ، وإنه ممزق بين واجبه كوزير مسئول وبين موقفه كإنسان يجد مخالفات صارخة ولا يستطيع أن يفعل شيئاً .

ويصل الأمر والمرارة بأحمد خليفة أن يقرر فى صراحة أن الفساد هو الذى أخرجه من الوزارة «والواقع أن إخراجى من الوزارة لم يكن بأى صورة مرتبطاً بنكسة يومية ولا بالرغبة فى التغيير للتغيير ،

ولكنه كان نهاية المطاف لصراع رهيب اضطرت إلى خوضه في وزارة الأوقاف وأشارت إليه فيها تقدم» .

« ورغم أنني لم آخذ بالشبهات وأحلت الموضوع بكامله إلى النائب العام للتحقيق وحقق النائب العام ووكلاؤه في ضوء ما أمدتهم به الوزارة من البيانات في تعاون تام ، وصدر قرار النائب العام بحبس بعض الموظفين على ذمة التحقيق . إلا أن أخطر ما تكشف عنه التحقيق كان صلة بعض المسؤولين عن المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ببعض كبار المسؤولين في مكتب الرئيس جمال عبد الناصر . وعندما وصل التحقيق إلى هذا الحد أو عز إلى مسئول كبير وثيق الصلة بالرئيس أن أكف عن متابعة الأمر عند هذا الحد ، بل زارني في منزلي لهذا الغرض وحاول في رقة إقناعي بترك الأمر ، ولم أستطع أن أهضم مثل هذا الرجاء ، ولعل عملي القضائي السابق مسئول عن ذلك فلم أكن أتخيل أن أحدا ولا الرئيس نفسه يمكن أن يقف عقبة في سبيل تحقيق قضايا الفساد ، وأنا أعرف عن الرئيس كراهيته للانحراف ونزاهته المطلقة ، ولهذا فلم أفكر في مراجعة الرئيس في الأمر ، وكانت الفرصة عندما أجرى التعديل الوزاري بعد النكسة فأطيح بي من الوزارة وتغير الجو في وزارة الأوقاف وكفت عن التعاون مع سلطات التحقيق وعاد الموظفون الموقوفون إلى أعمالهم بل وصل الأمر إلى حد الإطاحة بالنائب العام نفسه ونقله إلى منصب آخر » .

ويكرر أحمد خليمة في موضوع آخر شعوره بالمرارة من قوة الفساد في نظامنا فيقول : « كانت هذه معركة مع الفساد خسرتها في نهاية الأمر ، فزاد عمق إيماني بأنه لا بديل عن ديمقراطية حقيقية هي المبرر الوحيد لكي يبذل الإنسان من نفسه ومن طاقته ، بل من أمنه وحياته ، فقد بلغ الأمر بهؤلاء المنحرفين إلى حد التهديد بالقتل وخطف أطفالى ، ووضعت حراسة مشددة على منزلى ولم أجد من السلطات غير السلطة القضائية أى مساندة عندما وصل التحقيق إلى باب مكتب الرئيس » .



الفصل العاشر

كنت وزيراً مع عبدالناصر للدكتور عبد الوهاب البرلسي

(١)

لعل الدكتور عبد الوهاب البرلسي هو أبرز نموذج للوزراء التكنوقراطيين المصريين الذين تمتعوا بالقدرة النفسية الفذة على أن يصعدوا سلم الهرم الوظيفي من ناحيته في سلام نفسي وهدوء أعصاب تامين ، فهذا طبيب يتدرج في وظائف الجامعة من أستاذ إلى عميد إلى وكيل جامعة إلى مدير جامعة ثم يصبح وزيراً للتعليم العالي ثم يعين وزيراً للبحث العلمي ثم يقبل العمل مديراً لجامعة الكويت وبعدها يقبل العمل مرة ثانية نائباً لرئيس الجامعة الأردنية ثم مستشاراً للجامعة المفتوحة ثم يعود من حيث بدأ أستاذاً في كلية الطب .

وهذه مذكرات تتسم بكثير من القدرة على التعبير عن شخصية صاحبها بأكثر مما يريده صاحبها منها من التعبير عن ذكرياته . . فمن الواضح أن صاحب المذكرات قد أخذ نفسه منذ مرحلة مبكرة من حياته بالتزام مطلق تجاه كل جزئيات الحياة المتكررة ، بحيث أصبحت شخصيته تفرض نفسها حتى على نفسها حين تتحدث بل وحين تكتب ، وأنت ترى ياسيدي القارئ هذا الخلق بوضوح شديد ليس بعده وضوح حين يُقسم المؤلف مذكراته كما لو كانت كتاباً في علم الأدوية يقتضي منه الدقة الشديدة في ترتيب الفصول المتتابعة لكتابه ، والتزامه الشديد بالترتيب الزمني وهو ما لم يتوفر في مذكرات غيره حتى هذه اللحظة ، وكفى أن أذكر للقارئ أنه قسم [مذكرات] حياته إلى سبعة فصول ، نجعل الفصل الأول لسنوات التكوين ، والثاني لعمله في طب عين شمس ، والثالث لعمله في جامعة أسيوط عميداً لكلية الطب ، والثالث للفترة ما بين حربي ٦٧ ، ١٩٧٣ وقد سمي هذا الفصل « بين النكسة وحرب التحرير » وتشمل هذه الفترة ذروة الأحداث السياسية التي مر بها ، ويتضح هذا من أن هذا الفصل يشمل أحد عشر فصلاً فرعياً ، أما الفصل الخامس فقد جعل عنوانه « بعد حرب أكتوبر » وتحدث فيه عن عمله في هيئة الرقابة الدوائية ، وعن عمله في جامعة الكويت ، وأما الفصل السادس فقد جعل عنوانه « عشر سنوات في الأردن » وتحدث فيه عن تجربته كنائب لرئيس الجامعة الأردنية ، وعن تجربته في العمل مع الجامعة المفتوحة في القدس ، وفي الفصل السابع والأخير بلور . صاحب هذه المذكرات كثيراً من تجربة حياته وتأملاته ومساهماته في الحياة العامة ، ومع هذا كله استطاع مؤلفها أن

يضيف إلى الكتاب ما يلخص لقطات من حياته في ٣٧ صورة جعل لها ملحقا سماه ملحق الصور ورتبها بحيث وضع كل صورتين في صفحة !

(٢)

وفي كل فصول الكتاب وفقراته التزم صاحب هذه المذكرات إلى أقصى حد ممكن بل إلى أبعد من الممكن بالاختصار الشديد والتركيز الأشد ، فهو لم يختصر ليقبل سطور ما كتب وإنما كان يختصر عامداً متعمداً مظهراً قدرة أروع على بلورة الفكرة والتجاوز عن هوامش الفكرة ، وهو حين يفعل هذا يتجاهل رغبات كثيرين من القراء والمعاصرين في أن يروا انحيازه إلى أى جانب من الجوانب ، وهو وإن كان منحازاً بحكم طبيعته البشرية إلا أنه وقد أخذ نفسه بمبدأ التسامى عن الانحياز قد أصبح من السهل عليه أن يتجاوز المواضع الشائكة من الأحداث في سهولة ويسر ، وأن ينتقل إلى المجرى العام للأحداث التي تواكبت بعد ما تجاوزت الصراعات .

على هذا النحو نجد موقف المؤلف من أحداث ١٥ مايو ١٩٧١ فهو يروى لنا الوقائع التي مرّ بها حين كان في باريس يوم وقوع ماوقع ، ولكنه يذكر كذلك حضوره اجتماع اللجنة المركزية العاصف ويقتصر فيما يرويه على دهشته أن يحدث هذا الذي يحدث مما لم يكن يمكن تصور وقوعه في عهد عبد الناصر . . هكذا ليس إلا!! ولكن المؤلف يروى بعد هذا الحديث رواية تصور لنا حرصه على لقاء شعراوى جمعة باعتباره نائب رئيس الوزراء للخدمات ، قبل سفره في أول مايو ١٩٧١ ، وهكذا يوحى لنا عبد الوهاب البرلسي أنه كان على علاقة ممتازة بضحايا ١٥ مايو ، وأنه مع هذه العلاقة لم يكن يدرى من أمر الخلاف الحاد شيئاً ، ثم إنه بعد هذه العلاقة استمر وزيراً لعدة شهور ، وهكذا يستطيع القارئ أن يستنتج أن صاحب هذه المذكرات لم يكن من المؤمنين تماماً بحتمية أو ضرورة ما فعله أنور السادات من الإطاحة بخصوص ١٥ مايو ، ولكن الذين يريدون تعمق آراء السياسيين التكنوقراطيين فيما حدث في مطلع عهد السادات لا يمكنهم أن يقبلوا الأمر على علته على هذا النحو ، وإنما سيفكرون في الأمر من زاويتين أخريين ، الأولى أن كتاب الدكتور البرلسي يصدر عن دار المستقبل العربي التي يمتلكها محمد فائق وزير الإعلام الأسبق وأحد ضحايا ١٥ مايو ، ومعنى هذا أن أقصى ما أمكن للمؤلف من مجاملة لمجموعة ١٥ مايو أنه حاول تقليل جذور الخلاف عند معارضه . . أما الزاوية الثانية فهي أن عبد الوهاب البرلسي كان قد سبق له أن نشر بعضاً من ذكرياته في حديث مع الأستاذ ضياء الدين بيبرس وقد نشر هذا الحديث بعد ذلك في كتاب ، وتعرض بعده البرلسي لهجوم أمين هويدي وزير الدولة والحربية ورئيس المخابرات في آخر عهد عبد الناصر الذي اتهمه صراحة بأنه يبحث لنفسه عن مكان سط موجات الهجوم على عهد عبد الناصر ، وهكذا كان على مؤلف هذا الكتاب أن يوازن في مثل هذا . يث بين عوامل كثيرة ، ولكن الأهم من هذا كله أننا عندما نواصل قراءة الأحداث نجد ما لم ينشر قبل رغم طرافته من أن أربعة من وزرائنا في وزارة ١٥ مايو كانوا في باريس في تلك الليلة المشهورة ، منهم استمروا في الوزارة وهما الدكتور عبد الوهاب البرلسي وعصمت عبد المجيد واثنان آخران

الاجتماعية ، وخاصة بين الطلبة المرضى بروماتيزم القلب ، واستمر عملها الاجتماعي التطوعي هذا حتى بعد تقاعدها عن عملها كأستاذ لطب الأطفال . . . وتميزت أيضا تحية فهمي التي أصبحت فيما بعد أستاذ الباثولوجيا الإكلينيكية . وإن كانت شهرتها كطالبة متميزة وأستاذة ناجحة قد جاءت تالية لشهرتها المبكرة فيما بيننا كطالبة رياضية ، علاوة على أنها كانت الوحيدة التي تأتي إلى الكلية بسيارة فورد يقودها سائق خاص .

وهكذا كنت أنتظر من صاحب هذه المذكرات أن يحدثنا عن شريكة حياته بشيء أكثر من تقدير فضلها ، شيء أكبر من مجرد السطر العابر والوحيد الذي جاء في صفحة ٢٥ .

(٥)

على أن مما يحسب للمؤلف أنه استطاع في هذا الكتاب أن يضع في المكتبة العربية أولى فقرات منصفة تحدثنا عن جهود «جماعة الرواد» ، تلك الجماعة الرائدة في مجال الخدمة الاجتماعية التي قدمت لوطننا كثيراً من الخدمات الرائدة منذ نشأتها المبكرة ، يقول البرلسي : «لفت اهتمامنا بالخدمة العامة إبان الدراسة بكلية الطب نظر القائمين على " جماعة الرواد " ، وكانوا من المثقفين المتصدين للخدمة العامة والعمل التطوعي ، فدعونا عقب التخرج إلى حفل متواضع في نادي المعلمين في شارع عماد الدين بوسط القاهرة ، وشرح لنا أعضاء الجماعة أهدافهم ووسائلهم في تحقيق هذه الأهداف ، وأن شعار الجماعة هو " قوة الوطن في قوة الفرد . . فلنبداً بأنفسنا " وكان للجماعة أندية في الأحياء الشعبية تسمى " محلات الرواد " ، تقدم لأبنائها - وهم من أبناء الطبقة العاملة - خدمات رياضية وثقافية واجتماعية يشرف عليها أعضاء الجماعة بأنفسهم ، وكان أسلوب الانضمام إلى هذه الجماعة هو التطوع للخدمة إحدى محلاتها ، ويتم الحكم على صلاحية التطوع لعضوية الجماعة بمدى إلتزامه بأداء تلك الخدمة واستمراره في العطاء . وكان أن تطوعت للعمل في إحدى هذه المحلات وهي " محلة الطيبى " ، وتطوع صديقي " عثمان سرور " للعمل في محلة القللى وقد أصبحنا " عثمان سرور " وأنا عضوين في جماعة الرواد ، وتعلمنا الكثير من خلال تلك العضوية ، حتى بعد أن قل عملنا في الأندية الشعبية بعد شيوخ فكرتها وانتشارها في أحياء كثيرة ، واعتمادها أساساً على موظفين فنيين من خريجي كليات ومعاهد الخدمة الاجتماعية . . ثم انتقلت أنشطة جماعة الرواد إلى شباب الجامعات مع الاحتفاظ بأنشطة المحلات ، فأقامت الجماعة معسكرات صيفية لهؤلاء الشباب تحت إرشادات وإشراف أعضاء الجماعة ، ومن ضمنها برنامج ثقافي وترفيهي محدد ، وكانت تلك المعسكرات تقام بمنطقة " سيدى بشر " بالإسكندرية قبالة البحر مباشرة ، وكانت هذه المنطقة آية في الجمال والروعة قبل أن تتحول إلى غابة من الأسمنت المسلح تحت مسميات الأبراج . كان ذلك في الخمسينات ، وقد سعدت بإشرافى على أحد هذه الأفواج ، وأقيمت وأسرته الصغيره مع الطلاب وكان ولدائى " هشام " و " خالد " يسعدان بالانتظام معنا في طابور الصباح لتحية العلم وكانا آنذاك في مرحلة الطفولة وحدث مع معسكرات الشباب ما سبق وحدث مع محلات الرواد ، فالفكرة انتشرت انتشاراً سريعاً ، وتولت

هيئات حكومية متعددة مهمة الإشراف عليها . . فكان علينا أن نمارس عملاً آخر . فنشأت فكرة الدراسات الفنية المتخصصة ، وشرعنا في تكوين " لجنة أطباء الرواد " ، واتفقنا على أن نعقد اجتماعاتنا بشكل دورى في منازلنا للتباحث في الأمور والموضوعات التى تملى علينا أهميتها الاجتماعية ، وكنا ننشر نتائج تلك الدراسات والمناقشات في كتيبات حملت اسم " جماعة الرواد " وكانت الأمور التى تركزت عليها تلك الدراسات بطبيعة الحال أموراً طبية أو اجتماعية مثل " التعليم الطبى في مصر " و " مشكلة الأدوية " وما إلى ذلك .»

ويتهز صاحب هذه المذكرات فرصة حديثه عن نشاط جماعة الرواد ليبدى رأياً صريحاً وقوياً في برامج تنظيم الأسرة يكرره بعد ذلك في كتابه مع أنه لم يكرر شيئاً فيه إلا هذا الرأى وذلك حيث يقول : - «وكان من أهم الموضوعات التى بحثتها اللجنة أسباب قصور برامج تنظيم الأسرة، ذلك الموضوع الذى لايزال قيد الدراسة والتجارب حتى وقتنا هذا، ولقد كانت وجهة نظرى ولا تزال أن أسباب قصور برامج تنظيم الأسرة تنحصر في انخفاض نسبة التعليم ، وتدنى مستوى الوعى الصحى بشكل عام ، فالوعى الصحى جزء لا يتجزأ من الدائرة التعليمية ، على وسائل وأساليب وقنوات إقناع الناس بتنظيم الأسرة في وقت تشكل الأمية فيه نسبة لا يستهان بها في المجتمع ، فالأمر بشكل عام لا يمكنه تقدير العواقب الوخيمة التى تخلفها بعض العادات والتقاليد . . فإذا أضفنا إلى ذلك أننا نعيش في مجتمع تحكمه القيم الدينية التى يتصور البعض خطأ أنها تتعارض مع سياسات تنظيم الأسرة . . لأدركنا أهمية التعليم كضمانة لا بديل عنها في إنجاح مثل هذه السياسات . . لذلك أتساءل . . أو لم يكن من الأنفع والأجدى لو أن الملايين التى ضاعت في سياسات قاصرة كانت قد أنفقت في مجال التعليم . . ؟ سؤال أعتقد أنه لايزال مطروحاً إلى الآن » .

(٦)

وبنفس القدر من وضوح الفكرة والعبارة وقوة الحجة والمنطق نطالع رأى المؤلف العظيم في قضية ثانية وهى لغة تعليم الطب ، وضرورة التحول إلى اللغة العربية والتأليف بها ، وها هو يقول في كتابه : «اليوم وأنا أستمع إلى المدرسين الجدد في كليات الطب يتحدثون الإنجليزية بأخطاء فادحة لأرى مبرراً لاستمرارها ، خاصة وأن تجربة التعريب قد نُفذت بنجاح في أكثر من دولة عربية ، وإن كان ذلك دون تنسيق مع بقية الدول العربية ، الأمر الذى أدى إلى اعتماد كل دولة لمصطلحات مختلفة عن الدولة الأخرى ، وأذكر أنه في أثناء الوحدة مع سوريا جاء الدكتور " عزت مريدن " عميد كلية طب دمشق وتحدث عن " الحبن " وعرفنا أن ذلك يعنى وجود المياه في البطن ، ونحن في مصر نسمى هذه الحالة " استسقاء " . . أيضاً حدث بعد استقلال الجزائر بعام أو عامين أن عقدنا مؤتمراً بدار الحكمة عن الطب العربى ، وتحدثت بالإنجليزية فإذا بأحد الحاضرين يرفع يده وقال إنهم في الجزائر يتحدثون بالفرنسية . فأكملت محاضرتى باللغة العربية . ولقد بُذلت جهود عديدة للتغلب على عقبة تعدد الترجمات العربية للمصطلح الغربى الواحد . . فاجتمعت منظمة الصحة العالمية بمندوبين عن الدول العربية ، وتم وضع فهرست للمصطلحات الطبية ، وقد كان ذلك عملاً جيداً ولكن غير كاف . تأتى بعد ذلك مسألة التأليف التى يجب أن نركز عليها في قضية التعريب ، خاصة وأن بعض مؤلفينا يكتبون بالإنجليزية وهم

غير متمكنين أساساً منها . . لذلك يجب أن نبدأ بمحاولات التأليف وتدريس بعض المواد مبدئياً بالعربية ، مثل الصحة العامة والطب الشرعى . فما معنى أن أدرس الصحة العامة للطلبة بالإنجليزية وأنا أعلم أنهم سيستخدمونها فيما بعد بالعربية ، وما معنى أن أدرس الطب الشرعى بالإنجليزية وكل تقارير الطبيب الشرعى تكتب بالعربية . . ؟ فإذا اتفقنا على كل ما سبق . . تبقى بعد ذلك القضية الجوهرية والحيوية وهى التمكن من اللغة العربية . . فلا يجوز إطلاقاً من الناحية العقلانية أو الوطنية أن أكون - كمتعلم - جاهلاً بلغة وطنى . أو أن أتباهى بقدرتى فى لغة أجنبية فى وقت تنعدم فيه هذه القدرة مع لغتى الأصلية . . فإتقان العربية أساس عملية التعريب ، ويجب أن تصل درجة الإتقان ليس فقط فى النطق والتخاطب والكتابة ، وإنما فى الترجمة منها وإليها .]

(٧)

ويتحدث صاحب هذه المذكرات عن علاقته بالإخوان المسلمين ، ويأتى حديثه عن هذه الجماعة متوافقاً مع ما استقرت عليه صورتها فى الوجدان المصرى سنة ١٩٩٢ حين نشر كتابه ، وهو يقول : «كنت فى هذه الأثناء أسكن فى حى الحلمية الجديدة وكان للإخوان المسلمين مقر بجوار سكنى ، وكان الطابق الأرضى لهذا المقر مخصصاً لمستوصف للخدمة الطبية - فتطوعت للعمل فيه وكان مديره هو الدكتور " محمد أحمد سليمان " ، وكان منتبهاً لجماعة الإخوان . . وفى هذه الأثناء تقابلت مع " حسن البنا " المرشد العام للإخوان وكانت له شخصية أسرة ، ويتمتع بهدوء شديد وكان اقتناعه بى يؤمن به لا يقبل الشك أو المجادلة ، ورغم تطوعى للعمل فى مستوصف تابع للإخوان ، ورغم إعجابى بشخصية حسن البنا . . إلا أن فكر الإخوان لم يجد طريقه إلى عقلى الرافض مبدئياً لمسألة الربط فيما بين الدين والدولة ، غير أن عدم الاقتناع بالإخوان كنتنظيم لم يحل دون مشاركتى لهم فى دورهم التطوعى ، شأنى فى ذلك شأن أطباء غيرى شاركونى العمل فى ذات المستوصف ، مثل الدكتور " على المفتى " والدكتور " لطفى أبو النصر " وغيرهما . »

« وإلى جانب الجيش والهلل الأحمر قررت جماعة الإخوان المسلمين إرسال بعثة طبية إلى سوريا ، وعرض على فوافقت على الفور ، وتشكلت بعثتنا الطبية التى يرأسها الدكتور " محمد سليمان " . ولم تكن تلك المناسبة هى الأولى التى أسافر فيها فى مهمة بعد تخرجى فى كلية الطب فحسب ، ولكنها أيضاً كانت بداية حب جارف جمعنى بهذا البلد الحبيب الذى خصه الله بطبيعة خلابة ساحرة ، وشعب لا يضل الطريق إلى القلب أبداً . سافرنا بالقطار الذى كان يصل القاهرة بالشام . . فمررنا على القدس ويفا فى الطريق إلى دمشق ، وقد كانت رحلة رائعة لا إمكانية لتكرارها الآن بعدما حال العدو الصهيونى بين مشرق الوطن ومغربه . »

(٨)

وفى فقرتين اثنتين يلخص مؤلف هذا الكتاب - كعادته - رأيه الهام جداً فيما تحقق من إنجاز فى قطاع الدواء فى مصر (وهى ثالث قضية يتناولها بوضوح وصراحة) فهو يعتبر التأميم خطوة ناجحة ، وهو ينسب الفضل فى تطوير الصناعة الدوائية إلى الدكتور عبده سلام وفى هيئة الأدوية إلى الدكتور عزيز البندارى ، وهكذا لا يكتفى البرلسى بالحديث عن النجاح وإنما يبرز لنا مَنْ كانوا وراء هذا النجاح

ولا بد أن نشكره على هذا ، للقارى أن يقرأ معنا ما كتبه الدكتور البرلسى حيث يقول :- «وكان من الخطوات التى اتخذتها الثورة ، تمصير البنوك وشركات التأمين ، ثم تأميم الصناعات الأساسية ومنها صناعة الأدوية . وقد عُين الدكتور " عبده سلام " رئيساً للمؤسسة المصرية العامة للأدوية عند بدء نشاطها عام ١٩٦٢ ، وبذل فى تطوير الصناعة الدوائية والنهوض بها جهوداً جبارة ، أدت إلى تقدم هذه الصناعة فنياً واقتصادياً بشكل فاق كل تصور ، حتى وصل الإنتاج الدوائى المحلى إلى ٨٥٪ من الاستهلاك فى أقل من خمسة عشر عاماً منذ بدء التأميم . وكذلك كان إنشاء الهيئة العليا للأدوية من الخطوات الهامة والكبرى التى اتخذتها الثورة فى عام ١٩٥٧ ، وقد عين الدكتور عزيز البندارى مديراً عاماً لها ، وخلال الأعوام التالية على إنشاء الهيئة سُجلت جميع البيانات الخاصة بالدواء المحلى والمستورد كمبيوتريا لأول مرة فى مصر ، وعملت اللجان الفنية التى شكلتها الهيئة على تخفيض الكم الهائل من الأدوية التى تجاوزت ٢٥٠٠٠ مستحضر قبل الإصلاح ، إلى أن أصبحت ٢٥٠٠ مستحضر تفى باحتياجات الخدمات الصحية على أساس الاحتياجات الفعلية التى يقررها الواقع وتحدها الهيئة العليا للأدوية ، والمؤسسة المصرية العامة للأدوية .

(٩)

أما القضية الرابعة التى يتناولها مؤلف هذا الكتاب فى مذكراته بكل وضوح فهى نشاط أندية الروتارى فى مصر ، ويتعمد البرلسى أن يتحدث بشىء من التفصيل عن طبيعة نشاط هذه الأندية (ص ٤٥ و ص ٤٦) وعن مشروعاتها ، ثم يجاهر برأيه فى هذا الموضوع فيقول : «وقد ذكرت كل هذه التفاصيل عن أندية الروتارى لأن هناك حملة تطفو على السطح بين الحين والآخر بهدف التشكيك فى أهداف تلك الأندية التى وصل عددها فى مصر إلى ٢٥ نادياً ، أقدمها روتارى القاهرة ، الذى أنشئ عام ١٩٢٩ ، وكلها مُعترف بها ومُسجلة فى وزارة الشؤون الاجتماعية . وتدعى هذه الحملات أن الحركة الروتارية مرتبطة بالحركة الصهيونية والحركة الماسونية ، وأنا شخصياً لا أعرف إلى الآن ماهية الحركة الماسونية . . أما الحركة الصهيونية فقد عرفنا ما هيتها وأهدافها وأساليبها . وليس من المنطقى أن أعلم أنا أو غيرى من أعضاء هذه الأندية ، الذين لا يمكن لأحد أن يشك فى وطنيتهم ، أن الصهيونية مرتبطة بالحركة الروتارية ونظّل أعضاء عاملين بها ، وحتى الآن فإن أحداً ممن يُوجهون الاتهامات إلى الروتارى لم يقدم أى دليل على هذه الاتهامات رغم انتظارنا لهذا الدليل الذى إن وجد فسوف أكون أول من يهجر الأندية ، بل وسأتحول رغم قدم عضويتي بها إلى أشد المهاجمين لها . . بشرط أن يقدم إلينا الدليل الذى يثبت اتصال أندية الروتارى - ولو من بعيد - بالحركة الصهيونية » .

(١٠)

وعن العلاقات الثقافية مع الاتحاد السوفيتى (وهى خامس قضية يصارحنا فيها برأيه) يذكر البرلسى بصراحة طبيعة المنح التى كان يقدمها الاتحاد السوفيتى ، وموقفه كوزير للتعليم العالى من هذه المنح بما يعطى الانطباع بصدق ما أثير كثيراً عن طبيعة هذه الدراسات التى كانت تتاح لخريجينا وطلابنا فى الاتحاد السوفيتى وذلك حين يتحدث عن عمله وزيرا للتعليم العالى فيقول : «وتفرغت للسياسة العامة للتعليم العالى والجامعى والعلاقات الثقافية مع الدول التى تساعد مصر فى دعم الدراسات العليا

والبحث العلمى عن طريق المنح الدراسية ، وكان فى مقدمة تلك الدول فى ذلك الوقت الاتحاد السوفيتى الذى كان يقدم لنا ١٥٠ منحة دراسية على مستوى الدكتوراه فى فروع العلم التى لم تكن قادرين وحدنا على تقديمها للشباب ومنها الفيزياء ، وعلم الذرة والرياضيات المتقدمة وغيرها ، على أن يتم سفر المبعوثين عادة بعد حصولهم على درجة الماجستير من جامعاتهم ، وكان الاتحاد السوفيتى تحكمه أيديولوجية محددة يود استقطاب الخريجين الجدد الحاصلين على الثانوية العامة لهذه المنح ، ولكننا صممنا على سياستنا ، بل ورفضنا إرسال منح لنيل الدكتوراه فى العلوم الانسانية وشرحنا للاتحاد السوفيتى أننا نستفيد من تلك المنح لدعم مالا يمكننا إنجازه فى بلدنا .

(١١)

ومن أكثر عبارات هذا الكتاب دقة وموضوعية تلك الفقرة التى يتحدث فيها صاحب المذكرات عن المحافظين الأربعة الذين تعاقبوا على أسبوط حين عمل بها عميداً لكلية الطب فوكيلاً للجامعة فمديراً للجامعة ، وقد كانت له علاقة وثيقة باثنين من هؤلاء عاصراه كوكيل للجامعة وكمدبر لها فلنقرأ رأيه فى هؤلاء جميعاً حين يقول : « وقد كانت علاقتى بالسيد " حسونة " رسمية ، وبالسيد " سعد زايد " أخوية ، أما مع كل من السيدين أحمد كامل وممدوح سالم فكانت متميزة رغم اختلاف شخصية كل منهما ، وتمايز كل منهما عن الآخر فى أسلوب وطبيعة العمل وفى علاقته مع الناس . . فكان أحمد كامل إنسانا بكل معنى الكلمة . وطنى غيور يحب بلده حباً لا يضاهيه حب آخر ، وكان يثق فى الشباب ويؤمن بحيوية دورهم ، فكان يخدمهم ولا يضمن عليهم بوقته وجهده - ولم يكن بالمسئول الذى يكتفى بالجلوس بمكتبه لإدارة مشكلات المحافظة دون التصاق بهذه المشكلات . . ولكنه كان حريصاً على الاطلاع على مشاكل الناس وآرائهم وشكاواهم منهم مباشرة من خلال زيارته لمراكز أسبوط العشرة ، ليس فقط لأهمية موقعه كمحافظ لأسبوط ، وإنما أيضاً لحساسية دوره كمسئول التنظيم الطليعى بها . . ولا أدري إلى الآن ماذا كانت التهمة الموجهة إلى أحمد كامل فى المحاكمات التى تلت ١٥ مايو من عام ١٩٧١ . أما " ممدوح سالم " فكان إنساناً مهذباً جم الأدب ، زرت معه المحافظة بكل مراكزها هو كمسئول تنفيذى وأنا كمسئول سياسى فقد كنت أميناً للاتحاد الاشتراكى العربى فى محافظة أسبوط بجانب عملى كرئيس للجامعة . وكان تعاوننا مثالا يحتذى فى العمل السياسى . وخلال تلك الزيارات شاهدنا الكثير وتعلمنا الكثير ، ولا أدري ما الذى يعوق تعديل قانون الإدارة المحلية بما يجعله حكماً محلياً كاملاً ، إذ إن المحافظ الكفء يعرف مواطن القوة ومواطن الضعف فى محافظته ، ومدى أسلوب تقديم الخدمات ، ومواطن الضعف فى محافظته ومدى وأسلوب تقديم الخدمات إلى المواطنين وحاجتهم الفعلية إلى تقديم إحداها على الأخرى ، من تعليم وصحة ورعاية اجتماعية . أما الوزير المتمركز فى القاهرة فلا يمكن أن تتاح له نفس الفرصة للإحاطة بكل هذه الأمور . »

(١٢)

ربما كانت أخطر فقرة فى هذا الكتاب هى تلك التى يروى فيها البرلسى موقف كبار رجال الدولة كل فى موقعه من أحداث تظاهرات طلاب جامعة الإسكندرية فى ١٩٦٨ وفى هذه الفقرات يصرح صاحب المذكرات بعدة حقائق هامة منها موقف النائب العام فى ذلك الوقت ، وقصة قوائم الطلاب

المعدة للفصل ، ووقوف واحد من أساتذة الجامعة ضد تقاليد الجامعة باقتراحه تعديل قانونها لتمكين الدولة من فصل الطلاب ، والحقيقة الرابعة تتعلق بدور هيكل في نقل رأى البرلسى «الوزير الجديد» إلى عبد الناصر ، والخامسة تتعلق بروح عبد الناصر المسئولة الودودة التي كانت تنتظر من البرلسى أن يصارح الرئيس مباشرة برأيه ، والسادسة هى دور عبد الناصر كصمام أمن قوى ضد رعونة بعض معاونيه الذين سرعان ما يتحول رأيهم إلى هلاميات . . وليس من سبيل إلى تصوير كل هذه الحقائق إلا بقراءة رواية صاحب المذكرات كاملة ، حيث يقول في كتابه الصغير القيم : «لم تكد تمضى ثلاثة أسابيع على عملى وزيراً للتعليم العالى ، (والوزير فى نفس الوقت رئيس المجلس الأعلى للجامعات والمتحدث باسمها فى مجلس الوزراء) ، حتى فوجئت بتظاهرة كبيرة تخرج من كلية الهندسة بجامعة الإسكندرية ، ولم يكن تظاهر الطلبة فى عام ١٩٦٨ مستغرباً عقب نكسة يونيو عام (١٩٦٧) ، وعقب تظاهرات جامعة القاهرة فى شهر فبراير ١٩٦٨ كما ذكرت ، وإنما أدى تصرف مدير الأمن آنذاك مع المتظاهرين إلى زيادة توتر الموقف واعتصام الطلبة فى كلياتهم بالإسكندرية بل والاحتفاظ برئيس الجامعة معهم عندما ذهب إليهم لتحرى الأمر . حدث ذلك يوم سبت ، وكان الاجتماع الأسبوعى لمجلس الوزراء مساء الأحد ، وقدرت أن على أن أقدم تقريراً إلى المجلس بما حدث . . فقررت السفر إلى الإسكندرية صباح الأحد لاستطلاع الأمر والاجتماع برئيس الجامعة آنذاك " الدكتور حسن بغدادى " ، ومحافظ الإسكندرية الصديق " أحمد كامل " الذى كان محافظاً لأسبوط ، وزرت موقع كلية الهندسة وناقشت الموقف بعد اطلاعى على تفصيلاته وعدت فى المساء ، وقدمت تقريرى إلى مجلس الوزراء ، فرأى جمال عبد الناصر بعد الاستماع إلى ما حدث أن تشكل لجنة من الوزراء الجامعيين ومن أمانة الاتحاد الاشتراكى " وكان الأمين العام آنذاك السيد عبد المحسن أبو النور " لبحث الأمر واقتراح الأسلوب الأمثل لعلاج الموقف . كنا آنذاك فى شهر رمضان المبارك ، وكانت اجتماعات اللجنة تبدأ بعد صلاة العشاء وتستمر إلى ما بعد منتصف الليل ، وقد فوجئت بما حدث فى هذه اللجنة وبإدارتها فيها من مناقشات ! فقد رأيت النائب العام يحضر الاجتماع ، ورأيت عدة قوائم تتضمن أسماء (المتهمين) بالشيوعية أو بالانتماء إلى جماعة الإخوان المسلمين وربما غير هؤلاء وهؤلاء . . واقتراح فصلهم من الجامعة . احتفظت بهدوئى ولو أنى قلت لنفسى . . " ماكان أغنانى عن هذا المنصب وقد كنت سعيداً برئاسة جامعة أسبوط . . ؟ " ، ولما جاء دورى فى النقاش أفهمت الحاضرين بهدوء حازم أن وزير التعليم العالى ليس من سلطته فصل أى طالب من الجامعة ، وأن عقاب الطلاب يتأتى عن طريق لجنة التأديب فى الجامعة ، وهذه اللجنة تشكيلها وسلطانها . . وكانت المفاجأة الكبرى أن أحد الحاضرين ، وكان أستاذاً جامعياً من قبل اقترح أن يعدل قانون الجامعة بما يسمح بفصل هؤلاء الطلبة ! وكانت المدة التى مضت على تسلمى شئون وزارة التعليم العالى غير كافية لأعرف الرئيس جمال عبد الناصر عن قرب ، كما عرفت فيما بعد ، وحتى أشرح له الأمر ومادار فى اللجنة وما طرح من آراء وعدم موافقتى عليها . وكان اليوم التالى موعداً لاجتماع اللجنة المركزية . . وعند مدخل القاعة قابلنى الأستاذ حسنين هيكل وسألنى عن الحال . . ؟ فأخبرته بأن الحال لا يسر ، وأن بعض أعضاء اللجنة انتهز الفرصة لتسوية حسابات قديمة ، ويريدون فصل بعض الطلاب فصلاً تعسفياً ، وأنى لا أقر هذا الأسلوب بأى حال من الأحوال . . فكان أن نقل الأستاذ هيكل هذه الصورة إلى الرئيس عبد

الناصر . . وفي صباح اليوم التالي وبينما كنت أحضر اجتماع إحدى اللجان الوزارية بمبنى رئاسة الوزراء . إذا بالرئيس جمال عبد الناصر يطلبني تليفونيا ويسألني : " يا أخى لما انت مش موافق على كلام اللجنة مش تقول لى؟ وحدد لى موعداً للقاءه فى اليوم التالى ، وفى اجتماعى به ، حكيت وحكيت وابدت استيائى لما حدث فى اجتماعات اللجنة . . فاستمع عبد الناصر بتركيز واهتمام شديدين . . وانتهى الاجتماع دون أن يبدى عبد الناصر سوى ابتسامه تنبئ بتفهم عميق . وفى الاجتماع التالى للجنة لم يحضر النائب العام ، ولم أجد أثراً لقوائم الطلبة واقترح نفس الأستاذ الجامعى عضو اللجنة الذى سبق أن اقترح تعديل قانون الجامعة ، أن يترك أمر هؤلاء الطلبة لمجلس تأديب الجامعة يرى فى شأنهم مايرى؟ ومجلس التأديب بحكم القانون يرأسه نائب رئيس جامعة الإسكندرية المسئول عن الطلاب ، وكان آنذاك الدكتور " أنور سلطان " أستاذ القانون ، ولكنه تنحى عن قبول هذه المهمة . فأسندت رئاسة اللجنة إلى أقدم العمداء وكان الدكتور " محمد لطفى بيومى " ، وبعد التحقيق فى الأمر صدر قرار مجلس التأديب بفصل أحد الطلبة لمدة عامين " وكان زعيم الاعتصام " وفصل طالب آخر لمدة عام دراسى واحد ، وفصل عدد قليل من الطلبة لمدد أقل .

(١٣)

ويجاء صاحب المذكرات على صفحاتها بانتقاد الحال الذى وصل إليه كل من فرع جامعة القاهرة بالخرطوم الذى أنشئ عام (١٩٥٥) وجامعة بيروت العربية (التى أنشئت ١٩٦٠) وهذه هى سادس قضية يتناولها بكل الوضوح والصرامة) . . فهذا هو رأى أحد وزراء التعليم العالى السابقين ورؤساء الجامعات الذى لا بد لنا أن نقدره ونقدر دوافعه المخلصه إليه يقول الدكتور البرلسى : «وقد أنشئ فرع جامعة القاهرة بالخرطوم خدمة لأشقائنا فى السودان ، والذين كانوا يعانون الكثير من العقبات والمشكلات فى الانتقال إلى مصر لتلقى علومهم الجامعية ، وقد كانت فرص التعليم فى هذا الفرع مقصورة على أبناء السودان وعلى المصريين الذين يعمل أولياء أمورهم فى السودان . وكما يعلم الجميع فقد شوهت ظروف وأخلاقيات وقيم الانفتاح معظم الأهداف الحضارية التى أنشئ من أجلها فرع الخرطوم . . وأصبحت الفوضى هى السائدة فى هذا الفرع الذى استخدم كأحدى وسائل الاحتياط ، حيث يقيد الطلبة المصريون الحاصلون على معدلات ومجاميع ضعيفة فى الثانوية العامة المصرية ، وقد يسافرون للانتظام فى الدراسة أو يكتفون بالتسجيل على الورق فقط ، حتى يتسنى [يقصد : يتسنى وهذا خطأ من الأخطاء النادرة فى هذا الكتاب] لهم التحويل بعد عام واحد إلى جامعة القاهرة . . أيضا تسوءنى بعض الآراء القاصرة التى تنتقص من أهمية إنشاء فرع الخرطوم وتعتبره نوعاً من الترف أو التبذير ، أو تعتبره عملاً استهدف عبد الناصر من خلاله مد شعبيته وزعامته إلى خارج مصر ؟ ! وأما الاقتراء الثانى فيدحضه أن عبد الناصر الذى انزعج فى قلب ووجدان كل عربى ، لم يكن بحاجة إلى إنشاء ذلك الفرع اللهم إلا فى أوهام المفترين . . أما القول بأنه ضرب من التبذير والترف فيدل على عجز تام فى استيعاب معنى ومضمون الدور الحضارى الرائد ، وأسس التكافل والتكامل فيما بين العرب . . تلك الأسس التى يعود لها الفضل الأول فى استعادة مصر لدورها الرائد والقائد فى الوطن العربى . أما جامعة بيروت العربية فقد أنشئت كما ذكرت فى عام ١٩٦١ / ٦٠ كخطوة استهدفت

بالأساس دعم موقف المسلمين في لبنان والذين كانوا يمتقرون إلى أبسط أشكال الدعم والمؤازرة، في وقت كانت المحنة الطائفية في لبنان تبلغ إحدى ذراها

وقد بُنيت الفكرة بالأساس في ذهن القائمين على جمعية البر والإحسان اللبنانية، وكانت مصر هي الداعم الوحيد ممثلاً في جامعة الإسكندرية، التي ترتبط أكاديمياً بجامعة بيروت العربية، بدءاً بتزويدها بأعضاء هيئة التدريس والمعارين والزائرين الأساتذة، حتى منح الدرجات العلمية والدبلومات للخريجين، مروراً باعتماد اللوائح الداخلية واشتراك أعضاء هيئة التدريس بجامعة الإسكندرية في لجان وضع وتصحيح امتحانات بيروت العربية، وما إلى ذلك من النواحي الفنية والأكاديمية الأخرى.

وكما أفسد الانفتاح تجربة فرع الخرطوم، فعل مع جامعة بيروت العربية، وأصبح السواد الأعظم من الطلبة المقيدين في السنة الأولى بالجامعة من المصريين الذين يقومون بالتحويل إلى الجامعات المصرية بعد سنة دراسية... وقد وصلت كثافة أعداد المصريين إلى درجة أنه عندما كانت ظروف الحرب الأهلية تحول دون سفرهم لأداء امتحانات السنة الأولى ببيروت، فإنهم كانوا يؤدونها في جامعة الإسكندرية التي كانت بالكاد تستوعبهم. وأصبح الإنجاز مجرد تجارة رابحة، وسبيلاً للتحويل على قوانين الجامعات، ومصدراً رئيسياً من مصادر التكسب الطلابي».

(١٤)

وفي موضع سابق من مذكراته يبدى البرلسي قدراً كبيراً من التحفظ على الجامعة الأمريكية في القاهرة حسبما رآها بنفسه فترة توليه وزارة التعليم العالي، ومع هذا فإنه يغلف هذا الرأي بأكبر قدر من الدبلوماسية، وذلك حيث يقول: - «وكانت علاقتنا مع الولايات المتحدة الأمريكية في ذلك الوقت تحت خط الصفر، وكانت الجامعة الأمريكية بالقاهرة تحت الحراسة، ورأيت بنفسى ما لم أكن أعلمه أو أتصوره من شئون تلك الجامعة، ومنها على سبيل المثال مستوى الأساتذة بها، فلم يكونوا كلهم من الأساتذة الأكاديميين كما تشترط الاتفاقية الخاصة بإنشاء تلك الجامعة، كما لم يكن عملهم الوحيد هو التدريس بالجامعة فيما أظن... فهل تغير ذلك الآن!... أرجو ذلك»، وهذه على سبيل العدوى سابع القضايا التي أثارها الدكتور البرلسي في كتابه الصغير القيم.

(١٥)

ويتنزه الدكتور عبد الوهاب البرلسي فرصة حديثه عن جامعة القدس المفتوحة وعمله مستشاراً لها فنائماً لرئيسها ليجاهر برأيه في التعليم المفتوح في مصر وهي ثامن قضية لا ييخل فيها علينا برأيه الواضح والصارم ويقول: «إن ما يجب أن يعيه الجميع هو أن الجامعة المفتوحة ليست فكرة لحل مشكلة الثانوية العامة وضعف المجاميع والمعدلات كما يعتقد البعض، فذلك المفهوم يجب أن يُصحح ويستقيم قبل أن تشوه الفكرة التي شرع في تنفيذها في مصر. أما الهدف من إنشاء الجامعة فهو تمكين من فاتهم فرصة إكمال التعليم من العودة لمواصلة ما فاتهم، مع مراعاة ظروفهم التي تختلف بالتأكيد عن ظروف الطلبة النظاميين. وعلى ذلك فمن زيارتي للجامعة المفتوحة في بريطانيا، وجدت أن قانون الجامعة المفتوحة

كان يحدد ٢١ عاما كحد أدنى للانتساب إليها ، أما الكثافة الفعلية فكانت تتراوح أعمارهم بين ٣٠ إلى ٥٠ سنة . والطالب في الجامعة المفتوحة له أن يحدد ما إذا كان يريد التسجيل سنة أو سنتين لمجرد التزود بالعلوم والمعلومات في مجال عمله أو اختصاصه . . أو الاستمرار حتى الحصول على درجة البكالوريوس ، وربما الماجستير والدكتوراه . . مع مراعاة أن الطالب في الجامعة المفتوحة قد يحتاج إلى ضعف عدد السنوات التي يحتاجها الطالب النظامي الذي لا يتحمل سوى مسؤولية التعليم . . كذلك فإن تجربة بريطانيا باعتبارها هي الأساس في كل التجارب اللاحقة ، قامت على تقسيم البلاد إلى عدة مناطق تعليمية " ١٣ في بريطانيا " ، ولكل منطقة كافة الإمكانيات اللازمة لإنجاح التجربة في حدودها ، حيث لا معنى في أن تقام الجامعة في مقاطعة أو محافظة ليقطع لها الطلاب عشرات أو مئات الأميال للانتساب إليها ، وإلا انعدمت إحدى أهم ميزات تخفيف الأعباء على المنتسبين ، كما أن الجامعة ترسل لكل طالب كافة الكتب والدروس المقررة ، وتدله على " مرشد " قريب من سكنه ، وهو شخص حاصل على درجة الماجستير ، ومهمته شرح الدروس المستعصية على الطالب ، علاوة على مهمته في تصحيح الواجبات والتمارين للطلبة المقيمين في نطاق مسؤوليته الجغرافية ، وذلك بالطبع بخلاف حضور الطالب في أوقات معينة إلى الكليات لاستخدام المعامل العلمية التي يتولى القائمون على شئون الجامعة المفتوحة استئجارها من الجامعة . بذلك نجد أن الأمور كلها ميسرة من أجل هدف واحد هو إتاحة فرصة التعليم للجميع ممن فاتتهم الفرصة كل حسب ظروفه ، ولذلك نجد أنه في الوقت الذي تتراوح فيه أعداد الطلاب في أية جامعة بريطانية مابين ستة إلى عشرة آلاف طالب في الجامعة الواحدة بكل كلياتها ، فإن المنتسبين إلى الجامعة المفتوحة هناك قد بلغ مائة ألف حسب إحصاءات ٨٨ - ١٩٨٩ ، وهو عدد قد يبدو كبيرا جدا ولكن ماهو الحال إذا عرفنا أن الجامعة المفتوحة في تايلاند تضم نصف مليون منتسب ؟ . أما الجامعة الأهلية والتي يخلط البعض أحيانا بينها وبين الجامعة المفتوحة ، فما هي إلا مشروع استثماري قد يكون جيدا ، ولكن الهدف الأساسي منه هو الكسب ، وربما كانت هناك أسباب أخرى إضافية مثل الحال في الجامعة الأمريكية التي تعمل على نقل ونشر قيم وثقافات أمريكية ، وإلى تمرير أهداف ومرام سياسية بعينها ، وإلى ممارسة أدوار أخرى . . إضافة بالطبع إلى هدف الربح والذي يأتي نتيجة المصروفات السنوية الباهظة التي تعد بالآلاف للطلاب الواحد ، والغريب حقا أن نجد الجامعة الأمريكية في مصر مثلا ، كما تقوم علاوة على مافات بجمع التبرعات ، والمدهش أن الاستجابة إلى ذلك عالية وسريعة جداً وبمبالغ كبيرة .

(١٦)

وأستطيع أن أقول إن هذا الكتاب خلا تماما من الأخطاء التاريخية التي يكون مرجعها إلى الاعتماد على الذاكرة دون الوثائق ، اللهم إلا ذلك الخطأ الوحيد في ص ١٠٨ حين يتحدث الدكتور عبد الوهاب البرلسي عن استقباله وهو رئيس لجامعة الكويت في ١٩٧٤ لزملائه رؤساء الجامعات المصرية (وعلى رأسهم الدكتور محمد مرسى أحمد رئيس جامعة القاهرة) فلم يكن الدكتور مرسى وقتها رئيساً لجامعة القاهرة وإنما كان قد تولى وزارة التعليم العالي خلفا للبرلسي نفسه ثم تركها منذ ١٩٧٢ وأغلب الظن أنه حضر اجتماع رؤساء الجامعات باعتباره رئيسا لاتحاد الجامعات العربية كلها وهو المنصب الذي شغله بعد خروجه من الوزارة لأنه لم يعد إلى رئاسة جامعة القاهرة بعد ما خلف البرلسي في منصب الوزارة فقد كان قد تجاوز الستين .



الفصل المحادى عشر

فى الأمن والساسة

مذكرات اللواء حسن أبوباشا

(١)

اللواء حسن أبوباشا أشهر من نار على علم فى الكفاءة والخبرة الطويلة ، وحين أتيح له أن يترك وزارة الداخلية تولى وزارة الحكم المحلى ، وحين ترك الأضواء لم يلبث أن عاد إليها فى ظروف صعبة وقاسية على النفوس البشرية كلها حين قدر له أن يتعرض لحادث اغتيال مروع ولكنه عاد إلى الحياة وكانت عودته دليلاً ناصعاً (كما قال الأستاذ خالد محمد خالد) على أن مصاير الناس جميعاً عند مليك مقتدر وإن الذين يخرجونه من الحساب يخطئون الحساب .

وحين يتأمل المرء حياة مؤلف هذه المذكرات عند اختياره وزيراً وعند تعرضه للاغتيال وقبل هذين الموقفين طيلة حياته الوظيفية فى سلك الشرطة فإنه يهبأ إليه أن الأقدار كانت تتحالف مع حسن أبوباشا لتقدمه لنا فى الموضوع الذى اجتهد البشر أن يبعده عنه .

وقد نشر المؤلف فى المصور مذكراته وجمعتها دار الهلال فى كتاب قيم تحت عنوان «فى الأمن والساسة . . مذكرات حسن أبوباشا» وكتب الأستاذ خالد محمد خالد بأسلوبه الكلاسيكى فى تقديمه لهذه المذكرات وصفاً موجزاً لإصابات اللواء حسن أبوباشا ومضاعفاتها إثر عملية الاغتيال وكان مما كتب : «إذ كيف ينجو من انفجار الرصاص المكدوف فى عظمة فخذه اليمنى الرئيسية . فأحالتها إلى مزق ونثرات . . وفتتها إلى أربع وثلاثين قطعة ١١١ ثم استقرت بقاياه فى عظام الحوض . . ثم جاء دور المضاعفات ؛ فإذا جلطات كثيرة تغلق الرئتين . . ويهوى ضغط الدم إلى درجة الاحتضار . . ثم تقف الكليتان عن العمل تماماً لمدة شهر . . ويتبعهما فى التوقف الكبد . . ثم يفقد الإبصار شهراً كاملاً . . ويفقد الذاكرة خمسة عشر يوماً . . ويستدعى الأطباء المشرفون على علاجه فى يأس . . يستدعون أولاده من القاهرة ثلاث مرات لتوديعه ؛ فقد انطفأ كل أمل لهم فى الشفاء . . ١١١»

(٢)

يمكن للمرء [بل لكل قارئ للمذكرات] أن يدرك فى غير عناء أن صاحب هذه المذكرات يريد أن

يقول لنا من خلالها إن الديمقراطية هي صمام الأمن الوحيد في مجابهة الأزمات والدعاوى المتصاعدة والآراء غير السوية ، فاللواء حسن أبو باشا ليس على طول الخط ضد [من] هم ضد النظام العام ، ولكن اللواء حسن أبو باشا بنظرة أعمق ضد [ما] هو ضد النظام كالسوس الذى قد ينخر فيه . أو من سوء التقدير ، أو من المبالغة التى لا جدوى من ورائها ، أو من التعصب للرأى الواحد ، أو من الفرح بتقدير أولى الأمر للأمور واستحواذهم على الصواب فى الحكم على تقديرات الآخرين بالخطأ . . ومع أن المؤلف لم يبلور أفكاره فى هذا الكتاب على هذا النحو الذى قدمته فى هذه الفقرة إلا أنى أعتقد أنه سيكون سعيداً لو قدر لهذا الفصل أن يطالعه ، وسيقول ساعتها نعم هذا هو ما أردت بالفعل أن أصوره . فى مذكراتى من أنى لم أكن ضد [من] هم ضد النظام ولكنى كنت ضد [ما] هو ضد النظام .

(٣)

وعلى الرغم من أن صاحب هذه المذكرات كان من أبرز الضباط الذين يبارسون الكتابة يوماً بعد يوم بحكم وظيفته القائمة على تقدير الموقف ، ثم إجادة التعبير عن هذا التقدير ، وبحكم أن مجال عمله كان نقد الأفكار وتداعياتها المرتقبة والقائمة والمحتملة بل والبعيدة ، على الرغم من هذا فإن المؤلف لم يقدم على كتابة مذكراته إلا بعد تعرضه لحادث الاغتيال الشهير ، واعتقد فيما يقترب إلى اليقين أن الأستاذ مكرم محمد أحمد رئيس دار الهلال قد بذل جهداً كبيراً حتى أفنع هذا الرجل أن يكتب هذه المذكرات ، ولعل هذا ما دفع اللواء حسن أبو باشا نفسه أن يكتب فى أول سطر من هذه المذكرات ما يؤكد هذا المعنى حين يقول : « ترددت لفترة طويلة فى حقيقة الأمر قبل أن أبدأ فى خوض هذه التجربة . وأعنى بها إخراج هذه المذكرات إلى حيز الوجود ، فقد اعتدت أن أعمل دائماً فى صمت ولم يرد على خاطرى فى يوم من الأيام أن أقوم بمثل هذا العمل ، ولكن كثيراً من الأصدقاء على اختلاف مواقعهم ألحوا أن أتخلى عن هذا التردد وأن أكتب شهادتى للتاريخ ، وكانت وجهات النظر التى ساقوها أنه التزام معنوى بل التزام وطنى أن يتقدم للشهادة مَنْ كان له دور عام ، خاصة من عايش أحداثاً بعينها ولها أهميتها التاريخية ، وستكون دائماً من المنعطفات التى يقف أمامها المؤرخ بالتمحيص والاستقصاء والتحليل ، ولا سبيل أمام المؤرخ لجمع مادته إلا ورائها هذه الأحداث وشهادات مَنْ عايشوها ووقفوا على وقائعها ، لكى يأتى التدوين فى النهاية محيطاً بكل الجذور والزوايا المحددة للأبعاد الحقيقية لكل حدث ، بعيداً عن الظواهر التى يمكن أن تكون متأثرة بهوى أو ميل أو مصلحة ، وكلما تحقق ذلك . تحقق عمق الصورة ، وتأكدت ملاحظتها لكى تظهر الحقائق فى النهاية غير قابلة للتشويه أو التأويل .

ومع قوة هذه الحججة وسلاسة منطقها فقد ظل التردد يصاحبنى والإحجام عن خوض التجربة يحول بينى وبين مجرد التفكير فى أن أبدأ المحاولة ، وفى حقيقة الأمر ، لقد كان وراء هذا التردد والإحجام أسباب كثيرة :

أولها : إشفاق على النفس من الجهد الشاق الذى تفرضه التجربة .

وثانيها : أننى أرفض أن أكتب مذكرات يكون محورها شخصاً بذاته .

وثالثها : أننى أعرف مقدماً الأشواك التى سأسير عليها والتى تحيط بمثل هذا العمل وتضاعف من صعوبته وحساسيته .

وهكذا يمضى بنا صاحب هذه المذكرات ليؤكد [ص ١٢ وما بعدها] أن هذه المذكرات ستخرج للقارئ بعيدة عن السيرة الشخصية ومركزة على «دلالات هامة لأحداث تاريخية لها أهميتها فى الماضى ويمكن أن يمتد تأثيرها إلى المستقبل» ومع هذا فإن اللواء حسن أبو باشا يرى [ص ١٤] أنه يبرىء هذه المذكرات ذمته أمام كل مواطن على أرض مصر ويتضح لنا عند هذا الحد مدى فهم هذا الرجل لوقائع التاريخ حين يقول : «فقد أثبتت حقائق التاريخ أن الأحداث الهامة فى تاريخ الشعوب لا تأتى من فراغ، وإنما تسبقها دائماً مقدمات يطول مداها أو يقصر ، ويتوقف على عمق تفاعلاتها أبعاد الحدث ومدى تأثيره الفورى أو المستقبل ، ويخطئ من يظن أن مثل تلك الأحداث تقع بصورة عارضة بعيدة عن تراكمات سابقة ، كما أنها بدورها يمكن أن تمثل مقدمات لتطورات مستقبلية ، يتوقف مداها على الأخرى على مقدرة استيعاب مغزى ما سبقها من أحداث ومعالجة أسبابها . فذلك هى حكمة التاريخ الذى تتوالى مراحلها فى تداخل حتمى ، لتؤثر كل مرحلة سلباً أو إيجاباً فيما سيتلوها من مراحل بقدر القدرة على استيعاب تلك السليبات .»

(٤)

وفضلاً عن هذا فإن صاحب هذه المذكرات رغم ابتعاده عن المواقع التنفيذية إلا أنه لا يزال يُعلى من قدر عامل الأمن القومى ، وهو يصرح أنه ابتعد عن أسرار تتعلق بالأمن القومى لا يجوز له أن يتناولها على وجه الإطلاق ، وهو لا يجد حرجاً فى أن يعترف بهذا ، بل هو يجاهر بهذا الاعتراف ويؤكد هذا المعنى بل ويردف بالقول إنه يعرض رؤيته الشخصية ليس إلا . . «وإذا كان البعض من الكتاب - وهم جميعاً موضع التقدير والاعتزاز - قد تناول هذه الأحداث فى مذكرات أو كتب نشرت لهم ، فقد تجردت تماماً من أى قراءة لى حول هذه الموضوعات ، لكى يأتى ما أتناوله عنها من دقائق وتفصيلات معبراً تماماً عن تقديرى الشخصى لهذه الموضوعات ، ولعل هذا التفسير يتفق إلى حد كبير مع مقولة للراحل الكريم الدكتور طه حسين وردت فى كتابه المعنون «مستقبل الثقافة فى مصر» أشار فيها إلى أنه : «عندما يبحث الباحث فى أى موضوع أدبى ، يجب عليه أن يتجرد من أى اطلاعات له ويدخل إلى الموضوع بفكره الخاص غير متأثر بأى آراء أو كتابات عن الموضوع نفسه» ، وأعتقد أن المنهج نفسه يمكن الأخذ به فى بحث وتحليل القضايا السياسية الهامة ، وتبقى ملاحظة أخيرة ، ذلك أننا عندما نسعى فى الاستقصاء إلى العودة للوراء بحثاً عن الجذور ، فقد نستشهد ببعض ما كتب حول نقاط بعينها لمؤلفين آخرين كتبوا عن الموضوع نفسه ، ولكن كل ذلك يتم فى أضيق نطاق ممكن .»

ويختتم صاحب هذه المذكرات مقدمته التى تعتبر من خير المقدمات التى كتبت لكتب المذكرات السياسية على وجه الإطلاق ملخصاً هدفه من المذكرات على المستوى الشخصى ، وهو هنا يصل إلى

أروع درجات التعبير والفكر حين يختلط تجرده بذاته وتختلط ذاته بالتجرد فيقول : « تلك هي محاور شهادتي والهدف منها ، وأحسب أن دواعي التجرد فيها أوسع من نوارع الانحياز إلى هذا الرأي أو ذاك أو هذه المجموعة أو تلك ، فأنا أكتبها وقد تجاوزت بحمد الله الخامسة والستين من عمري ، وبعد أن انتهيت من أداء رسالتي العامة ، ولا مطمع لي الآن . إلا ذلك الشعور بالسعادة الذي يستشعره الشاهد عندما يقرأ في عيون سامعيه «لقد كان الرجل شاهد صدق» ، وهذا ما أسعى إليه ، ويعمق من التزامي بالحقيقة ، والحقيقة وحدها بقدر ما تطيق القدرة على التركيز والتشخيص والتحليل ، وما توفيقى إلا بالله » .

(٥)

أما المذكرات نفسها فقد قسمها المؤلف إلى ثلاثة فصول الفصل الأول عن أحداث يناير ١٩٧٧ والثاني عن مؤامرة أكتوبر ١٩٨١ والفصل الثالث عن تجربته كوزير للداخلية وللحكم المحلي وكعضو في مجلس الوزراء وكعضو بارز بين كبار رجال الدولة .

على أن أهم ما يميز هذا الكتاب هو روح البحث الذي تدفعه إلى أن يثبت كل ما يقول بالدليل وأن يتطرق من الفكرة إلى الفكرة المنطقية التي تستتبعها ولا يقفز أبداً إلى أية استنتاجات ، ويحرص المؤلف على أن يقارن بين البدائل أو النتائج المختلفة بالنسبة المثوية ، ولا أريد أن أفيض في الثناء على المؤلف في هذا الصدد فإن كتابه في حد ذاته مفخرة لكل ضابط شرطة من هذه الزاوية .

إنما أحب أن أشير إلى أن المؤلف قد أكثر من الإشارة إلى عدد محدود من المصادر التي تناولت التاريخ المصرى المعاصر ، وليس في هذا ما يؤخذ عليه فيكفى أنه اعتمد على مذكرات الدكتور هيكل باشا وعلى كتاب طارق البشرى المهم في تطور الحركة السياسية المصرية ، وقد كانت نفسى تسول لي أن انتقد المؤلف في أنه نقل فقرة من كتاب لعبد الرحمن الرافعى فلم ينقلها عنه مباشرة وإنما نقلها عن طارق البشرى [ص ٢٠٧] ، فذلك أمر لا يتقبله الأكاديميون الذين أشرف بالانتاء إليهم ، خاصة أن مؤلفات عبد الرحمن الرافعى ليست عسيرة ولا بعيدة التناول ، ولكنى في الواقع وجدتني أراجع عن أن انتقده في هذا المجال لا لسبب إلا لأنها مذكرات وليست رسالة للدكتوراه أو الماجستير ، بيد أنى راجعت نفسى مرة ثانية لأعرف السبب الذى دفعنى للتحامل على المؤلف فوجدت أن هذا السبب كان هو الجلو العلمى الذى فرضه المؤلف علينا وعلى نفسه في مؤلفه القيم ، ولا بد أن أذكر هنا أيضاً أن اللواء حسن أبو باشا طالعنا بآراء للاستاذ محمد زكى عبد القادر نشرها في يناير ١٩٥٠ في الأهرام ، ويبدو أن هذه الآراء كانت في ذاكرته منذ كان ضابطاً شاباً ، فرجع إلى الصحف ونقلها لنا على هذا النحو الذى تطلعه [في ص ٢٠٦] كذلك فقد استعان مؤلف المذكرات بآراء الأمام الأكبر فضيلة الشيخ جاد الحق على جاد الحق في الرد على الفريضة الغائبة وبكتاب المستشار محمد سعيد العشماوى معالم الإسلام ، وعلى صعيد ثالث فإن اللواء حسن أبو باشا يسجل بكل فخر الشهادة التى شهد له بها الكاتب العظيم نجيب محفوظ عقب انتخابات ١٩٨٤ ويوردها بنصها كما كتبها نجيب محفوظ في أكتوبر ١٩٨٣ حيث ختمها بقوله : « واليوم يقوم على رأس الوزارة رجل واسع الإدراك ، نبيل المقاصد ،

عامر القلب ، يحب الوطن والديمقراطية وحقوق الإنسان ، وقد وعد وتعهّد ، ثم صدق الوعد والتعهّد ، وأول الغيث قطرة ثم ينهمر . كما يورد شهادة المغفور له الشيخ أحمد حسن الباقوري في ١٩٨٤ وعلى مدى صفحة [١٥٦ وما بعدها] يورد لنا المؤلف آراء قيمة لعدد من الصحفيين من مختلف الاتجاهات . ومنهم الأستاذة مصطفى أمين ومصطفى شردي وفيليب جلاب وجريدة الأهالي .

كذلك فقد كان صاحب المذكرات حريصاً على أن يُضمّن كتابه (صفحة ١٨٩ وما بعدها) نص الحوار الذي دار بينه وبين الأستاذ فؤاد سراج الدين رئيس حزب الوفد والذي نشرته المصور في سبتمبر ١٩٨٣ وتصل الأمانة باللواء حسن أبو باشا إلى حد أنه لا يكتفى بنشر الحوار كما نشرته مجلة المصور . بل يورد أيضاً نص خطاب من الأستاذ فؤاد سراج الدين إلى الأستاذ مكرم محمد أحمد متضمناً بعض الملاحظات على الرد الذي نشرته المجلة .

وعلى مدى الصفحات ٢٤٢ - ٢٤٤ ينقل لنا اللواء حسن أبو باشا تعليقات الصحافة العربية والأجنبية حول نتائج انتخابات ١٩٨٤ وإشادتها بدور الشرطة في إدارة هذه الحركة .

(٦)

وأظن أن الأوان قد آن لنقرأ معاً كثيراً من فقرات هذا الكتاب القيم ، في الفصل الأول يتحدث المؤلف عن أحداث يناير ١٩٧٧ وينحاز المؤلف إلى الرأي القائل بأن الرئيس السادات كان مخطئاً في وصفها بأنها انتفاضة حرامية ، ويستعرض حسن أبو باشا آراء بعض الكتاب في أحداث يناير ١٩٧٧ ولكنه سرعان ما ينتقل بنا إلى جوانب أهم في هذه المسألة حين يُقدم خلاصة فكره عن هذه الأحداث وما سبقها فمثلاً يتعمق المؤلف دراسة موقف الماركسيين من ثورة يوليو ، ويقف عند أحداث ١٩٦٨ وينتهي إلينا ما توصل إليه في ذلك الوقت فيقول : « وكنت في ذلك الوقت أشغل موقعاً في جهاز أمن الدولة يدخل ضمن مسؤولياته بحث خلفيات مثل هذه الأمور التي تتصل بأمن الدولة ، وكان من المفاجآت التي لفتت النظر أن كثيراً من العناصر الماركسية هي التي كان لها الدور القيادي في تفجير الموقف الطلابي على النحو الذي سارت عليه الأمور في تلك التظاهرات ، وأذكر أن من بين أهم الاستخلاصات التي برزت أمامي وأكدت عليها في تقريرى النهائي عن أبعاد هذه التظاهرات ، أن الزعامات التي قادتها استهدفت من بين ما استهدفته من قيادة هذه التظاهرات ، كسر حاجز الخوف بين جموع الطلاب من مثل هذه التحركات الجماعية التي كانت الأولى من نوعها تقريباً ، إذا استثنينا تلك الإضرابات العمالية التي حدثت في بداية الثورة بمنطقة كفر الدوار وأعدم فيها اثنان من العمال الماركسيين ، وكان لافتاً للنظر أيضاً أن غالبية هذه العناصر الماركسية كانت منخرطة في منظمة الشباب والتنظيم الطليعى السرى الذى تشكل في مرحلة الستينيات كجناح كادري عقائدى لتنظيم الاتحاد الاشتراكي العربى » .

ثم يذكر لنا المؤلف أن التنظيم الطليعى ومنظمة الشباب في أحداث ١٩٧١ «كانا أعجز من أن يشكلا أى خطورة على المستوى الجماهيري العام في تلك اللحظات الحرجة التي بدأت بالقبض على مجموعة القيادات السياسية ومعهم عدد من قيادات الاتحاد الاشتراكي وتنظيمه الطليعى السرى» .

وهنا يروى المؤلف ما اعتراه هو وزملاءه من دهشة حين طالعوا وثائق التنظيم الطليعى التى وقعت فى أيديهم ، وكأنه ينبثنا فى سلاسة ونعومة وصمت عن تميزه عمن سبقوه من ضباط الشرطة الوزراء . وذلك حيث يقول : «ومن المفارقات أنه بعد ضبط كثير من المستندات المتعلقة بالتنظيم الطليعى لدى بعض العناصر التى تم ضبطها خلال تلك الفترة ، أن من بين أعضاء هذا التنظيم كثيراً من العناصر السياسية المرموقة التى لمعت فى عصر الرئيس الراحل السادات ، أذكر منهم على سبيل المثال لا الحصر أسماء المرحومين ممدوح سالم وفؤاد محيى الدين رئيسى الوزراء السابقين والسيد نبوى إسماعيل وزير الداخلية الأسبق ، ومجموعة محدودة من ضباط الشرطة ، أذكر أنها كانت موضع دهشة بيننا فى جهاز أمن الدولة ، فلم نكن نتصور أن التنظيم الطليعى - وهو بمثابة نواة حزبية كادرية - يمكن أن يمتد إلى جهاز الأمن الذى يأتى فى مقدمة تقاليده أنه جهاز قومى يحمى الشرعية ويؤكد سيادة القانون ولا يخطر فى أعمال سياسية أو حزبية » .

(٧)

وعلى مدى صفحات طويلة بعد هذا يروى لنا أبو باشا قصة اعتصام الطلاب الماركسيين فى ميدان التحرير فى منتصف عام ١٩٧٢ ومادار من مناقشات بينه (كنايب لمدير مباحث أمن الدولة) وبين المدير اللواء السيد فهمى (وزير الداخلية بعد ذلك) ، وما أشار به من ضرورة التعامل الذكى مع هؤلاء الطلاب ، ويخلص المؤلف إلى أن يقرر أن القدرة الحركية للعناصر الماركسية فى المجال الطلابى كانت تتجاوز بكثير قدرة الاتحاد الاشتراكى .

وسرعان ما يتناول المؤلف دور المحافظ السابق محمد عثمان إسماعيل من خلال الاتحاد الاشتراكى فى ظهور الجماعات الإسلامية فى المجال الطلابى ويروى حسن أبو باشا فيقول : «ولقد ركزت أمانة تنظيم الاتحاد الاشتراكى بعد ذلك على دعم تلك الجماعات الإسلامية التى بدأ يتوالى إنشاؤها فى الكليات الجامعية المختلفة ، بجميع الإمكانيات والأساليب ، بل كانت تدفعها إلى الصدام مع العناصر الماركسية لدى أى مناسبة يتاح لها فيها أن تحتلق مثل هذا الصدام ، وأذكر أن أحد قيادات أمانة التنظيم اتصل ذات يوم تليفونياً بمدير مباحث أمن الدولة المرحوم اللواء سيد فهمى وطلب منه المساعدة فى تدبير أكبر عدد من سيارات الإسعاف لتكون جاهزة للتحرك السريع إلى جامعة القاهرة ، وكانت الإخطارات قد أشارت إلى أن ثمة تجمعات طلابية فى هذه الجامعة فى صورة تظاهرات داخل الحرم الجامعى . وعندما استفسر مدير الجهاز من تلك القيادة عن السبب فى طلب إعداد هذا العدد الكبير من سيارات الإسعاف ، كانت الإجابة أنها ستنتقل الجرحى من الشيوعيين الذين ستسيل دماؤهم (على حد قوله) بعد أن يتصدى لهم أعضاء الجماعات الإسلامية . وكما كان مضمون هذا الاتصال التليفونى مدعاة للتهكم بيننا فى جهاز أمن الدولة ، وإن كان قد أعاد إلى الأذهان تلك الصدمات التى كانت تحدث فى الجامعات قبل ثورة يوليو بين الطلاب الوفديين وبين الطلاب الإخوان ، والتى وصلت فى أوقات متعددة إلى استخدام العصى والأسلحة البيضاء ، بل والقنابل فى بعض الأحيان ، وكان يتفوق فيها فى

الأغلب ذلك الطرف الذى كان يجيد استخدام القنابل والأسلحة وهو طرف الإخوان بطبيعة الحال ، ومع ذلك فإن التوقع الذى افترضته أمانة التنظيم بالاتحاد الاشتراكى عن نتائج ذلك الصدام بين العناصر الماركسية وبين أعضاء الجماعات الإسلامية لم يسفر عن أى إصابات وانتهت المسألة بسلام» .

ويعود صاحب هذه المذكرات ليؤكد لنا أن التنظيمات الماركسية السرية قد أعادت تشكيلاتها السرية كما كانت وبمسمياتها نفسها [ص ٣١] وحين يتناول المؤلف الحديث عن إنشاء الأحزاب الثلاثة لا يفوته أن ينتقد وجود اليسار فى داخل أحد الأحزاب الثلاثة وخارج التنظيمات كلها فيعقب بالقول: «ولكن الذى يعيننا هنا أن أحد الأحزاب الثلاثة التى تولدت عن المنابر الثلاثة التى كانت قائمة ، هو حزب التجمع الوحدوى التقدمى ، وكان منذ البداية يضم فى أكثريته التيار الماركسى متحالفاً معه جناح من التيار الناصرى ، والظاهرة الهامة التى تلفت النظر أنه مع تشكيل حزب شرعى يضم التيار الماركسى ، فإن التنظيمات السرية لهذا التيار التى تعمل خارج إطار الشرعية ظلت قائمة كما هى ، بل إن كثيراً من عناصر هذه التنظيمات انضموا إلى عضوية الحزب مع استمرارهم فى الوقت نفسه كأعضاء فى تلك التنظيمات السرية» .

(٨)

وفى بداية فصل فرعى جديد يحدثنا المؤلف عن دوره المبكر عقب هزيمة ١٩٦٧ فى كتابة تقرير عُرض على عبد الناصر يلفت نظر الدولة إلى أهمية الاهتمام بالأحوال المعيشية للمواطنين لتحقيق درجة مناسبة من التوازن النفسى لهم ، ويؤكد اللواء حسن أبو باشا أن عبد الناصر قد أخذ بالتقرير . وكافأهم عليه ، ويعلن حسن أبو باشا فى سعادة أن تظاهرات ٦٨ قد خلعت من أى شعارات تنتقد الجانب المعيشى ، وهو بهذا يؤكد أهمية العامل الاقتصادى فى التمهيد لأحداث ١٩٧٧ ويعدد اللواء حسن أبو باشا على مدى صفحات ليست بالقليلة عوامل الإحباط والإثارة فى ١٩٧٧ ، وانتشار ظاهرة أغنياء الحرب ، وعوامل ارتفاع الأسعار . . إلخ)

ويروى صاحب المذكرات أن أحداث يناير ١٩٧٧ لم تكن مفاجأة لجهاز أمن الدولة الذى أعد مذكرة شاملة فى ٢٧/١٢/١٩٧٦ وهو يروى فيقول : «أعدت مذكرة شاملة فى ٢٧ ديسمبر ١٩٧٦ بتفصيلات هذا الموضوع من حيث التخطيط لتفجير الموقف والمنطلقات التى ستحدد ساعة الصفر للتنفيذ وانتهت الدراسة إلى أهمية إجهاض هذا المخطط فى وقت مبكر ، وفيما يتصل بالمسئولية الأمنية اقترح ضبط ٦٧ شخصاً من القيادات المسئولة فى ذلك التنظيم السرى والضالعين فى تدبير هذا المخطط على مستوى الجمهورية وتقديمهم إلى النيابة العامة ، وأرسلت تلك الدراسة بهذه المقترحات إلى وزير الداخلية ، وكان المرحوم اللواء سيد فهمى فى ذلك الوقت . وبعد حوالى أربعة أيام أعيدت المذكرة من مكتب وزير الداخلية دون التأشير عليها بأى رأى سواء من حيث الموافقة على ماورد بها من اقتراحات أمنية ، أو ما يشير إلى أن منطلقات ذلك التخطيط فيما يتعلق بالموازنة العامة للدولة لن تشمل أى قرارات تمس الجانب المعيشى للمواطنين . ونظراً لما كان واضحاً تماماً من خطورة هذا التخطيط فى ظل ١٤٧

تفاعلات سلبية كثيرة تم رصدها ، فقد أعدت الاتصال تليفونياً بوزير الداخلية وناقشته ثانية في مضمون هذه الدراسة وأهمية اتخاذ قرار بشأن ما ورد بها من مقترحات واتفق على إعادة الدراسة ثانية إليه لدراستها .

«ومضى بعد ذلك يومان وأعيدت المذكرة ثانياً من مكتب وزير الداخلية مؤشراً عليها بتلك العبارة «التوجيه هو عدم ضبط شيوعيين في هذه المرحلة ، ويكتفى بالمتابعة » ، ثم فهمت بعد ذلك بوقت قليل أن الموضوع عُرض على رئيس الوزراء وأن مرجع هذا التوجيه أنه كانت تتم في ذلك الوقت عملية مراجعة لجدولة الديون مع الاتحاد السوفيتي ، وأذكر أنني علقت في ذلك الوقت بما معناه ؛ وما علاقة ذلك بأشخاص مصريين يدبرون للخروج على القانون وأعترف أن التبرير لم يكن مقنعاً لي» .

وهكذا يتضح لنا بجلاء شديد أن العوامل التي تتحكم في صاحب القرار في مصر لم تكن بالسهولة التي نتصورها اليوم فهؤلاء ثلاثة : وزير داخلية سابق : ممدوح سالم رئيس الوزارة ، ووزير حالي : سيد فهمي ، ووزير لاحق : اللواء حسن أبو باشا مدير أمن الدولة لا ينقصهم الحس الأمني بالطبع ولكن القرار يصدر على غير ما يعتقدون لأسباب أخرى .

ويقول صاحب الذكريات بعد قليل : « لم يكن أمامنا بعد هذا القرار ، إلا الاستمرار في عمليات المتابعة الأمنية العادية ، ولكنني انتهزت فرصة حديث صحفي معي أجراه أحد المحررين بجريدة «الأهرام» في الأسبوع الأول من شهر يناير ١٩٧٧ وتعمدت أن أشير فيه إلى أن أجهزة الأمن على علم بما يدبره البعض للإخلال باستقرار الجبهة الداخلية ، استثماراً لبعض المشكلات التي تعاني منها الجماهير ، وكان في خلفية تفكيري في تلك اللحظة ذلك المخطط الذي يدبره ذلك التنظيم السري ، في محاولة إلى دفع قياداته وغيره من جبهات أخرى تعمل خارج إطار الشرعية والقانون للترجع عن أي محاولات تدبر للإخلال بالاستقرار العام » .

«ثم تأتي المفارقة الأخيرة في ذلك الوقت ، متمثلة في بعض البيانات التي نشرتها الصحف قبل بداية الأحداث بأيام قلائل والتي أعطت مؤشرات بأن قرارات تتصل بالسيطرة على الأسعار ستصدر خلال أيام قلائل ، بما أوحى ثانياً إلى الجماهير بأن الموضوع بأكمله تحت السيطرة الكاملة للحكومة فعلاً . ولكن الحقيقة كانت غير ذلك تماماً ، فقد كانت القرارات قد أعدت على وجه اليقين ، وكان التفكير كيف تصدر ، ويبدو أنه انتهى أخيراً لكي يتم ذلك بأسلوب الصدمة » .

ويروى حسن أبو باشا تفاصيل هامة عن تطور الأحداث في ١٧ و ١٨ يناير ينبغي لكل من يحب دراسة تاريخنا أن يقرأها بالتفصيل ولكن الذي لا بد لنا أن نطلع القارئ عليه في هذا الفصل هو تلك الفقرة التي يروي بها أبو باشا نجاح أمن الدولة في تحقيق السيطرة على الأحداث وذلك حيث يقول : «ولقد دارت مناقشة مستفيضة بين وزير الداخلية المرحوم اللواء سيد فهمي وبينى حول هذا الإجراء ، وكان المنطق الذي حكم المناقشة أن الاعتبارات الأمنية التي تتعلق بتأمين الوطن في لحظات الخطر الشامل ، لا بد من أن تتسع إلى المدى الذي يضمن الإحاطة بجميع العوامل والمؤثرات التي تعمل عن

عمد لتصعيد حالة الخطر والوصول بها إلى أقصى مدى من التداعيات ، ومن البديهي والمنطقي في مثل هذه الظروف أن تختلف طبيعة الإجراءات الأمنية عن مثيلاتها التي تتخذ في الظروف العادية في مواجهة حالات فردية أو محدودة التأثير من حيث النطاق المكاني ، أو احتمالات التداعيات ، ومن هذا المنطلق فقد تطلبت الاعتبارات الأمنية للحد من التداعيات ، ومن الخسائر البشرية والمادية ، ضرورة اتخاذ قرار فوري لتتسع دائرته وتشمل ضبط حوالي ٣٠٠ شخص من عناصر التنظيمات الشيوعية المختلفة الذين أشارت متابعات سابقة على الأحداث وأثناءها أن لهم دوراً بارزاً في محاولات تصعيد الموقف ، ولقد نفذ هذا القرار الفوري أثناء فترة حظر التجوال مساء يوم ١٩ يناير واتخذت الإجراءات القانونية لعرض مَنْ تم ضبطهم على النيابة العامة ، والملاحظة التي يجدر تسجيلها الآن أنه بداية من صباح يوم ٢٠ يناير ، لم يقع حادث تظاهر واحد على مستوى الجمهورية ١ ، وأعتقد أنه لا مجال لأي تعليق آخر أكثر من ذلك !! ، فقد حوصرت عناصر التفجير ولم يعد في مقدورها إلقاء مزيد من عيدان اللهب !! . ولكنني فقط أعود هنا لكي أذكر بتلك الوثيقة التي أشرت إليها في صدر هذا الفصل والتي ضبطت لدى أحد القيادات الهامة في تنظيم حزب العمال الشيوعي (قدمت إلى النيابة العامة) وكانت تتضمن تحليلاً عن أسباب فشل أحداث يناير في الوصول إلى غايتها ، وأرجعه إلى عدم تقدير مدى قابلية المواطن المصري لمواصلة أسلوب حرب العصابات بالشوارع والأزقة ، وإلى إغفال أهمية اختراق قوات الشرطة من رجال الأمن المركزي ومعهم صغار الضباط من العاملين بأجهزة الأمن والقوات المسلحة .

(٩)

ويتحدث صاحب المذكرات بعد هذا عن «ظلال التطورات اللاحقة» فيروى لنا اندهاش الوزير سيد فهمي حين علم بخروجه من الوزارة مع أنه أدى واجبه ، ثم يروى بعض ما دار في بعض الاجتماعات ومنها أنه «في أعقاب التشكيل الوزاري الجديد ، وفي اجتماع مع اللواء نبوى اسماعيل الذى عين نائباً لوزير الداخلية للأمن في ذلك التعديل ، حرص أن يذكر في بداية الاجتماع أن تحقيقاً سيتم لتحديد المسؤوليات عما وقع من أحداث ، وكان الرد أننى أتمنى أن يتم فعلاً هذا التحقيق حتى تتضح الحقائق كاملة ، وحتى نضع أيدينا على جميع سلبات ما حدث سياسياً وأمنياً ، ولكن بطبيعة الحال فإن شيئاً من ذلك لم يتم على وجه الإطلاق» .

كما يروى لقاءه بممدوح سالم وكيف أن سيد فهمي كان كبش الفداء الذى توارت خلفه جميع الأخطاء السياسية والتنفيذية !! ثم يختم حسن أبو باشا الفصل الأول ببعض نقاط يعقب بها على حكم القضاء الذى برأ المتهمين في أحداث يناير ١٩٧٧ .

(١٠)

وعلى مدى الصفحات الأولى من الفصل الثانى (ص ٦٣ - ٧١) يتناول حسن أبو باشا باقتدار وموضوعية شديدين خلفيات نشأة الإرهاب في مصر من وجهة نظر رجل أمن دولة . ثم يخصص فصلاً فرعياً آخر للحديث عن الثورة والإخوان ولعبة التوازنات السياسية ، ويروى اللواء حسن أبو باشا

واقعة في غاية الأهمية عن لقاء عقدته الثورة في الحوامدية في عام ١٩٥٣ وهتاف الإخوان أمام عبد الناصر الذي لم يكن معروفاً بعد ، ومدى الغيظ الذي انتاب عبد الناصر حتى جعله يقول : «أيها الإخوان لا تكونوا كالبيغاء تردد ما لا تعي» كما يروي حسن أبو باشا بعد ذلك ذكرياته الأمنية عن حادث اغتيال عبد الناصر في المنشية (١٩٥٤) ثم عن أحداث ١٩٦٥ . وبعد أن يتحدث المؤلف عن دور الإخوان المسلمين على الساحة الداخلية وعن نشأة التنظيم الدولي للإخوان المسلمين ، فإنه يحدثنا بانتقاد واضح لتفكير الرئيس السادات في تكرار لعبة التوازنات واستغلال الإخوان فيقول «وبعد ولاية الرئيس السادات في نهاية عام ١٩٧٠ حدث تحول هام وتاريخي في موقف نظام الحكم من التيار الديني السياسي ويكاد التاريخ يعيد نفسه ، فكما حدث في بداية ثورة يوليو عندما دعت اعتبارات التوازن السياسي الثورة إلى ذلك الالتقاء المرحلي مع جماعة الإخوان لكي تكون سنداً شعبياً لها في أولى مراحلها ، فقد تصور الرئيس الراحل السادات أنه يمكن أن يلعب نفس اللعبة مرة أخرى ، ومع أنه عاصر خلفيات ذلك الصدام السياسي بين الثورة وجماعة الإخوان وأطلع على تفصيلاته ، بل شارك في محاكمات قيادات الإخوان عام ١٩٥٤ ، فإنه وقع بدوره تحت تأثير ذلك الوهم في لعبة التوازنات السياسية عندما يلجأ الحاكم إلى ضرب قوى سياسية بقوى أخرى تختلف معها في الفكر والمنهج تصوراً بأن ذلك يمكن أن يؤدي إلى نوع من التوازن السياسي الذي يحقق له استقراراً في الوضع السياسي العام» .

ويروي المؤلف ذكرياته عن الأحداث التي شهدتها السبعينات بعد عودة الإخوان وظهور المتطرفين ، ويعترف حسن أبو باشا في صفحة ٨٣ بأن حادث الفنية العسكرية كان مفاجأة لأجهزة الأمن ولم يكن متوقفاً عنه قبل وقوعه معلومات كافية . . ويعترف اللواء حسن أبو باشا أيضاً في صفحة ٨٤ بأن معلومات أجهزة الأمن عن حزب التحرير الإسلامي غير كافية حتى الآن .

ويسجل صاحب الذكريات لنفسه ولجهاز أمن الدولة أنه نبه كثيراً إلى خطورة جماعة التكفير والهجرة وأنه أدلى بحديث لمجلة أكتوبر في ١٢ ديسمبر ١٩٧٦ قال فيه بالنص : «الأجراس تنذر وتذق بشدة ، لتصل إلى آذان العلماء من رجال الدين والاجتماع والفكر والتربية والإعلام ، ليتصدوا لهذه الظاهرة الخطيرة ، إنه سرطان يسرى بسرعة ، وعلاجه ديني ونفسي واجتماعي وإعلامي ، ويجب أن تعقد ندوات واسعة تداع بالتليفزيون والإذاعة وتنشر بالصحف ، ليكون حواراً موسعاً يحضره علماء الدين ورجال التربية ورجال الاجتماع والأطباء النفسيون باعتبارها ظاهرة لها أبعاد نفسية ، لأن جميع أعضاء الجماعة أصبحوا مسلوبي الإرادة ويتكلمون بلسان رئيسهم ، وكل ذلك يرجع إلى القصور الشديد من جانب الأجهزة المعنية في الدولة ، وزارة الأوقاف والأزهر ، والدعوة الدينية ، وجميع أجهزة الإعلام إذ إنها لا بد أن تخصص برامج دورية لعلاج هذه الظاهرة وغيرها» .

وفيض حسن أبو باشا في الحديث عن جذور التطرف وعلاقته بجماعة الإخوان المسلمين إلى أن يتهم هذه الجماعة صراحة وعلانية وهو يتساءل في ص ٨٩ : «فلماذا لم تقف جماعة الإخوان وهي الأقدم

والأكثر عدداً وانتشاراً والأقوى اقتصادياً ، والأكثر خبرة في عمليات الأجهزة السرية وأعمال العنف والإرهاب ، لماذا لم تقف موقفاً حاسماً من هذه الجماعات ؟ لقد كان موقفها في حقيقة الأمر موقفاً زئبقياً منذ بدأت تلك العمليات خلال عام ٧٣ وما تلاه حتى عام ١٩٨١ ، وكان ذلك سبباً في صدامها مرة أخرى مع الرئيس الراحل عندما قرر اعتقال عدد من قياداتها ، وفي مقدمتهم مرشد الجماعة ضمن من تقرر تطبيق قرارات سبتمبر عليهم ، ولكن التساؤل مازال قائماً ، هل بدأت الجماعة تنظر إلى تلك الجماعات المتطرفة التي تخصصت في عمليات العنف والإرهاب على أنها بمثابة بديل مرحلي لجهازها السري السابق ؟ ولماذا يتصاعد أن تكون قيادات هذه الجماعات ممن لهم انتماء إخواني سابق ؟ هل يحرثون الأرض للجماعة الأم ؟ هي كلها تساؤلات مازالت تحتاج إلى إجابة وإن كانت هناك إجابة ترد من وقت لآخر على لسان جماعة الإخوان أن أعيدوا لنا الشرعية كحزب سياسي ونحن كفيلون باحتواء كل ذلك !!» كما يتحدث حسن أبو باشا عن جذور الفتنة الطائفية على مدى الصفحتين [٩٠ - ٩١] .

(١١)

ويجاءر صاحب هذه المذكرات برأى واضح وصريح له أدلته القوية حول علاقة أحداث أكتوبر ١٩٨١ بأحداث سبتمبر ١٩٨١ ، وهو رأى ينبغى احترامه خاصة وأن مؤلف هذه المذكرات لم يكن مشاركاً في رسم سياسة سبتمبر ١٩٨١ فهو قد ترك منصب مدير أمن الدولة إلى منصب آخر ولكن هذا لا يمنعه من الإنصاف والبعد عن استغلال الظروف للإساءة إلى من خلفوه ثم خلفهم هو بالعودة إلى مكانه فيقول : «ليس صحيحاً على وجه الإطلاق أن مؤامرة أكتوبر التي بدأت بحادث المنصة كانت نتيجة قرارات سبتمبر ، فقد ثبت باليقين بعد السيطرة على الموقف الأمني عقب تلك الأحداث ، أن تدبير هذه المؤامرة والتخطيط لحلقاتها لم يكونا وليد اللحظة بعد صدور هذه القرارات وإنما تم التدبير والتخطيط قبل ذلك بعام على الأقل ، واستعدت قيادات وعناصر تنظيم الجهاد لساعة الصفر ، خلال تلك الفترة من حيث الإعداد التنظيمي والتثقيف الفكري ثم الإعداد المادي من خلال تخزين الأسلحة بأنواعها والمفرقات بشتى أشكالها والتدريب عليها في أماكن مختلفة من المحافظات ، وقد ثبت كل ذلك من خلال عمليات الضبط التي تمت والتحقيقات التي أجرتها النيابة العامة ثم من خلال تحقيقات محكمة أمن الدولة العليا على النحو الذي سيشار إليه فيما بعد » .

ويُورد حسن أبو باشا واقعة هامة تدل على مدى القصور الأمني الذي وصل إليه الحال في آخر عهد السادات فيروى «في أوائل النصف الثاني من سبتمبر تقدم مواطن ذكر أنه يعمل سائق تاكسي إلى مكتب اللواء حسين السباحي مدير الأمن العام في ذلك الوقت ، وأبلغ بأن أشخاصاً آخرين قد سعوا إلى ضمه لتنظيم سري يسعى إلى الحصول على أسلحة وأنهم طلبوا منه محاولة تدبير بعض المدافع الرشاشة . واتصل بي مدير الأمن العام تليفونياً ، وكنت في ذلك الوقت أشغل منصب مساعد أول الوزير للأمن العام ، وذكر تفاصيل البلاغ ونظراً لأهمية مضمونه فقد طلبت من مدير الأمن العام أن يرسل المبلغ بصحبة أحد الضباط لمدير مباحث أمن الدولة وأن يتصل في نفس الوقت بوزير الداخلية ويحيطه علماً بموضوع البلاغ وما اتخذ من إجراء ، وقد أجرى جهاز مباحث أمن الدولة بعد ذلك إجراءات فنية

لفحص الموضوع وتمكن من تحديد شخصية الشخص الذى طلب تدبير هذه الأسلحة من المبلغ ، ومن خلال هذا الشخص اكتشف صلته بالعقيد عبود الزمر الضابط بالمخابرات الحربية فى ذلك الوقت والذى تمكن من الهرب فور شعوره باكتشاف أمره ، وعلنا نذكر تلك العبارة التى وجهها الرئيس الراحل فى خطابه يوم ٢٨ سبتمبر المذاع على الهواء فى مؤتمر الحزب الوطنى عندما قال «الضابط الى هربان وهو سامعنى دلوقت أحسن له يقدم نفسه» .

(١٢)

ويؤكد صاحب المذكرات فى صفحة ٧٧ ما تناقلته الإشاعات من أنه أزيح عن أمن الدولة إلى الأمن العام فى ١٩٧٧ لسبب واحد هو ألا يكون بديلاً لوزير الداخلية كوزير قادم ، ويحكى حسن أبو باشا الواقعة بمرارة شديدة (من دون أن يتعرض لذكر الشائعات) فى غضون حديثه عن وقائع ٦ أكتوبر ١٩٨١ حين أعيد مرة أخرى لأمن الدولة فيقول «وكننت قد نُقلت من موقعى كمدير لمباحث أمن الدولة قبل ذلك بأربع سنوات خلال شهر يوليو ١٩٧٧ وكان النقل بالصورة التى تم بها بمثابة صدمة نفسية لى سواء من حيث التوقيت أو من حيث ملائمة الموقع الجديد من الناحية الأدبية مقارناً بموقعى السابق . وكان واضحاً أن الأمر فى مجمله كان متعلقاً بحسابات وهمية عن المستقبل السياسى للقيادات العليا بالوزارة ، وابتعدت تماماً منذ ذلك الوقت عن الاتصال بحقل العمل فى الأمن السياسى» .

وفى هذا الكتاب صفحات مضيئة (صفحة ٩٧ وما بعدها) عن دور الشرطة فى تحقيق الاستقرار عقب اغتيال الرئيس أنور السادات فى ١٩٨١ .

كذلك فقد دفع حسن أبو باشا نفسه إلى أن يتبنى (فى كتابه) قضية الضباط الذين اتهموا بالتعذيب واستطاع أن يدافع عنهم دفاعاً مجيداً ، ثم ختم هذا الدفاع فى [صفحة ١٠٧] بحديثات الحكم الذى أصدرته محكمة الجنايات ببراءة جميع الضباط .

ويستعرض المؤلف على مدى صفحة ١١٠ وما بعدها حلقات مؤامرة ١٩٨١ وأسباب فشلها ، ويبيد اللواء حسن أبو باشا فى حديثه هذا وفى تقديم تحليلات ممتازة لكل جوانب المشكلة .

(١٣)

كما يقدم صاحب هذه المذكرات للقارئ فكره الواضح فى الوسائل الكفيلة بمواجهة الإرهاب ، ويضع أمامنا مجموعة من الأسئلة فى صفحة ١٢٧ ثم يبدأ فى الرد على هذه الأسئلة ، ويبدو ذكاء أبو باشا فى هذا الجانب فى أنه لم يقدم فروضاً نظرية فحسب ، وإنما اتخذ هذه الفروض مدخلاً إلى الحديث عن سياسته حين تولى وزارة الداخلية وبدأ عقد ندوات الحوار . . وهكذا نجد أبو باشا يسارع إلى الحديث عن الدور الذى أداه ، بل هو يعترف بذلك الإسراع حين يقول فى ص ١٢٩ : «وهنا لابد أن أسارع لأذكر أن مبدأ الحوار فى إطار ذلك المفهوم لم يكن إلا بداية لمنطق جديد وأسلوب جديد يجب أن يواجه التيار الدينى المتطرف ، لكى يخرج إلى الساحة العلنية بأسانيده ومنطقه فى مواجهة أسانيد مماثلة

ومنطق مماثل يطرحه العلماء والفقهاء والمتخصصون في الدراسات الإسلامية ، بدلاً من تلك الشعارات المبهمة التي تطرح لمجرد التأثير النفسى ، وكان التصور أن الأمر لا يخرج عن احتمال من احتمالين : أين الصواب وأين الخطأ ، أين السند الصحيح وأين السند الباطل ، أين الشعار الذى له بعد دينى صحيح ، وأين الشعار الذى يطرح لمجرد التأثير والاستهلاك؟ ، وهى كلها يجب أن تكون تساؤلات موضع اهتمام كل مسلم يريد أن يعرف دينه ويلزم بتعاليمه وقيمه وجوهره دون أى شائبة تسند إليه ، وكانت البداية عرض الفكرة على عدد من كبار الفقهاء الذين وافقوا على الاضطلاع بها بترحيب كبير ، وكان اقتناعهم جميعاً أنهم يسهمون بعلمهم فى ترشيد الدعوة الإسلامية وتقويتها من أى تأويل أو سند باطل ، ثم كانت الخطوة التالية بعرض الفكرة على عدد من القيادات التى ضببت خلال أحداث أكتوبر من تنظيم الجهاد ، وقبل البعض منهم أن يتحاور مع الفقهاء ورفض البعض الآخر ، وبذلك تمت أولى الندوات وحقت نجاحاً ملحوظاً ، من حيث الصراحة المطلقة التى تم الحوار بها ، وعمق الأسانيد التى طرحها العلماء الأفاضل فى مواجهة كثير من الأفكار التى طرحها أعضاء تنظيم الجهاد وبدأت تتوالى ندوات مماثلة حققت بدورها نفس هذا النجاح .

ويروى حسن أبو باشا كيف تم تسجيل هذه الندوة وكيف فكر فى إذاعتها وكيف ثارت تحفظات عديدة على هذا المبدأ ، ويقول حسن أبو باشا « وكان من المحتم فى ضوء ذلك أن يفصل رئيس الوزراء الدكتور فؤاد محبى الدين فى الموضوع . . وانطلاقاً من ذلك فقد عُرض على سيادته فى عرض خاص بمقر مجلس الوزراء شرائط ندوتين . وسُئِل عن انطباعه بعد مشاهدتها ، وكان تعليقه أنه من المهم أن يستمع كل مسلم والشباب بصفة خاصة إلى تلك الحقائق التى تدمغ فى وضوح تام كثيراً من المفاهيم الخاطئة التى تقحم على الفكر الإسلامى الصحيح ، وبدئى بعد ذلك فى عرض تلك الندوات فى برنامج أسبوعى تحت مسمى «ندوة للرأى» . .

ويطالبا حسن أبو باشا عند تأليف هذا الكتاب (١٩٨٧) بالعودة إلى هذا الأسلوب مع معاودة ظهور الظاهرة بصورة حادة !!

(١٤)

ويحكى صاحب هذه المذكرات كيف علم باختياره وزيراً للداخلية فيقول : « ثم كان التطور الثالث على المسرح السياسى عندما شكلت وزارة جديدة فى أول يناير سنة ١٩٨٢ برئاسة المرحوم الدكتور فؤاد محبى الدين ، وضمت كثيراً من الوجوه الجديدة ، وكانت المفاجأة الأخيرة فى حياتى الوظيفية تنتظرني مع هذا التشكيل الوزارى الجديد وتنقلني إلى معترك الحياة السياسية ، فقد علمت ظهر اليوم السابق على إعلان التشكيل الوزارى - من اللواء نبوى اسماعيل وكان هو الذى يشغل منصب وزير الداخلية - بأنه تقرر اختياري وزيراً للداخلية خلفاً له . وعندما سألت عن أسباب هذا التغيير ، كانت الإجابة بأن اعتبارات داخلية متعددة تحتم ذلك وأنه على اقتناع تام بها .

ويتحدث حسن أبو باشا عن فهمه لوظيفة وزير الداخلية فيقول : « فوزير الداخلية مسئول عن

متابعة حركة جميع القوى السياسية والتأكد من أنها تسير في قنواتها الشرعية ولا تتجاوز القوانين التي تحكم المجتمع ، ثم هو مشغول عن جانب هام من العملية الانتخابية ، وهى بدورها من أهم أركان الممارسة الديمقراطية والممارسة الحزبية بصفة عامة ، سواء فى مراحلها الأولى أو مراحلها التالية تحت إشراف السلطة القضائية إلى مرحلة إعلان نتائج الانتخابات ، وفى جميع مراحل اضطلاع بهذه المسئولية فإن قنوات اتصاله بالقوى السياسية وانسيابها فى إطار من العلاقات الصحية له تأثير كبير على تهدئة المناخ السياسى العام أو خلق جو من التوتر والتعقيدات لا مبرر له » .

(١٥)

ليس فى كتاب حسن أبو باشا إعلان عن خصومة لشخص معين إلا لشخص واحد هو المغفور له الدكتور فؤاد محيى الدين رئيس الوزراء الذى اختلف معه أبو باشا فى كثير من الجزئيات طيلة عملهما المشترك فى الوزارة ، ومع ذلك فإن حسن أبو باشا يسارع إلى إطرء فؤاد محيى الدين والحديث عن مزاياه حيث يقول « وفى نفس الوقت فإننى وقد عملت مع الراحل الدكتور فؤاد محيى الدين كرئيس للوزراء وأمين عام للحزب الوطنى أسارع لكى أشهد للرجل بأنه كان رجل دولة من الطراز الأول ، فهو أولاً رجل طاهر عفيف اللفظ ، ثم هو ثانياً رجل سياسة واسع الإدراك وله آفاق السياسى التى تمتد إلى جميع الزوايا المؤثرة فى قضايا المجتمع ، ثم هو كرئيس للوزراء له تلك المقدرة التنفيذية ، التى تنسق بين العمل التنفيذى فى مجالاته وتربط بينه وبين البعد السياسى للواقع الاجتماعى ، ولكنه بالرغم من خبرته فى العمل السياسى الذى مارسه منذ فجر شبابه فى المجال الطلابى ، ثم فى تنظيمات ثورة يوليو ، كانت له تلك الطموحات التى تسعى إلى تطويع الواقع وصولاً إلى تميز سياسى يرتضيه . وكان ذلك هو نموذج الرجل السياسى الذى اختلفت معه فى عدد من القضايا التى لاتتصل بموضوع الانتخاب فقط ، ولا أذكر أن خلافاً آخر قد طرأ على علاقتى به كرئيس للوزراء ، ولا أدعى أننى أمتلك مثل تلك المقدرة السياسية التى كان يتمتع بها ، ولكننى وقد عملت فى حقل الأمن السياسى لفترة طويلة من الزمن عايشة خلالها كثيراً من أحداث المجتمع وقضاياه وكانت الخبرة تؤكد دائماً أن النتائج لا تأتى من فراغ ، وإنما تترامى التفاعلات لتبرز فى النهاية تلك النتائج ، وكان فى يقينى وقد بدأت ملامح ذلك التغير ، أن مناط الاستقرار رهين بترسيخ البعد الديمقراطى ، وأن قضية الانتخاب تمثل محوراً أساسياً لهذا البعد » .

ثم يعدد المؤلف قضايا الخلاف بينه وبين الدكتور فؤاد محيى الدين ، الأولى حول ترشيحات القوائم والثانية حول دور وزير الداخلية وسنعرض لهذا بعد قليل والثالثة ترشيح وزير الداخلية (أى حسن أبو باشا نفسه) لعضوية مجلس الشعب والرابعة حول موقف البابا شنودة والخامسة وهى النقطة الخلافية التى أشار إليها أحمد بهاء الدين فى المقال الذى نقله عنه حسن أبو باشا

وينبغى لنا أن نطلع القارئ هنا على بعض آراء المؤلف فيما يتعلق بدور وزير الداخلية . يروى حسن أبو باشا فى ص ٢٢٤ فىقول : « وخلال إحدى المقابلات الدورية مع رئيس الوزراء ، فوجئت بالدكتور فؤاد محيى الدين يتحدث فى موضوع لم أتحيل للحظة واحدة أنه كان يمكن أن يكون مثار

حديث ، قال : إن أربعة محافظين وثلاثة من رؤساء تحرير الصحف لا يرقى إليهم الشك ، أبلعوه أنهم يلمسون أن الشرطة تقف موقفاً معارضاً من الحزب الوطنى ، يضاف إلى ذلك أنه راجع بيانات وتصريحات وزير الداخلية ، فلم يجد فيها أى إشارة من قريب أو بعيد إلى الحزب الوطنى . ولم يكن من اليسير بطبيعة الحال قبول التصريح الأول المنسوب إلى أربعة محافظين وثلاثة رؤساء تحرير للصحف ، وكان ردى أن الأمر إذا كان على هذه الصورة فمعنى ذلك أننى غير أمين على مسئوليتى ويجب أن أقدم استقالتى من منصبى الوزارى على الفور ، ولكن المناقشة امتدت ليسرى الأمر فى النهاية على اعتبار الموضوع مجرد استنتاج لا يستند إلى أى حقيقة » .

وفىما يتعلق بترشيحه لعضوية مجلس الشعب يحكى صاحب المذكرات فيقول : « ولكننى فيما يتعلق بترشيحى لعضوية مجلس الشعب ، كان هناك قدر كبير من التحفظ من جانبى على هذا الترشيح ، وإذا كانت التقاليد السياسية العالمية لا تحول دون مثل ذلك الترشيح حتى فى أعرق الدول الديمقراطية ، فإن تقديرى المبدئى أننا فى مصر نمر بمرحلة انتقالية فى التحول الديمقراطى ، وأن هذه المرحلة تحتاج إلى ترسيخ حياد الدولة فى العملية الانتخابية ، وفى هذا الإطار فإن ابتعاد وزير الداخلية عن خوض المعركة الانتخابية كمرشح حزبي ، يمكن أن يعزز هذا المفهوم ويؤكد البعد القومى لدوره فى الإشراف على مسار المنافسة الانتخابية » .

وهذا نموذج آخر للخلافات يرويه حسن أبو باشا فيقول : « كانت المفارقة الأخرى أثناء إعلان نتيجة الانتخاب بعد نهايتها ، ولقد انعقد مؤتمر صحفى بمكتب وزير الداخلية للإعلان عن النتائج النهائية ، وتأكيداً للواقعية فى هذه الانتخابات ، فقد عمدت إلى البدء فى إعلان نتائج المحافظات تصاعدياً ، بمعنى إعلان نتيجة الانتخابات فى المحافظات ذات النسبة الأقل ثم ما يليها تصاعدياً حتى آخر المحافظات ، وأذكر أن محافظة دمياط كانت أقل النسب فلم يتجاوز نسبة الحضور فيها ٢٢٪ ، ولذلك كانت هى البداية ، ثم ما يليها . وخلال انعقاد المؤتمر وإعلان النتائج إذا بمدير مكتبى - العميد محمد تعلب - يدخل ويقدم لى مذكرة عاجلة ، كان فحواها أن رئيس الوزراء المرحوم فؤاد محبى الدين ، وكان أميناً عاماً للحزب الوطنى فى نفس الوقت قد اتصل وسأل عن مجموع عدد الحضور ونسبة من أعطوا منهم صوتهم لصالح الحزب الوطنى ، وطلب أن تعلن النتيجة النهائية على هذا الأساس ، وكان من مؤدى ذلك أن تكون النتيجة النهائية هى ٩٩٪ على أساس أن جميع الحضور فيها عدا عددا ضئيلا من الأصوات الباطلة ، قد صوتوا لصالح الحزب الوطنى الذى لم يكن أمامه قوائم أخرى لأحزاب المعارضة .

ولكن هذا المنطق كان معناه كما يقال فى اللغة العسكرية : « أننا نسير محلك سر » ، فقد كان الهدف تأكيد الواقعية والحيدة فى العملية الانتخابية ، تنفيذاً لتوجيهات القيادة السياسية واستجابة لذلك التغيير الذى طرأ على المناخ السياسى الداخلى ، وفى إطار هذا الاقتناع فقد استمر إعلان النتائج بنفس المنطق الذى يترجم حقيقة التفاعل السياسى على الساحة فى هذه الانتخابات ، وكانت النتيجة النهائية فى تلك الانتخابات هى ٥١٪ من مجموع الناخبين المقيدين الذين أدلوا بأصواتهم لصالح الحزب الوطنى الديمقراطى الذى تقدم بمفرده فى هذه الانتخابات ، بعد استبعاد الأصوات الباطلة » .

ويروى حسن أبو باشا أيضاً أنه كان من أنصار الانتخاب الفردي ولكن الآراء تغلبت للقائمة [ص ٢١٨] كما يروى خلافه مع د. فؤاد محيي الدين حول سير المعركة الانتخابية وهو يروى هذا الخلاف تحت عنوان «الكل غير راض» فيذكر أن أحزاب المعارضة لم ترض بسير المعركة ولا نتيجتها، وكذلك رئيس الحكومة فؤاد محيي الدين، وقد أثر حسن أبو باشا أن يروى الخلاف على نحو ما كتبه الأستاذ أحمد بهاء الدين في فبراير ١٩٨٧ أى بعد وفاة الدكتور فؤاد محيي الدين بثلاثين شهراً.. يقول حسن أبو باشا: «ولقد رأيت أن أجعل مدخلى لهذا الموضوع بكلمة للكاتب الكبير أحمد بهاء الدين - شفاء الله - أوردتها في عموده بعنوان يوميات في جريدة الأهرام بتاريخ ٨ / ٢ / ١٩٨٧ ونصها الآتي: «كان المرحوم الدكتور فؤاد محيي الدين من أكفأ رؤساء الوزارات وأقدرهم وأطهرهم يداً، ولكن عيبه كان التعصب الشديد لرأيه والتطرف في تنفيذ إرادته، ومن الأشياء التي تعصب لها بشدة قانون الانتخاب الذي تم إلغاؤه (يقصد قانون الانتخاب بالقائمة النسبية الذي صدر عام ٨٤ والذي تم إلغاؤه في نهاية عام ١٩٨٦ بناء على الحكم الصادر من المحكمة الدستورية العليا، والذي تم على أساسه حل مجلس الشعب السابق على المجلس الحالي في أوائل عام ١٩٨٧) وغير معارضتي لهذا القانون منذ مولده كتابة، والتنبيه على عواقبه الخطيرة كانت لي مشاجرات عنيفة في مكتبته أو على التليفون سمحت بعنفها معرفة شخصية قديمة، آخر مشاجرة تليفونية كانت قبل إجراء الانتخابات (يقصد انتخابات مايو عام ١٩٨٤) بليلتين اثنتين، عقب يوميات كتبها هنا، وأردت أن أكسر حدته في النقاش ونحن في ساعة متأخرة من الليل، قلت له: هل أنت منزعج من نتائج الانتخابات المقبلة إلى هذا الحد؟! إنني أعتقد أن الحزب الحاكم سينال ما لا يقل عن ٧٥٪ من المقاعد، ودون حاجة لكل هذه الألغاز والأشواك والمسامير في قانون الانتخابات، وأذهلني رده الصاعق فقد قال لي بأعلى صوت، وأنا أعلم كم كان مرهقاً ومريضاً في آخر الحملة الانتخابية ٧٥٪ بس! ليس أقل من ٩٥٪!، ودهشت ليس لهذا التوقع ولكن لهذه الرغبة، وقلت له: لقد تناقشنا في هذا الموضوع كثيراً، والانتخابات بعد غد، فلا مجال للجدل الآن، ولكنني أكرر ما قلته لك في مكتبك، إن الاستقرار في البلاد والتفرغ لما هو أهم من الصراع السياسي لن يتحققا بدون دخول كل الأحزاب السياسية الرسمية على الأقل إلى البرلمان، وقد حسبت أنه قال لي هذا الرقم ٩٥٪ في ثورة حماس، حتى عرفت بعد ذلك أنه ثار في مجلس الوزراء قبل ذلك على وزير بارز خبير لأنه قال إن تقديره أن الحزب الوطني سينال ٧٥٪ من المقاعد! واعتبر هذا انهزامية وانسحب الوزير من قاعة مجلس الوزراء، لماذا أروى هذه الواقعة الآن، بعبارة بسيطة أريجوننا من تفاصيل قانون الانتخابات وقواعده، فأنا لا أفهمها والقراء لا يفهمونها والناخبون لا يهتمونها، تكلموا في السياسة لا في اللوائح، الاستقرار السياسي والديمقراطي لن يتحقق إلا بدخول كل الأحزاب، المعترف بها كخطوة أولى إلى البرلمان، مادامت هناك أغلبية قادرة على إدارة عجلة الحكم، هذا ما يمليه بعد النظر».

(١٦)

أما آخر فصلين من فصول هذا الكتاب «الحكم المحلي والديمقراطية» و«أزمة الديمقراطية في مصر» فهما بلاشك من أهم فصول هذا الكتاب وليس فيهما فقرة إلا وتستحق كثيراً من التأمل والتقدير للأفكار التي احتوتها هذه الصفحات الجميلة المعبرة التي لن يختلف اثنان على قيمتها، بيد أننا في هذا الفصل قد لا نحتاج إلى استعراضها وقد وصلنا إلى هذه المرحلة من ملل القارئ منا، ولكنني لا أعتقد أنه سيصيبه الملل ولو لحظة واحدة من قراءة هذا الكتاب العظيم لهذا الوزير العظيم.

ببليوجرافيا

- ١- «أوراق سياسية ، ٣ أجزاء» ، سيد مرعى ، المكتب المصرى الحديث ، ١٩٧٨ ، وهو موضوع الفصل الثانى .
- ٢- «صفحات من تجربتى» ، لعثمان أحمد عثمان ، المكتب المصرى الحديث ، ١٩٨١ ، الطبعة الثالثة ، وهو موضوع الفصل السادس .
- ٣- «سنوات مع عبد الناصر» ، ضياء الدين داود ، دار الموقف العربى ، وهو موضوع الفصل السابع ١٩٨٤ .
- ٤- « ما بعد عبد الناصر . . أيام السادات » ، ضياء الدين داود ، دار الموقف العربى ، ١٩٨٦ وهو موضوع الفصل الثامن
- ٥- « ذكريات اقتصادية وإصلاح المسار الاقتصادى » ، د. عبد الجليل العمري ، دار الشروق ، ١٩٨٦ ، وهو موضوع الفصل الثالث .
- ٦- « التفاوض من أجل السلام فى الشرق الأوسط » ، إسما عيل فهمى ، مكتبة مدبولى ، ١٩٨٦ وهو موضوع الفصل الخامس ، وقد نشر من قبل كمقال فى مجلة عالم الكتاب ، ١٩٨٧ .
- ٧- «الرأى والرأى الآخر . . كلمات وراء الأحداث» ، للدكتور أحمد خليفة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٦ ، وهو موضوع الفصل التاسع .
- ٨- «مذكراتى فى السياسة والثقافة» ، للدكتور ثروت عكاشة ، مكتبة مدبولى ، ١٩٨٧ ، وهو موضوع الفصل الرابع ، وقد نشر من قبل كمقال فى مجلة عالم الكتاب ، ١٩٩٠ .
- ٩- « فى الأمن والسياسة ، مذكرات حسن أبو باشا » ، دار الهلال ، ١٩٩٠ ، وهو موضوع الفصل الحادى عشر .
- ١٠- « كنت وزيراً مع عبد الناصر » ، د. عبد الوهاب البرلسى ، دار المستقبل العربى ، ١٩٩٢ ، وهو موضوع الفصل العاشر .
- ١١- « مشاوير العمر » ، كمال حسن على ، دار الشروق ، ١٩٩٤ ، وهو موضوع الفصل الأول ، وقد أعد للنشر فى مجلة عالم الكتاب ، ١٩٩٥ .

كتب المؤلف

- ١ - الدكتور محمد كامل حسين عالماً ومفكراً وأديباً ،
(الكتاب الفائز بجائزة مجمع اللغة العربية الأولى في الأدب العربى عام ١٩٧٨) .
الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٨ .
- ٢ - مشرفة بين الذرة والذروة ،
[نال عنه المؤلف جائزة الدولة التشجيعية فى أدب التراجم عام ١٩٨٢] .
الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٠
- ٣ - كلمات القرآن التى لا نستعملها (دراسة تطبيقية لنظرية العينات اللفظية) ،
دار الأطباء ووكالة الأهرام للتوزيع ، القاهرة ، ١٩٨٤ .
- ٤ - يرحمهم الله (كلمات فى تأبين بعض الشخصيات)
دار الأطباء ووكالة الأهرام للتوزيع ، القاهرة ، ١٩٨٤ .
- ٥ - من بين سطور حياتنا الأدبية (دراسات أدبية)
دار الأطباء ووكالة الأهرام للتوزيع ، القاهرة ، ١٩٨٤ .
- ٦ - الدكتور أحمد زكى ، حياته ، وفكره ، وأدبه .
الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٤ .
- ٧ - مايسترو العبور المشير أحمد اسماعيل ،
دار الأطباء ووكالة الأهرام للتوزيع ، القاهرة ، ١٩٨٤ .
- ٨ - سماء العسكرية المصرية الشهيد عبد المنعم رياض ،
دار الأطباء ووكالة الأهرام للتوزيع ، القاهرة ، ١٩٨٤ .
- ٩ - الدكتور على باشا إبراهيم ، سلسلة أعلام العرب ،
الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٥ .
- ١٠ - الحلول الجزئية هى الأجدى أحياناً .. مستقبلنا فى مصر ،
دار الأطباء ووكالة الأهرام للتوزيع ، القاهرة ، ١٩٨٥ .
- ١١ - التشكيلات الوزارية فى عهد الثورة ،
الهيئة العامة للاستعلامات ، القاهرة ، ١٩٨٦ .
- ١٢ - الدكتور سليمان عزمى ، سلسلة أعلام العرب ،
الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٦ .

- ١٣- الدكتور نجيب محفوظ ، سلسلة أعلام العرب ،
الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٦ .
- ١٤- دليل الخبرات الطبية القومية مع مقدمة وافية عن تاريخ وحاضر مؤسسات
التعليم الطبى المصرية ،
مركز الإعلام والنشر الطبى ، الجمعية المصرية للأطباء الشبان ، ١٩٨٧ .
- ١٥- الصحة والطب والعلاج فى مصر ،
جامعة الزقازيق ، ١٩٨٧ .
- ١٦- توفيق الحكيم من العدالة إلى التعادلية ، المكتبة الثقافية ،
الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٨ .
- ١٧- رحلات شاب مسلم ،
دار الصحة للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٨٩
- ١٨- الببليوجرافيا القومية للطب المصرى ، الجزء الأول والثانى ١٩٨٩ ،
الجزء الثالث والرابع ١٩٩٠ ، الأجزاء من الخامس وحتى الثامن ١٩٩١ .
الأكاديمية الطبية العسكرية ، وزارة الدفاع ، القاهرة .
- ١٩- منهج أدباء التنوير فى كتابة تاريخ الأمة الإسلامية ،
رابطة الجامعات الإسلامية ، الرباط ، ١٩٩٠ .
- الطبعة الثانية : أدباء التنوير والتاريخ الإسلامى ، دار الشروق ، ١٩٩٤ .
- ٢٠- مجلة الثقافة [١٩٣٩ - ١٩٥٢] : تعريف وفهرسة وتوثيق ،
الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٣ .
- ٢١- شمس الأصيل فى أمريكا (من أدب الرحلات) ،
دار الشروق ، ١٩٩٤ .
- ٢٢- أوراق القلب (رسائل وجدانية) ، دار الشروق ، القاهرة ، ١٩٩٤ .
- ٢٣- مذكرات وزراء الثورة [دراسة تشريحية تاريخية نقدية لعشر مذكرات
سياسية]
دار الشروق ، القاهرة ، ١٩٩٤ .
- ٢٤- المحافظون (قوائم كاملة ، وفهارس تفصيلية وأبجدية ، ودراسة لتسلسل
وتطور اختيار المحافظين منذ بدء الإدارة المحلية فى ١٩٦٠ وحتى الآن) ،
دار الشروق ، القاهرة ، ١٩٩٤ .

المحتوى

٥	تقديم
٧	هذا الكتاب
١٥	الفصل الأول : مشاوير العمر للمغفور له كمال حسن على
٣٥	الفصل الثانى : أوراق سياسة للمهندس سيد مرعى
٤٩	الفصل الثالث : ذكريات اقتصادية للدكتور عبد الجليل العمرى
٦٣	الفصل الرابع : مذكراتى فى السياسة والثقافة للدكتور ثروت عكاشة
	الفصل الخامس : التفاوض من أجل السلام فى الشرق الأوسط
٧٩	للأستاذ إسماعيل فهمى
٨٥	الفصل السادس : صفحات من تجربتى للمهندس عثمان أحمد عثمان
٩٧	الفصل السابع : سنوات مع عبد الناصر للأستاذ ضياء الدين داود
	الفصل الثامن : ما بعد عبد الناصر . . أيام والسادات
١٠٩	للأستاذ ضياء الدين داود
١١٥	الفصل التاسع : رأى والرأى الآخر كلمات وراء الأحداث للدكتور أحمد خليفة . .
١٢٩	الباب العاشر : كنت وزيرا مع عبد الناصر للدكتور عبد الوهاب البرلسى
١٤١	الباب الحادى عشر : فى الأمن والسياسة مذكرات اللواء حسن أبو باشا
١٥٧	القائمة الببليوجرافية
١٥٨	كتب للمؤلف
١٦٠	المحتويات

رقم الإيداع ١١٣٤٦ / ٩٤

I.S.B.N. 977 - 09 - 0253 - 5

مطابع الشروق

القاهرة ١٦ شارع حراد حسى - هاتف . ٣٩٣٤٥٧٨ - فاكس ٣٩٣٤٨١٤
بيروت ص ب ٨٠٦٤ - هاتف ٣١٥٨٥٩ - ٨١٧٧٦٥ - ٨١٧٢١٣

مذكرات وزير الثورة

عندما يكتب السياسي ذكرياته بعد فترة طويلة من زمن وقوعها ، فإن كتابته تصبح نوعاً من التأليف الذي يقوم على التحليل . . ومن هنا يجب أن تخضع كتاباته للمناقشة والنقد ، وهذا ما قام به الصديق الدكتور محمد الجوادى فى استعراضه لذكريات عشرة وزراء من وزراء ثورة يوليو ١٩٥٢ .

أما لماذا اختار الجوادى هؤلاء العشرة دون غيرهم . . فأمر يستطيع القارئ النابه أن يكتشفه . . هل يريد أن يقدم صورة متوازنة من الشهادات بين المؤيدين والمعارضين . . بين الذين صنعوا الثورة والذين صنعتهم الثورة . . بين المستفيد من الثورة وبين المجروح منها . . إلى آخر هذه المقابلات بين الاضداد ؟! ربما . . ولعل اعتذار قارئ الذكريات (الدكتور الجوادى) فى مقدمته لهؤلاء الوزراء العشرة عما قدمه من نقد وتعليق وتعقيب وتحليل وتصحيح وتحقيق ، يؤكد جانباً من مآزق الاعتماد على الذكريات فى التعرف على الحقيقة وإدراك الحق . . حتى لقد أصبحنا أمام حقيقة لها عشرة أوجه .

لقد مارس الدكتور محمد الجوادى بعض النقد لما قرأ ورفض التصديق المطلق لكل ما هو مكتوب . . ولم يكن فإوست جيته . . بل كان لديه ما يقوم به اعوجاج طريق الذكريات عند بعض المذكرين . . وحسناً فعل . . ولابد أن يفعل غيره حتى لا تترك مثل هذه الأعمال مطلقة السراج دون ضبطها بمعيار النقد الذى يصحح الكاتب ويعلم القارئ ، وتبقى الحقيقة الخالصة أملاً منشوداً يسعى إليه الباحثون .

د. د. عاصم الدسوقي



دكتور محمد الجوادى

